





تذكرة العلامة حلي:

٢٠٦٣٩



المجلد  
الأول  
الفقه

اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ

[illegible]











مخبر الطهارة

[illegible]

ایک

المستعمل  
الوضوء

الرحمة الرحمة

عالمی

بسم الله الرحمن الرحيم

فغفر الله له

三

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وہی ہے جس نے

وہی ہے

مری  
والہما  
لوحہ















کتاب الطہارۃ



[illegible]

فرض

فیروز کور

امنه بحسنه

الصبح بخير يا أمم

مجلس  
تكملة  
مجلس  
تكملة  
مجلس  
تكملة











کتاب الطہارۃ



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



کتاب الطہارۃ

٤ الموضع











[illegible]

وعن أحمد بن محمد

وجيلهم  
عوضاً

الشعر  
٢٤١



كتاب الطهارة

五







كتاب الطهارة

مجلس  
العلماء  
بدمشق



بكبيرة

ان وظيف الموضع والا فلا هـ الجبيرة ان استوعبت محل الفرض مسح عليها الجمع وغسل بالي الاغصانه والاصبع على الجبيرة وغسل بالي الاغصانه ولو غسلا على الجبيرة  
 لم يلزم غسل بالي الاغصانه فيجب ان يستوعب الجبيرة بالاصبع عليها اذا تجزء مغاير لان محل اصلها الجبيرة فيجب وجوب واحد على الشاخص الا في الجمع  
 ما منع عليه الاسم لا نه مسح على جابل ونه العضو فاجزء ما يقع عليه الاسم كما يقع على الجبيرة في الاصل ثم والفرق بان محل اصل للقبس عليها لا يجزء مستبعدا بخلاف  
 الفرع من المسح على الجبيرة لا ينفذ منه بل يجوز ما دام الضربين عما او مسح عليها باضوا لا فرق بين ان يكون جنباً او محدثاً ولا بين ان يكون لميل الجبيرة على طهاؤك  
 فلا يجب عليها عاده الصلوة ذهب اليه علماءنا اجمع ويروى في احد في الواجبين للمعروف قال الشافعي ان كان لميل الجبيرة محدثا مسح عليها او وجب عليها لا عا  
 قوله واحد وان لميلها من طهر اقولان لا نه عن زار وبعض الشافعية قال في الاول ايضا لوان ح لا يجب على مسح الجبيرة النيم لاصالة البراءة ولا نه لا يجب عليه بقاء  
 عن سبيل واحد للشاخص فلو ان احدهما الوجوب لم يحدث جازي حتى يخلو في صائبه الشيطان النبي قال انما كان لا يتم ويصعب على رصه في روضه ومسح عليها  
 ويغسل با بر جده ويجعل على جبل الواد بمعنى او ط لو كانت الجبيرة على موضع النيم ولم يتك من ترعها مسح على الجبيرة واجزء وهو واحد في الشاخص في الاخر  
 يمسح بالماء ويثبت مسح بالتراب على الجبيرة قال ويعبد الصلوة فلو اوحدا وعندها لا عاده عليه لا نه فصل الماتوبه يخرج عن العهد لما ثبت ان الامر للاجزاء في  
 لا فرق بين ان يكون ما غسلا الجبيرة طاهر او نجس اذا لم يمكن من غسله يا لوزال الحليل في وجوبه لا يستنفذ شكل بنشاء من الجبيرة يمسح عليها ويخرج  
 فيها الفصل مباشرة مع المكنة وهي حاصلة هنا ومن ان الحد توضع لولا قلا مانع مستعمل من يمين احد غسل الطهارة او الحث وشك في الاخر عمل على المشقة  
 الشك والاصل من ماروى ان النبي ان الشيطان لما اتى احدكم فتنه في البنية يقول حدثت فحدثت فحدثت عن صلوة حتى يسمع صواتا او يجزء على  
 طريقا الخاصة نحوه وفول الصادق ولا تنقض البنية بالاشك لكن تنقضه بغيره مثله ولا نه جرح لعدم انفكاك الانسان من الشك فيما فعله الماخوف  
 في الحد ما ينفذ ان شاة الطهارة نظهر لا نه من فيه خلة الامر ما لا غفلة قال الشافعي في الحد شمع بغير الطهارة نظهر وهو واحد في الشاخص وقال الحسن  
 ان كان في الصلوة بغير على البنية وان كان خارجا نوصاً لا نه بدخل الصلوة في شاة الطهارة فقام بغيره كالوشت في طهارة ويغسل الحث وهو غلط لان الشا  
 سئل عن الرجل يجزء الصلوة فقال لا ينفذ حتى يسمع صواتا ويجزء بجوازها في الاصل بقاء الحد وفي الفرع بقاء الصلوة مستلزم  
 لو ينفذها وشك في المناظر قال كثر عليها ثانيا بعد الطهارة من حصول الشك وهو احد وجوه الشافعية وقيل ان لا يسبق له وقت في حاله فيه اعادة ولا يسلخ  
 علم عند تلك خلوع بعد الزوال فكله ثم احدث وعلم انه قيل لوال كان من طهر انما لا يحدث لان تلك الطهارة بطلت بالحد ثلث وجوب بعد الزوال والطهر  
 الموجود بعده يجهل فعمل على الحد في مكان الحد بدو فخر فلا يرفع حكما تخلفه بالاشك فلو لم يكن من عاده الجبيرة فاعاد انه من طهر بعد الحد فبطلت له  
 الصلوة وان كان مثله محدثا فهو الان من طهر لا نه فاعاد الطهر الموجود بعد الزوال والحث ثلث وجوب بعد الزوال وحديث واحد فافز ولا يسلط طهارة  
 مختلفة بحد موهوم وقيل برأى الاصل السابق فان كان قبل الزوال من طهر واحد فافز وحكم بيقوط حكم الحد وشو الطهر الموجود بعد الشاخص  
 ولا شافعية كالوجوه الاشارة لا فرق بين قولان في شاة الطهارة والحد محدثا في شاة الطهارة لا يسلخ حاله على علم ما بها نظهر وان سبوا شافعية فمسألة لو شاة في  
 شى من اصال الوضوء فان كان له على حاله لم يفرغ منه عاد على ما شك فيه ولو كان السابق قد جفا استأنف من راس لان الاصل عدم الفصل فلا بد من الصلوة  
 مطهارة غير مظنونة ولو كان الشك بعد الفراغ والاضطر لم ينفذ الى الشك لفضاء العادة بالاضطر من الفعل بعد استنفاده وفول الباقر اذا كنت لعماد على  
 فلم يملكك ذراعك لا قاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه واذا فزت من الوضوء وفرغت منه وصرت في حالة اخرى في الصلوة او غير ما شككت في شى ما استمسك  
 عليك وضوءه فلا شى عليك فيه وهو يفرغ من الحكس وبعض الشافعية سوا الحكس وواجب الايمان بالاشكوك فيه ويأخذ لئلا يبدل في الصلوة بطهارة مشكوك  
 فيها ولا شك بعد الحكم بعد الانقضاء **فصل** لو كان الشك في شى من اعضاء الفصل فان كان في المكان اعاد عليه ما بعد وان كان بعد الانقضاء فلكل الشاخص  
 الوضوء لفناء العادة بالاضطر عن غسل جميعه وانما يصح ذلك لو كل الاضال للطلان مع الاخلال بالموالات بخلاف الفصل في المراتب من عاده الوضوء الى اشكال  
 بنشاء من الانقضاء الى العادة وعدم النيم مع اشاع الوضوء ان لو جاز الموالات في فكا الوضوء والا فلك الفصل **مسألة** لو ينفذ ترك عضوا في جوب بقاء على  
 بلاضطر ولو جاز السابق استأنف ولعل الصانع اذا شى الرجل ان يصل بمينه فصل ثمالة وسعدا سره حله غسل بمينه ثمالة ومسح راسه وجلبه ان كان  
 انما شى ثمة فلا يبدل الشمال ولا يبدل على ما كان نوصا ومن اسقطا لثبيل وجب الايمان بالمنفى خاصة ومع المختلف يجزء الجبيرة عند من اسبغ الوضوء ولو كان  
 المترك مسامحاً فله يفرق على يده نداؤه اخذ من نجس وحاجبه واشفا حنبه ومسح براسه وجلبه لجزء الاستنفاد فان لم يفرق على شى من ذلك نداؤه استأنف  
**فصل** لو جاز نداء بواصل ثم ذكر اخلال عضو من احدهما اعاد الطهارة والصلوة على ما خذناه من اشرطه الجوب والنداء والاستنابة لوالف ما ان  
 اكتفى بالفرقة فلا يبدل شمالا نه من اى الطهارة بين كالتها بين كان اخلال سلسل الاخرى ولو جعل بكل منها صلوة اعاد الجميع عندنا وعند الشافعية الاول  
 خاصة لا خيال ان يكون من طهارة فصل ونفع الثانية والثانية وان يكون من الثانية فجميع الجميع والاول مشكوك فيها بعد الثانية ولو جدد واجبا سنده وشبهه  
 فان المنى بالوجه وكا شى في الوضوء وحده وحدث ثم نوصا وصل اخرى ثم ذكر الاخلال الجهور نظهر ما عاده ما مع الاختلاف عده او  
 العدد بنوى بمرافى دمتة على الاخرى وجعل الجميع مكلوكا لو ذكر انه يفضل احدى الطهارة بين وجعل بغيره الثالث لو جعل الخمس نجس طهارة من غير حد  
 ثم ذكر الحد عقيب احدهما فلا يشغ جيب الجمع وهو حتى عندنا ما عاده جزم ومفرق بل يوجب ما في منه وكذا لو تحقق الاخلال الجهور لقالوا  
 نظهر لكل من الخمس عقيب حدث بغير الاخلال الجهور والفضل بالاشغ بيب الجميع العند الثالث الرابع لو نوصا الخمس جازي بغير الاخلال الجهور  
 من طهارة بين اعدا رجا صحيحا ومغرا بجزء جازي فله طهارة لثبيلها والنجس في ثمة الثالث ونجس في ثبيل الطهر والعطو والعشاء جطل في ثبيلها بين  
 وله الاطلاق لثمة في ثبيلها بين النجس لو كان لترك من طهارة بين من يوجب فان ذكر النجس في صلوة كل يوم ثلث صلوات دعا وثلاثا واشتد بين ذكر جميعها  
 في يوم واشتد صلوات رجا ولو جعل الجمع والنجس في صلوة كل يوم ثلث صلوات الجبيرة بنا نوصا اكل صلوة طهارة عن حدث ثم ذكر ان النجس الجهور بين  
 الطهارة والصلوة فلكل الال من لوصلة الخمس ثلث طهارة ثم ذكر الاخلال الجهور فان جمع بين الرباعين بطهارة بصل رجا صحيحا ومغرا بجزء جازي

منه

عزلة











[illegible]

ابن ابی حاتم

مجلس











الشافعي

امطرح و معمار فرہار

میں نے اس کو دیکھا ہے

لما قال الأوسط والسما

المستند الوطني والوطني

الملاوي

لَمْ يَجْعَلْ لَهَا دَلِيلًا

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ الْحَرْثَ فَلَبَّ

وَمِنْ ذَٰلِكَ مَا جَاءَ لِقَاءَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَعَا إِلَىٰ بَيْتِهِ لِيُجِزَّهُمَا عَلَيْهِمَا لِآبَائِهِمَا وَكَذَّبُوا فَقَالَ أَلِإِبْرَاهِيمَ عِلْمٌ بِمَا يُكْفَرُ ۖ

فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ نَارُ اللَّهِ الَّتِي يُشْفِقُ الْإِصْطَوَاءَ وَهَؤُلَاءِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

هواره لسلرم و حوہ اما ال

وهو اسقاط الوخوف لا

وہ قال بعد من المسبح

الهورى. سحق واصحاب الو

الماء في الدنيا والآخرة وهو

انہ کے عمل و حرکت انصاف

بكمها ولا يحملوا الابل الى

فتنوا الحمار لهم بحر لها العـ

ج عرف المحاصر بها هرا

عادها ما جماع العلماء

نمای مساعده راس الصائم الى

الموضوع  
المختص



کتابخانه

[illegible]



































١٠ من ارسله... ١١ من ارسله... ١٢ من ارسله... ١٣ من ارسله... ١٤ من ارسله... ١٥ من ارسله... ١٦ من ارسله... ١٧ من ارسله... ١٨ من ارسله... ١٩ من ارسله... ٢٠ من ارسله... ٢١ من ارسله... ٢٢ من ارسله... ٢٣ من ارسله... ٢٤ من ارسله... ٢٥ من ارسله... ٢٦ من ارسله... ٢٧ من ارسله... ٢٨ من ارسله... ٢٩ من ارسله... ٣٠ من ارسله... ٣١ من ارسله... ٣٢ من ارسله... ٣٣ من ارسله... ٣٤ من ارسله... ٣٥ من ارسله... ٣٦ من ارسله... ٣٧ من ارسله... ٣٨ من ارسله... ٣٩ من ارسله... ٤٠ من ارسله... ٤١ من ارسله... ٤٢ من ارسله... ٤٣ من ارسله... ٤٤ من ارسله... ٤٥ من ارسله... ٤٦ من ارسله... ٤٧ من ارسله... ٤٨ من ارسله... ٤٩ من ارسله... ٥٠ من ارسله... ٥١ من ارسله... ٥٢ من ارسله... ٥٣ من ارسله... ٥٤ من ارسله... ٥٥ من ارسله... ٥٦ من ارسله... ٥٧ من ارسله... ٥٨ من ارسله... ٥٩ من ارسله... ٦٠ من ارسله... ٦١ من ارسله... ٦٢ من ارسله... ٦٣ من ارسله... ٦٤ من ارسله... ٦٥ من ارسله... ٦٦ من ارسله... ٦٧ من ارسله... ٦٨ من ارسله... ٦٩ من ارسله... ٧٠ من ارسله... ٧١ من ارسله... ٧٢ من ارسله... ٧٣ من ارسله... ٧٤ من ارسله... ٧٥ من ارسله... ٧٦ من ارسله... ٧٧ من ارسله... ٧٨ من ارسله... ٧٩ من ارسله... ٨٠ من ارسله... ٨١ من ارسله... ٨٢ من ارسله... ٨٣ من ارسله... ٨٤ من ارسله... ٨٥ من ارسله... ٨٦ من ارسله... ٨٧ من ارسله... ٨٨ من ارسله... ٨٩ من ارسله... ٩٠ من ارسله... ٩١ من ارسله... ٩٢ من ارسله... ٩٣ من ارسله... ٩٤ من ارسله... ٩٥ من ارسله... ٩٦ من ارسله... ٩٧ من ارسله... ٩٨ من ارسله... ٩٩ من ارسله... ١٠٠ من ارسله...

أبى عبد الله محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب



شیخ  
میرزا

[illegible]

انظر



[illegible]



وہ







کتابخانه

میں نے اپنے

فیروز معنی اسرار  
و فخر اسرار

مفتی







کتابخانه

[illegible]

فیضان

六



[illegible]

فِي الصَّلَاقِ عَلَى  
الْمَقْطُوعِ  
الْمُسَبِّحِ



فردی کا مقام

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

فصل پنجم







فصل فی



[illegible]

سید علی خاں  
خواجہ احمد  
ابوبکر و غلام  
سلطان  
میرزا محمد  
میرزا محمد



صلواتہا علیہا

[illegible]

علی بن ابی طالب



فصل فی بیان فضائل و مناقب ائمه اطهار علیهم السلام

۱۰۰







الذين  
دفع  
كل  
الذين  
في  
قصر  
الملك

واين  
يذهب

و لو شاح اشان في الدين في المسئلة فم اسمها لو شاح في مفاعلا اسواق ورجال الساجد فان شلو با فزع **مسئلة** بكه نخل الميت من طلبة و  
بالج العباد الفولده عجلوا بهم الى جناحهم وبعثوا نخل الى احد مشاهد الانبياء لان عد الامانة عليهم من وزن لا تميزه الى ما شئت فكان اجماعا ولا موضع  
فيمن قصده اما لو دفن في غير موضع لم يحضره وان كان الى المشاهدة لا خلاف فيهم النبت من موضع بعض علماء قال الشيخ سمعنا مدافرة **مسئلة** بجمع  
نبت العبر بالاجماع لا نه مشلة و هناك تحضر الميت في الاوضاع او دفعه الغير بالدفن في موضع خفا المالك عن النبت و قيل ان العبر بن شعيب طر حان في  
موضع رسول الله ثم قال خاني فضع متفاحا للغير فاما فان دفع اهل الميت اليه في موضع خفا و بخر النبت اشكال لا دفن بهن ان تكه في الهبة فليد  
كثير نعم بكه في القبلة لو دفن في ارض مخصبة او مشرك بغيره بين غيره ولو باذن الشرا بطلانها فلعن عدوان في غير النوازل و لو سئل عن حازا ارض  
فليد و بخر بعد لان نبت الميت محرم و كان الدين مؤبدا الى ان يبلى الميت ثم يغو على مالها و قال في اذا دفن الميت ثم بيعت الارض و ارشفت نخل الميت عنها  
والا فاضل ان بكه لان لا دليل يمنع من ذلك فان لم ينع في الارض لغيره و جوع الامنع **مسئلة** لو كن في ثياب مخصبة نبت ارضها مالها عابن مالها اهلها  
الغير فلا تشغل عنه و قال السامعي لا ينبت و يرجع الى العبرة على ان عصب الارض النبت في ثيابهم المدين و امكان نفوذ الثوب ك لو دفن و لم يغسل قال  
الشيخ لا ينبت **مسئلة** قال ابو حنيفة و هو الوحيد لا نه مشلة و قال الشافعي مخرج و يبطل و يبطل على اذا دفن حنيفة و غيره قال مالك و ابو ثور  
لان واجب فلا يبطل بذلك و هو و جوعه في هذا لو دفن في غير القبلة **مسئلة** لو دفن و لم يكفن قال حنيفة و لا ينبت لان النكتين ان غرق عن الدين اذا دفن في  
و لو دفن في القبلة و قال حنيفة و لا ينبت ايضا لاسناده و لكننا فعلها على الغير و يدعى الشافعي ابو حنيفة و اجماع و لو دفن في ارض مخصبة و لم يكفن في موضع  
و منع العبرة في كل موضع متعاقب النبت فانما هو مع بقاء الميت اما لو بطل صلو و مباحا في موضع ينبت من غيره فينبغي لصلو المالك المبر لو شاك في  
الحجر و يختلف باختلاف الامور و النجاسات نبت في موضع فوجد فيه عظاما رثا و حفرة غيره **مسئلة** بكه استبا آ و من الميت في قبر واحد اذا دفن في  
اما لو دفن احدهما او دفن بشو و من الارض في حفرة و بخر و الوجه المنع لان صرحا للاول فلم يجر احدهما بالثالث نعم لو كان في ارض مخصبة بجاء حوا و على  
بها حل على ميتين على جنازة واحدة في موضع الحاج و فله الناس لان الصفاة كنه الى العسكري با يجوز ان يجعل الميت على جنازة واحدة في موضع الحاج  
فله الناس وان كان الميت وحدا و اراه بجان على سر واحد و يبطل عليها فوضع لا يجمل الرجل لانه على سر واحد **مسئلة** بكه فرس الغير بالساج الامع  
كنه و الا ارض ما ينبت من اطلاق المال لغيره من ارض مخصبة و طيبوث الغرض من لمار و محمد بن محمد قال كتب على يال لانه ربما مات عند الميت فتكون ارض  
نبت في قبره بالساج او يطبق عليه و فكتب لك حان و بكه في جيبس العبر اجماعا لان النبي عليه السلام نهى عن جيبس العبر من طر و الخاصة  
الكظم لا يصلح البناء عليه ولا الجوس لا يخيب صلا و نظيره **مسئلة** بكه في بئر بعد نداء و لا بأس برئدا **مسئلة** قال الشيخ لان الكظم على ارض  
الملك ما انت بغيره فادفعها و ارض موصولة ببعض ماله ان يجيبس فيها هذه الرواية و خصصه الشافعي و الحسن بن احمد لان عمر كان ساجدا في عاصم  
ابن عمر الكرام و اولى لان النبي صلى الله عليه و آله لا يبر الميت صلا لان ما لا يطبق في بكه البناء على الغير اجماعا لما تقدم من رواية الكظم و نهى  
الشيخ ان يجيبس العبر ان يبنى عليه و ان يبعد عليه لان من دفن في بئر الدنا فلا حاجة للميت اليه و بكه في بئر الدنا لا يبر على السلام من جديد  
او مثل مثالا فاضل من بين الاسلام و اختلف علماء و افاض محمد بن الحسن بن ابي جهم في جيبس و بناها و ارض موصولة و حكم ان يبر بكه و بناها و قال البرقي من حيث  
والثاء اى يجعل القبر حذو رافعة اخرى و قال محمد بن عبد الله انها باجماع المجرة و هو من مذهبنا و قد روى عن بعضنا  
بكه ان يجلس على القبر او يركب عليه او يمشي عليه و هذا لا يجوز و لو كان العمل ان النبي صلى الله عليه و آله نهى عن الجوس على القبر قال عليه السلام  
لان اطا على حجرة او سبغت احبة من ان اطا على قبر مسلم و من طر في الحاضر قول الكاظم عليه السلام و لا يجوز ان يبر على ما ذكره  
الا فاطا لخطوط بين القبور و ما بين ناذي الشهر و لعل النبي صلى الله عليه و آله لا يلى اوسط القبور و ضمت حان في اوسط السوق **مسئلة** بكه المظالم عند هالي  
مب من ترك الرضا بفضائه نعم و لا تستغفر عن المصالح الا في ربه و لا يجوز له ان يبر و اعد الانفاط و بكه ان يخذ مساجدا لان النبي قال لعن الله اليهود اغن و اغنوا  
مساجد و لمشاهير عظيم الاصنام منع عن الاسراج عند ما **مسئلة** بكه في الدفن في القبور و هو قول عامة من اهل العلم لان مسجود في القبور في غير  
يكون و هو في غير القبور قال لابي بكه في روضه و بناموا حان حتى سئل في ذلك قال في روضه و بناموا حان حتى سئل في ذلك قال في روضه و بناموا حان حتى سئل في ذلك  
عنه و كان ذلك لبل و دفن على عليه لم فاطم و لابي بكه في روضه عثمان و عابنه لبل و لا نه احد از ما بين في روضه قال الحسن بن ابي بكر  
مورد و ان عن احمد كان النبي زجران بضر الرجل بالليل لان يضطر انسان الى ذلك و هو يعطى المرحومة لان النمار سهل على شيعه الجنان و اكثر المعجز  
وامكن لاشباع السنة في دفن واحد **مسئلة** اذا دفن جماعة في قبر واحد فاضل في تقديم الافضل و لو كان رجالا و صبيا قال حنيفة العبرة بالفضل  
ذلك المحنة و ينفذان بجعل بين كل اثنين حاجرا ليكون كالدفن و لو خذ لهم واحد و جعل ما من كل واحد عند رجل الاخر فافز و ان كان اللحد اوصلا **مسئلة**  
لا يجوز ان يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم و اطفالهم من موند و كاد و حنة و دى باجماع اهلنا الا في اذى المسلمون بعداهم و لو ماتت و تبت و هو حامل من  
مسلم قال علماء و اذ دفن في مقبرة المسلمين لم يبر له هال لدر حنة المسلمين لان لو سئل في دفن الا في مقابرهم فلا شطط من مشنة جوف و لعل  
الوصام يدفن مع لها و قال عمر بن الخطاب قال الشافعي احمد بن محمد بن محمد بن اهل الدية اذا عرف هذا فانه يستدبرها القبلة على جانب لا يسكن  
بها و حنيفة في القبلة لا جانب الايمن هو و قال **مسئلة** لو ماتت سفينة في البحر و لم يبق الا شطط و كفن و وصل في الماء و ارجل في خابية  
سد راسها و الفخ في البحر لا للفصوص و دفن سره و هو يحصل بذلك و فاصان و بكه في بئر في الجرد و رواية عنه في موضع طينة  
بوكا و اسما و بطر في الماء و قال الشافعي بجعل بين لوجين و بربان عليه بل في البحر لا في البحر بالساحل فربا و فزع الى قوم فذوقه خبر ان ناكله المنيان قال  
المنه قصد بذلك اذا كان حول البحر مسلمون فان كانوا مشركين فانه يشغل حفرة و بطل في القور الماء و قال عطاء واحد في شغل و بطر في البحر بكل حال و لو لم يبر في  
مكنه و دفن **مسئلة** لو مات في قبره ان امكن ارضه حرة في بئر للنسب و بخر و لو دفن الا بالقبيل و لم يجر و حنة كانت خير لقول الكاظم و بطل في روضه















[illegible]







١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠























فمن  
الحي  
تبع  
في  
بالأ  
والنعم















[illegible]

ان الحیوس مرد العالم و درواستوار هم و تاجی و تاج التوارب و نفی اللی هم

الصلوات

مسئلة الصلوة لغة التعلد وشعارات الركوع والسجود وهي من اهم العبادات قال علي قال رسول الله صلى الله عليه واله ان عمود الدين الصلوة وهي اول ما  
من اهلها ابن ادم فان حثت نظرك على عمله وان لم تقم لم تنظر في غيره عدل وهي اجنبية بالنظر والاجماع مسئلة الصلوة اما واجبة ومنذ نزلت فلا وجوب في ركعة  
اليومية والثانية صلوة الجمعة والثالثة العيدين والرابعة الكسوف والخامسة الزلزلة والسادسة الايات والسابعة الطواف والثامنة ما قبل التيمم والتاسعة  
سبب التدب ماعدا وهو اما النوافل اليومية او غيرها وسبب بيان ذلك معضلات الله تعالى والجمع بين الظاهر والعصر المعرب والعلة انما تصنف  
بالاجماع ولا يجب اعداها عند العلم الا بالاجنبية فانه وجب لو لم يقوله تعالى فاحفظوا على الصلوات الصلوة الوسطى واجاب الوتر بسقط هذا العلم منقول  
البيق ثلث على في التيمم ولكم بطوع الوتر والخمسة ركعات الفجر وجاء اعرك الى النبي صلى الله عليه واله عن ابي اسلم قال خمس صلوات في اليوم والليله فقال علي غير هاتين  
قال لا الا ان تطوع ثم سأل عن الصوم فقال صل على غير فقال لا الا ان تطوع ثم سأل عن الصدقة فقال هل على غير هاتين فقال لا الا ان تطوع فادبر الرجل وهو  
يقول والله لا ازيد على هذا ولا اقص فقال النبي صلى الله عليه واله من يطوف في الخاضة قول الصادق اما كتب الله الحسن ليس الوتر مكتوبة ولا ناهي على  
الواصلة اختيارا ولا شئ من الواجب كذا قلنا قال ابو حنيفة الوتر فرض قال ابن المبارك ما علمنا هذا قال الوتر واجب الا بالاجنبية قال حازم بن زيد قلنا لا  
حنيفة الصلوات قال حسن قلت قال الوتر فرض قلت كذا الصلوات قال حسن قلت قال الوتر فرض قلت كذا الصلوات قال حسن قلت قال الوتر فرض قلت كذا الصلوات  
ناذكر صلوة وهي الوتر فصلوها وهو محمول على التذنب مسئلة الظهر اربع ركعات في الحضر بثمدين وسلم وكسكان في السفر بثمدين وسلم وكذا  
العصر والعشاء والمغرب ثلاث ركعات فيها بثمدين وسلم والصبح ركعتان بينهما ثلعا بثمدين وسلم ولا خلاف في ذلك بين علماء الاسلام وانما الخلاف في  
الفصل هل هو واجب ولا وشيئا مسئلة النوافل اما راتبة او غير راتبة ثم الراتبة ما از شئ من الفريض او لا قالنا العادة للفريض عندنا ثلث عشر ركعة في  
الصبح ومثل الظهر ثمان وكذا قبل العصر بعد المغرب اربع وبعد العشاء ركعتان من جلوس بعدان بركعة لقول المصنفين كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي من الطلوع حتى  
المغرب من الصوم من الطلوع مثلي الفرض فقال كان النبي صلى الله عليه واله يصلي ثمان ركعات للزوال واربعاً الاولى ثمان بعد ما وادى العصر وثلثا المغرب واربعاً بعد ما  
ادخل ثمان صلوة الليل وثلثا الوتر وركعتا الفجر وركعتان بعد العشاء كان ابو جليلها وهو فاعداها الصلوة اوما



















## کتاب الصلوة

[illegible]

عامر اور عائشہ

طاهره و محمد  
 قال  
 الى  
 و  
 و  
 و  
 و  
 و

موفقاً

والوعيد

—

مسو

三



[illegible]







الجهر ومع الجهر بعد الفجر قال الشافعي ما اصيل الصبح لا يرفع عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما عمن الغرض بل يرفع الى طلوع الشمس لا يرفع اليها  
 وكان وقت الغرض في بعض الشافعية قال يمددونها الى زوال الشمس كالوقت من ظهرها حتى ولو صليت بها ما بالغرض من ضاعتها بعد الصلاة لوقول الرضا عليه السلام  
 وقد سئل عن الرجل يجتهد في الصلاة حتى يفر فيظهر الجهر ولم يركع كعقبي الجهر كما ان يفرقها ما لم يفرقها ما روى سحناب عاذاها بعد الجهر لوصليها ما لم يركع  
 ان لا يحكم صلواته ليل لا يفرغ واحتمل الركعتين وانما ما شاء الله تعالى ان يطلع الجهر فان استيفت بعد الجهر عندنا **الركعة الثالثة** في وقت المعدن بين وقت  
 المعدن ما اسقط الفضل ويؤتي المعدن من الوقت الذي يصير فيه الشخص من اهل وجوب الصلوة عليه نزولاً لاسباب المانع من الوجوب هو ربحه الجنون وفي معنى  
 الاعاء والصبوح الكفر الحقيق في معناه النفاس في كل واحد من هذا اما ان يوجد الوقت واخره او يجمع **مسألة** اذا وجد المعدن في اول الوقت في  
 في آخره فان بقي من الوقت معدن والطهارة واداء الصلوة وجب ضلوعه فان اهل جبهه الفضل لا يخلو وقت الوقت في وقت الطهارة واداء ركعة من الصلوة  
 فكان اوله خلاف لقول رسول الله صلى الله عليه وآله من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن ادرك الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد  
 ادرك الصبح ولو قصر عن ركعة لم يجز عندنا في مالك والمزني والشافعي قول لا يلحق به بل على غلبا الركعة في ذلك الصلوة ولا يجمع على المسنون  
 بذلك المجموع وادرك ركعة لاداءها فكذا هنا ولا يركع ما لا يقع فيه ولا يكون صلوة ما يفرقه فلا يكون من كمالها كالموضع من ادرك النكبة والشمس  
 قول اخر ادرك الصلوة بادران تكبيره الافتتاح وبه قال ابو حنيفة واحكامه ادرك جن من الوقت ويمكن من الفعل فصار كالموادرك ركعة من الصلوة ولا يركع  
 اذا غلبت به الايجاب سوى الركعة وعجزها كالمسافر اذا اتمى بالمعجم في الركعة الاخرى فانما لم يركعها لانها لم تفرغ وان ادرك بعد الركوع ونفع الممكن من الفعل في غير  
 بنا لو ادرك بعض النكبة ونفع الاصل في الثاني وشيئا فرغ اأطاره من الصلوة وركعة وجب تلك ولا يجزئها اما اذا كانت تالما يجمع بها الاجل كالظهر  
 العصر والمغرب مع العشاء فكذلك عندنا في قول ابو حنيفة والشافعي في احد قول الان الظاهر والمغرب خرج وقتها في حال المعدن فلا يجزئها على كونها في وقت العصر  
 معدن ولا ان النكبة سدت عن فوائده لولا ان النكبة بما لا يطابق مع سقوط الوجوب اداء يفسد قضاء ولقول الصادق اذا دارت اداة الطهارة في الصلوة  
 ثم اخرج الفصل حتى يدخل وقت صلوة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت منها ورسل الباقي على بعض ظهره عند العصر يصل الى حال لا يملك  
 الصلوة التي ظهره عنها وقال الصادق اذا ظهر ثوب من العصر سلكنا الظاهر والعصر من طهرت اخر وقت العصر سلكنا العصر للشافعية اربعة اقوال منها ان ادرك  
 الغرض بين بادرك ركعة واحدة من ذلك الظاهر والعصر بادرك ركعة من العصر لان عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس وجاب على الجاهل ان يطلع  
 الجهر بركعة المغرب العشاء ولا يركع لها عشاء ولا ان وقتها لا يركع في حال المعدن فان من ادرك عصر يوم فقد ادرك ظهره وعشاء الوقت المحبوب في ذلك  
 والاصل في ان ادرك وقت العصر يصل وقت الظاهر في ان عدته فان كان وقتها صلح لها في وجبا معا والافلا ويحل قول ابن عباس على الاستحباب فيكون طريق  
 الخاصة بخوة قال الصادق اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلحت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلحت الظهر والعصر وهو معمول على ادراكها  
 زاد على اربع ونفع اخاد الوقت والحكم في الاصل بادران اربع وتكبيره اول ثلث وتكبيره اربع انها ادرك الغرض بين بادران تكبيره واحدة بادران ركعة  
 وتكبيره بادران اربع ان اعتبار ادراك الطهارة مع الركعة وهو احد قول الشافعية لان الصلوة لا يظهور فلا يركع الصلوة بدون ادراك الطهارة وروى حماد  
 الشافعية المنع لان الطهارة لا يشترط في الايام بل في الصلوة اما الصبح فلان طهارة من طهارة فطره ثم بلغ غير المبطل لم يشترط سوى ادراك الركعة خاصة  
 مع المشروط ادراك ركعة فاما الاعمال الواجبة خاصة دون المنسوبة وقد يحصل بادران النية وتكبيره الافتتاح وفراجه الفاشرة وخلف السوران فلتأنيب  
 والركوع فاكر اربعة اقل الواجب التحدتين ذاك من بينهما اقل الواجب والطهارة في ذلك كما قل الواجب في الركوع والسجدة في شرط المزوم ان  
 يبقى سلكها عن الموانع مدة امكان الوضوء والصلوة فلو عاد المانع قبل ذلك سقط كما لو طهرت الجاهل ثم جئت واغافرت بمجوزة ثم حاضرت هو لو ادرك فلا  
 خسر كعاد فالاشهر وجوب الصلوة في وقتها في قول سحنابها وليس يجزئ هل الاربع في مقابلته العصر والزيادة في مقابلته الظاهر بالعكس الظاهر عند الاول  
 لو روي النص عن الائمة ثمانية لوت في الانصاف ليل قد اربع ركعات وجب العشاء خاصة وهو احد قول الشافعية لان الظاهر فاجبة للعصر الوقت والمزوم  
 فليكن الأكثر في مقابلته المنيوع والثاني الاية انها للشافعية في الظاهر العادة بها لو ادركت آخر وقت العشاء مفاد اربع فان قلنا في الصلوة الاولى الاربع للظهر حبش  
 هنا الصلوة ان ثلث للمغرب وركعة العشاء وان قلنا الاربع للعصر وجب العشاء خاصة لا يجزئ لاداء ركعة في قول الشافعية في باب الذي عول عليه في المارة  
 اذا طهرت بعد ان والشمس قبل ان يمضي من اربعة اقدم فانه يجزئ عليها قضاء الظهر والعصر ان طهرت بعد ان يمضي بغير اتمام يجزئ عليها قضاء العصر  
 غير يسحب قضاء الظهر اذا كان طهرها قبل غيب الشمس هو بناء على الاقدام والراوى الفضل بن يونس وهو وافق من خلد بينا ان ادراك الركعة سبيل ادراك  
 من قوله الغرضية اجماعا لكن الخلاف في ان يكون مؤثرا للجميع او فاضلا خارج الوقت وعندى بنبره كمال يتشاءم من ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك الصبح ومن لم يركع  
 مؤثرا صلحت بعد خروج وقتها ولا معنى للفضاء سوا ذلك واثبت هذا فان قلنا ان الواض خارجا قضاء قبل بركعة من الصلوة او لا الاثر في المعدن لا التبريد الا اذا  
 انما نفع على الوجوه والاعتبار ان المقصود وقتها في ثلثة اوجلا كدوران كون الجميع قضاء فظنوا الى اخر الصلوة وهو اختيار المرفوع له قول اربع ان ادرك ركعة  
 في الوقت فالحل اداء والا يجمع قضاء وبه قال احمد لقوله من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح وعندنا في حنيفة لو طلعت الشمس استأ  
 صلح الصبح بطلت لو لم يكن اداء ولا قضاء **مسألة** لو وجد المعدن في آخر الوقت بان طهر بعد دخول الوقت انما يفتحق في الحوض والنفاس الجنون والانتاجيز  
 الصبح الكفر الاصل فان كان الماخو من الوقت قد ما يمنع للطهارة والصلوة الكاملة استغفر في ذلك ولو علب القضاء مع الامهال بعد ان والعد عند  
 اصبح علمنا انها وقتها في الشافعية لا يمكن من الاداء وقد حوطت كاهل فلو رمة القضاء كما لو وجد المعدن بعد الوقت وقال ابو حنيفة وما لا يركع فلك الصلوة  
 ما لو ادرك آخر الوقت وهو قول الشافعية لان المسافر لو دخل عليه الوقت بلباسه سافر في اثناء الوقت قبل الصلوة فصرح لو كان قد استفر الغرض في وقتها  
 جازا القصر هو م فرغ المعبذ لرجف ما يمكن من الصلوة فلو طوالت الصلوة بالفترة فحاضرت خالها والماخو بعد ان تخففه وجب القضاء ولا يركع  
 الطهارة ان كان محدثا في اول الوقت ولو كان منظره لم يشترط في زمانها عند الشافعية بشرط ان كان من لاصح طهره قبل الوقت كالنكبة والمستحاضة ولو

ركعة منه

صحيح في هذا ما يجمع بينهما في قوله

اخر



کتاب الصلوة

[illegible]











فصل في بيان ما يجب من الصلاة في كل وقت من الأوقات

المسوق

فصل في بيان ما يجب من الصلاة في كل وقت من الأوقات

ولا فرق بين كثرة الصلوات وقلة باعتبار علمائنا في وجوبها الزنيبية فلو كانت صلواته مائة فزاد وجوبها الزنيبية بغير إحداهن بصلوات واجبة بفعل في  
 بضع لها وجوبها الزنيبية كالحسن لقوله فليقضها كما فاشه وقال أبو حنيفة وما لا يلجأ إلى أن ينجس أكثر من صلوة يوم وبيلة للشقة وهو قلة غير  
 هذا في ثبوت شرطه عند ما قلنا بطلت صلواته ويؤاخذ أهل كونه ثبوت وجوبها كركوع والسجود مستلزم ثبوتها فإني على ما خاتمة  
 سحيا بام الرضوخ لخاصة منبجهم بصلواته فقلت القواني والحدث على الأولى ويؤاخذ الشافعي لقوله تعالى ثم الصلوة لله لو كانت الشمس لا تغيث  
 هو عام وقول الصادق إن قام رجل ونسى أن يصلي المغرب والعشاء فإنا سننقذ قبل الفجر فذكرنا صلواتها ما قبل صلواتها وإن خلت ثلثون صلوة فليصلها ما قبلها  
 ولنا سننقذ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس لأن الأصل عدم الزنيبية لأنه يفضل في قوت مصلحة مطلوبة الشارع لا يمكن  
 استدراكها فلا يكون مشروعا معني المنع من الصلوة في أول وقتها وهو امر مطلوب للشارع ولأن الزنيبية مقصود به عدم المنع من أداء الخاصة في وقتها  
 بإعلان بيان للملزم أن ما ان مضى القواني عند مضى الخاص فيلزم الأمر الثاني ولو شغل بالخاص فلا يثبت الزنيبية أكثر من علمائنا والجمهور على وجوب  
 الزنيبية في كل يوم إلا عند الحاجة لقوله من فاتته صلوة فليصلها ما قبلها ولا يقضي المخصص في علمائنا جماعة من علمائنا صنفوا الأربعة في  
 مثلها على المكلف غاية التشديد حتى حرم السبيل المرفوع من الاشتغال بغير الصلوة الفائتة إلا بعد الأمر الذي في اليوم ولا كل للزنيبية  
 ومنع من الشك والكتاب أكثر من فواته له ولم ينجس نفسه وإن شغل الإنسان في الوقت بحيث لا ينجس أكثر من الواجب الخاصة وذلك كله مكاتبه فإني  
 قوله مع ما تحققت به السبيل المرفوع في قولنا لو ضاقت وقتا خاصه فليصلها ما قبلها لا يشغل بالخاصة عند علمائنا بجمع بغيره فالصحيح  
 المسبق للحسن الأول وهو الشافعي والجمهور ما سجدوا في الصلاة الأولى لم يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها من غير أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها  
 وللملزم ومالك ولا فرق بين كون الخاصة جمعة أو غيرها لأن الزنيبية جبرية هي منوع بغير الزنيبية فليصلها ما قبلها مع الذكر فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 الفائتة بعد ما علمنا فإظهارنا لا نوجب الزنيبية أما عند الفاضلين بوجوبه فلا يشترط الذكر عند علمائنا ولقوله صل الله عليه العفو عن أمتي أخطأوا  
 الغيا وقال مالك وروى بجمله الزنيبية مع التمسك أيضا الحديث وهو منوع ويلزم منه الحرج فإني لا يفتل من شأن صلوة فإني ذكرها بعد مدة طويلة  
 وجب قضاء الجميع ج لو لم يمس بالخاصة فاسبق الوقت للمنع ثم ذكر أن عليه سابعة عليه بعد ليلة السابعة كما لو دخل في العشر ذكره لو وصل الظهر  
 فأنه يعدل بمنزلة ولو قبل السجدة وكذا لو كان في العشاء فذكر أن عليه المغرب ولو لم يمكن العدل فإن ذكره في الرابعة صلوة ثم صلى السابعة كان في الوقت  
 المشترك أو دخل في الوقت من الأولى أو فرغ ما شاع فليصل في المشترك أو ما صار له بعد هذا السابعة أو ما كان في الوقت المشترك أو ما كان في الوقت المشترك  
 ان عليه المغرب فان كان ما مضى في الوقت المشترك أو دخل في الوقت المشترك أو ما صار له بعد هذا السابعة أو ما كان في الوقت المشترك أو ما كان في الوقت المشترك  
 السابعة مستلزمة لو دخل في الوقت المشترك أو عليه فليصلها ما قبلها ذكره في الأثناء فان كان الوقت صيفا لا يفضل عن الخاصة إنما اعلم أن كان الوقت شتافا كان  
 العدل بالسبيل الفائتة بعد سحيا باعندنا ووجوبها عند أكثر علمائنا وقال أحمد بن حنبل ومفتي الفائتة ثم بعد الصلوة فليصلها ما قبلها سواء كان أماما أو متأخرا  
 لو سجدوا ويؤاخذ ابن عمر ومالك والشافعي في المأموم وعن أحمد بن حنبل في المأموم وأما المتفرقة فليصلها ما قبلها من غير أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها  
 والجمهور ويؤيدونهم الأصحاب في السجدة غير وقال طائفة من أصحابنا في وقتها ولو شغلوا بغيرها فليصلها ما قبلها من غير أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها  
 إلا أن الشافعي قال بجمله فانما صلوة فإني أعاد الفائتة ان بعد صلوة الوقت بعد صلوة الفائتة ولا يجب إعادته ولنا أبو حنيفة بجمله صلواته فليصلها ما قبلها  
 مفتي الفائتة بجمله صلوة الوقت فلو تم صلوة الوقت فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 وهو في الغرض لو ذكر فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 الشافعي الاشتغال بفناء الفائتة من غير أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 كان فعلها من غير أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 شريفة الفائتة على ظهر العزة فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 السابق يقطع الفائتة ويصل صلوة الوقت ثم بعد الفائتة وله وجهان فيهما ولا يقطعها في وقتها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 من بين سببها العصر بالعكس لا يمكن من أداء ما وجب عليه على هيئة فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 إذا تكلفت مع عدم العلم تكليفها لا يطابق الأصل المأثور الذي من الزيادة فيختبر في الإنسان لها مشاء ولا ولا بعد ثلثة وجب الزنيبية كالفائتة وفقد  
 الظهر مطلقا لأن الغرض منها إماره ولا إماره هنا فخرج من الزنيبية الشروع وليس يجزئ الشافعي أن يردوا في الثانية فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 معها مغرب ثالث فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 منعكته صلوة فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 شهر لكن لو طعن بصلواتها من ثمانية عشر أو أكثر فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 خوف بداءها بما يشاء مع احتمال فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 ح لا تنفذ الناظرين عليه فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 بالجلد كالطبيخ الأحرار مستلزمة من فاشه فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 الواجب ولا يمكن إلا بإعادة الجميع الثاني وجوبه ومغرب وأربعين بغيره فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 الثالث الدعاء فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها  
 علما بالصلاة الزنيبية والتعجب في أنها مطلقا العلم به فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها فليصلها ما قبلها











## کتاب الصلوة

[illegible]

مجلس

عبد الحکیم بن عبد الوہاب



القضاة



# تَكَاءُ الصَّلَاةِ

بل انه وقال بعض الشافعية بغير حق عوف هو يقول جدار لا يكفر بذلك وقال الشافعية ومالك لمولده محسن كنهى الله على عباده من اليوم والليله حتى جاهد من لم يفتح منتهى  
 شيئا استخفى فاجابهم بان كان لعنه الله عهدان يدخل المحنة ومن لم يزل من قبلهم لعنه الله عهدان شاء عند من ولان شاء ادخله المحنة وقال احمد ويكفر بغير كهار  
 اسلامه ان جعل ولولا بالشهادتين لم يحكم بسلامه الا بالصلوة وبما قال الحسن والشيعة والنخعي وابوابها وبما جعل في الاولاد في ما زل للبيان وما بين زيد واسحق وعبد الجبار  
 لمولده بين الصديقين الكفر برك الصلوة وهو محمول على النكاح من قول من صلى الكفار ليس اسلم ما عندنا ما طغنا لانها عبارة عن الشهادتين وقال ابو حنيفة انها الاصل  
 في دار الحمير ودار الاسلام معا وقال الشافعية انها الاسلام خاصة وشيئا من قال في طاعة الامنع من الصلوة حتى خرج وثمنها وهو فادى انكر عليه واسر بان جعلها قضاء فادى وطار الحمير  
 عن حال انتمى بها ومنه وان قام على ذلك حتى ترك تلك صلوات وعز بها ثلث مرات فقلت الواجب لما روى عنهم ان اصحاب المكارم يفضلون الواجب وهو ينقض  
 ان لا يفضل حتى يثبت ثلث صلوات ويعز بها ثلثا وظاهر هذه الشافعية انه يفتى الفل بمرك الواحد فذا صلوات ففما يقال له ان حليفه قبل خروج الوقت الا  
 فلتا بعد خروج الوقت واختلف اصحابه فقال بعضهم اخرج وفيها الفرض وجب الفل وقال الفلك لا يفضل حتى يخرج الوقت فتارك الظهر لا يفضل حتى يخرج  
 وهل يفضل في الحال ولا ان احدهما يمهله ثلثة ايام وما لم يفته الثاني فيقول جراح اذا عند من ترك الصلوة بالنسيان او عييد الظهر قبل عدو طبا عا وجر  
 بالفضل فلا صلى فلا يجز وان امتنع لم يقبل لان القضاء ليس على الفور وهو ظاهر هذه الشافعية لم يوجب له يقبل الامتناع عن الايمان به لمع النكاح منها ط  
 لا في بين ثلوك الصلوة وثاوك الشهادتين عليه كالكفارة او جز منها كذا كان كوع اما المحنة صبر كانا لاله الجاهلة وفزاه الفاضحة والظلم انبه فلا نفي

وبعد من هذا إلى بيان الصلوة من ثلث في المكان

[illegible][illegible]







































كتاب الصلوة

وقال ابن ابي عمير لا يجوز لدن بشر عن صلوة يشك في صحتها او العلم بانه قد حصل في ثوب طاهر بعد صلوة فيه غير خاف لان الواجب على من الوجه المقتضى وجوبه  
فلا يكون من احواله عند جيبه من الغزق واضح بين الشايد والاولى لعدم تكلمه من استهلهما ويجوز في الحال وفيها بعد التوب ليجس قد ينال الصلوة فينبذ الم  
جد غيره بخلاف الماء الخس والشك يمنع فلا من العوزة شره وهو ممكن من فعله صلى الله عليه وسلم بحسب معاد ليس النجس بالظهاره شرط بل عدم العلم بالنجاسة وهو  
حاصلة في الثوبين والوجه لو سلم مقارنته مقارن هذا ان لم ينقض لوجوبها فحصل شرعا في كل ثوب بعد النجس بغيره بعد طهره وهو لا يوجب حرجا في احد  
ليس وجوب الوضوء بالصلوة بل التمكن منها او كونها لانها لا يملك الا بالثوبان يصل في كل ثوب بعد النجس بغيره بعد طهره وهو لا يوجب حرجا في احد  
المستحبون لا يملك من الصلوة في ثوب طاهر فيجب كما لو نسيه الطهور والظاهر ان كل ثوب لو نسي صلوة من يوم وشاؤوه وسقوا من محو فان لم يكن في محو ثوب  
مع ثوبان احدهما بول او دبر او عذوقا فونهما وليس بعد ذلك يصح ان يصلى بهما جميعا وان لم ينسهما فانه ينجس بهما فانه ينجس بهما فانه ينجس بهما فانه ينجس بهما  
اعتبار النجس في الصلوة بكثر الاستنباط بها لان الاستنباط في الثوبين حصل بالثوبين بطريقه فلهذا لا يملك في ذلك الصلوة وان كان في ثوبين  
اوله من نجاسة في الصلوة لا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها  
لو بعد ما سبق طهره لان وصدا وجوب وهو التمكن من الصلوة في ثوب طاهر موجود لو لم ينس من بعد صلوة النجس صلواته في ثوبين لم يملك في ثوبين  
فان كس ذلك وثوبان نجس في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
عده النجس لو اذ اجنباه الى ما بعده من كان لا يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
قطعه ولا عاده عليه فلو غسل الثوب وحرص على صلوة في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
كما سبق في استنباطه والاحتياط في الصلوة لا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها  
تصح لان المصل طاهر طهرا ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها  
كل منهما منفردا على ما تقدم وعبرنا على قول بعض علماءنا في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
منه ان يورث في ان يصلى بخاتمة منسفة وهو حرام ومن لا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها ولا يوجبها بوجوبها  
النجس لا يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
طهرا وهو الطهر مذهبنا في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
عندنا وهو طاهر على مذهبنا في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
للمعروفه صفته الى من جهته لو حاد ما اصاب ذلك عليه في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
بالصلوة فيه الصلوة في ثوب طاهر وهو ما سوي من العبد وان كان نجسا الصلوة عاديا واصلوه عاديا بخاصة لاصلها لانه لا يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
النجس بالصلوة في ثوب طاهر مع العذر خلاف الثوبين وكذا لو انفسل حد المشبهين بالمصنوع كما استعمال الارض مع البئر ولا كنفه بالنجس طهرا لو غسل  
من غير اجنبها وتبين على الصلوة في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
وهو مذهبنا في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
القدر في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
يشربون اخبروا عن ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
حالت في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
لو سلم ما شرب في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
لما صلا الطهارة وقال ما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر وما يلقى الخمر  
مدى من الصلوة في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
نحوه في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
بصلوة في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
تكون من اجل بصلوة في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
به اذا كان في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
الهدية ولو علم النجاسة لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
بالثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
النجس في موضع لا يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
لا يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
هذا الخبر شاذ واول ما رواه الصالح عن ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
الضوء في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين  
ففي الخبرين يكون من ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين لم يملك في ثوبين

ان وضوء الثوبين عليه

من النجس في ثوبين

الصلوة

في ثوبين لم يملك في ثوبين

في ثوبين لم يملك في ثوبين

اول العلم به

من العلم به



النجاسة العاطية  
يعفي عنها في  
مواضع

فیکوں

النجوى

۱۶  
وَقَرَّ











کتاب الصلوة

[illegible]

مقام الخطه

الصلوة  
الحج الثاني  
فيما ينقل  
هـ

مجلس ششمین

۱۱



بعد ان شئت القبله تعذر ما لا بد من وليس بجيد للاختلاف فخرج عن العهد وكذا المصلح العاجز عن تحركه اذا لم يجد من يصره ويحفظ القبله صلى على حسب  
 حاله اعاده عليه خلافا للشايع بغير النقل ما شيا لاشتماله على المصلحة الناشئة من مدومه الطاعه وسبقه حوجه الاستلزام وبما لا يشايع لانه  
 احد البينين فاشبهوا كالجواب بقوله تعالى فابنوا ما تلووا فتمجدوا الله تعالى لصادق له انما تزلزلت الفاعله وقال ابو حنيفه لا يجوز ما شيا على اكثر الضم في توقف  
 في الركبه المتأخره بغير جمل حيث توجهت ذنبه لان عليها كان بغيره على ما حكى وكذا النعم ولا يجب عليه الاستقبال الى القبلة مع ما حكى في الركبه ولا في الصلوه  
 انه يرضى انما اضطر الى الصلوه على الركبه وجب عليه ان يستقبل ما امكن وان عجز عن ذلك فليس عليه الاستقبال الى القبلة ولا الجمل وجب الا انما يجوز النقل على  
 الركبه في السفر طوله بل هو اظهر من ان الشايع لم يفتي في الطوبى في قول انه لا يتقبل على الركبه في السفر الفصير وهو الذي لا ينقص في مثله الصلوه وبغيره  
 ما لا يملكه من خصه يعلم بالسفر مع غلبه الطويل كالقصر المصغر اما القصير لا يربح جواز الصلوه فلا يفتي فيه قال ابو حنيفه من الشايع خلافا لما يفتي  
 في المنقلبه في السفر ما سها لا يجب عليه الاستقبال الى الركبه في الشايع يجب في ثلث مواضع تكبيره الانتفاع وركوعه وسجوده وان كان ركبا في كسبه واسعه  
 ان يستقبل الى جهته بل في الركبه خلافا للشايع وان كانت خفيفه او على فصيل او سرج او ظهر فان كانت واقعه مضطربا صلى الى حيث ما توجهت لغيره انما انما  
 العباد وان كانت منزهة فكل ذلك خلافا للشايع وان كانت ساية مضطربة او على فصيل او سرج او ظهر فان كانت منزهة فكل ذلك خلافا للشايع وان كانت ساية مضطربة  
 وجها وان دسا انما فاستأنى يتقبل على الركبه خلافا للشايع وكذا ان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 بجله وان اخطأ فصر الى غير القبلة في ذلك فاستأنى يتقبل على الركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 مصلوبا وجها وجها في الركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 خضعة في الركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 والدابة الى القبلة في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 قال الشايع يتقبل مع الطول ومع القصر في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 بانى الاموال يستقبل مع العذر كالمطار والرياء والصلبه والرياء المصلح على الركبه في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الثالث في المنقلبه مستثناة القادر على ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 ولا مكان المختار في الركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 بمجمل الفروع للقبض بغيره ولو كان الحابل سلبا كالجبل فلا يكتنر به في القبلة حتى يصعد الجبل فيمكن منه وجب وجب طلب القبض وقال الشايع  
 يجوز ان يجهد ويصل بغيره في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الشايع جها ان كونه في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 بين عليه ما جماع العلماء لانه فعل الماء به يخرج عن القبله ونقول الدابة في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الاستدلال عليه بما يطالع النجوم وهو في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 دلالات بغيره من مائة وثلاثين بغيره خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 والتقليد المستند وبغيره خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الاصل في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 فتم وحده الله وهو غلط لقوله تعالى حيث ما كنتم فلو اوجعكم شطره ولا يذنب في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الكفاية اشكاله في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 وان ظهر بها القبلة وبغيره خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 قال ابو يوسف يجوز ان لا يركب في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 بعد دخوله في الصلوه ولو وقع صلوته وان كان يركب في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 علمها في حال جوبها انما في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 وقصره في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 اياهو معث على الخطا وجب الاجتهاد في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 الدابة في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 ولم يعلم الواضع لو كان له الصلوه اليها ليجهد في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 فان اتخذ الى ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 ليعين بغيره فلا يركب في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 حاله في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 خطأ امامه حواه بغيره خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع  
 يقطع بحكمه وقول في ركبه خلافا للشايع وان كان مختارا من ركوبه من سبي الدابة عن الطريق عامدا ولا من غير عدم السطون وقال الشايع

وتصريح

حالة

سفر

طواف  
الركن

الثالث في  
 المنقلبه

ومعها

لم يرد

من ركبه  
 في ركبه







ہیں،

بسم الله الرحمن الرحيم

باید  
معمول

لَبَّيْكَ يَا رَبِّ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا  
الله

①

ورث لك  
الله

الأدب ان تمام  
عشر حرفا  
و ابو حيفه

إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ  
لَا يَبْغِيانَ الْمَالَ  
وَالْأَنْفُسَ







مجلس

فالمغزى

وختمان

الفصل الثماني في إقام  
فصل في

٥ صف  
الجزء من يوم  
والجزء من وقت  
العصر من وقت  
الآن من صلاة  
وغيره

آفلدیم























عبدالله بن محمد

[illegible]

البجعة الثالثة في  
التبكي

فینا بیکم  
والمؤمنین  
والمؤمنات  
والمسلمین  
والمسلمات  
والمسلمات  
والمسلمات







الكتاب الرابع  
الفرقة

فِيهَا مَعْرُوفٌ  
الْمَعْرُوفُ

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
جَهَنَّمَ

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ون: في حديثه المأثور والآخر  
لما سمع قوله فيها معنا لا نكح  
الغدير قال كان رسول الله في  
في الظفر في الكهنة الأولى ٣

[illegible]







































فلم يسجدوا

والصلاة  
والزكاة  
والصيام  
والحج  
والزكاة  
والصيام  
والحج

والقول الثاني  
لشافعي

السلامة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة  
موسمًا من موسمي العلم والفضل  
موسمًا من موسمي الرحمة والبر



**كتاب الصلوة**

وضع النسخة  
الربيع العشر  
سنة ١٢٨٥  
بفضل الله

مكتبة دار الكتب  
بدمشق

[illegible]

السجود في الصلوة الى ما وضع فيه الاعضاء طبعاً يجوز ان يؤدى هذا السجود وسجود الثلاث ايضا على الواحد خلال الشافعية خصوصاً السجدة الاولى فلو لم يؤدى عليه فغزوه الصلوة فانه لا يسجد فيها لان سبب السجدة ليس بغيره بل ان الشافعية لو لم يؤدى فان سجداً بعداً للشكر فهل يسجد بها السجود لان سببه واحد والصلوة

الحج المبرور  
في الشهد

[illegible]

پند ست سحر عا نازن قاجار است

وجوب الاول وقد سبق ايضا ان عليه جرحا جديدا والثاني قد لم يكن مسئلة فيجب عليه سطران في الاول والثاني فلو شرح به جرحا فلهما  
من التجرد او شرع في التوضيح قبل اكمله منه اذ اطلق صلواته عند علمائنا وية فانه الثاني ابو حنيفة والسابعة واحكام لان النبي صلى الله عليه واله طوم عليه كذا الصحاح  
والناجبون وهو يعطى الوجوب لانه صلى الله عليه واله اذ انت هذا افعلى هبة جلس اخذ له لا مثال باي نوع الا ان الافضل التورك في يديه فانه مال لطلوعه معصود  
كان رسول الله صلى الله عليه واله جليسا وسطا فخرج هاسور كل من طر على اخذه يقول الباقى بالقضاء عليها السلام اذا حدث في شهاده فاصنع كعبك على الارض  
وفرح فيها وليكن خاضعا منك لله عز وجل على الارض واطرفا بها الذي على الارض فاباك والغزو على فديس فلا خسر لشهدوا للدعا وقال الشافعي جلتا على الصلوة  
الجلسين التجديدين والتشهد الاخر هما واجبا وجلسه الاول وجلسه لاسرحة وهما مستحبان ويجزى في جميع الحسنات الا ان الشافعي بان يفرس وجلسه اليسرى  
وجلس عليها وينصب اليها الا تشهد الاخر الذي يقف عليه السليم وان كان واحدا فانه يجزى في التورك كجديس في حبل الساعدى فلما جالس بين السجدتين ثم وجلسه  
اليسرى فجلس عليها ونصب عليه اليمنى واذا جلس في الرابع اما طر حبله عن وركه وافضو بمقعدته على الارض وضعت ذك اليمنى فلا خسر لطلوعه وى قال ابو حنيفة  
جلس في جميعها مقرا لقوله اذا جلس فاجعل عقبك تحت اليمنى قال الشافعي لو ادرك من العبد ركعتين الامام قد صعد مقرا وشا ويترك في الثاني ولو ادرك  
الثانية من المغرب جلس اربع مرات ويفترق ثلثة ويترك في الاخر مسئلة ويجزى في التهادن بان التوحيد الزم الذي الاول والثاني عند علمائنا جميع  
وقال كل من اراد ان يجزى في التهادن في الصلوة قال مران ذلك وكيف من ان قال اذا استوبح جالس افضل تشهد لان الله الا الله وحده لا شريك له و  
اشهد بان محمدا عبده ورسوله وافل الوجه بكشها وان لقول سوو بن كليب قلت عني ما يجزى من التشهد فقال الشاهدان وقول الماوراء وقد سألته ورواه ما جزى في  
التشهد في الاخر بين قال الشاهدان وقال الشافعي يجزى من كل شئ ان يقول تحييتا لعالم عليك بها النبي ورحمة الله علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد  
ان لا اله الا الله انتم محمد ورسوله لا اختلاف ورواه الاجبار وسفوفه ماسوا هذا في بعضه لم يحسن لان وجوب التحييات لا يصلح وقول محمد بن سالم المصا وانه قلت قول  
الصديقين الصلوة للصديقين قال ذلك اللطف ما طر العبد به وبالصاحب وجب لانه ما بين بهر السليوى وكان الواجب التشهد وهو ما حوز في الشهادة فقط  
التحيات ليس منها ما تمنع من تقديم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وبطلان الصلوة لقوله تحييتا للصديقين لا يقال المخرج قوله السلام عليكم ولا تقول  
انه تحييتا وتنازل طلاق التسليم ذلك وكان قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بنوا لخاصة والعابدين من الصلوة وقوله السلام عليكم فيحصل حاجتهم فاذا  
كان السلام على الحاخين في الصلوة او في قول الصلوة كما ذكرنا اسود النبي صلى الله عليه واله من الصلوة فاما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد تضمنه وسأله  
ابو كهر عن ابي كعب ان لا يثنى جلس فيها فقلت ما قاله السلام عليك بها النبي ورحمة الله وبركاته انما هي في ذلك ولكن اذ كان السلام عليك على عباد الله الصالحين  
هو لانه في مسئلة ويجزى الصلوة على النبي صلى الله عليه واله في التشهد لقوله السلام عليك يا رسول الله والاربع بلوجوب لا يجزى في غير الصلوة انما يجزى في الصلوة  
فانه ذلك سمع رسول الله صلى الله عليه واله يقول لا تصل صلوة الا اخبرني وبالصلوة على النبي صلى الله عليه واله في التشهد لا يجزى في غير الصلوة انما يجزى في الصلوة

فی مرتبہ











[illegible]

الفنون  
صلى الله عليه وسلم  
من رتبته  
قبل  
الرجوع

فصل فی بیان







کن رویت نہ

نامیہ

وهو الذي وقوله: «إِذَا طَأَ أَحَدُكُمْ وَ

[illegible]































صلواته وفاتنا فلفظ الفداء ما يخرج من الصلاة عن الصلوة او يقطع الفداء حيث يجوز ذلك ولو جحد بعد من اقل السجود لم يملك له ان يركع او يركع  
 لو بين يديه في القيام ان الامام لم يسلم قال ابن عمر على التدارك ولو قصد الانفراد فهو مبني على ان المفسد كماله قطع الفداء فان منعه رجوعه وجوزناه فوجاه احدا  
 ذلك لان نهوضه غير معتد به ثم يقطع الفداء ان شاء الله والثاني لا يجب لان الانفراد ليس من اجتناب عن الغضب والقيام وما بعده مضار كما لو قصد القطع  
 ابتداء النهوض من ان يقطع الفداء مخير بين ان يرجع او ينظر في تمام الصلاة اما اذا استغل بغيره فلو كان عليه ان يركع فلو كان عليه ان يركع فلو كان عليه ان يركع  
 يكون لو كانت صلوة الامام صحيحة فلو تيقن كون الامام جينا لا يسجد له وهو عن الاموم فلو عرف ان الامام يحل فيناظره من السهو فلا يوافقه اذا سجد  
 في كل موضع يلقه به هو الامام فانه يوافقه فان كان عداوتى ابطال الصلوة فظروا رجوعه بالشافعية ولو راى الامام يسجد لغيره سجدت معه حتى صلى المأموم ان يتابع  
 حمله على ان يركع من ركنه وهو يركع في سجدة السهو او غفلا الامام سبق التسليم على سجدة السهو ولم يغفلا المأموم خلفه لم يسلم بل يسجد ولا ينظر نحو  
 الامام لان فرادته بالسجد وهو وجوبه للشافعية ولا يشك ان يسلم معه ويسجد معه وان لم يسلم فاداسجد يسجد معه عدا عليه فاذ فرغ من السجدة سلم معه  
 لو سجد الامام اخذ صلواته عن سهو واخضع بعد اقله السجود لم يتبعه على ثلثي وعلى الاخر يبعده ويقل الشافعية لان عليه ان يبعده ويقله فلو كان عليه ان يبعده  
 يسجد معك في موضع اخر الصلوة وانما سجد معه فلو لم يبعده فلو كان المأموم لا يركع الا بعد ان كان المأموم في حال الى صلواته وهو  
 الامام ومحل الجهر بالسجود ما خلا الصلوة والاعلام لان له يسجد المأموم في سجدة السهو وانما يسجد المأموم في سجدة السهو وانما يسجد المأموم في سجدة السهو  
 او يسجد وجها سواه كبره فان رجع الامام بعد الامام بعد ركوعه لم يبعده المأموم لان خطئه فلا يتبعه فيه وينوي الا انه لو ركع المأموم او الا قبل ان يذكر رجوعه  
 وبعده المأموم ان يسجد في ركوعه وان فدا سجد على ركوعه وسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 هو السهو منه هنا ويقل الشافعية لقوله ما ان ركع ففعلها وما فاعلم فافعلها ولو لم يركع فافعلها ولو لم يركع فافعلها ولو لم يركع فافعلها ولو لم يركع فافعلها  
 للسهو ثم يسلم لان زاده في الصلوة ما لم ين من صلواته واما ما هو غلط لان زاده انما يقع في الجهر لو مضت صلوة وهذه الزيادة واجبة فلا  
 يجبرها اذا صحت لا يحكم بالسجود في النافذة فلو كانت على ما بين على الاقل اسما باو او على الاكثر اذ ولا يجبر به من ركعة ولا يسجد عليه  
 ليعلم ان النافذة لا يجب التسرع في قبضتها على ما اراد ويقل ابن سيرين وقال الشافعية يسجد المأموم في سجدة السهو وانما يسجد المأموم في سجدة السهو  
 يمنع من الاجرام وهو موجود في النقل كالفرض يمنع من اجرام بل الواجب التمسك بالواجب الثالث فيها وجوب التمسك كل ساء او شاك في شيء وان كان  
 وهو في سجدة فانه يركع ما فاعلم وان تجاوز محل سجدة ما يجي معه سجد فاء اسما او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت  
 كذلك ومنه ما لا يجب خلافه نحن نذكر كذا ان شاء الله تعالى مسئلة لو لم يسجد في الاولى سجد في الثانية في الركوع في الثانية رجوع فيجوز ثم قام فاسجد  
 الثانية وبالرجوع قال العلماء لان القيام ليس بركعة يمنع من الرجوع لان العود الى السجود ولقول التذوق في رجل سجد في سجدة السهو في الثانية رجوع فيجوز ثم قام فاسجد  
 فله يسجد ما لم يركع وكذا لو ترك سجدة في الثانية فركع في الثالثة او في الثالثة فركع في الرابعة فركع في الخامسة فركع في السادسة فركع في السابعة فركع في الثامنة  
 الكاظم في الرجل ينسى السجدة من صلاته فان ذكرها قبل ركوع سجدة ما يركع على صلاته ثم سجد يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 السجود ان لو يكن قد جلس كان بنية سجدته لا شرا من استكمال بئس من عدا النص فقيام القيام مقام الفصل لصالته البلية من انها واجبة قبلها  
 وكذا لو نسي السجدة بين معاذة قبل الركوع فانه يرجع ويسجد ما تم يقوم لان محل السجود قبل الركوع باق والامام الرجوع الى السجدة الواحدة يسجد اسما  
 سجدة السهو اما لو ذكر بعد الركوع عاثره في سجدة واحدة من السابقة فانه يتم الصلوة ويقضيه بعد التسليم ويسجد يسجد السهو ولا يرجع الى السجود لما فيه  
 من تغييره في الصلوة واذ ما ذكره في الركوع فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 ترك سجدة بين من يتابعه في الصلاة لا يركع في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 انما كما ذكرتم ان لو جلس غيب سجد المأموم ان يركع من قيام او جلس مطمئنا ثم سجد وجها اسما او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت  
 من الصلاة وانما سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت او سجدت  
 فداها من سجدة بين من يتابعه في الصلاة لا يركع في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 السجدة ان يسجد عن قيام فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 لا يركع وان ذكر بعد ان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 فان لم يقيد سجدة في الثانية بنية ثلث الاولى لغت لما في الثانية وانما فيها للثانية فركع على تمام الاولى يسجد لان بنية الصلوة تسهل على  
 جميع افعالها ففعل السجدة وحال توجيه الخطاب عليه بفعله وقال ابن سيرين لا يتم الاولى بهذه السجدة لان بنية الصلوة بنية السجدة اسما او سجدت او سجدت  
 حصة فانما مكانا في السجدة بنية ثلث الاولى فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 الثانية سجد ثلث سجدة في ثلث الاولى فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 بالركعة الاولى وقاله الكافي لو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 بعد سجدة الثانية فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 على انها ثم لا يركع في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 سجدة من ربه وركعتا فان ذكر قبل التسليم سجد واحد عن الركعة الاخرى لان المحاذي ثم يسجد للثانية ولو لم يسجد للثانية فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 والثانية والثالثة لكل سهو وان ذكر بعد التسليم في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو  
 ركعتا لان السجود الاول من الثانية يجب عن الاول ويحل التخلل بينهما ولو كانتا في ركعة واحدة فلو كان يسجد في سجدة السهو فلو كان يسجد في سجدة السهو

الحق الثامن  
حب  
السلامة

حکومت  
بجانب  
مجلس



## کاء الصلوٰۃ

وان ترك الحائض ايضا فان كان جلس للشهد الاول محض ركعتان الاسجد لان الشاهد الاول قام مقام جلسة الفضل للركعة الاولى ووضعت السجدة الاولى واخره  
الثالثة فلما فوضته ركعة والثالثة وصحته الركعة الرابعة بسجدة واحدة فيجوز على ذلك وان لم يجلس للشهد الاول محض له ركعة الاسجد ان كان حائض الزاوية فيجوز  
اخرى ثم له ركعة ويبنى عليها ومن اجترأ بالقيام في الفضل حصل ركعتان وان ذكر بعد التسليم ولم يجل الفضل تكبرا لو ذكر قبله وان طال وحبا لا يستأنف  
وقال مالك فيخرج الركعة الاسجد ويبطل ما قبلها وعن احمد روايتان احدهما كقول مالك والاخرى بطلان الصلوة وقال ابو حنيفة في اخر صلوة رابحة  
وبين صلوة وبينه قال الثوري والاذاعي وحكام ابراهيم بن الحسن بن صالح بن حي انه لو نسي ثمان سجدا في اثنى عشر سجدة لم يمسح بالركعة الاولى لان  
الركعة الاولى سجدة منها فندى في اكثرها لو لم يحكم بخلافه لاكثر من سجدة البناء اذا ادرك الركوع مع الامام والسجود متمكنا فلا يعجز الزيادة كما هو مضاف  
الظاهر فندى سجدة وذكر انها من الاولى ثم صلوة ووضعاها بعد التسليم وسجد للمسيح وقال الشافعي في الاولى بالاثني عشر والثالثة ثمانية والرابعة الثالثة وثني  
عليه ركعة وكذا لو كانت من الثانية والثالثة ولو لم يعلم من اى ركعة هي جاز على اربعة الاثني عشر وهو ان ركعة قبل الرابعة فلا تغير الركعة التي بعدها بان  
بركعة لنتم الصلوة يفيق ولو نسي سجدة من الرابعة لا بد وكيف تركها اخذ بأسوا الاحوال ويجعل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثالثة سجدة فيتم الاولى اثنا  
والثالثة بالرابعة ويحصل له ركعتان ولو نسي ثلاث سجدا حصل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثالثة سجدة ومن الرابعة سجدة فيحصل من مجموعها ركعتان  
ولو نسي سبع سجدا فقد ركانه ترك من الاولى سجدة ومن الثانية ثمانية ومن الثالثة ترك سجدة وما وجد شيئا من الرابعة فيحصل له ركعتان الاسجد ولو نسي  
سجدا حصل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثانية سجدة ومن الثالثة سجدة ومن الرابعة شيئا فتمت الاولى بالرابعة وحصل له ركعة وعلى هذا  
انما ترك سجدة من ركعة واحدة وبطلت صلوة وان لم يعلم هاهنا من ركعة او ركعتين رجحا لما لا يحاط وبطلت الصلوة لاحتمال ان يكونا من ركعة فبطل  
الصلوة لفوات ركن فيها وكذا لو علم انها من ركعة لم يعلم هاهنا الركعة وما سبق ككون جميع السجود بطلت صلوة عندنا وقال الشافعي صح له القيام والركعة  
الركوع الاول وقال بعض اصحابه بل الركوع الاخر **مسئلة** لو نسي الشاهد الاول ثم ذكر قبل الركوع رجع اليه الشاهد ثم قام فاستعمل الثالثة وفي سجود طهرو  
قولان ولو لم يذكر حتى ركع مضى في صلوة ووضعا بعد التسليم وسجد للمسيح وبطلت الصلوة لاجل السجدة ولو لم يذكر حتى ركع طهرو  
ان يجلس في الركعتين الاولتين فقال ان ذكر قبل الركوع فليجلس وان لم يذكر حتى ركع فليتم صلوة حتى افرغ قلبه وسجد سجدة السهو ولا يترك الركوع  
في محل الشاهد كالسجدة وقال الشافعي ذكر قبل مضايه عاد اليه ان ذكر بعد مضايه لم يعد القول عليه السلام اذا قام احد الركعتين فلم يسم قائما فليجلس  
استتم قائما فلا يجلس في سجدة السهو وقال مالك ان فارقت الهاء الارض نحو لا يرجع وقال الخنفي يرجع ما لم يستفخ الفرائض وقال حمدان ذكر قبل ان  
يسوى قائما وجبان يرجع وان ذكر بعد ان يسوى قائما وقبل الفرائض يخرج من الاول ان لا يرجع **فروع** اذا ذكر قبل مضايه رجع الى الشاهد عندنا وعند الشافعي  
وكذا يرجع عندنا قبل الركوع وان انتهى الفرائض وهل يسجد للمسيح قولان احدهما الوجوب لما تقدم من وجوبه لكان باذنه ونقصا وبطلت الصلاة والاذاعي  
احد القولين لانه زاد في الصلوة من جنبها على وجه السهو فاشبهه بزيادة سجود والثاني عدمه وبطلت الصلاة لاجل الاوزاعي وعلمه ولا سود لغيره لاجل الصلوة  
وقد سئل الرجل يسهر في الصلوة فنسي الشاهد يرجع ويشهد فقلت اسجد سجدة ثم قال ليس هذا سجدة السهو لو ذكر قبل الركوع بعد الانقضاء  
فلما انه يجلس في الركوع خلافا للشافعي فانه يمنع ان كان القيام فخرج من الشاهد ثم عند الفرائض لا يقطع بالسنة وقد بينا وجوبه ولو خالف وعاد عمدا عالما بان  
يجوز على من ذهب بطلت صلوة عندنا وان كان ناسبا لم يطل فيقوم كما يذكر ان عاد جاهلا بان لا يجوز فزوجهما الدليلان لتقصير في العلم واحصا الفقه  
لانه قد جنى في هذا في المنع وكذا الامام لا يرجع بعد الانقضاء عندنا والمعلوم بوافقه فان نوى مغايرة الشاهد جاز وان دخل المأموم ناسبا فاصح  
الوجهين عنده المعلوم وجوب مثناة الامام والاخر الصريح لان الجلفة الامام لا تتركس فيها فعلة الانقضاء على الاسم ترك وهو غير مبطل وان كان عمدا فلا حرج  
الى الرجوع وهذا كله عندنا باطل لوجوب الرجوع قبل اتمام المار بالانقضاء الا عندنا قائما هو واحد يهي الساجدة والاخران صلبا رفع من حدا في الركعة عند  
الي حنيفة ومالك ان صادرا في القيام لم يعد في اذا تعاضل الانقضاء لا في وجوب سجدة السهو لانه باده بعض القيام وهو احد قول الشافعي وقال بعض  
الشافعية ان عاد قبل ان ينتهي الى حد الركعتين لم يرجع وان عاد بعد الانتهاء اليه سجدة لم يزد ركوعا وبطلت الصلاة لان الشاهد بينان بعض قول  
فيه وكذا لو نسي الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم او لم يذكره لا بعد الركوع منه الصلوة عليه من دون الشاهد لغيره الصلوة وقد سئل عن رجل يبنى من  
صلوة ركعة او سجدة او شيئا منها ثم يذكر بعد ذلك خصال يفتى في ذلك بعد بطلت بعد الصلوة قال لا ولو اخل بالشاهد الاخر حتى سلم وضعا وسجدا  
ولو احدث قبل وضعا قال بعض اصحابنا بعد الصلوة لانه احدث فيها ووقع التسليم في غير موضعه وليس بخبر لان التسليم وقع موقفا مع السهو فحينئذ  
ينظر ويقتض الشاهد وسجد للمسيح وان لم يجل الحد التخلل بين الصلوة واجبة بعد الصلوة **مسئلة** انما هو في التوبة نسي اداء الحمد  
استأنف الحمد وعاد السورة او غيرها لان محل الفرائض باق وكذا لو نسي الركعة ثم ذكر قبل السجدة قام وركع ثم سجد وكذا لو نسي سجدة او سجدة ثم ذكر قبل  
الركوع فعد وضعا نسي ثم قام فزاد وهل يحل التجرد فان لم يسهر في هذه الاماكن فله ان وقد سئل في ذلك **الحكم** اكثر من بينا في اجبا  
**مسئلة** قد بينا ان الشافعي عمدا ثمانية او الثلاثة او الاولين من الرابعة مبطل خلاف المعصوم اما الشافعي الزايد على الاثني عشر في الرابعة مبطل  
ان يترك بين الاثني عشر والثالثة وبين الثالثة والرابعة او بين الاثني عشر والثالثة والرابعة فانه يبنى على اكثر من بعد اكمال الصلوة وباقي الفرائض مساوية  
اجبا فيبقى في الاول على الثلث ثم يتم صلوة ويسلم ثم يصلي ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ثم ياتى في الثالثة من على الاربع ويسلم ثم يصلي  
ركعتين من قيام وركعتين من جلوس فان كان قد صلى اثني عشر كان ترك ركعتان من مضايه الصلوة وركعتان جلوسا فانه وان كان قد صلى اثنا عشر كان ترك ركعتين  
فد صلى اربعة فجميع فقال لان البناء على الاقل يخلل باده الركعة وهي مطلقة عمدا وسهو والقول باعاده الصلوة وبطل ما اجا عا فحينئذ العمل بما قلناه وان  
السلم في غير موضعه لا يبطل الصلوة سهوا فكذلك لا يجزي بحج السهو ولغيره الصلوة عليه السلام انما هو من غير عمد على ذلك فادفع وسلمت ثم فصل ما  
طعننا انك نقضت فان كنت انشئت لم يكن عليك في هذا شيء وان ذكر في انك نقضت كان ما صليت فاما ما نقضت هذا انك اكرهت انك في الصلوة تخبر

تِيَامُنَا مِنَ الْاَوَّلِي  
الْثَانِيَةِ وَهَكَذَا  
الْثَالِثَةِ.

الركوع  
قال بغير علمنا  
أو بحسب ما  
اشفق

الْحَبِيبُ الْمُرَادُ  
فِي مَا جَاءَ  
الرُّسُلَا

بني على الأربع وفتح  
ما تقدمه















كَلَامُ السَّنَةِ

[illegible]

المفصلة الثالثة في الصلاة وفي فضل القرآن والحج والعمرة وفيه موطأ الأئمة

[illegible]

لان كعبه الاسيلة قال شهدت الجمعة مع ابي بكر فكانت صلوة وحظيته قبل خضف المنار ولا يجزئ فيه مع مخالفته لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم مستثني  
اخر وقت الجمعة هو اخر وقت الظهر للاجر والعرب واخر وقت المصيبة اذا صار ظل كل مثل والماله من الاخير ان يجزئ الجمعة بعد وكذا يدل الشافعي وابو  
حبل اخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شئ مثله فنجوز الجمعة بعد الى ذلك الوجه الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بعد الزوال باصباحه خا  
التاخر مما حددناه لاح ما في بعض الاوقات **أما عرف** هذا فاعلم ان با الصالح منافع اذا مضى مثله والامان والخطية وركعتي الجمعة متلفان وان لم  
ادرك ما ظهر ويدفعه قول المأثر عليه ثم وقت الجمعة اذا زالت الشمس بعد مائة وخمسة وخمسة وثلاثون من الايام او ما مضى من يومه وسعة وان  
الجمعة من الايام لا يفتق انما لها وقت واحد حين تزل الشمس وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر سائر الايام مثله بالمأثر في سجن المصنف مستثني  
بغناء الوقت فليس شرط اذا لم يفتق الجمعة فليس بالصلاة ولو بالنكيس فخره وقت قبل انما لها الجمعة اماما كان او ما سواها وما يدعيه قال احمد وصالح

[illegible]

القيمة وهو يدل على الوجوب على التبيين وقال أبو حنيفة فخر الظاهر بسقطها بجمعها فغيره فقصوا يقول عليه السلام أول وقت الظهر حين ينزل  
وهو عام فينبأ أن يوم الجمعة كغيره ونحن نقول بموجب ذلك لا بد لغيره على أن الفرض الظاهر وقال محمد بن الحسن شيئا من الفرض بجمعه وله أسفار بالظاهر  
قول الشافعي إذا عرف هذا فإذا كانت الجمعة صلى ظهرها بغيره إذا كان وقت الظهر لها بها وإن خرج الوقت صلى أربعين مضاه النهار ولا يفتأ  
مع الفوات سقط الجمعة ويحب الظاهر إذا لمسة وقت الظهر في مكان فوات الجمعة مع بقاءه فيكون الغائب بعد الجمعة هو الظهر لا يشاء لو جاز أن يكون يوم الجمعة  
بعد قضاءها ما كان خروج الوقت قبل إدراك ركعة مع الامام اشتقا الظهر لغيره من غير أن يكون الغائب بعد الجمعة هو الظهر لا يشاء لو جاز أن يكون يوم الجمعة  
الاثنين الاثناء فانه يوم واحد مسئلة لو صلى الكلف بما الظاهر مثل الصلاة الامام الجمعة لرفع صلواته ويطرح السجدة الجمعة ثلاثا  
الفرض وان لم يصلها حتى قاتل وجب عليه إعادة الظهر بما تقدم من أنها فرضا استغفار إن فلا يخفى أحدنا على إخراج عند علمائنا من غير أن يكون  
الثوري الشافعي في الحد يدنا حتى وقال أبو حنيفة لرفع ظهره قبل فوات الجمعة بطلت السجدة الجمعة فإذا سجدت ثلاث ركعات أربع ركعات أو ثمانية  
يجب وقال الشافعي في القديم يصح الظهر بغيره على السجدة فان صلى الجمعة أحسن الله فقال بالظاهر ما لا بد منه والله ما كان من الجمعة بغيره  
وليس محيد لأن الظاهر الواضح أن كانت صحيحا سقطت الفرض ولا يجزئان عليه وقت واحد ما لا بد منه ولا أعادها لأنه ما لم ينل الجمعة كانت صحيحة ولا يشر

۱۰۰

وَأَصْلُهَا الْإِ  
لَاحُ وَكَوْنُهَا الْإِ

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم

الموقف ٣

ایرہا!











وهذا عندنا منع لما ينه عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة في غير الجماعة لا في غيرها  
ما اذا حدثت الامام بعد الخطبة من قبل الخيزم وبعدها فاذا اختلفت صلواتهم من غير خطبة لم يخرج الصلاة عنها بغيرها  
يجوز وعلى تقدير عدمه لا يجوز ان يصلي غيره من الجماعة لان الخطبة تقوم مقام ركعتين فيخطب ثم يصلي فان لم ينسج الوضوء صلى بهم الظاهر  
فبواحد بعد الخيزم اختلف عندنا وانما هو جامعة فظلمه فيقال الشافعي على تقدير الجواز وعلى تقدير عدمه لا يجوز فصل المأمومين ادى ركعتين  
ان كان اقل من ركعة صلوا ظهر الزجراج يجب ان يخطب من هو تباطا الامامة فلو اختلفت امرأة الامامة الى جبال فلو غفلوا سقط صلواتهم اذ لم يقبلوا  
بما هو في الشافعي وقال ابو حنيفة لا تبطل بالاختلاف صلواتهم وصلواتها لا بشرط في المخطف كونه قد سمع الخطبة لولا سمع مع الامام في الركعة الاولى  
او الثانية من قبل الركوع لا يصل ولا يقول معونته في رسالت الصادق عن سبل باق المحدث في الصلاة وفيه بغيره الامام ركعة واحدة او اكثر فيفضل الامام من  
سبل ويكون احد القوم اليه فيفضل منه فقال بتم القوم الصلوة ثم يجلس حتى اذا فرغوا من التشهد اولى سيداهم عن اليمين وعن الشمال وكان لذلك اولى بهم  
السلام وانفضاء صلواتهم وانهم هو ما كان فانه ان يفي عليه وقال الشافعي ان اختلف بعد الخطبة من قبل ان يجزم بالصلوة فان اختلف من حضرها وسمعا  
لا يثبت له حكمها بسماعها واما لو لم يسمعها من سماع الخطبة ففضلها صاحب ولو صلى اربعون من لم يسمعها لم تنفذ الام ولا يجوز ان يخطب من  
بهم وان اختلف بعد الخطبة فان كان في الركعة الاولى جاز ان يخطب من احدهم قبل حذر سواء كان دخل بعد قبل الركوع او بعد وان لم يكن سمع خطبة  
لا يندخله مع ذلك الصلوة يثبت له حكمها ولا يجوز ان يخطب معه من لم يدخل معه لا يكون مثبته بالجمعة ولا يجوز عقد جمعة بعد جمعة بخلاف المسبوق  
لا يمتنع لامسبوق في احدية الثانية جاز ان يخطب من دخل معه قبل الركوع او بينه وبينه من معه بالجمعة وهل يتم هو الجمعة والظاهر ان اكثر اصحابنا  
وهو جاز عندنا لا ننكره بالجمعة يادركه اذ كان استخلف من دخل معه بعد الركوع قال اكثر اصحابنا لا يجوز لان فرضه الظاهر فلا يجوز ان يكون اماما في  
الجمعة وقال بعضهم يجوز كالمسبوق والمساخر باق بالمعنى وعندى ذلك ثم يدركه الزيد لو استأنب من يدي في الظاهر هو كواحد في الاولى في الخطبة  
من فلاحهم معصية ثم صلى المخطف ثم الثانية فلما قام احدث واستخلف من ترك الركعة الثانية صلى المخطف الثانية ركعة واشادوا باليمن ان يسلم احدهم  
وقام هو فاتها جمعة لا يندرك ركعة من جمعة صحيحة وقال الشافعي فيها ظاهرا لان المأمومين انما يركعون بناء على حكم الامام الاول لا بناء على حكمه  
فلا وجه لانها في الجمعة في حقه وهو ممنوع ثم لو جاء مسبوق اخر فاقضى بهذا المسبوق وقلنا الحسب لركعة من الظاهر بحسب المعتكبر ركعة من الجماعة  
لان حق المأمومين ينزل منزلة امامته في لو لم يستنبط الامام او مات او غيب عليه فان كان بعد ركعة استأثر بالمؤمنين وقد وامن بامهم الصلوة والواحد  
منهم ان يخطب بل هو اول لان الامام قد خرج والمأمومون في الصلوة ويرفأ لانا في ذلك اشكال بنسبنا من اشراط الامام اذ قد نعتنا من كونه بجمعة  
انفصلت صحبة فحسبها كما لها ولا بد من شرط الاستدلال في الاكمال فان قلنا ما لا اول احتمال ان يكونها ادى كما لو جازوا الا واحد وان يكونها ظاهرا لعدم  
الشرط وهو الجماع مع التعدد وان كان في الاولى قبل الركوع احتمال انما ما ظهر اذ لم يركع احد منهم ركعة فلم يركعوا الصلوة فجمعة لا تضادها صحبة  
فشكل كالمسبوق في الامام وكل الوجهين للشافعي من لا فرق في جواز الاستخلاف بين ان يحدث الامام عد الوضوء او غيره قال الشافعي لما بينا من ان يبطل ان  
صلوة الامام لا يقضى بطلان صلوة المأمومين قال ابو حنيفة ان شهد بطلان صلواتهم كلهم صحح الاذنب وجوب اخاء الامام والمخطب لاعداء كالحديث  
وشبهه لان العادة قاضية بان المنولى لها واحد من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الان ويجعل عدمه يجوز عند الاشارة في صلوة الصلوة في  
الحديث فجاز في غيره ط لو استأنب على المأمومين استنباف نية العدة في ان خطبة الاول والغرض من الاستخلاف من قبل الخطبة منزلة  
الاول وادامة الجماعة وهو احد وجهي الشافعية وفيه اشكال بنسبنا من وجوب تعيين الامام فيجب استنباف من قبل العدة وفي الاخر بشرط لا ينافي  
الامام من الصلوة وكذا لو لم يستنبط الامام وقدم المأمومون اماما في ايمان الامام فاستنباف المأمومين لم يخطب صلوة التاليس وانهم جمعة امامة في خطبة  
الظهر فيجمل الدخول معهم من الاجتماع لانها جمعة مشروعة **الكتاب الثالث** في العدد **مسئلة** العدد شرط باجماع العلماء كانه لا يشترط  
جمعة من الاجتماع المستلزم للتكثير لان الامام شرط ولان الامام شرط ولا يخفى مقامه الا بالامام والمخطف فلو اقل عدد عجب مع الجماعة  
بعض علمائنا اقل خمسة نفر امام احدهم لان الخطبة متوجهة بصيغة الجمع واقل عدد يجزئ خمسة الثلثة وانما الواجب عند النداء الحاصل  
الضرر فثبت باجماع وانما يجب السعي عند النداء مع حصول الشرط بان من جعلها الامام فيجب الخامس لانها انما تجب على الغيبين والاستبصار مع الاجتماع  
مظنة الشانق فلا بد من حاكم يفصل بين المنازعين فوجب الثالث تمام كاشا كاشا وانما يوافق فيقول الانسان وجب ان يكون الحاكم باق يقوم مقامه  
لو عرض له حارث فبغيره من فصل المنازعين فوجب الرابع تمام كاشا كاشا مع مظهر المنازاع المقتضى الامتناع اجتنابا الى من يسوق الحذر واذن الحاكم  
فوجب الخامس فثبت ان الامور الضرورية لا بد منها من حصول خمسة نفر ولو قول الباقر عليه السلام لا تكون الجماعة وصالوة ركعتين اقل من خمسة وطول  
وامر وقال الصادق يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا اخوة فلو اذوا وان كانوا اقل من خمسة وقال الشيخ سبعة نفر احدهم الامام لا يفتار الاستبصار الى  
وشا فذكر ساكر ونابيه ومسوق الحذر ولو قول الباقر عليه السلام لا تجزئ الجماعة على خمسة ولا تجزئ اقل منهم وحملنا تقدم من الروايتين على استحبابها واذن  
منع من الى الشاهدين والرواية ليست احسن على المطلوب لان اقل من الجماعة يكون اقل من خمسة فيجعل على جميعا بين الامانة ولان روايتنا اكثر رواة  
واوثر في المطابقة للقرآن لان الحيا مع خمسة يستلزم الوجوب لقوله في الشافعي لا تنفذ اقل من اربعين جملة على الشرائط الاثنية وهل  
الامام احدهم ونحوه قال عمر بن عبد العزيز وما لك ولحمد لفظ جابر بن عبد الله بن الحسن في كل اربعين مائة فاجعة وقول الصحابي في خمسة نفر  
فقد اتفقوا على الحكم على العدد لا يقتضيه غيره مما اقل واكثر ومنع سائرنا من السنة لقوله في النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواية لا تنفذ الا بحسب  
عدائهم تجزئ الجماعة على خمسين رجلا ولا في المفهوم فبعضنا في ابو حنيفة في التوري في محمد بن محمد بن احمد الامام لان الرواية عندنا  
على نزل الجمع المطلق فجاز عندنا الجمعة بركا الاربعين وشمع العلية وقال لا يوزن ما يوزن في وقت فتعقد مثبته للجمعة الامر قد يبدل خصوصا في غير

سواء احده الامام

على حكمه ولا يمكن ان يخطب

جمعة

الكتاب الثالث العدد

منه في الرواية







[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب



[illegible]











[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم  
وفي الجمعة الائمة سله

وفي الجمعة الابعة رفعها وقام اليه رجل وهو مخضب

اعوذ بھذا

فانما هو  
فانما هو  
فانما هو



صلواتي على محمد

كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذ اخرج الى الجمعة بعد على المذبح فبعض الموزنون مسئلة ان يكون الخطيب مسلماً بالانفاذ الساكن  
 الخوض في الانذار واطلاعه الصلوات ليكون وعظله يطلع عليه حافظا لمواظف الغرض واستقبال الناس محبة ولا يسمع مينا ولا لا وبان في  
 لان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك ولا يحضر ثوباً ومن خرب بل يخطب ثلثاء وهو قال ابو حنيفة مذهب مينيوشا الا كالمولود والاصل في قوله  
 خطاب مع القبايل الخطيب مع الحاجة فلا يخص بها البعض من غير هذه الشبهة ولا يصح بحسب على ثلثاء وهو جلد كالتصلي بل يشهد بانهم عليه  
 وبفض بالخير حرف المنبر وبغيره ان يكون صادق العبادة لا يخطب في الخطبة ولا ياتي بالفاظ غير مبرورة وحشية لمعددا عن الانهزام يقول في خطبة ما  
 يشكره يقول الحاشين القول على عليه السلام كلوا الناس على قدر عقولهم يقولون ان بكيدوا الله وسوطه وان بالكلية ان فان وشركه  
 ولا يهداهم الصراط المستقيم ولا يهداهم الصراط المستقيم ولا يهداهم الصراط المستقيم ولا يهداهم الصراط المستقيم ولا يهداهم الصراط المستقيم  
 انه من فضل الرجل مسئلة سجدان يكون السورة التي يقرأها الخطيب جميعاً واجزأ بعض علماء انا بالانبر ويقل الجمهور ان النبي صلى الله عليه وآله  
 والركان بغير السورة في الخطبة ولو قرأ احد على غير ما كان اذا السجدة ليس بمطل لها قال الشيخ ثم ينزل وتجد المامون ومعه الوجع انزل كما في  
 سعة كسيرة السجود عليها سجد بل تتركه ولا تنزل وسجد لو كانت تسجد من غير العار حازر لها ولدان بسجد والاشتغال بالخطبة اولى فان نزل  
 وسجد عاد الى الخطبة ان لو طبل الفصل وكذا ان طال على الفتوى **المطلب الثاني** فيمن يغيب **مسئلة** شرط الوجوب بشرط  
 البلوغ والعقل فالدكون والحكمة والسكينة من المرض والعجز والعرج والشهوة المانعة من الحركة والسفر والزيادة على فرجحين وليس شرط  
 شرط الوجوب لان الكفاية عندنا فالحاطون بالفرع وبه قال الشافعي حاكماً على حنفية والعقل شرط في الوجوب المجوز معاً وابقى الشرط  
 ان الوجوب لا يجوز والصحيح ان الوجوب عليه لا المجتوز لانماء التكليف عنها الا ان سجد اجنباً للصلي المجتوز من ثمرة المعاد والخصو  
 المراهق **مسئلة** الذكورة شرط في الوجوب فلا يجب على المرأة لجماع القول عليه السلام من كان يوم من الله واليوم الاخر فليجزمه الاعلى  
 امرأة او سافر او عدا وصحى او برهض ومن طوبى لخاصة قول الصادق ان الله ذبح في كل سبعة ايام خمسة وثلثين صاوة منها سبعة وثلثون  
 واجبة على كل مسلم ان يشهد بها الاخنة المرفوعة بالمملوك والمسافر المرأة والصبي لان شرطها الاجتهاد في وجوبه على النساء شافعي واقلنا ما  
 العجائب فانهم كانوا ابغوا الامم باليهن وقال الشافعي سجد من الحضور من ادان او جهل بقاء الفسقة فمنه **مسئلة** في شرط  
 الوجوب فالنفي على العبد عند علماء اجمع وبه قال عامة العلماء لما تقدم في اخذ بهن ولا يبرحون على السيد فاستحبوا في الدين وقال داود  
 نجى عن احمد ورويان وقال الحسن البصري وقناد يحجب على العبد الخارج وهو يادي بؤدى المصير بالعموم الانبر واذا من عهدهم ولو ادركه بالند  
 استحب له الخصو ولا يجب عليه ان الحضور الشرعية من حين خطاب الشارع لا بد من استبداد لافق بين الفس والند في المكاتب المطلق والمشرط  
 وام الولد لبقاء الوفي فيه وقال الحسن البصري وقناد يجب على المكاتب ان منفعته له فاسبغوا به منوع **مسئلة** من يبرح من بعضه  
 لا تحب عليه الجمعة سواء اكلوا او كانت الحرة لا في بعض من الكمال والاستقلال في الجمع بوب وكذا بابه مولاه وامعته له  
 المجتزم تحب عليه ايضا لقيام المانع وهو الظاهر من قول الشافعي فيهم وجب له ان يبرح من الكمال والاستقلال في الجمع بوب وكذا بابه مولاه وامعته له  
 مولاه الحضور داخل وجوبه لو طاعت فيما ليس له عادة فيها اولى والعدم لما تقدم **مسئلة** في شرط الوجوب على الجمعة لما تقدم من حديث  
 والشفقة سواء خاف زيادة الرزق او الشبهة الغير المحتملة او قال الشافعي في شرط الوجوب على الجمعة لما تقدم من حديث  
 او صفة لو وجب له عليه كماله شرها الجمعة لا بل في منعه وكذا في الصلاة التي يحرمه لان منعه كان بشيخ الجمعة واستسبح على سبيل  
 الجمعة وبصرفه له ما عصى لو كان المرض في ذلك ولا صحته فان كان المرض في مرضه لم يبرح من الجمعة وان لم يكن له من يبرح حارده كما ان العبد ما به  
 اشتغل فيه ما اخذ الكفر وحفر الضيق وغير هذا سواء كان مشركاً او كافراً او لا شافعي سواء اذخره بحضوره من غير الشرف والخلع قال وكذا لو  
 عليه حق فخاص به رجوا الاستئذان الصلح في ذلك لو كان عليه حذر من لجره استئذان من الامام لا جلد له لانه حق الحق لا بد له ولا يجوز  
 له القضاء في سقائه وكذا غيره من الحدود يستحقها بعد جوبها بالبيضة الملبون المصنوع له لانه حذر من لجره استئذان من الامام لا جلد له لانه حق الحق لا بد له ولا يجوز  
**مسئلة** الا على الجمعة عليه الجمعة عند علماء سواء كان في باس من المجمع يمكن من الخصو والبر من غير ليدل عليه اجماع الخلفاء ولو كان  
 ابو حنيفة للشفقة بالخصو ولقول الباقر عليه السلام فراه من الجمعة ومنع من السعة عن الصغر واكثر المجتوز والسافر العبد والمرأة والمريض والاعمى  
 ومن كان على ما سار به من فرجحين وقال الشافعي وحدهم يجب له مع المذكور ان غلبت من مال قال با رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب  
 بصرة التبول نحو بين وبين المسجد في من غير هذا المذبح صلى الله عليه وآله وسلم في من غير هذا المذبح صلى الله عليه وآله وسلم في من غير هذا المذبح صلى الله عليه وآله وسلم  
 المراهق في الحضور مطلقا شامل لكسحاب الوجوب الحضور واجب فلو عجزت باسقط عنه الممانع وحذلك باس من يبرح منها الوجه  
 عندنا للشافعي **مسئلة** الاعرج والبصير الذي لا حال في كبره عليه ما عدا ما اجمع ان عليه العرج البصير والبصير والبصير والبصير والبصير  
 لا كسرك لان الشفقة هنا اعظم من الشفقة في المرض فثبت الوضوء هنا كما ثبتها مالوا في العرج بافصاحه بعدد فلوحة السقوط مع شفقة الخصو  
 وعدمه مع عدمه هو الشفقة اطلق الا في اوطول بركه الشفقة في السقطان ولا المجتوز وما المجرى الشفعة في الممانع من السعة لصادق الامان  
 مع الجمعة في المطر ولا خلاف فيه والاصل كذلك لالتراكية **مسئلة** الاقامة او حكمها شرط في الحضور لا في على المساواة العبد العبد  
 النبي صلى الله عليه وآله الجمعة واجبة لا على امرأة او صبي او مريض من طهر في خاصة قول الصادق ومنعها من السعة ومنعها من  
 لم يفرق عن النبي صلى الله عليه وآله من لا يفرق عنهم في سفرهم وكان ظنهم مقصوداً بشرط المسافر في السعة دون ذلك الشرع طرئ لا يفتي  
 لك الشرايط في حقه ولا يجب عليه الجمعة ولا يفرق عنه العباد والاب صبرها ولو قال الرضي والصفى يحجب عبد الجمعة من سجد التذليل في قوله

دلیل بر اینست که در این کتاب

فينا القلعة  
المعاصرة  
للحسين

والثومل



























فی وقت  
الحرف

فصلنامه علمی-پژوهشی  
مطالعات ادبی و فرهنگی

فینز او ایلملر  
مصلوۃ ابرار معبود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]















الحج  
مستحب  
بالتقريب

تعد  
بالتقريب

الكسوف

كما

الحج  
مستحب  
بالتقريب  
فيما  
هذا

لا ريب فيه عليه السلام كان ماردا ولا يقول بالخروج الى المصلى مع صبح الوقت بل ان صليت فصل تحت السماء مسئلة يسجد في الركعة في الكسوف عند انشاؤه  
وبه قال احمد وابو يوسف ومحمد واستحق ان عايشة قالت خست الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته بالقرآن من طريق الخاصة قول الشيخ  
الحلاف روى عن علي عليه السلام انه صلى الكسوف في ركعة واحدة بالقرآن وقال الشيخ وعليه الجماع الفرقه وقال الشافعي لم يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة  
الفرق بينه وبين غيره لان سجدته من سجدة واحدة لا من سجدة واحدة فلو كان سجدته من سجدة واحدة لكانت سجدة واحدة لا من سجدة واحدة  
كالظهر وهذا القول يهدي الناس الى القول بالركعة في حديث صحيح ولا يخفى بالقرآن وهو صحيح حديث بل في هذا الباب على كل تقدير فان الخلاف في الاستحباب لا في  
ولو جهر في الكسوف وحاشا في ركعة واحدة اما **المطلب الثاني** في الموجب للوحي مسئلة ما كسوف الشمس بسبب هذه الصلوة اجابوا  
عن ما استدلوا به من عدم الجهر وكذا خسر القمر عند علمائنا اجمعين وبه قال عطاء والحسن والشافعي واحمد واسحق لقوله عليه السلام ان الشمس والقمر انما من ايات الله  
لا يخسفان لحد ولا يحسبون فاذا رايت ذلك فصلوا فامروا بالصلوة لها امر واحد ومن طريق الخاصة قولنا كظم مضجعه رسول الله المسجود له وادنى عليه ثم قال  
ايها الناس ان الشمس والقمر انما من ايات الله يحزن بها بامر مطيعه لا ينكسعا لموت احد ولا يحسبون فاذا انكسفا او واحد منهما فصلوا فمما نزل في الناس صلوا الكسوف  
ولا نه احد الكسوف وهو من الامور المحزنة ويطلب به في التوراة والصلوة له كالتسبيح قال مالك ليس كسوف القمر صلوة مسئلة ويجوز هذه الصلوة عند الركعة  
عند علمائنا اجمعين قال ابو ثور اسحق وابو جعفر لا يوجبها الا استحبابا ككسوف القمر لقول النبي ان هذه الايات التي يرسل الله تكون لموت احد لا يحسبون فاذا رايت  
صلوا ولا نه عليه السلام حل الكسوف ما رايته من ايات الله يخوف بها عتاة وصلى ابن عباس في الركعة البصرة ومن طريق الخاصة قولنا بالقرآن من طريق الخاصة  
الشمس والقمر والارض والزلازل عشر تكا والركعة اولان المقضي وهو الخوف ويوجبها قبل الصلوة وقال مالك والشافعي لا يصلي في الكسوف الا بالركعة التي لم يصليها  
وهو مجموع بما تقدم مسئلة ويجوز هذه الصلوة لاحادها وبها قالوا الظلمة الشديدة والريح العظيمة والجمعة والعيد وبه قال ابو جعفر سمعنا الجهر قوله ان هذه  
الايات لا نه على الكسوف ما رايته من طريق الخاصة قولنا بالقرآن كل احادهم السمتا من طلبة اويج اوفزع فصل للصلوة الكسوف في يسر ولا نه في خوف فشرع في الصلوة  
كالكسوف بل باقي الجهر لا يصلي لها شي لعدا التوراة فديننا مسئلة وقت صلوة الكسوف من حين الانذار في الكسوف الا في الانذار في الاعلاء عندنا  
لروايل الحد من قولنا بالقرآن اذا اعطى مشي هذا على ما في التوراة وبه قال ابو جعفر والشافعي واحمد والشافعي يحل بكما لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فامروا الى ذكر الله  
والصلوة حتى ياتي ولا المطول في التوراة كما لا نه ولا نكسب بعضهما في الانذار في الصلوة وكذا في بعضها ونقول مؤيد بحديث انه اذا اعطى العصف فان على  
والحد من قبل سبب التوراة في ذلك التوراة والقرآن في انذار الاعلاء طاهر مسئلة وفي التوراة والقرآن الشديدة والجمعة الشديدة مذهبنا اما الزلازل فان فيها  
الفرق في ادوام سكنها سكنا وتوجب وكذا الصلوة والحكمة كل اية يضيئ فيها من العتبة يكون وقتها دائما اما ما تقدم عن عملها وتنادي احوال وفيها امر  
العمل فان حصل فصل مسئلة اذ اعلم الكسوف والخسوف واهل الصلوة عمدا او نسيانا اما ما سبق من الخسوف كذا ونصه لقوله من فانه صلوة فربما  
اذا ذكرها وقوله عليه السلام من قام عن صلوة او يها طيقها اذا ذكرها ومن طريق الخاصة قولنا بالقرآن عليه السلام من نسي صلوة او قام عنها طيقها  
اذا ذكرها وقولنا بالقرآن عليه السلام في صلوة الكسوف ان اهلك احدا من ايامك لم يهلكك عيبك فلم يضر عليك قضاءها وقال الشيخ ان احرق في بعض  
توكا نسيان بعض وليس بمحذور وقال الجهر كانه لا نصا مطلقا لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فامروا الى ذكر الله تعالى والصلوة حتى يحل في عمل الاخلاء غاية  
للصلوة فلم يصل بعد ولا نه شرعت في التوراة وقد حصل الحديث المراد من الانذار ومع العلية بل يجوز ان يكون علامة لوجوب الصلوة مسلما لكن لا سلم ان الزعة  
التي لا يسلزم عدم السكر على الانذار به مسلما لكن ينقض عندهم بالاستسقاء فامروا بصلون هذا السقي وان كانت صلوتهم بعين ذلك مسئلة لو علم  
بالكسوف انما كان هذا احرق في الفرض كله وجب القضاء والاعلاء عند علمائنا الا في قول المفيد انه يقتضي لو احرق في بعض فرائد الجماعة لقولنا بالقرآن عليه  
السلام اذا انكسفت الشمس لم يعلم حتى اصبح ثم بلغك فان احرق في كل فعلك لفضا فان لم تحرق في كل فاضا عليك وقوله اذا انكسفت الشمس كل ما لم تعلم  
وعلى فعلك القضاء وان لم تحرق في كل فاضا عليك وقال الجهر لا فصل لما تقدم في المسئلة السابقة والخوف قد تقدم اما جاهل فبهر الكسوف  
مثل الزلازل والريح العظيمة الشديدة فالوجه سقوطها عن الجاهل علما بالاصل السالم عن المعاصر مسئلة لا تقطع هذه الصلوة بعين الشمس  
منخفة لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فصلوا والاصل البقي قال الجهر لا فصل في اياتها اذا غابت هذه طلعت اياتها وفها ولم يصل لها  
وهو مجموع ونفع ان مع دهات سلطانها سقط ما ثبت وجوبه مع انه اجتهاد لا يبارص النص وينقض بالقرآن عده ولا يسقط صلوة الخسوف بعين القمر  
محسبا اما لا نه وفه ما في هو الليل والحاجة داعية اليه ولا تقطع صلوة الخسوف والكسوف بشر السحاب اما لان الأصل بقاؤها ولو طلعت الشمس  
القمر محسبا لا تقطع صلوة علا بالموجب قال الجهر لا يسقط لغوات وفه ودها سلطانها ولو طلعت الشمس فكذلك عندنا لا يسقط وهو الحد بدلتا  
لقضاء سلطانها قبل طلوع الشمس لقوله تعالى فواية الليل جعلنا اية النهار بصره فام تطلع الشمس سلطانها باق والفديم لا تصل لدها سلطانها  
طلوع القمر لا من النهار والفجر حاجب الشمس لو ابتداء الخسوف عند طلوع الفجر صلاها عند اخلافا للشافعي في القديم ولو كان قد شرع في الصلوة فطلعت  
الشمس لم تطلها اما لانها صلوة موفقة فلا يبطل بخروج وقتها وعندنا ان وقتها باق مسئلة الصلوة مشروعة مع الامام وعدمه عند  
علمائنا اجمعين وهو قول اكثر العلماء لعموم الاخبار ولا نه صفوان بن عبيد الله بن صفوان قال رايته ابن عباس عثا على ظهره يوم صلى الخسوف للشمس والقمر والظلمة  
امر على معروا ومن طريق الخاصة قولنا بالقرآن عليه السلام في صلوة الكسوف صلى جماعة وفرادى ولا نه صلوة ليس من شرطها النيات والاستسقاء  
فلم يكن من شرطها الجماعة كغيرها من النوازل وقال النوري يجوز ان يصلي الانام صلواتهم ولا يصلون منفردين لانها صلوة شرعية لها الاصلح والجلية  
فلا يبايها المنفرد كما يجتمع ونفع العلية فان الخطبة عندنا ليست مشروعة مسئلة ويستحب الجماعة في هذه الصلوة اما عاملا وبه قال  
الشافعي ومالك واحمد لان النبي صلى الله عليه واله صلاها في الجماعة وصلى ابن عباس عثا في جماعة في عهد علي عود من طريق الخاصة بالصلوة















مشهد لطيف

والتأني

بالتأني

وبهذه الامام

بالجرح من الظالم

والاستغفار

المؤذن

فيقول

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

بالتأني

سبحان من نظف الخارج بالماء وما يقطع الرأح من سواك وغيره لئلا ينادي بغيره براجحه ولا يطيب لان الطيب للزينة وليس يوم زينة وبجرح في قلب  
بذلك ونواضع ولا يجزى لان النبي عليه السلام خرج مثبدا لا سواضعاً مضطراً ويكون مشبهاً حلوسه وكلامه فيواضع واستكانه **مسألة** في سجن  
الخروج لكافة الناس لا اجتناع الفلوع على الدعامه الا اجابة يخرج الامام من كان ذابن وشتر وسعفات وعلم وزهد لان دعوهم افرط الاجابة  
ويخرج الشيوخ والعجائز ولا يقطع الا انهم اقرب الى الله من غيرهم ولا يجزى ليعلم على السلام لولا اطفال وضع وشيوخ ركع وبهايم رقع نصب عليكم العذاب  
وعال عليه السلام انما طلع الرجل تائبين ستر عقرهم وما تقدم من دينه وما نأخره لا يخرج اليه من النساء يؤمن الاثنان منهن وبمنع الكفار من الخروج  
وان كانوا اهل من لا نهم مغضوب عليهم ولا يسوا اهل الا اجابة ولقولهم على وما دعاء الكافرين الا في ضلال ولا يؤمن ان يجهنهم عذابهم من  
حضرهم فان قوم عاد استنفوا فادسل الله تعالى عليهم صراطاً مستقيماً وقال الحق لا بأس بالخارج اهل الدار منهم المسكين وبه قال كروا ولا تؤمنوا  
لان الله تعالى من ورائهم كما نحن من ورائي المؤمنين فخرنا ان يخرجوا يطلبون دينهم وقال الشافعي احمد بكير الامام اخراجهم فان خرجوا لم ينعوا لكن لا يخرجوا  
سبا قال الشافعي لا اكره من اخذوا صلباً منهم بما يكره من احاطوا رحاهم لان كفرهم شيع لا ينام لاعتناء وعنفادوا بحق ما قلنا او لا وكذا بكير اخرج الظاهر  
بالنفس والخلعوا المنكر من اهل الاسلام وخرج معهم العباد لانه في مظنة الرعدة وطلب الرزق مع اشتغال الذنب لقوله عليه السلام وبها يتبع فحسبكم اسبيل الدخ  
العذاب وقال الشافعي لا امر باخراجهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرهم فان اخبرهم فلا بأس ولا حجة في ذلك الا كفتاه يخرج كل احد حال بعض  
الشافعي يخرجهم لعلهم يقرروا لان سلبهم عليه السلام خرج ليعتق في ذل فلهذا سئل على ظهرها وهو يقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بنا عرق  
وزن قال سلبهم عليه السلام رجوعوا فاضد سقيم بغير كرم وبالمسألة باخراج عبيدهم وبما جازهم وامانهم لكثير الناس في الضرع والاستغفار من المعاصي  
الصدقة والشاكر يكون لوب لاجابهم فان المعاصي سبب الجذب والطاعة سبب البركة قال الله تعالى لو ان اهل القرى امنوا واتوا انفسوا لكانوا اهل الجنة  
من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكذبون وبغيره بين الاطفال في قلوبهم لكثير البكاء والخروج بين يدي الله تعالى فيكون افرط بالاجابة  
ويخرج هو والقوم بقدر مونة ذكر بن الى ان ينزلوا المصيبة **مسألة** في اذان اهل الاقامة واجامع العلماء ان لا يسمعوا الا ما يسمع الله عليه السلام  
صلواته وكثيرين بغير اذان ولا اقامة بل يقول الصلوة قلنا وقال الشافعي احمد يقول الصلوة جامعة لا بأس بها وفيه خروج جاز وصل  
في ان ما ناذلوا ولها بالخلوف والاذن عند يها بقاها بعد الزوال لان ما بعد العصر شرف قال ابن عبد البر يخرج اهل المسجد من اذان الشمس  
عند جماعة العلماء وهذا على سبيل الاحتياط لانهما ليس في الاذان المكره من غير خلاف الجهر ولا ينادي سبب فدفنهم **مسألة** في بصل  
جامعة وفردى جماعة لقوله صلى الله عليه وسلم صلى جبا عثم سال الله حاجته فغضبته وصلواتها عليه السلام جماعة وانكر ابو حنيفة الجماعة وصلاته  
لانها نافذة وبه يفتي بالبعد وتخرج من المسافر والحاضر اهل البوادي وغيرهم لان الاستغناء انما شرع للحاجة الى المطر الكل مشركون في ذلك واذ صليت  
جامعة بشرط اذن الامام وبه قال الشافعي واحدة رواية لان على من يفتي بها حاصلة فلا يشترط فيها الاذن كبرها من النوافل جرد وانه بشرط لان النبي صلى الله  
عليه واله ما يجرها وانما اضلها على حصة فلا تنعدي من منع انتفاء الامر **مسألة** في اذاعة من الصلوة خطب عند علمائها اجمع وبه قال الشافعي ومالك  
ومحمد الحسن واحدة اشهر الروايتين قال ابن عبد البر علي جماعة من الفقهاء يقولون ان هريرة صلى الله عليه وسلم خطبها فقول ابن عباس صنع في الاستغفار  
كما صنع في العبد من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها فقول ابن عباس صنع في الاستغفار  
ابن عبد الملك الصادق عليه السلام عن صلوة الاستغفار قال مثل صلوة العبد في رايها وبكبر فيها يخرج الامام فيبر الى مكان نظيف في سكرته وفار وجتمع  
ومسألة في سعة الناس فيجوز لله وبشي عليه سجدة ويجوز في الدعاء وكثير من السجدة والتهليل والتكبير في صلوة العبد وكثير في دعاء ومسألة في اجابها  
في اسلام الامام قلب ثوبه وجعل الجانب الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر والذي على الايسر على الايمن فان النبي صلى الله عليه وسلم كان كذلك صنع والشيبان في العبد  
بمسلم الشافعي في نأخر الخطبة ولا نها صلوة ذات تكبير فاشبهت صلوة العبد في نأخر الخطبة عنها قال للثب سعد ابن المنذر انها قبل الصلوة وهو  
عن عمر بن الزبير ابان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز لان انا وعائشة قالان النبي صلى الله عليه وسلم خطب خطبة في رايها اسحق بن عمار عن الصادق  
الخطبة في الاستغفار قبل الصلوة وفي اسحق قول وفي طريقها ابان ايضاً للمعلم الاول وعن احمد رواية ثالثة الخطبة من ايقاعها قبل الصلوة وبعد ما وروى  
الاختلاف بالاساس به وعنه والعبادة لا يخطب صلاتاً نادى عور ويضرب لفظ ابن عباس لم يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والضرع ومن يقول به  
بموجب الخطبة هناك سوال انزال الغيب وليس فيه الخطبة بل في الصفة **مسألة** في اصعد المنبر جلس عبد السلام كان في باق الخطبة يخطب بالخطبة  
المروية عن علي عليه السلام وهل يخطب خطبتين الا في ذلك المنص على مساواة الصلوة العبد وبه قال الشافعي ومالك وعن احمد رواية يخطب خطبة واحدة انما فرض  
الدعاء بار سال الغيب ولا اثر لكونها خطبتين وهو ممنوع لزيادة المشقة اذا ثبت هذا فان الخطبة عندنا ثمانية يوم الفطر ولا تخفى الاستسقاء والجمعة  
واربع في الحج يوم السابع من ذي الحجة الحرام بكثرة وقال الشافعي عشرة ولسقط الغنم اذا لكسوف الخسوف **مسألة** في سبيل الامام ان يستقبل القبلة  
فلا يصح الصلوة وبكبر الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً  
وحيثما استقامت ثم ثم يرفع يده عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً  
والذي على يمينه على يمينه ثم يستقبل القبلة وبكبر الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً  
الى الناس عن يمينه على يمينه ثم يستقبل القبلة وبكبر الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً ثم ثم يلبث عن يمينه ويسار الله تعالاً  
من اي جهة هو **مسألة** في اختلاف علماء في ان يخطب على هذه الاذكار واخرها فقالوا لا يجوز الا في حال الضرورة ولا في حال الحاجة  
عند جازها على قول الرواة فانه في الاذكار لقول الصادق عليه السلام ثم يصعد المنبر فيخطب خطبة واحدة والذي على يمينه على يمينه  
ثم يستقبل القبلة وبكبر الله مائة مرة وفحدها اخر عنه فاداسلم الامام خطب ثوبه **مسألة** في سبيل الامام والمأموم عبد الفريخ من الخطبة يقول الرواة  
فصله























في غير موضع  
موضع قيل  
الامام في  
المأمون

ينارهم ان حال بينهم وبين الامام حائل لم يرفع صلواتهم والاحتفال بقول الصادق لا بأس من قول الامام في الحرب كنه يجوز ان نصلي المأمة من وراء الجدار فندبر  
بالامام وان لم نشاهد كمن يشاهد عند علمائنا لان عمارا سال الصادق عن الرجل يصلي بالمأمون وخلفه طرقاته اياه هل يصلي خلفه قال لم قلت اليه  
وبينهم حائطا او طريقا قال لا بأس بكان للمأمة عزه والجماعة طولونه للشائع فجمع بين الصلوة وطولها للصلاة ولا في بين الحائطا والصلوة والجماعة  
لوربما يجزئهم من الرجال المشافق المتع والجواني الماء ليس حائلا على ما ينبغي مع المشاهدة وعدم البعد خلف الاضاح الصلوة منا ولا يحسنه في موضع المأمون  
في دار الامام في الحرف كان عن عيسى واباره وفضلك لصنوه برؤا اصل الشاك وبغيره فخره لنفع اللواطف محبة في كمال الجارية على شاكله الامام وصرفه ان  
كان خلفه الجارية فيفزع شاهدا لمصلحة الامام او بعض المأمون من اصحاب الامام الا ان الشرط ان لا يكون على موضع المأمون بالصلوة ولا في  
الامام على موضع ارفع من موضع المأمون بما بعد رطل صلوة المأمون عد علماء شاموا ان يلقبهم بالامام والامام في داره الجارية عمارا كان بالمدائن فاجبت  
الصلوة في مقام عمار فقام على ذلك والناس اسفل منه وقدموا حذبه في حوائطه فادفع من صلوة قال له حذبه في الزمعة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
اذا لم ارجع من الغزو ولا يكون في مكان ارفع من مقامهم قال عمار فلذلك ليعتاك على ذلك ثم حذبه بالمدائن على مكان فاخذ عبد الله بن مسعود يصحبه حذبه  
فرغ من صلوة قال له علماء الامم كانوا يهتدون عن ذلك قال بل كرت حين جدي في ومن طريقا خلفه الصادق في ان كان الامام على سبيل كان لو على موضع  
ارفع من موضعهم ولو كان ارفع منهم بعد اصبح لو اكسر او امل اذا كان الارفع بعد رطل كان رضام بسوطه وكان في موضع منها ان رطله خلفا  
الامام في الموضع المرفع وقام من خلفه اسفل من الارض بسوطه لانهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
انهم في غير المأمة وهو صوة في الصلوة وقال مالك والاوزاعي في اصحاب الامام في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
النفق ظاهرها الخيرة وقال الشافعي ان الامام الذي يعلم من خلفه ان يصلي على الترتيب المرفع في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
قال صلى الله عليه وسلم في الموضع المرفع في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
ثم لم يلقه في موضع محدد في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
لا يمكن في الصلوة والنيل فيكون رطله في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
كان النبي صلى الله عليه وسلم في الموضع المرفع في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
الطوري عن ابن جعفر في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
فصل في المأمون على الموضع المحصن بالمدينة مطلق صلواته وبقا الاوراعي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الموضع المرفع في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
اصحاب الراي لا يخلل لان عمارا انهم صلوة ولو كانت فاسدا استأنفها وعجل على الحد بل يخرج لو كان مع الامام من هو مساو واعلى اسفل احض  
الجزيرة الاسفل لوجود المعنى في غير موضع لا ينطلي صلوة الامام لو صلى على المرفع بل يحض المظان بالاسفل الاخصاص في النبي بالاسفل وقال بعض المجري  
سطل صلوة الامام متوق عن الضام في مكان على من مقامهم وينتفع بوجهه في الامام بل في المأمون خاصته هو لو كان العلوي سراجا راحا وهل بعد  
يشاوب بالاحتياط في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
اصبح وبقيال احمد واصحاب الراي لقول الصادق عليه السلام ان كان الامام اسفل من موضع المأمون فلا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
والامام على الارض جازا يصلي حلقه فيفندك في المصل مع عدم النبي ما في معناه وقال الشافعي ان اصلي في سطح داره بصلوة الامام في المسجد لو صح لا يابا  
من المسجد وليس بينهما فزار يكر اضاال لصفوف في وان كان السطح في المسجد يصلي امام في محبة محبة صلوة وقال مالك اذا صلى الجماعة فوق سطح المسجد  
اعاد وليس يجب اعدم وبطلان الخصص الشرط الشان في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
فليس في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
انظر في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
لانهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
الاحتياط في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
بما في الصلوة لهما عا ولوشاك في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
مسئلة في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
الامام بهذا الصلوة ما نواه لرفع له اعدم مكانه مطلق صلوة وكذا النبي في من المبنى صلوة الحارة ولطافا به في صلوة عادة الصلوة عليه لو كان بين  
بين براتان في صلوة في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
فلا يمكن ان يصلي في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
حال المأمون من الوفاء في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
فانهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
بنية الامام في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
عليه العا خلفه حصل في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود  
ولا معنى في انهم في موضع محدد قال لا بأس في ان لا يخرج المأمون من حال ما تركوه غير سجود

انما

في انهم في موضع محدد

في انهم في موضع محدد

انما











الشافعي ويخوف للنفقة كما فعل الامامان عليهما السلام مع وان فرغ من ذلك كان ضمه خفيا وهو عدل في الظاهر والوجود لا يجوز لمن علم ضمه الاثم لم يكن ظاهرا  
عنه من ادراج تحت قوله ولا تزكوا الى الذين ظلموا لا فرق بين الفرائض اليومية وغيرهما من الجيعم والاعباد عند علماء اثنان شرط العدل وقال ابن  
صلي خلفه لان الله تعالى اوجب الجعنة وهو يعلم ان بنى القياس سبلونه والوجود بنوط الامام عادل وهل في ادعاء نوصلاها حلف القاسمي بن  
ولو كان المباشر لها عدلا والولد لا يغيره حق المحال لم يدعوا وضحه تحت الجعنة ولا نقادوا واحدا من الخالفين الفرع الاجزاء في راجعها يصح ان يكون

[illegible]

حلم  
او استنباع الرجا  
السلوة

شیخ الاسلام



منہج

على بعض أعضاء السجود

## المحل مختلف

فہم صحتی امانت

وان لم يكن صفة

منہ کا احقر  
نماز الہیہ

فہرست

[illegible]







مستعمل

في الفقه والشرع  
قدم الامم فان  
تساووا

واحدة  
الرجل  
والسلطان

العبد

والانفة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولان الفرائض في الصلوة فكان الفادر عليها كالفادر على القيام مع العاجز عنه قال بعض علمائنا بطلان الافتراء على الاثر وروى عطلوا الملك ولا يروى الثاني  
وابو ثور اذا كان بغير ما يحتاج اليه الصلوة وجعلها الاثر في الفرائض التي يحتاج اليها الصلوة محصورة وهو محقق او ما يحتاج اليها من الفضة غير محصورة فانه في غير  
من الصلوة ما يحتاج الى الفضة في معرفته فكان اولي الامامة الكبرى والحكم ثم قالوا الخيران الصحابة كانوا اذا صلوا الفرائض فاعطوا كل واحد من هؤلاء  
كنا الاجازة عشرة ايات حتى يعرف امرها ومنها واحكامها وكان افرادهم يكلموا بالصلوة في الفضة عام فالعبد من غير ان يحضر من السبب في الفضة في الفضة  
هو فوله عليه السلام فان اسنوا فاعلمهم بالسنة اذ ثبت هذا فان احدا من اثنين يخرج على الاثر يكسر في الفرائض فان تساوى في ذلك ما يحتاج لكل منها وكان احدا  
اجود فانه زاعرا باهوا واولي لا توافوا وان كان احدهما اكثر حفظا والاخر اجود فراه فهو اولي والوجه ان المراد من قوله عليه السلام انما امرهم بغيره فراه مستعمل  
اذا تساوى في الفرائض قدم الافتراء عند اكش علمائنا وهو قولنا في قوله عليه السلام فان تساوى في الفرائض اسنوا فاعلمهم بالسنة لان الفضة يحتاج اليها الصلوة  
جميع افعالها للامانة بواجباتها وسنها وجبرها ان عرض ما يجوز اليها العلم بالسنة اتم من السن في الاحتياج اليها في نداء الصلوة بخلاف السن وقال المرتضى في عدم  
الاسن ثم العلم بالسنة رواه مالك في الحديث وصاحبه قال بومك اكبر كما ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم  
القوم اخر اومهم المشران فان تساوى فافهمهم هجرهم فان تساوى فافهمهم فان كانوا سوا فافهمهم بالسنة ولا يخفى في الاول الامكان عليه عليه السلام بنسبها  
لا في السن والتاقي بديل على الجواز ونحن نقول بموجبه الخلاف في الاولوية اذ ثبت هذا فان جتمع فضيلان فارباب واحد اذ اولا والاخر اذ اولا فافهمهم في الاول  
على الاول للحدث والافقه على الشك في الفقه بما لا يستحق عنه الصلوة فان جتمع فضيلان احدهما علم باحكام الصلوة والاخر عرف بما سواها فاعلمهم  
الصلوة ما واول لان علمه بوثرة تكبيل الصلوة بخلاف الاخر **مسئلة** ان تساوى في الفضة قدم افهمهم هجرهم والمردية سبق الاسلام ومن كان سبق هجرهم  
من دار المحرقة ودار الاسلام او تكون من اولاد من تقدم هجرهم فقدمهم بذلك سواه كانت الفضة قبل الفضة او بعده وقوله عليه السلام لا هجره بعد الفضة  
انه لا تجب لفوة الاسلام والتمكن من اظهار شعابه في بلد الشرك لان الهجره فراه وطاعة عن تقدم السابق اليها السبق الى الطاعة ولفوة الصادق فان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال يوم القوم اخر اومهم فان كانوا في الفضة سواه فافهمهم هجرهم فان كانوا في الهجره سواه فافهمهم سواه ولا يخفى في ذلك انما تقدم بعد الصلوة في الفضة  
الاشرف فان تساوى في الشرف قدم الافهم هجرهم وبه قال الشافعي في عدم تقدم الفضة في الفضة لان ما اراد الامامة الكبرى في الفضة في الفضة في الشافعي  
**مسئلة** ان تساوى في الفضة قدم الافهم هجرهم وبه قال الشافعي في عدم تقدم الفضة في الفضة لان ما اراد الامامة الكبرى في الفضة في الفضة في الشافعي  
في استحقاق التقدم في الامامة وهذا قول اكثر العلماء وهو قول الشافعي في عدم تقدم الفضة في الفضة لان ما اراد الامامة الكبرى في الفضة في الفضة في الشافعي  
تساوى قدم الافهم هجرهم فوله عليه السلام لما لفت الحوثر اذ اخص الصلوة فلو ثبت لكم احدكم وليوكمكم اكبركم وقد بينا انه حكمه في حال **مسئلة** ان  
تساوى في ذلك قال الشافعي في عدم تقدم الاحصاء وجماعه ورواه المرفوع ووافقه بعض الشافعية عن بعض المتقدمين ثم اختلفت الشافعية في تقريره فقال بعضهم  
اراد احصاءهم صوره لان ذلك فضيلة كالسبب قال اح من اما اراد بهن للاحصاء وذكر ابن الناس الاخير احسن اذ ثبت هذا فان تساوى في ذلك كله  
اشرفهم اى عاينهم بسبا وفضلهم في نفسه واولاهم فد ران اسنوا في هذه الخصال قدم اشافهم واورعهم لانه اشرف في الدين وفضل في الاجابة لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم من اتم قوما ومنهم من هو اعلم منهم ثم لم يزل يامرهم الى السفال الى يوم القيمة والاولى عندي فقدم هذا على الاثر لان شرف  
خير من شرف الدين فان اسنوا في ذلك كله لا يثبت له الفقه وبه قال مالك في عدم تقدم الفضة في الفضة لان ما اراد الامامة الكبرى في الفضة في الفضة في الشافعي  
وفقد الجميع فافهمهم هجرهم كسائر المحققين هذا كله شافعي استحبابا لا تقدمه اشراط ولا اجاب فلو قدم المفضل جاز ولا تعلم فيه حال فافهمهم هجرهم  
لولا ما لا مانع فيه من غيره وان كان منهم من هو افهم منه وافضل اذ كان من يمكنه ما منهم ونصح صلواتهم ورواه ولا يعلم فيه خلاف بين العلماء لقوله عليه  
لا يورث من جليل عبيته ولا في سلطانه ولا تجلس على تكريمه الا بانه المراد بالتكريم الفرائض وقيل لما يورث من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا يورث  
احدكم الرجل من منزله ولا في سلطانه ولو كان في البيت سلطان الحق او نائبه فهو اولي لانه حاكم على صاحب البيت وعينه وادام النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام  
ابن مالك وانما في بونه **مسئلة** اما البعد الى البيت من غيره لانه في معنى صلح البيت وقوله عليه السلام من دار فوما قال ابوهم وهو عام في  
المسجد كالنزل وان تقدمهم غيره يورث وحشة والوالى من قبل العادل حتى لا يورث من صاحب البيت عن امواله من امام المسجد والى والى في  
كان احسن من والى في الصلوة على الميت فليس له هنا لان الصلوة على الميت شفى في الفرائض والسلطان لا يورث ذلك هنا يستحق من الولاية على  
الدار والمسجد والسلطان اقوى لا يورثه وكان الصلوة على الميت بقصد بها الدعاء والشفقة والخير وهو مختص بالفرائض **فرع** في الولاية السلطان  
غيره جاز وكان اولي من غيره وكذا صاحب المنزل لو اذن لبعض الخاضعين لو دخل السلطان ليدل عليه خليفة فهو اولي من خلفته لعموم كونه  
صح لواجتمع البعد سببه في بيت البعد السبيل الى لا تحت البيت لواجتمع غير سببه فالعبد لو كان لواجتمع له الملك المسانجى الدار المورثه فا  
فالمسناجرات لانه اخفى بالمنفعة والاستبداد هو لو كان المسحقين لا تخرج الصلوة خلفه فقدم غيره من نصح الصلوة خلفه فلا يورثه اولي في  
كل موضع حضر الامام الاعظم والنائب من جهته فهو اولي بالصلوة من غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم احضر ما حضر ما حضر الا واما بالناس لو  
اجتمع المكاتب السيد فدار المكاتب فلكا في البيت لان يد السيد فافهمهم عن ذلك المكاتب صح لواجتمع المسحقين الملك لا يورث فقدم له الملك لان تلك  
المسحقين ليس بام من حيثان للمالكين بغيره من شاء ولو حضر جماعة المسجد استحب ان يرسل امامه الى بيت حتى يحضر ويستدعيه لو كان في الموضع بعيدا  
وخافوا فوات اول الوقت وانه انفسه صلواتا عن النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب كالعالم وانما في الفرائض والورع لولى من غير المكاتب كالعالم في حوزة والورع اولي  
الاعلم لان الامامة سببه بين اثنين وبين خلفه فاما يقدم السفار من له منزله عند من فرغ الحاجة اليه ولا يورثه عند الله تعالى فلا يورثه قال الله تعالى  
ان اكرمكم عند الله بما تكتسبون **المطلب الخامس** في الحكم **مسئلة** لو كان الامام من قبله لم يورثه من بعده لان الامامة لا يورثها الا من قبله فانما يورثها من بعده  
لان الاصل لكن لا يورث الا خلفه وبه يفرغ مع نفسه وان كانت الصلوة هجره للصالحين ونجس صلواته هو قولنا جازة احدى لروايتين في اخرى بعيد























شیریں و میوے

الصَّلَاةُ

الاعضاء

فمنز الفجر  
وعن السفراء  
والمجسدين  
من خند  
الصلوة

لَوْ عَلِمْتُمْ

فصل دوم در بیان فضیلت و برتری ائمه و اولاد ائمه

عندنا

[illegible]







مكتبة

فند جواب  
القصة  
فراسخ

فیض الرحمن

[illegible]

وانما يحسن السفر بالعبور الى ويندا وكم ولورلاند  
الا فضاء السفر بطريقه



















كتاب الصلوة

في السفر  
في الركعتين  
في الركعة الأولى  
في الركعة الثانية

سواء قلنا في الشهادتين لا عند علمائنا اجمعين لا زيادة في الركعة الأولى ولا في الركعة الثانية  
صلواتي الحضر ركعتين ومن طريق الخلفاء قول الصادق عليه السلام سبيل الظهور أربع ركعات وثاني السفر ركعتان  
وليس بجهد لا نه جالس لم ينوبه الصلوة فكانت الزيادة بعد كل ركعة ركعتين الصلوة يكون سبيلاً بعد الجلس كما هو جليل وبأن  
الجمهور على صحة الصلوة لعدم تعيين الركعة الثالثة ان يفعل ذلك جاهلاً بوجوب الركعة فلا يعيد مطلقاً عند كل ركعة علمائنا القائلون على ما سلكنا في  
سفرنا لم يعلموا ومن طريق الخلفاء قول الباقر عليه السلام وقد سألته عن رجل صلى في السفر ركعتين بعد ركعة واحدة كان قد نسي الركعة الأولى  
الفصل في ركعة واحدة ومن طريق الخلفاء قول الباقر عليه السلام وقد سألته عن رجل صلى في السفر ركعتين بعد ركعة واحدة كان قد نسي الركعة الأولى  
والجمهور على صحة الصلوة لعدم تعيين الركعة الثالثة ان يفعل ذلك جاهلاً بوجوب الركعة فلا يعيد مطلقاً عند كل ركعة علمائنا القائلون على ما سلكنا في  
الما موبى على وجهه فيبقى هذه الامور على ما هي عليه بالكلية بالكلية لا تكلف من طوطب العلم وبخلاف ما نخرج الوفت فانه لا يعيد لا يكون قضاء وانما  
يجب ابرجاء هذا استدراك مصلحة الوجبة وفتر غير يمكن ولقول الصادق عليه السلام قد سألته عن رجل صلى وهو مسافر فقام الصلوة ان كان في  
الوقت فليجهد وان كان الوقت مضى فلا وقال عليه السلام في الرجل ينسى في السفر ركعة واحدة في ذلك اليوم فليجهد وان لم يذكره في وقتها  
اليوم فلا عاقبة مسئلة لو فرض المسافر ثقافتان غير ان يعلم وجوبه او لا يعلم فيقول ان كان الفرض في ذلك لم يجز له الصلوة لان الفرض لما يجزى مع علم  
السبيل وظنه فلو لم يخل هذه الصلوة منه عنده ظنه فلا يقع مجزى عنه ولو ظن المسافر في علمه ان يكون احتمل الاجراء للموافقة ولو جرد على الاصل لان الفرض  
طار وعده لا فائدة على عبادته فلو فرض اداهما فلا يقع مجزى عنه مسئلة الشارح في حصر الصلوة وفضل الصوم واحداً اجماعاً وكذا الحكم مطلقاً على وجه  
الركعة انما للفعل الصادق عليه السلام اذا مضى فافطرت واذا افطرت فمضت وعنه الشيخ يوجب على من زاد سفره على حصة اذا قام جنباً بام صلوته الزيادة في  
الصوم وكذا قال روى الصادق عليه السلام في بعض الصلوة خاصة الوجه ما قلناه للرواية ولا يرد عليه سبيل الذي خص في الصلوة فكذلك الصوم كما لا يرد احد الوحيين  
مسئلة اذا نوى المسافر الاقامة ثلثة ايام او على ما تقدم فان رجع عن نيته فمضى الى الركعة فاما ما نزل في صلوته واحداً فلو صلى صلوته واحداً على  
الناس انهم لان النبي يخرجها لا يصبرها مع ما اذا اصل صلوته واحداً فقد ظهر حكم الاقامة في السفر والنية والفعل ولو لم يصبر ولو  
واحداً على الناس انهم لان حكم سفره فاما ان المسافر لا يصبر فيها يجزى عنه الاقامة ثم يرجع ولقول الصادق عليه السلام لو كان ركعتين في السفر  
بالمدينة عشرة ايام ثم بدى بعد فافترى قال ان كنت صليتها صلوته فمضت واحداً بتمام فليس لك ان تنسح حتى تخرج منها وان كنت خلفها على نيتك  
الناس فلم يضل بها فمضت واحداً بتمام حتى بدى ذلك فافترى ذلك الحال بالحيث فان شئت فاقوا انما عشرة ايام وان لم تنو المظالم ففصبها بينك وبين من شئت فاقوا  
مضى شهر فاقم الصلوة مسئلة لو رجع عن نيته الاقامة اثناء الصلوة قال الشيخ يوجب له ان لا يدخل في الصلوة بنية الاقامة والوجه في ذلك التفصيل وهو ان  
غار في صلوته فرض الفرض ان صليتها كعتات فحين الاقامة والاجازة الفرض ان المناطة وجوب الاقامة صلوته فانه لم توجد الاقامة فليس له الرجوع  
عن نية الاقامة بعد خروجه من الصلوة ويرى ان كان التمسك عند منقطع الرجوع وجوب الفرض ان لم يكن فعله منقطع الرجوع وجب الاقامة الى ما رج  
وب لو نوى الاقامة فخرج في الصلوة فاصبح فلو لم يصبر في الصلوة الا انما لا يرد احد العلماء بين المشيعين بالاقامة فلو حدثت النية وادها فاسبيل العبادة الا ان يترك  
حضر الرجوع لان المناطة الصلوة لما ما ج ان جعلنا الصوم ملزماً بالاقامة فاما ما هو الصوم الواجب الملتزم بها بالحنه والنافلة ان شئنا ان جعلنا الاقامة  
لا يشترط بالحنه كما في سفره وحسنه او ان جعلنا ان سوغنا ان السفر فمسئلة لو اخرج بنية الفرض نوى في الاقامة فافترى في الاقامة فافترى في الاقامة فافترى  
عند علمائنا اجمعين وبما في الشارح لا تنفاه سبيل الفرض هو السفر لوجود نية الاقامة في المضارة للسفر لا يجتمع الضدان قال مالك اذا رجع عن نية  
لربين على صلوته فان كان قد صلى ركعة سجدها ركعتين فافترى لانها صلوته ابتداءً بنبذ من فلا يجوز دفعه الى غيره كما لا تشمل صلوته الا على الفرض  
والجمهور على صحة حكم الاصل عندنا سبيلنا لكننا صلوته واحداً لا تختلف بينهما الامرين حجة العدم فاذا نواها ركعتين جاز ان يجعلها اربعاً كما لا خلاف في العلم  
والعصر لان نية الصلوة مختلفة فربما اودخل بنية الفرض نوى في الاقامة لوجوبه الا انما عندنا الا ان نوى للمقام عشرة ايام ونزل في نفسه فلا يغير  
النية على ما سبق وقال الشارح يجب الاقامة لان نية ان ياتى العدة لا تنجز بنية النية وهو بناء على ان الفرض سابع وقال مالك لا يجب الاقامة لانه نوى  
عدماً فاذا زاد عليه جعلت الزيادة بغيره فلم يجز له لو اخرج ونوى الفرض فصل اربعاً اسباً فدين الاجزاء مع خروج الوقت الا ان زاد مع  
بناءه وقال الشارح في نية مطلقاً وسجد لله ولو لم يقد ذلك لم يجز عندنا على ما بيناه وقال الشارح في نية لا يجزى قال الشارح وهو عيب  
لان الزيادة في نية سجودها وانما عندنا ما عندنا من حكمه ان يترك عن الحسن الجبري كقول الشارح وقال مالك لا تنجزه لان هذا هو عمل الشارح  
وليست بجهد لان من جبر الصلوة حج لو اراد السفر لبلده الى اخره فان كان الارض ما مضى في مثل هذه لا لم يقصر ان نوى في الاقامة في الاقامة  
عشرة والا ففرض ان يبلغ المجموع المسافة لو دخل الارض فافترى في الاقامة الى اخره فافترى في المسافة الى البلد ولو مضى بلداً ثم مضى بلداً ثم مضى بلداً  
ان يبينه في اقل من عشرة ايام لو قطع ذلك سفره واعتبر في المسافة من البلد الذي ابتداء الذي ابتداء منه السفر الى البلد الذي قصد في لو خرج الى ابلد  
فكانت طريقه فافترى في الاقامة لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة  
منقطع النية الاولى لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة لو لم يزل في طريقه فافترى في الاقامة  
وجوه وخبر جمة ثانياً الى ان يبينه في الاقامة والحديث ان الان يكون غير يبلغ البلد او يبلغ مسير مسافة فله اسدالة الشخص وان كان هذا العام  
اكثر من عشرة ايام في بلد الغربة وهو اظهر من جبر الشارح لو عزم العشر في غير بلد ثم خرج الى ما دون المسافة عازماً على العود والاقامة في اهلها  
عابداً في البلد ان لم يجرم فمضى ثم لو مضى فافترى في الاقامة رجوع عن نية السفر لم يجز عليه الا عاقبه لانها وقعت عشره حركاً كما لا يثبت بامنا  
ح لا يحتاج الفصل في نية على ما بيناه بل يكفي نية في الوقت وبما قال ابو حنيفة في حال الشارح انما يجوز للفصل بشرط ثلثة ان يكون سداً في بعض

جعل

قصر

على النية

انها

بعض











الى الثانية وثكره عما الى الخى الثانية قال الشيخ بطل صلواته ولو بطل صلواته الاولى لانها غارفت حين رفع الراس واما الثانية فان علمت ان ذلك بطل صلواته  
 وثا بطل صلواته ايضا وان اعتقدت عند الرجوع ذلك لم يطل صلواتها لان الظاهر من حاله العلم وان فعل ذلك سهوا لحكم سهوه  
 من المصنف لانها برغ الراس فداغته وعندى بطلان الصلوة من ذلك نظر مسئلة وان كانت صلواته المغرب بغير الإمام ان شاعله  
 بالاولى ركعة والثانية ركعتين وان شاء بالعكس لان عليا عليه السلام جعل لليلة المغرب بالصلوة الاولى ركعة والثانية ركعتين ومن طريق الخاصة  
 قول الخاصة الصواني حلية السلام وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام وتجي طائفة منقومون خلفه ويصلي بهم ركعة يقوم ويقومون فيمثل الامام  
 قائما ويصلون الركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم وخلف الامام فيصلي بهم ركعة يتكلم  
 فيها بمجلس يتشهد ويقوم ويقومون معه فيصلي بهم ركعة اخرى ثم يجلس ويقومون هم فيصليون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم ولخلفه الركعة فقال  
 مالك واحد والاوضاعى سفهاء والشافعى اصح القولين الاول ان يصلي بالاولى ركعتين ثانيا بركعة الثانية زيادة جلوبوسى هي مبنية  
 على الخفيف الثانية للشافعى الاول العكس لان عليا عليه السلام فعلها ولان الاول ادرك معه وضعية الاحرام والثالث فبنيت ان يرد الثانية  
 في الركعات يجزى بقصدهم وشاوى الاولى مسئلة اذا صلى بالاولى ركعتين جاز ان يثبط الثانية في التشهد الاول وفي القيام الثالث فبطل  
 الاول والى ليدل كوا معركته من اولها وفي الثاني لان القيام مبق على الخطو بل الحيلة الاولى على الخفيف فان تنظر هم في القيام فالاولى ان تارة  
 الاول عند الانتصاب اذا صلى الثانية بالثالثة وحل يتشهد فامت الطائفة ولا يشهد لانه ليس موضع تشهد هذا اذا عرف هذا فان صلى ركعتين  
 تشهد طويلا ثم انشأ الاولى صلواتها وسلمت فامت وجاشت الثانية فتمض الامام واصل بهم الثالثة وهي اولهم وان شاء تشهد خفيفا فام الى  
 الى الثالثة وفامت الاولى وطول الركعة حتى يتم الاولى وثاني الثانية وعلى الثالث اذا صلى الثالثة وحل تشهد فلا يغسل الطائفة بل يقوم  
 فيصلي ركعة ثم تشهد خفيفا ثم يقوم الى الثانية ثم تشهد خفيفا ويسلم بهم الامام فان صلى الاولى كذا فام الى الثانية وطول الى فراغها وثالث الاول  
 مفارقه حال انتعابها وخففت وصلت الثانية ولشهدت خفيفا وسلمت ثم جاء الطائفة الثانية فدخلت معق ثابته فاذا جلس للثالثة  
 وجلسوا معه يدكرن الله تعالى من غير تشهد فاذا فام الى الثالثة فاموا معه فاذا جلس للثالثة وحلوا وشهدوا وخففت وطول الى ان يها  
 ثم يتشهد وين خفيفا ثم يسلم بهم الصلوة الثانية صلواته عسفا وسفها فزبه جامعا على اثنى عشر فخا من مكة وان يقوم الامام ويصلي  
 صفين وثالثة ويجزم بهم جميعا ويركع بهم وسجد بالاولى خاصة ويقوم الثانية للحرام فاذا فام الامام بالاولى سجدة الصف الثاني ثم يثقل كل من  
 الصفين مكان صاحب ركع الامام بهما ثم يسجد بالذي يليه يقوم ثالث الذي كان اول الجراسم فاذا جلس بهم سجدوا وسلم بهم جميعا لان  
 اما عياش الرضى قال كنام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفا فخصلي بنا الظاهر فقال المشركون هذا صبيتنا فخذنا صبيتنا فخذنا فخذنا  
 عليهم وهم في الصلوة فغن ثابته النفس بين الظاهر والعصر فقال بعضهم ان بين اديهم صلواته هي احب اليهم من اولادهم فقتل جيتل عليه السلام  
 فاحضره بذلك فلما حضر العصر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله مستقبل القبلة والمشركون ما ماض خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صف وصف بعد ذلك صف ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكعوا جميعا ثم سجدوا وسجد الصف الذي يليه ثم قام اخرون يحرسونهم فلما  
 صلى هؤلاء السجدتين وقاموا سجد الاخرين الذي كانوا خلفهم ثم اثنى الصف الذي يليه تقدم الصف لاجل مقام الصف لآخر ثم ركع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام اخرون يحرسونهم فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه سجدوا  
 ثم جلسوا جميعا مسئلة في هذه الصلوة ثلث شرائط الاولى ان يكون العدو في هذه القبلة لانه لا يمكن حراستهم في الصلوة الا كذلك لثابتهم في حراستهم  
 ان يكون في السلبين كنهه بكنهه معهما شر بعضهم بعضا وان يفرقوا فوفين فضلي مع احدهما ويحرس الثانية مع الثاني ان يكونوا على جبل  
 او من الارض لا يحول بينهم وبين ايضا السلبين ما بل من جبل وغيره ليقوا كبائهم والمكان عليهم ولا يخاف كنههم اذا عرف هذا فخذ الصلوة  
 لم يثبت فخذ عندى من طريق صحيح عن اهل البيت عليهم السلام عندى من العمل بالنظر والشافعى عكس ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاذا حراستهم للصف الاول لانهم احزب الى العدو فتكونون جنه لمن خلفهم ويمنعون المشركين الاطلاع على عمل المسلمين وعندهم فرسح  
 الشهرة وان الظائفتين يصلون معه الى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى فانما سجد سجدة واحدة اصفين وكذا في الثانية فكل به ركعتين  
 معه في الركعتين واما الحراست في السجود وفي وجهه للشافعية من يحرس في السجود يحرس في الركوع به لو ركب الامام يقوم صفوفه وحرر صفه  
 او صفين وثالثة جازوا ربح سعة ثمان من صف واحد في الركعتين طائفة واحدة ثم يسجدون ويحفظ جازا للشافعى فلان احدهما المنع  
 لان التخلت بغيره اعف بغيره على ما ورد به الخبر ليس يجزى لان العدو لا يضر انضمام مثله اليه ركعة اخرى كالفعل  
 في التخلت من التخلت بل عذريج لو ركبنا الصف الثاني الى موقف الاول ولا تاخر الاول عن مكانه الى الثاني جاز وهذا القول مبني على  
 جواز هذه المقدمة ولا يثبت لزوم كل طائفة مكانهم او مكان التقدم والناخر من الاضال الغلبة الصلوة الثانية صلوة النبي صلى الله  
 عليه وسلم في التخل فانه صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه خلفه وبعضهم جعلهم بازاء العدو والحراست فضلي ركعتين ثم سلم فانطلق الذي صلوا  
 فوقفوا موقف اصحابهم لحياتهم ثم جاء اولئك فضلي بهم الظاهر ثابته ركعتين وهذا لا يخرج الى مفارقة الامام والى غيرت كقبته الصلوة و  
 ليس فيها اكثر من ان الامامة الثانية منفصل بام مقدر صنيح وهو مختار والحسن واكثر القضاة ونحو هذه الصلوة اذا كان العدو في غير جهة  
 جهة الغلبة وان بكثر المسلمين وبطل العدو وان لا يما من مجموع العدو عليهم الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة شدة الخوف ولا عذر لظهور  
 الفشل وعدم المكان من تركه لاحدا وشدة الخوف وان لم يلزم القتال فلم يما من ان يجعوا عليهم لو لو اعطهم او اعطتهم وفضلوا رجلا او  
 على اقدام ركبنا مستغلبوا الغلبة واجبا مع الكفن وغير مستغلبها مع عدمه على حسب الامكان فان تمكنوا من استيفاء الركوع والسجود وجب

موصفا صحتها  
 بلاحترافه

واما الثانية وشهدت  
 خفيفا  
 فضيفان

وتنزه  
 صلي  
 عليه  
 وسلم

على الشافعي  
 من جازاه  
 في الركعة  
 الثانية

صلى  
 الخوف







































غير عند علماءنا وقال الحسن البصري والغضنفر لقوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولا صلة البراة في مال حتى لا ينفذ الخال من الامهات في حوا  
 بلك شرطان تكون مبنية منها وان تكون الامهات مضابا وان يوجد مهران بعض الحول فلو لم تكن مبنية منها بل كان الاصل مضابا واستقامت  
 من غيرهما وكانت المبنية من غير عيبتها لرفضت اليها ولو كان حول الفائدة معتبرا في نفسها سواء كانت الفائدة من حبسها بان يحول على حبسها لا بل سنه  
 اشهر ثم يملك خمسها او من غير حبسها مثل ان حال على حبس من الابل سنه اشهر ثم ملك ثلثين بقره ولو ملك عشر سنه اشهر فزاد في  
 ملبثا وربعين كان ابتداء الحول من حين ملك مضابا سواء كانت الفائدة من حبسها او من غير حبسها عيبتها او من غيرها الفصوص ههنا الاتهام على النصاب  
 ولو وجد ثمة بعدا فغضله الحول لرفضت اليها واحج على النعبة يقول على عليه السلام اعند عليهم الكبار والصغار وقال عمر بن الخطاب اعند عليهم بالسخلة  
 ولا غلظها فان كان اجاعا ولا انشاء الاصل في الملك شعبة الزكوة كما موال النجارة والحوار يقول بوجوب الحد في النخل والصغار يحب فيها  
 الزكوة مع حصول السوم وتنع حكم الاصل وتانع ابو حنيفة الشافعي في الشرط الاول فقال لا اسفاد سخلا من غير غنمة اثناء الحول ضم الى ماله ان كان  
 من حبسها وكان حول الامهات حول النخل وان لم يكن من حبسها كخال الابل مع الغنم لرفضت فلو كان عند حن من الابل حولا الا هو ما ضحك حنما لم يلب  
 مضى اليوم زكى المالبين معا ويرى مالك لكن انظرها ابو حنيفة فانه ان زكى ملبها لرفضت مثل ان كان عند حن من الابل وما شاد ورم اخراج زكوة  
 المالبين ثم اشترى بها خسا من الابل لرفضت الى النخل كانت عند في الحول وان لم يكن مال الملبل ضمها معا ولو كان عند عبد لم يخرج زكوة العظم غنمة  
 اشترى ببر حن من الابل لما عند واهج ابو حنيفة على الضم وان لم يكن من اصله بان الحول احد شرط الزكوة فوجب ان يضم المسفاد الى النصاب  
 فيه كالتصايف بنقص ما لم يكن له ولا الضم في النصاب ما هو المستعمل في كذا الحول وينقص بقوله عليه السلام ليس في مال المسفد زكوة حتى يحول  
 عليه الحول ولا ينافيه لم يولد ما عنده فلم يضم اليه حوله كالتنك ملبها او كانت من غير حن وسفاد مال الشافعي في الشرط الثاني فقال لو كان  
 الغنم اقل من ربعين ومضى عليها بعض الحول ثم فولدت ومثل الادعين اعبر الحول من حين ملك الاصول وهو احد الروايتين عن احمد لان النخل  
 انما ينفق في الزكوة فيجب ان يضم الى ما دون النصاب كارباع الخيل ونوع الحكم في الاصل والمفرد بان مراعاة الغنم في كل حال بشئ فاعبر اخر الحول  
 بخلاف النخل لان الزكوة تجب في عيبتها فلا يشئ ذلك فاعبر في جميع الاصل الحول كالوئث بغير نخلها فخرج آ لو يثبت بعد الحول ومثل مكان الاداء  
 لرفضت عندنا وهو ظاهر للشافعي فلو كان مبنيا على حبوب الزكوة هل تغلق بامكان الاداء ام لا فان قيل بل بشرط  
 الضمان لرفضت لا فوخذ النخل في الزكوة اجاعا اما عندنا فاعلمد الوجوب وما الخالف فلم يولد عندنا عليهم بالسخلة بخرج بها الراعي على يد  
 ولا اخذها منهم ولو كان النصاب كله صفارا حادا اخذ الصغير وانما يتصور عندنا لو بدل كيا واصغارا اثناء الحول وكان عند مضاب الكبار  
 فولدت مضابا من الصغار ثم ماتت الامهات وحط الحول على الصغار وهو ظاهر في قول احمد وقال مالك لا يؤخذ الا كبره مجزئة الا حنيفة لقوله عليه  
 السلام حنفي الحنيفة في الزكوة وهو محمول على ما فيه كارج لو ملك مضابا من الصغار وانفقد عليه حولا زكوة من حين ملكه اذ ضحك عليه اسم السوم  
 والا فلا وقال ابو حنيفة واحدة روايه لا تغفلد عليه الحول حتى يبلغ سنه اربعين مثله في الزكوة وهو محمول عن الشعبي لقوله عليه السلام ليس في النخل زكوة  
 ولان السن معنى بغيره الفرض فكان لفرضه فاشية الزكوة في كذا حولا وروايت عن احمد انها تغفلد عليها الحول تحبب الملك وان لم تكن سائمة لانها اشد  
 مع غيرها فغفلد منفردة كلالهات والعلة فيمنعه في ذلك فاعلمد ان لا زكوة في النخل ولا ضمها الى الامهات وعند الشافعي ضمها بشرط ان لا يغفلد  
 ويرب المال في شرط منها فقال للمالك هذه النخل من غيرها او كانت اقل من مضابا وتحتها بعد تمام الحول وخالف الساعدي في قول المالك لا يربها  
 عليه لانها تجب على طريق الواساة والرفق فغفلد في غير ذلك اذ اختلفت النخل الى الامهات على راي الشافعي فقلت بعض الامهات وجميعها وبقي مضاب  
 لرفضت الحول وبير قال مالك لان النخل قد ثبت لها حكم الحول بمالك الامهات ضارفا كما لو كانت موجودة في جميع الحول فموت الامهات ونقصانها لا  
 يبطل ما ثبت لها كما ان ولدهم الولد ثبت له حكم الاستنبال على سببه النسخ لانه فاما ما ثبت الام لم يبطل حكم الاستنبال له ولولد وقال حنيفة في الغنم  
 الامهات عن النجاشي بطل حكم الحول منها في النخل لان النخل انما ضمت اليها على وجه النسخ فاذا غفلت الامهات لم ينضمها النخل كما لا ينضمها في ابتداء  
 لو كانت فاحضه ولو تلفت جميع الامهات قال الشافعي لا ينضم الحول اذ كانت مضابا ولو وقع واحد لم ينضم ولو ملك اربعين صغرها انفق الحول  
 عند الشافعي خالف لقوله عليه السلام ليس في النخل زكوة لو كانت الابل فضلا في البقر عما قبل فان سامت حولا اعبر والا فلا والخالفون في  
 النخل خالفوا ههنا اذ عرفت هذا فلو كانت الابل كلها فضلا والبقر عما قبل اخذ واحد منها وقال بعض الشافعية لا يؤخذ الا السن المنصوص  
 لانا لو اخذنا واحد منها بالسوي بين حن عشر واحد وسن واحد فاضا من كل واحد من العدد من وهو غير واحد فاحد كبيره بالغنم بان  
 يقول كوفيه حن عشر غير كبارا فاذا قبل ما ثم قبل كوفيه بنت مخاض فاذا قبل عشره فيقال كوفيهها فضلا فامثال حنون اخذت فخصها بغيرها حن  
 بعض الشافعية انما يغفلد ذلك ما دام الفرض بغيره والكفر فاذا بغيره بالعدوك وسبعين اخذ من الصغار وليس بجدي لاداءه الى السوي بين الاربعين  
 المحبين والثلثين والاربعين في البقر والنحو صلى الله عليه واله فزعموا انها لم تستل اول مضاب الابل حن في هاشا فلا يجب جناد ونها في حن عشر غير شافعا  
 ثم حن عشره وبن ثلث شاة ثم عشر من وعبر ربع شاة وهذا كله واجماع علماء الاسلام فاذا بلغت حنوا عشره فاكش علما شاعلى ان فيها حن شاة اكن  
 وعشره فبها ناع بنت مخاض فلول على علمه في حن عشر حن شاة ومن طريقه الخاص قول الباقر الصادق عليه السلام في حن عشر حن من الغنم  
 لان الحن من الزكوة على العشر كالحن من النخل لا ينفصل من الشاة الى الحن بزيادة حن في شئ من مضاب الزكوة للنصوص وقال ابن ابي عمير ما  
 في حن وعشره بنت مخاض وهو قول الجعفي كاذب لان ابا بكر كثر كالتسليم الى الجعفي كتاب الصدق في حن رسول الله صلى الله عليه واله فاذا بلغت  
 حنوا عشره الى حن ثلثين فيها بنت مخاض ومن طريقه الخاص قول الباقر الصادق عليه السلام في كل حن شاة حتى يبلغ حنوا عشره فاذا بلغت ذلك فيها  
 بنت مخاض تمتع الاحتجاج بربها في بكر الحوزان يكون رابعا او بعضه في زكوة واحد وهو جواب الثاني وقال ابن الحنفية كثر بنت مخاض واين يكون ما

حنها

في حنها  
 في حنها  
 في حنها

لو كان نوع من الزكوة مع  
 في حنها  
 في حنها  
 في حنها











# كتاب الزكاة

وليس له الصعود مع اخذ الجبل لان الجبل ان اكثر من الفضل الذي بين الفرضين وقد يكون الجبل جزءا من اصله فان هذا الصبي اكثر من قيمته  
فكذلك فانه ما بين ما يخرج لو كان الخبز على البنيمة وفلتا الوجوه الاولى اخرجها القهتان كان فيه الخبز والخرج النافض مع الجبل او دفع الزايد وحده  
الجبل ولو كان اخرج القهتان او لم يجز للولي دفع النافض مع الجبل اما لو كان اخرج القهتان اول من العين فاصحوا اخرج العين بكل لواحد بدل الجبل  
ثلاثة فالأول عدم اجابة الجبل لو طلب لان المودعي ليس من اسنان الزكاة فلا يؤخذ الجبل كالواحد فاضل مع بستان وهو احد  
والثاني الجواز لزيادة السن مستحله بشرط سداد مائة زكاة الابل والبقر والعنق الا في شربة النصاب ولا زكاة في الدواب والاربعاء  
الاحاد يث على ان في خمس من الابل مائة وانما يتناول الاثنا عشر لول سقاط الثاء من العنق ذلك وان سرقه اعادها للدين وانما يتحقق  
الاناث والابرة الاصلية وباقي الاحكام بشرط طواف ذلك العموم قول الصادق عليه السلام في اربعين من العنق يث في ثمانية اربعين ففها ثمانية  
ولا دلالة في الحد يث ليس فيه منع من الوجوه المذكورة فيمنع ما فلتا سالما على العنق ومنع الشرط بل السوم وان لا تكون في سواد البرية من مائة  
بالاحتياط خصوصاً في رؤس العنق ما انفصل في زكوة البقر مستحله في زكوة البقر واجبة السنة والاحتياط في سواد البرية من مائة  
ساحل بل لا يفر ولا يفر ولا يفر في الاجزاء يوم القهتان اعظم ما كانت واسمن نظير بقرها وظاؤه بلخفاها كلها غداً في اهلها عادت على  
حتى ينفق بين الناس في اجمع المسلمون كافة على وجوب زكوة فيها ولا يها احد اصنافها من الانعام فوجب زكوة في سائر ما كالا بقر شر وطها  
اربعة كالا بقر الملك والنصاب السوم والحول وهما مشلويان في الانصافان في البقر ثمانية اربعين من كل ثلثين ففها ثمانية اربعين من  
البقر باجمع علماءنا وهو قول عامة اهل العلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من البقر من كل ثلثين ثمانية اربعين  
ومن كل اربعة بن مسنة ومن طريق الخاصة قول الباقر الصادق عليه السلام في البقر كل ثلثين بقره يبيع حولي وليس اقل من ذلك في اربعة بن بقر  
بقره مسنة وحكي عن سفيان المسبط في زكوة البقر ثمانية اربعين من كل ثلثين ففها ثمانية اربعين من كل ثلثين ففها ثمانية اربعين من كل ثلثين  
بين البقرة والبدن في الهدى ويجعل كل واحد منها سبع شاة فيمنع ان يها من البقر على اربعة اربعين شاة وهو غلط لان حشر الابل يقوم  
مقامها خسر ثلثون من العنق ولا غيب فيها الشاة الواجبة الابل النصاب الثاني اربعون وعليها الاحتياط فان لا تعلم منها ثمانية اربعين السوم شرط هناك  
شأن في الابل عند علماءنا اجمع وهو قول اكثر الجمهور لمول على عبد السلام ليس في العوامل شيء وقول النبي صلى الله عليه وسلم في البقر العوامل صدق  
من طريق الخاصة قول الباقر الصادق عليه السلام وليس على النصف شيء ولا على الكور شيء ولا على العوامل شيء انما الصدقة على الابل اربعة اربعين  
النساء معتبر في الزكاة ولا توجد الا في السائمة وقال مالك ان في العوامل والمعلومة صدقة كقول في الابل وقد تقدم مستحله والفرض في الثلثين  
يبيع او يبيع في الجبل المالك في اخرج ايتها شاء وفي اربعة بن مسنة ثم ليس في الزايد شيء حتى يبلغ سبعين فاذا بلغت ذلك ففها ثمانية اربعين او يبيع في  
سبعين ففها ثمانية اربعين او يبيع في ثلثين بقره او يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة عند علماءنا اجمع وهو قول الشعبي والحسن  
ومالك والشافعي والقرشي والشافعي واحمد واسحق ولا يعجبك ابي يوسف ومحمد وابي ثور لان معاذ قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اهل اليمن ففرضوا على ان اخذوا من الابل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
اسع على الله فقد مث واخبره فامر ان اخذ من كل ثلثين بقره او يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
ومن السبعين ثلثة اناج ومن الابل ثمانية اربعين ومن البقر ثمانية اربعين ومن البقر ثمانية اربعين ومن البقر ثمانية اربعين ومن البقر ثمانية اربعين  
ذلك شأنا الا ان يبلغ مسنة او يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
بقره او يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
جمع او فاصها ثمانية اربعين لا يمكن ان يجعل ثمانية اربعين لان الزايد لا يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
وربع لان سائر الاوصاف لا يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
ولم يبلغ الاربعة مستحله فيخرج الذكر في الزكاة الا في البقرة ابن اللبون ليس باصل انما هو يولد على بنت فخاصم له هذا الجوزي مع وجود ما في  
يجزى الذكر في البقرة من الثلثين وما ذكر منها كالثمنين وثلثين وعندها كالثمنين وثلثين وعندها كالثمنين وثلثين وعندها كالثمنين وثلثين وعندها كالثمنين وثلثين  
بقره او يبيع في ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
عن بنت الخاض ابن خاض لم يجز ويجوز ان يخرج عن الذكر انق اعلى او سواها ويجوز اخرج المسنة عن البقر ويجوز ان يخرج من ثمنين ذكرين في السنة لا يها  
يجوز ان عن السنين من الاربعة بن اولي ولو اخرج اكبر من المسنة جاز ولا مدخل للجبل ان هناك وجب عليه مسنة ولو كان عند فادادته في الاربعة بن  
الجبل لم يجز الا بالقيمة السوية لان الزكاة لا يبدل فيها عن النصوص الى غيره بها من لاضر هذا ولو اخرج مسنة لم يجز في الاربعة بن  
لان الاكثر من من الذكر ففها ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
احدها فيخرج في الاربعة بن مال كما فلتا في زكاة الابل هذا انما يكون لو كانت فلتا فان كانت كلها ذكورا اجز الذكور في مال لان زكاة مائة  
فل يكلف للمواشاة من غير مال وقال بعض الجمهور لا يجزى في الاربعة بن الا اناث لانها على السلم مض على السادة وليس جدي لانها في الذكور العنق  
لا مدخل لمول زكوة بنام مع وجود الاناث فالباقر اولي لان الذكر في مائة اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
فان شئت النصاب كل جوامع من حيث هي زكاة وان افقوا الصنفان اخرج الفرض من احدهما على ذلك لما بين فلو كان عند ثمانية اربعين من البقر  
جوامع في السنة من احدهما الشاة ومن اخرج خمسة عشر من احدهما ففها ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر  
جوامع وفيه النصف السوي بقره وثلثون والنفط ثمانون والحاموس اربعة عشر اخرج منها ثمانية اربعين من كل اربعة بن مسنة وثلثين من البقر وثلثين من البقر وثلثين من البقر

تجزي

شأن

زكاة البقر

كتاب الزكاة











الحكم والادب  
في  
الاحكام  
والادب  
في  
الاحكام

من الاخر جمع صاحب له بعين بعينه ثلثة اسباع النسيئة على الاخر ما الاخر بعينه او بعينه اسباع المستند على الاول فان اخذ من صاحب بعين والبقي من الاخر  
رجع صاحب لا بعين بعينه ثلثة اسباع السنة على الاخر لا بعينه بعينه او بعينه اسباع البقي هذا كانه خاطة الجوارح او مخططة الاعيان لا اخذ منه  
بقي على حسب ملكها فلو كان لها ثمانية اشهر لم يكن لها بقية ما استحققت ولا اربع ولا واحد مماثلها من الاخر ما من ثمانية اشهر حشا في البقي وهذا ما  
على مدهنيات او ورا او ارباعا ساويا او ارباعا الخاطة وكما غنتهم زكوا الخاطة وكذا الوملان كل منهما دون النسيئة خاطة وبلغ النسيئة ولو انفسد الحول  
على مال كل منهما دون النسيئة ثم خلاصا وبلغ النسيئة لو انفسد الحول على مال كل منهما مستقر ما ثم طرأت الخفاضة فان انفسد الحول بان ملكا عن احد  
خاطة صغر في الجيد لا يثبت حكم الخاطة في السنة الاولى وبما قال احمد لان الاصل الانفاذ والخاطة عارضة جعل حكم الحول المنفصل على ما ذكره  
وعيب على كل منهما شاة اذا جاء المحرم وفي القديم وبما قال مالاب ثبوت حكم الخاطة نظر الى اخر الحول فان الاعتبار في ثلثة الزكوة باخر الحول فيجب على  
كل منهما نصف شاة اذا جاء المحرم ولو اختلفت الخاطة لان مالاب احد ما غرم المحرم والاخر غره صغر خاطة غرم ربع فعل الجيد اذا جاء المحرم فخطا الاول  
شاة واذا جاء صغر فعل الثاني شاة وعلى الثاني شاة وعلى الثالث عند غره كل حفر كذلك وبما قال مالاب واحد  
وقال ابن شهر بن حاتم حكم الخاطة لا يثبت في سائر الاحوال بل يركبان زكوة الانفاذ بدلا ولو انفسد الحول على الانفاذ في حق احد الخاططين دون  
الاخر كما اذا ملك احد ما غره صغر وكما ملك خاطة اذا جاء المحرم فعلى الاول شاة في الجيد بد ونصف شاة في القديم وبما الثاني فاذا جاء صغر  
فعلية نصف شاة في القديم بد ونصف شاة في الجيد بد وبما الثاني شاة في الجيد بد ونصف شاة في القديم وبما الثاني فاذا جاء صغر  
في جميع الحول وفي سائر الاحوال يثبت حكم الخاطة على القويين الاعيان بن شهر بن ربيعة ولو خاطة الشبوع على الانفاذ كما لو ملك اربعين شاة ثم بلغ بعد شاة  
اشهر مضى ما شاء افاضل الحول لا يقطع لاستمرار النسيئة فاصبحت شاة منهم من ومثل البيع على السبع نصف شاة ولا شيء  
على المشتري ان اخرج البايع واجبر من المشتري النسيئة النسيئة وان اخرج من غيره وفلنا الزكوة في الدمن فعلية نصف شاة عند ثمانية حوله وان قلنا  
بما قال ابن شهر بن حاتم في النسيئة حوله المشتري فلو ان ارحمها الاستفاد لان الخاطة لا تخرج من النسيئة من النسيئة بعد الزوال لانه يمنع الزمان  
اذا اجتمع من ملك الواحد ما شاة مخططة ولغيره من حبسها مستقرة كما لو خاطة شاة تنبها لغيره وله اربعون شاة فبما يخرج من الزكوة فلو ان شاة  
علمان الخاطة مخططة ملك اي يثبت حكم الخاطة في كل ما في ملكه لان الخاطة تجعل مال الاثنين كمال الواحد ومال الواحد يضم بعضها البعض فان  
اساكنه فعلية هذا كان صاحب السنين خاطة جميع ماله بعشرين فعلية ثلثة ارباع شاة وهي على الاخر بعينها وانها خاطة عين اي يثبت حكمها على عين الحول  
لان خفة المؤنة انما مخططة في النسيئة الخلوط وهو السبب فاشرا خاطة فعلية صاحبها بعشرين نصف شاة لان جميع ماله مخططة عينه وفي اربعين شاة  
فحصه العشرين مضى ما وقع صاحب السنين وجوب اصحابها عند انه لم يشره لانه اجتمع في ماله الاختلاف وانما انفسد حكم الانفاذ كما لو انفسد بماله في  
بعض الحول فكانت مستقرة جميع السنين وفيها شاة والثاني بلزوم ثلثة ارباع شاة لان حبس ماله سنون وبعضه خاطة حفره وماله الواحد لا يثبت  
حكمه فلو ان ارباع الحكم الثاني في مكانه خاطة جميع السنين والعشرين واجبها شاة حصن السنين ملة ارباعها انما ارباعها من خمسة ارباع شاة ونصف  
سدر جمعها بن اعتبار الخاطة والانفاذ ففي الاربعين حصنها من الواجب لو انفسد في الكل فهو شاة حصن الاربعين ثلثة شاة وفي العشرين حصنها من  
الواجب لو انفسد في الكل فهو ربع شاة لان الكل ثمانون واجبها شاة اربعان عليه شاة وسدس شاة من ذلك نصف شاة في العشرين مخططة كما وجب  
خاطة في ماله وثلثة شاة في الاربعين المنفرة وذلك حصن الاربعين وانفسد جميع ماله خامس ارباع شاة في الاربعين ونصف شاة في العشرين كما  
لو كانا لكان لكان ولو خاطة بعشرين بعشرين لغيره ولكل منهما اربعون مستقرة فان قلنا بخاطة الملك فعليه شاة لان الكل مائة وعشرون وان قلنا بخاطة العين  
موجبه اصحابها ان على كل منهما شاة الثانية ثلثة ارباع لان كل منهما يملك سنين بعضها خاطة بعشرين فعلية حكم الخاطة في الكل كمال ثمانية حصن سنين فلما  
الثالث على كل منهما خمسة ارباع شاة ونصف سدر جمعها بن اعتبارها بن وفلنا كل واحد منهما كان منفرده بالسنين وفيها شاة فخصن الاربعين منها ثلثة شاة  
ثم بعد ان خاطة جميع السنين بالعشرين والمبلغ ثمانون وفيها شاة فخصن العشرين ثمانية ارباع شاة ومن كل واحد خمسة ارباع شاة بلزوم زيادة العشرين بمثلها  
ما لو كان جميع المالبين مخططة وهو ما ثمانية وعشرين واجبها شاة فخصن العشرين سدر شاة ووالاربعين ثلثة شاة اربع على كل منهما شاة وسدس شاة  
شاة في العشرين الخاطة مخططة على الاربعين وثلثة شاة في الاربعين المنفرة الخامسة على كل واحد شاة ونصف شاة شاة للاربعين  
ونصف لبعشرين الخاطة مخططة لو خاطة الشخص ببعض ماله واحدا وبعضه اخر لم يشارك الاخران بان يكون له اربعون خاطة منها عشرين بعشرين لاجل  
ملك غيره عشرين بعشرين لآخر كذلك فان قلنا بخاطة الملك فعلى صاحب الاربعين نصف شاة لان خاطةها ومبلغ الاموال ثمانون حصن الاربعين  
منها النصف وعلى كل واحد من خاطة بعضهم ماله الى جميع مال حصن الاربعين وهل يجهل الى مال الاخر وجهان الضم يضمن الكل في حصنهما كما انضم في  
حق حصن الاربعين فعلى كل واحد منهما ربع شاة والعقد لان كلاهما لم يخالط الاخر بماله بخلاف حصن الاربعين فانه خاطة لكل واحد منهما فعلى  
كل واحد ثلث شاة فان قلنا بخاطة العين فعلى كل من الاخرين نصف شاة لان مبلغ ماله اربعون وفي صاحب الاربعين وجوه احد ما ثمانية  
شاة فعليه للانفاذ وان لم يكن منفرده حصة لكن ماله خاطة به احد ما هو منفرده عنه ويعطى حكم الانفاذ وبما قال ابن شهر بن حاتم في الباقى ايضا  
وكذا اذا اضاف الى الخاطة الثاني وكان لم يخالط احد الثاني بلزوم نصف شاة فعليه الخاطة فانه لا بد من اثبات حكم الخاطة حيث وجد حصة حصة  
واخذ المال يفضي ضم احد ماله الى الاخر فكل المال ثمانون فكانت خاطة اربعين باربعين الثالث بلزوم ثلثة شاة جمعها بن اعتبار الخاطة والانفاذ  
بان يقال لو كان جميع ماله مع زيد لكان المبلغ سنين واجبها شاة حصن العشرين الثلثة كما يفيض في حق الثاني فيجمع على ثلثة مائة فلو ان  
انرا ملك اربعين وجب على الشاة وان غدر ما ملكها سواء كان بينها مسافة الفصحى لا عند علمائها الجمع وبما قال ابن شهر بن حاتم في قوله عليه  
الله عليه الذي اربعين شاة ولا من ملك واحد فاشترى لو غدرت البلدان وعن احمد بن حنبل ان كان بينهما مسافة الفصحى فلكل مال حكمه

بعين



















کتاب الحج کیفہ

بسم الله الرحمن الرحيم

عن الرب الأعلى

مجلس ششمین

فَأَنصَحْ إِلَى

عليه الركوة

فلا تبالو جوداً  
قال ان افعى لمكة قال  
عمد الحسن ان علي  
لما لم يدر

مفتی محمد امجد علی صاحب  
 دہلی

[illegible]



































في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

وسرته والتأني

### المفصل الثالث

في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

قاله جوب ما ضمت معا صديقه الرابا والناصر وان كان فلهما ما بائنا خبر حتى يخلص السوق او يرفع السوق او يخفضه حتى يخلصه  
 الارواح **مسئله** في هذا الزكوة متعلق بالعين اسقطها بملك المال بعد اكول قبل امكان الاداء ولو قبل في ريعين شاء وهما صبيها من السهم بعد  
 الزكوة شركاء في المال الا في البيع وهو احد قول السامعي الا لما حاز للمالك الارواح من غيره ويحمل صبيها الشكره ويبرأ مال المالك والسامعي الا في الارواح  
 من عين الصاب جهرا اذا امتنع للمالك من الاداء ولا يجزى به جوارا اخذ المالك للحي من الممنوع فعلى عدم الشكره لا خلاف فان الزكوة متعلق بالمال بمجمل على  
 الدين بالرهن اذ لو امتنع للمالك من الاداء ولم يترك المال على الواجب باع الامام بعض التصايب كبايبلغ الموهون في الدين وعلى الارض بغيره الجاني لا ينها  
 المحول وميل الاخر من ماله في غير ذلك كفي على الاقوال من وجبها في الدم يجوز البيع ومن جعل المال رهنا فالاخرى التحريم وهو صحيح قول السامعي لا يرفع  
 ثقب بغيره جوارا للمالك ولا يقبله من مباح فيه بالاسلح في سائر الرهون وقيل بالشكره فالاخرى الصخره صا وهو اصعب قول السامعي على نقد من اعدم  
 اسقطه حق المساكين فان لم اسقطها الارواح من غيره واصحابه المذمومين لا يملكه شركاء وان لم يتركه على الارض على سبيل الخافى والوجوب فاعلم انه وجهه  
 البيع مطلقا ويبيع السامعي المالك وان لم يؤد المالك بنفسه البيع م على ما تقدم ولوله بقا المالك من غيره ولم يتركه السامعي من العين كل المشرق الخباير في  
 ملكه ويجوز ان يساعيه مقي شاء وهو واحد وجهي التساوية في التملك لا خيار في حصول الملك في الحال قد يؤدى للمالك زكوة من غيره ولودع المالك الزكوة  
 من موضع اخر سقط خيار المشتري لزوال العيب بخلافه لا مكان ان يجرى المدفوع مستحقا يبيع السامعي المال ولو اخرج الزكوة ثم باع فلا خيار ولو قلنا  
 حلال البيع في ذلك الزكوة كما اختاره السمع والتسامعي جازا في الباقي فلم يترك خياره ولا يسقط خياره بادهاء الزكوة من موضع اخر لان العقد قد ر  
 ان كون لا يفسخ صحاحا بملك **مسئله** لو ادعى المالك تلفا لصان او يدعى المحول وعدم انتهاء المحول قبل فوله من غيرهن سواء في ذلك السلب الطاهر  
 والتحريم سواء ادعى ما هو الظاهر وخلافه وهو احد قول السامعي لا يبرأ من يده لان الزكوة تجب على طريق الواساء والرقى فقبل فوله جبه والفقول التا  
 للشك ان ادعى الظاهر مثل عدم حوالا المحول كان القول فوله ولا يخفى ان السامعي عليه للاسقاط وزوال التهم فان حلف فلا كما ابر  
 وان امتنع لم يبرأ البتة لان البين لسبب واجبه بخلاف المستودع اذ ادعى التلف والرد فان البين بخلافه ان كان امينا لان الوكيل جازا في البيعين مكانه  
 على الضيق والركن حق له مثل وجب على طريق الواساء ولا ينبغي فيها حوالا لادى انما هو حقه لصانها فان كان الظاهر مع السامعي مثل ان يدعى ابا  
 الصا او ابا عمه ثم اشتبهوا ادعى ان كان وبعده شتمه ثم ملكه او ادعى دفع الزكوة الى غيره هذا السامعي فان الاصل عدم ما ذكره الا ان القول فوله لا يبرأ  
 وفي وجوب البين وجهان الوجوه لا يبرأ خلاف الظاهر ليس بجيد لما علمنا من كل على سبطها مستحب على الاول لو امتنع طوليا زكوة ولا يخلف السامعي لانه نأى  
 عن الغفلة والنائب كالوكيل لا يخل في الحكم احاد الفصم لعدم ثبوتهم مثل الدفع ثم عجز عن الصداق لا يثبت بالسكول وقد ثبتها واجاب بان  
 الحكم ليس بالسكول بل بوجود الصائب في حوالا ما يقبل فوله مع بینه في اسقاطها فاذ لم يخل في الصداق فلهما بالسكول لعدم كونه امتنع من اللعان حدث بلعان الزوج  
 لا يملكها وعلى الثاني اذا امتنع المالك بالزكوة **فقد ثبت** لو شهد عليه عدلان بقاءه عن الصا وباد فاداره بالثبات دعواه السقطه للزكوة **مسئله**  
 لو عمل الزكوة فخلت قبل ان يسلها الى اهله اما السامعي او الامام والتسامعي فان كان بعد امكان الاداء ضمن لم يفسط عنه وجب عليه اذ اخرى لا ينفذ  
 الثالث وان كانت ازيد وان كانت قبل امكان الاداء فالوجه عند السامعي السقوط ويبرأ مال المالك لا يها امانه في يده فاذا تلفت لم يضمن كالتسامعي لانه حق شخص  
 فاذا تلف لم ينفصل المعجر لاصالة البرائة وقال السامعي لا يفسط لان المالك يده مشرك فلا يبرأ حتى غير بمصلحة كالتسليم والاولى هو غيره على غير فوله  
 بان امكان الاداء شرط في الوجوب بسقط الفرض على نقد براءة شرط الصا بسقط بقدر حاله وحيل الثاني **مسئله** لو كان عند ائتماني محضه  
 بمقتضى كل منها عن الصا الرغبان كق وان كانت لو جفت وث عند علمنا بالاجتماع سواء في ذلك المواثيق العلان والتفاد وقد وقع لثاوع على عدم ضم  
 حسن لم يضمن احد من الجوب الا اتمان فالما شته ثلثة اجناس الاول البقرة الغنم لا يضمن حبس منها الى الارواح والامان لا يضمن حبس الى غيره فلا يضمن التمر الى  
 النيب ولا يضمن الامان الى سق من السائمة ولا من الحبوب التار ولا خلاف في انواع الاجناس يضمن بعضها الى بعض اكمال الضايب لا خلاف في ان المروض  
 للبخارة والامان لها يضمن بعضها الى بعض الا ان السامعي لا يضمنها الى حبس ما اشتبه به بل يضمنها بمعبره واختلفت الخوف في ضم الحق بعضها الى بعض  
 وضم احد التفدين الى الارواح من احد تلك وابان احدها كفولنا بعد المصم مطلقا وبغير الضايب كل حبس منها وبغيره عطا ومكحول وان لم يلبس  
 والادوى الثوري والحسن صلح بن حتى ابو عبيد وابو ثور واصحابا لرايها اجناس فاعبر الضايب في كل حبس منها منصرف كانه مال والمواشي في حال عكسه  
 واحده وروا به وحكمه ابن المنذر عن طاوس ان الجوب كلها يضمن بعضها الى بعض اكمال الضايب قال ابو عبيد لا يضمن احد من الماصين جميع بيده الاعلى  
 لقوله عليه السلام لا زكوة في حب لا يرضى ببيع خضره وسوق قال مالك والشافعي الحديث رواه يضمن الخطه الى التسعة مطلقا بعضها الى بعض في صم الذهب  
 الى الصنعة عن احمد رواه بنان ضل الغنم بوحده من كل حبس على قد ما يحضره ولا يؤخذ من حبس عن غير الا الذهب والفضة فان في خارج احدهما عن  
 الاخر رواه بنان **المفصل الثالث** فيما استخفى فيه الزكوة وفيه فصل **الاول** في مال الخبان وفيه بحث **الاول** في شخصه فانه مال التجاره **مسئله**  
 مال التجاره هو المولود بعينه معاوضه لا اكتساب عدل المالك ههنا التجاره لا يد منه فلو لم يفسد او قصدا للضيقه ابداء او اهداء لم يرضى الى تجاره  
 لا يكتفى بمجرد التبدل عند الشراء واقران الفصل بالمالك فلو كان ملك عسالة للضيقه ففصل التجاره بعد ذلك لم يرضى للتجارة ولم يفسد المحول عليه ويبرأ  
 التسامعي واحده رواه لان الاصل الضيقه والتجارة عارص فلم يضمن بهما في السكك الوثني في اخا الضيقه بسبب الحكم بدين الفصل في حق الجاني  
 بان العرض بصير للتجارة بغير التبدل لقول سمر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج الصديق ما بعد البيع وبالنسبة بصير معدا للبيع وليس بجيد  
 فان التراجع وقع وان التمس هل هو معد للبيع ام لا وفي وجه للتصاير بصير الفصل في التجاره كل لو كان عند عرض الخبان فوى جعله للضيقه بغيره  
 للضيقه وان لم يفسد من الاصل الاصله والتجارة عارضة ومجرد البيع يعود حكم الاصل في كل حكم الاصل لمجرد البيع **مسئله** لو بشرط ان يملك



# تکتاب الزکوة

[illegible]

لانه ای که مال خجانه  
برای خجانه

عبدالحق صاحب  
مکتبہ دارالکتاب  
کراچی

الحمد لله



















[illegible]

میں نے اپنے















فمنزل العلي بن ابي طالب

فیروز خان

وَدُشْتُ طِفْلاً فَطَلَيْتُ إِلَى مَا يَنْصُفُ الْكَافَ طَلَوْكَ أَنْ مَعَهُ  
مُجَاهِدٌ أَيْ بَدَعَ الْوَيْدُ بِرَبِّهِ الشَّافِعِ



كتاب الزكوة

الزكوة والحج وصلى بنشر طاهرين اشكال يشتمل من اعني والحاجة كبر من اجل السهان ومن انذرع اعانته العنق عتق سبيل الخير ولا في بن فضل الدين عن النبي البشير  
كانت لثب الذي بعضه عند الزكوة عتق شيا من عتق عليه نفقة خال الجونه اولاد خلف ما يقضي به الدين لو عتقوا لفضاء عنه كاتحي مسئلة ابن السبيل  
كان عتقا او كان محتاجا دعتا البكره وان كان عتقا بل لو جودا المحتاج حال الدفع وبه قال الشافعي وان كان منشا للسفر من بلده فان كان عتقا لم يدفع اليه  
وان كان فقيرا دفنا اليه يسفره وعوده وان اراد لعوده فان ادعى ابن السبيل الحاجة ولو لم يعلم له اصل مال قبل قوله وان علم له اصل مال لم يمكنه فادعى ذهابه  
مبل قوله سواء ادعى سببا ظاهرا او خفيا من غير بين خلاف الشافعي لما تقدم في الفقه ولو علم ان له بلده ما لا ولا يعلم له من وضعه قبل قوله اجابا عا والمخلص  
ان الذي باخذ مع العنق حصة العامل الموقفة فلو لم يعلم له اصل حاله في الغارم لا صلاح ذاتا بين والغارم ابن السبيل اذا كان محتاجا في مكانه مسئلة ما يتخذ السبيل  
اذا كان سفره واجبا كالحج والعتق او بدلا كزكاة البنوع الا انه عليه السلام ولا يعطى اذا كان معصية كقطع الطريق وما اشبه ذلك اجابا عا وان كان مباحا كسفر التمر  
جاز له الاخذ ايضا لانه فعل سايع غير معصية فاشبهه سفر الطاعة ولهذا يترخص الفسرك في الطاعة وهو واحد جمعي الشافعي وكذا لا يعطى لانه لا حاجة  
به اليه فاشبهه الفسرك والعلة بمنع مسئلة مسخفوا الزكوة فيفسدون منها من باخذ اكلها مستغراهم اربعة الف درهم والمساكين والعاملين عليها والموقفة  
فلو بهم بمعق ان تصرف ما باخذ من رقيق يمشى ارادوا سواء صر في السبيل الذي اخذوه لاسيما ولا يضمنهم من باخذ اكلها مري بمعية انه اراد صر في السبيل الذي  
اخذ لاجله اسفره ملكه والاسعبد منه على خلاف وهم اربعة الف درهم والمكاتب ابن السبيل والغارم لان الله تعالى ما اكل الا رقيقا ولا يلام النبيل وعطف  
الاربعة الباقية بحرف في المشق للظرفية والفرق ان هؤلاء اخذوا للعتق لم يحصل باخذهم الزكوة والاولون حصل المقتضى باخذهم وهم عين الفقه والمسكين  
والايت الموقفين واذا اكلوا ما ملين اذ عرفت هذا فقولنا دفع المكاتب المال في الكفاية وعنى فلا يحب فان عتق نفسه بان بعض ما مع من مال الكفاية  
فان كان ما اخذ من الزكوة باقيا اسفره منه لانه دفع اليه ولو دفع العنق فاذا لم يحصل المقتضى اسفره وبه قال الشافعي اجملة ردا له في الشافعي لا يترتب  
منه لانه اخذ ما استغفاه وان عتقه بغيره لانه ليس هنا ما يدل عليه هو موع لا يوضع اليه من الكفاية فيخرج بالمال الفداء لان اختياره الى المالك  
في صرف الزكوة في الاصناف وان كان قد دفعه الى السبيل لم يشرده وهو اختيار الشافعي واحد جمعي الشافعي لانه دفع اليه ليدفعه الى سببه وفد حصل في الشافعي  
سفره لان العتق يحصل العنق فاذا لم يحصل به وجبا سفره كماله لو كان في هذا المكاتب العتق ظاهر لانه السبيل ملكا لا يدفع بالذم من المكاتب  
ولو نطوع انسان بالفضاء عنه او ابراه المالك من مال الكفاية فكل اول مسئلة ولو صرح انه ادم السهم اندفع اليه حتى عتقه فله ان يشره فلا يشره  
لا يترتب سواء ابراه من الدين او نطوع غيره بالفضاء عنه خلافا للشافعي وقد سلف ثلث في المكاتب ما لو فضاء من مال او فضاء من غيره فلا يصح ذلك  
باخذ عوضه من مال الصدقة مسئلة لو دفع الامام الى الغارم السهم ولم يشره اسفره منه وهو اختيار الشافعي وبه قال الشافعي لانه اخذ ذلك وكان كالاخر  
وكذا لو عتق او بيع من الطريق قبل الغرما ما لو عتق او عاد وقد فضل معترق من الصدقة فله ان لا يشره منه فولا واحدا وبه قال الشافعي لا يادعنا كفايته وان  
فضل ما يصدق على نفسه فلا يشره منه اما ابن السبيل فاذا دفع اليه مؤنة السفر فلم يشره بها وان سافر عاد وفضل منه شئ ما يشره ولا ملكه سببا يسفر  
فد وحده فلا يحكم عليه بما دفع اليه وقال الشافعي يسفره بخلاف الغارم لا يادعنا البكره لاجل الغرما محتاجا اليه فضاء كماله فضاء فضاء في جبهه فضاء فضاء  
اليه كما جئنا الى سفره وقد حصل من اضطراره ولو ازال حاجته اليه لانه عتق في بلد لا يفرق بين ان يصدق على نفسه او يصدق بغيره اما لو وصف ما دفع اليه سفره  
مؤنة السفر فله اشكال يشتمل من ان دفع اليه هذا الوجه فلم يصرفه بغيره من كالفارم ومن مع الحكمة في الاصل الوجه الاول لانه دفع اليه ليعضدا لاهل  
منه ما فضاء اعل ضد الدافع هذا في حق الجنا عند الشافعي وهو الاخر من مذ هبنا وعلى قول الشافعي فان حكم بغيره عليه على مشق السفر من بلد فلا يشره  
ولو كان المشق السفر من بلده فله ان يعطى من سهم الفقرة لانه لا مال له على ان لم يكف بغيره كما تقدم ولو قال له مال وتلف  
قال الشافعي لا يقبل الا بالبيعة والوجه القبول لانه قد سقته عليه البيعة فيؤدي المنع الى الضرر ولا يشره مسلم الفخر بما يمكن والاصل في الصدقة يبيع عليه  
ان يظهر المنة اذا ثبت هذا فلو تلف مال المدفع الى من اخذها حلا بنية استحباب بصلها اليه على جبهته فولا يعلم انها زكوة لما في الاعلام من قول  
للؤن والاختار بغيره لان ابا بصير مال الباقية عليه السلام الرجل من محتاجا بغيره ان باخذ من الزكوة فاحيط من الزكوة ولا اسمع له انما من الزكوة قال علف  
ولا نعلم له ولا نعلم له في ذلك خلافا لفصل الثاني في وقت الاخراج وفيه بحثا الاول في التمسك مسئلة الاموال ثمان ما يري  
الحول وهو الجوان والاثمان لا تجب الزكوة فيها حتى يحول عليها الحول وهو ان يفض لها في ملكه احد عشر شهرا ثم يهل الثاني عتق في ملكه ولو يكون الشافعي  
موجودة في حول الحول كونه في مكان الضرر وبانه الصوم في الماشية والنشر في النبي وقد تقدم بيان ذلك كله وما لا يغيره في الحول والاثمان  
والغلات ولا غلب الزكوة فيها حتى يبدوا صلاحها واما الاخراج منها فلا يجب حتى يحد الكثرة ويجفف ويخصد الغلة ويخفف من اللبن والفسر بلا خلاف  
اذا عرفت هذا فان حال الحول وصفنا الغلة وحديث الثار وجبا الاخراج على الفور ولا يجوز تأخيرها وبه قال الشافعي واجاب ابو الحسن الكرخي عن الحنفية  
بقوله تعالى انما الزكوة والا مري على الفور عند بعض علماء شافعي عتق على الفور وقولنا الصادق اذا وجدها موضعها لم يدر منها ثم وطها انما صرحت  
بذنها وان لم يسخن مطالب بشاهد حال فنجب ان يجبل كالدب الحمال والوديقه وان العتق لا يشره ولا يجوز تأخيرها لان جوبتها كاصولها في الصدقة  
وقال ابو بكر الرازي من تخفيفها على الشاخي به قال ابو حنيفة ما لو بطال بها الا لا يشره به ما مطلقا يخفف في انما لا تخفف مكانا ولا لاهلها ولو ملكك من تخفف  
ونفع الاطلا فعمل لا مري بها عتق الزمان عتق المالك في الاطلاع والتجبل به في تخفيف المالك ومنع عدم الضمان مع التفرط بالناجيه مسئلة لو عتق  
الاخراج مع امكان الاداء وحضور الوفا ثم وخمن لا يشره الزكوة لاجب المقتضى عن غيره وقرط بالناجيه فكان انما ضلنا وبه قال الرازي والحكم وحاد في  
وابو عبيد الاحمد والشافعي ما تقدم ولا يشره على مال المال تلف قبل حصوله في سجنه فلا يشره في الصدقة والفقير المولى الصلوات عليه السلام اذا وجدها في سجنه  
ولو يد منها ولو لها من حتى بدنها وقال احمد الرازي يركب الباقي الى ان يصر عن النصاب فيسقط الزكوة وطا ولو يفرط ما لو كان عليه خبر في تجبل  
مطل ان يحول عليه الحول قبل ان يجي الساعي ونجا فان احجنا فسقطت ما الساعي منه ولو عتق اخر اجازته راقى نفسه سال لسوا ما طه

في سبيل  
الزكوة

في سبيل  
الزكوة











في البيع والشراء

في البيع والشراء

والشائع وحده لا يرد مصرعا للصححة الفاصلة الثاني فانظر اما لمع الاستحسان وجوب الركن ولو وقع في سكونه فانه منسوخ ولا يرد مصرعا على ان يكون له ركن واحد ولو لم يرد مصرعا  
الطلاق وقال بوجوبه لمن لم يرد مصرعا الا ان يكون في الامام والسلي لا يهاجم الى ما لفظه فيمكن له ان يشترط له ركن واحد او شرط لا يرد مصرعا او الفرض اما لو لم يرد مصرعا  
استعمل احتمل ان يكون مظلوما فلم يبدل بوجوبه وان تغير حال الفرض لم يتغير ركنه فيكون له ركن واحد او شرط لا يرد مصرعا او الفرض اما لو لم يرد مصرعا  
ويرى ان الشافعي واحد لان ما كان شرطا في اجزاء الركنه او انفسه مثل حلول الحول لم يتجزأ كما لو مات والمال وقال بوجوبه وفرضه لان ما كان شرطا في اجزاء الركنه او انفسه  
ويصور ان الركنه الى مدة لا تمنع من اجرائها كما استغنى بها والمرفق انما استغنى بها حصل المقصود والدفع فلم يمنع ذلك من اجرائها **فروع** الو مانع المانع  
انه حار فمقتضى الركنه بعد الحول لان قضاء الدين عن المبتن من الركنه حار بائع على ما اوجبه الله ولانه من سبيل الله ومصرع الشافعي من ذلك وليس بمعتد  
فبذلك لا يحد انما الركنه لم يكن ثم حال الحول وقد ايسر فان كان من هذا المال مثل ان كانت ماستبه مواليد او اطلاقا في ريعه وقت موطنه ولا يجزئ من غيرها  
لانه يجوز ان يعطيه ما يملكه لصادق عليه وسلم ولا يله الا ان يشترطها ما منتهى قدره وصار مستحاضا للاعطاء ويجوز ان يرد عليه واذا حار ان يعطيه وان كان  
قد ادب به غير هذا المال وان وردت او غنم او وحيد كنز الركنه موقوفها وجبا شرعا على ما اخرج عونها لان ما اعطاه كان ركنها على وانما غنم عليه بوجوب الحول  
احول وفيه ثمة انما لا يسحق الركنه لغناه ولا محاسبته وفي قول الشافعي اشكال اما لا فلا ان ما المدفع يقع ملكا للمطاع لان من شرطها ان يرد من المالك فلو كان ملكه  
فادان الماء موحدا لغناه لا يجزئ الركنه اليه كما لو كان حيا فلو كان ما اذنا فلا ان ما اذنا على سبيل المرحس بل ملكه المرحس من بيعه عن ملك الدافع فلا يكون  
محمولا من البيع بل على المالك ركنه ما يده ان كان مضابولا يضم اليه ما اذنا الفاضل حج انما يكون له الرجوع في موضعه اذ شرط حاله الدفع ثم طهر  
احاد على ما في مسئلة اذ انسلت الشافعي الركنه ويعبر عن الحال وحكمه بان يرد المدفع فان كان بائعا عليه شرعا من شرط حاله الدفع انما ركنه محله  
لصادق عند ما لو لم يرد شرط الاستحسان عدس سوعه وان كان قد زاد وازاد من متصلة كالمن رد العين مع الزيادة لانها لا تفسد وان كان متفصلا كما  
كالولد له البضائع العين لصادق المدفع وقال الشافعي لا يرد الماء لانها تحدث في ملك العتق وهو ممنوع ثم لو دفعها فزنا ملكها العتق ولم يكن له الرجوع  
العين بل يطالب بالمثل او القيمة سواء ردت او لا وانما الفصل للمعبر حج لان رداء ملكه ولو كانت العين ناصبة لمرصع لم يفسد لصادق المدفع فكانت العين  
امانة في يده اما لو مضاهى بها ما من المتفصلا وقال الشافعي في الام لا يضمنها لان الفرض حدث في ملكه فلا يضمنه وله اخر الضمان لان من ضمن العين  
عند التلف ضمن النفس ولو كانت العين ماله فان كان لها مثل حيا مثل الا العينه ومق بعينها قال الشافعي يوم القبض لا يضمن العين على حيا القرض  
اما لو دفعها على اياها ركنه محله فان الدفع يقع ما سدا للملك باق على ملكه ولا يضمنه فلو كان احداهما ان يضمنه يوم القبض فيه قال احمد لان ما زاد وبعده  
او يضمن فانما كان في ملكه فلم يضمنه كما لو تلف الصداق في المارة ثم طهرها فانها تضمن بضيقه يوم القبض الثاني يضمنه يوم التلف لان حصة اسفل من العين  
الى القيمة بالتلف فاعبر يوم التلف كالعبرة بخلافه الصداق حصة المسمى خاصته وهذا لو زاد الصداق لم يرجع في العين مع الزيادة المتصلة او المتفصلا  
فانظرنا اذ عرفنا هذا فانما يرجع المدفع بعينه صم الى ماله وارجح كونه ان كان قد دفع على انما ركنه محله بقاء الملك على ربه وتكسر من حده وبه قال الشافعي  
وبعض اصحابه فان كان غير احوال صم كما يصم الدين الى ماله وان كان حيوانا لم يضمنه لان ما استغنى العتق من حكم الركنه فيها وبغلق حصة بعينها وله  
بله الا ان الرجوع فيها فاقطع حكم الحول فيها وانما يرجع العتق لم يضمنها الى ماله لان ركنه محله بقاء الملك على ربه وتكسر من حده وبه قال الشافعي  
حال المدفع ثم استغنى بغير الركنه ثم امر بحال الحول وهو مصرح له ان يضمنه من الركنه لان الاعتيار بحال المدفع وحال الحول وان كان حوله المدفع فحصل  
المقصود بالدفع واذا كان بغير حال الحول فهو من يجوز دفع الصدقة اليه فيجوز ولا اعتياد ما بينه وبينه وهو واحد حتى يشافعي في الثاني لا يجزئ لان ما استغنى بغير  
مضاركا لو دفعها الى عتي ثم صار بغير حال الحول ونفع الحكم الاصل ولو دفعها الى عتي لانها انما ركنه محله بقاء الملك على ربه وتكسر من حده وبه قال الشافعي  
ح من سخي الركنه وقال الشافعي لا يجوز لاد الفحل جاز لا راف فانما لم يكن من اهله لم يبيع الفحل ويقتض عليه ما لو اودع واورت ثم تغيرت احواله وهو عتي  
فانما يبيع لو صير عتيها عتيا واجل سادها ولا يرد ما يرد في اسعادها ثم دفعها اليه مسئلة اذ اعجل الركنه ثم تلف ماله قبل الحول بطل الحول و  
سقط الركنه عنه ولا الرجوع فينا دفعه ان كان حين الدفع قال هذا صدقة مالى عتيا او ركنه مالى عتيا لانها لا ترضى رضاء مشروطا لاطلاقه فظهر بطلانه  
فلما لا سعادته وان قال هذا ركنه مالى او صدقة مالى اطلق لو كان من ارجح فيها فالدين هو مدته لا يضمنه لانه اذا قل هذا ركنه مالى كان الظاهر  
ولجئ عليه واحتمل ان يكون من هذا المال وعن غيره وانما قال هذا صدقة كان الظاهر انها صدقة في الحال اما واجبة او بطوع فان ادعى عدم المدفع اليه  
انها محله كان له احوال فلا المدفع اليه منكر لو اعترف بما قاله الدافع وجب عليه رد ذلك فاذا انكر وادعى عدم المدفع كمن يدعى ركنه المبتدع بملعه  
وهو واحد وجب الشافعي الثاني لا يخلط لان دعوى الدافع تختلف ظاهره فلو لم يسمع لا يخلط الاصل في الدعوى لانها علم بغيره كما وقع مالا وقاله  
فهم وقال المدفع البارة هي المول قول الدافع وكذا لو مضى احد الدين وادعى الفاضل قضاء الاخر قدم قول الدافع لا يقول انما كان القول هاهنا  
قول الدافع لانه لا يخلط الظاهر كان اولى وفيه مسئلة الركنه قول الدافع بخلاف الظاهر لان الركنه ظاهر في الوجوب المحله ليست ركنه في الحال فلم يبدل  
قوله اما الى ما اطلق وكانت محله فان لم يرجع لانه نائب عن الغفراء فيقبل قوله علمه وسلم ورب المال بغيرها لنفسه فلم يقبل قوله اذ لم يثبت هذا  
فالدفع اعترف بغيره ان كان صادقا فيمكن له استيفاءه كان له ذلك والا فلا ولو علم العتق ذلك وجب عليه رد مع الطالب ان كان مستحقا ولو  
يضمن الحال مسئلة اذ انما لا يخلط الركنه مالا كمال التصا عند الجوزين فلو كان معه مائتا شاة ففعل ركنه اربعة عشر من المائتين الموجودة وعملها  
فوالد ربعة اربعة عشر من المائتين ففعل ركنه مائة من المائتين وهو واحد حتى يشافعي في الثاني لا يجزئ لانها لا ترضى رضاء مشروطا لاطلاقه فظهر بطلانه  
والثاني لا يرد لان استحقاقه لا يرد لانها مائة من المائتين ففعل ركنه مائة من المائتين وهو واحد حتى يشافعي في الثاني لا يجزئ لانها لا ترضى رضاء مشروطا لاطلاقه فظهر بطلانه  
ومن لا يدها فوالد ربعة اربعة عشر من المائتين ففعل ركنه مائة من المائتين وهو واحد حتى يشافعي في الثاني لا يجزئ لانها لا ترضى رضاء مشروطا لاطلاقه فظهر بطلانه  
صدور اربعة عشر من المائتين ففعل ركنه مائة من المائتين وهو واحد حتى يشافعي في الثاني لا يجزئ لانها لا ترضى رضاء مشروطا لاطلاقه فظهر بطلانه







عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد الله

[illegible]

فِينَا نَبِيٌّ مِّنْكُمْ



کتاب الف

مجلس  
مجلس  
مجلس

[illegible][illegible]

حسن علی خان  
نائب  
۱۳۸۵











جاءني في  
الليلة  
فكفها الى  
انكس

على الزرع ينبت  
 المهن من سبهم  
 استقبل النعم  
 لأن  
 الصداقة  
 عليه طهره  
 تركها عليه  
 يدع الى غير  
 الانساف  
 ولو عدا

قوله لا نخط عن الذبح وهو واحد قولنا الشاخر فلا يخطى للخطبة وقطع الجوارح لأنها غير ما جبرها السفر.

فأمر البواقي  
شتمنا



[illegible]











وتكرار هذا الحديث **مسألة** والصالح اربعة امداد والمد رطلان وبيع بالعرف ثمانية ما كان وثان وسنكون دهما ونصفه الدية ثم شذوذ في رواية  
 ثمان جنان من وسط حبات الشهم يكون قدما الصالح شعرة رطل بالعرف وسنة بالمدين عند علمائنا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوصيهم ويغسل صلواتهم مع كراهة  
 وثلاث خلفته واستنظفها في اصال العسل في هذه البلد ويصنع من المعصنة ولا يستنشق وتكرار العسلات ويغسل ذلك فيها هو اقل ومن طريقنا خاصة قولنا بالبحر  
 العسكري عليه السلام يبيع الصالح وزنا سنة رطل بالمدينة رطل مثله وسنكون دهما ورواية عن علي بن ابي طالب الصالح سنة رطل بالمدني وسنة  
 بالعرف وقال ابو حنيفة الصالح ثمانية اربال المفول لانه عليه السلام كان يوصيهم ويغسل بالصلوات والمد رطلان وليس حجة لانه من كلام الراوي مع ان حجة  
 طعنوا فيه وقال الشافعي الصالح حنة رطل ونلت بالمدني في ماله واحمد اسحق وابو يوسف لان لرسيد غير الصالح بالمدينة وكان ذلك وهو مسلم  
 اربال بالمدينة فثابت ذلك **مسألة** ويجزي من اللبن اربعة اربال بالمدينة هي سنة بالعرف مخلوصة من العسل وعدم احتياجه الى مؤنة فرفع الاصل  
 في الاخراج الكل العلم بالوزن لانه اضيق في الصالح من جميع الاجناس سواء كان اشغل واخف ولواخرج بالوزن فالوجه الاخذ وان يخص عن لكل  
 منع محمد بن الحسن السبي لم يفر من الاختلاف فان اكل اشغل واخف لو اخرج صاعا من جنس اخر لويه قال ابو حنيفة واحمد لانه اخرج من النصوص عليه  
 لان احدا من الصنفين ان سادى اخر فيه او كانت انقص او اكثر اخر او منع البيع منه وقال الشافعي لانه يخالف المجزى وهو منوع **ج** الا في اربال اقل من رطل من جنس  
 احدا اذا سادى صاعا مع ادون كصفت صاع من حنة لباوى صاع سحر لان لينة لا تخص عينا ولا ترفع بعض الروايات صاع او نصف صاع حنة وانما يتخلل  
 ما اخبرنا **الفصل الرابع** الوضوء **مسألة** في الغضن يرفع السهم من يوم من يومهم مضى ويؤيد في الحيد يد واحد واسحق والتوري ماله  
 في احدى الروايتين لقوله عليه السلام فرض ركوة الفطر طهره للقائم ولا يصدي عليه يوم العياد الصوم ومن طريقنا خاصة قولنا الصادق عليه السلام  
 عن مولود ولد يوم الفطر عليه فطره قال لا بد من حجة الشهم **مسألة** عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطره قال لا ولا ينافى ان الفطر فطره فركوة المالك  
 الاختصاص بالسبب يخص بمكة من غيره وقال بعض علمائنا انها تحجب بطول يوم الفطر الثاني يوم الفطر ويؤيد في الحيد يد واحد واسحق والتوري ماله  
 الرواية الاخرى وابو ثور لقوله عليه السلام اغنوه عن الطلح هذا اليوم ولا دلالة فيه بحصول الاغتناء بالدفع ليلة الفطر ولا انها واجب ويوسع فانه حجة  
 والاحراج قبل الصلوة وقال بعض ماله تحجب بطول يوم الفطر لانه لا يخرج قبل الخروج الى المصلي ولا حجة فيه وللشافعي ثالث انها تحجب  
 العزوب وطول يوم الفطر لانه لا يخرج قبل الصلوة وهو يصدي فيها قلنا ايضا **مسألة** لو ولد له مولود او ملك عبدا او تزوجا وبلغ قبل الفطر بطلحة  
 وحينئذ لم يملك الفطر عنهم ولو كان بعد الفطر بطلحته وجوب الا استحبابا بالزوال بعد ذلك بعد الزوال يوم الفطر سقط الاستحباب ايضا وكذا  
 لو بلغ او سلم او زال حيونه او استغنى قبل الهلال وحينئذ عليه استحباب لو كان بعد قبل الزوال وبعد سقط الاستحباب ايضا لان معونة احوال  
 الصادق عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطره قال لا بد من حجة الشهم **مسألة** عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطره قال لا لا يخرج الى الفجر  
 فاهل سوال قبل الفطر فركوة على المواهي بقال الشافعي لان الفطر شرط ملك المذهب قال مالك تركوة على المذهب لان الفطر ليس شرط ملك  
 طهارة ولو مات فقبض الموارث قبل ثلث فلا انتقال ايضا فكلومات ولد له بعد ابعاده او ماتت زوجته او طلقها قبل الفطر فلا تركوة اجزاء  
 ويحب بعده وعلى اعتبار الوفاة الفطر في الطلوع كما هو مذهبنا الشافعي لو طلق زوجته او زال ملكه وسط الليل ثم عاد في الليل فركوة عند الشافعي  
 وجهان **ج** لو مات العبد بعد الهلال قبل مكان اداء الزكوة عنه جازي اخرج عنه لوجود السبب قال بعض الشافعية سقطت لئلا مال الذي هو سبب الوجبة  
 كالصاحب الغني ان الزكوة تجزى عن النقصان فطهروا الزكوة في الذمة فلا تسقط بملك السبب في لو اوصوله بعد ثم مات بعد الهلال فالركوة غلبته  
 لعدم الانتقال وغلب ان قبل الموصولة قبله فطهروا الزكوة في الذمة فلا تسقط بملك السبب في لو اوصوله بعد ثم مات بعد الهلال فالركوة غلبته  
 جعلنا القول سببا او شرط في الملك وان جعلناه كاشفا فعلى الموصوف للشافعية كالقولين وله ثالث انه يدخل في ملك الموصوف بغير اختياره بموت الموصي  
 والزكوة عليه هو لو مات الموصوف قام وارثه مقامه في القول فان قبل قبل الهلال فطهروا ماله وعلى القول بالكتف تجزى مال الموصوف في لو ماتت قبل  
 بعد الهلال فطهروا عده عليه لوجود المقتضى لو ضمن تركته فاحصا له ابدان وارثا تركوه وان مات قبل قال الشيخ لا يفر احد عطره لعدم الانتقال الى الوارث  
 فانه لا يثبت قبل الدين ولا الى ابدان نالها والوجه ثبوته على الوارث لا منتهى ثبوت ملك لا ماله وعدم صلاحية الميثاق المالك الذي لا يكون والا ليرزق  
 عنهم بالابرار لان الحال مع الشاهد هو الوارث لا ابدان ولا تركوات بعض الوارث ثم امرى الميثاق كانت تركته بين الحي وموت الميثاق ولا يفر احد عطره على الفطر  
 لو ملك الولد قبل الهلال فوط يوم العبد سقط عن والده فنفذ ذلك اليوم فان لم يعلم فلا تركوة عليه لا اعطى الولد لفطر **ج** لو وقع بين المفق والمفق وبين الموصوف  
 مها بارة فوضعت في الهلال على احدهما قبل الاختصاص بالفطر لا اختصاصا بالصلوة والشركة لانه كانا يبيع صاحبه **مسألة** سجد اخرج يوم العبد قبل الخروج  
 المصلي ويخفف عند الصلوة لان ابن عباس روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك ركوة الفطر طهره للصيام من اللغو والرفث وطهره لساكين من اهلها قبل الصلوة  
 في تركوة مقبولة من اهلها صلوة في صدقة من الصدقات ومن طريقنا خاصة عن الصادق عليه السلام نحوه وكان الفطر اغناء العبد عن الصوم وانه اخو  
 قبل الصلوة فريه لولا حجة من صلوة الصدا اختيارا اتم عند علمائنا لجمع فيه قال الشافعي لان الاغتناء اليوم انما يخفف في الاخراج قبل الصلوة ولا العبد الصلوة  
 عليه السلام عن الفطر موق قال قبل الصلوة يوم الفطر ولا ينافى لاحتياجها لاحتياجها في مال مالك وعطا واحمد وراى بكره وليس نهيهم وعنه محمد بن  
 بالجواز من عده هبة ولو اخرجها عن يوم العبد قال احمد بائنه وعليه قضاء وقال ابن سيرين والشافعي انها رخصا فاجر ما عن يوم العبد فلو تمكن من اخراجها  
 العبد لم يخرج اتم على ثقله ولا تسقط عنه بل يجب عليه قضاءها اذا ابرأه من الاخراج ما يحصل به ولو لم يتمكن فلا ثم ان كان قد عجزها اخرجها مع المالك شيئا  
 للصدقة ولا تسقط لقوات الوفاة كما لو عدم مستحق تركوة المالك وان لم يكن عدا عليه القضاء ايضا وروى قال الشافعي ابو حنيفة ولعمد قبل سقط وليس بعبد وقبل يكون  
 اداء وليس بعبد لانه اذا فاته فاته قبل فطهروا فانه قضاء **ج** يجوز العزوب تركوة المالك فاذا عجزها ولم يخرجها مع الفدية ضمن وان لم يتمكن فلا ضمان وقال احمد ومنه  
 مطلقا ويجوز نقلها الى غير البلد مع عدم السحق في الامع وجوده فيه ويجوز اخرجها من المال الغائب عنده والافضل لاجلها في بلد المالك في نفرينها في جوارحه

ومدة

الاختصاص



العطرة من اول رمضان لعل عند اكش علماء وبيع قال الشافعي لان سبب الصدقة الصوم والعطرية عندهما وجوبها لا يجوز بيعها اذ زكوة نال بعد الملائمة وقل  
 البائنة والصانف عليه السلام وهو في سعة ان يبيعها في اول يوم بدخل وبيع شهر رمضان وقال ابو حنيفة يجوز بيعها من اول الحول لانه زكوة محرمة عن غير ذلك  
 الخرج عنه موجودا وان اخرجها قبل الوفاء زكوة المال بعد وجود النصاب زكوة العطر سببها العطر لانه لا يمنع حكم الاصل في احد يجوز  
 فبذلك لا يخلل لاول يوم او يومين خاصه وقال بعض المجهور يجوز بيعها من بعد نصف الشهر **باب بحث الخالص في المسكن بمسكنه** مصنف زكوة العطر  
 مصنف زكوة المسكن قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمحتاجين ولا يجوز دفعها الى من لا يجوز دفع زكوة المال اليه فلا ينفق الذي عند علمائنا وبيع قال مالك والشافعي لا يجوز  
 واحدا ولا يملك زكوة فلا ينفق الى غير المسلم كزكوة المال فذا جمع العلماء على منع ان ينفق من زكوة المال الا لمنفعة الناصر وقال ابو حنيفة يجوز دفعه لعوله عليه السلام مضطرا  
 على اصل الامانة من منع حصة السنة يحمل على النذر بمسكنه بشرط في الدفع اليه الا بان سوله وحده المسكن او لا وينظر بها ويحمل من يملكه مع عدمه الى بلد  
 اخر ولا يعطى المسكين خلافا للشيخ لعول البائنة والصانف عليها السلام الزكوة لاهل اللوازم وصل الرضا عليه السلام عن زكوة توضع فليس يعرف قال لا  
 ولا زكوة العطر ولودفع الى غير المؤمن عادا كدفع الخبز الى غير مستحقه فيبيع في العمد ولو كان المانع غير مؤمن ثم استنصر عادا بغير اللوازم ولا يشترط في  
 مسكن زكوة المال من العطر عدم وجوبه لا نقاش عليه يجوز من في الاصل التماسه لانه ناسه في صدقة المال مستعمله يجوز دفعها الى  
 عند علمائنا وبيع قال ابو حنيفة واحكامه ومالك وابو ثور واحكامه من اللزوم لورود الانبياء في الضر وقال الشافعي يجب دفعه الصدقة على سنة اصناف وجع  
 كل صنف في ثلثه منهم وقد سبق البحث فيه ويجوز للجماعة دفع صدقته الى الواحد منهم او الى الواحد منهم وعلى الناصر ما لم يبلغ حد الغناء وكذا يجوز للواحد دفع  
 صدقته الواجب الى الجماعة اجماعا مستعمله ويكره ان يملك ما اخرجه صدقة لغيره او يبيعها لا ما اظهره بكرة له اخذها وقال المجهور لا يجوز شرائها لقوله  
 عليه السلام العايدة صدقة كالعائدة فيه يجوز الشافعي واحكامه رواه مالك بغيره اخذها او كماله ودفعها الى مستحقها فخر بها اخذها الى ما فيها اوجب الصدقة  
 عند الامام فخر بها على السهمان فخرت صدقة البائنة والاولى الاخرى عن احمد بن حنبل في ذلك ناسا على الشراء والاصل منع اموال العايدة لغيره اختياره كدبر او  
 فضله من ثمنه جاز بغير مكره اجماعا مستعمله وبسبب الخفض من الثمن انما يجوز مع وجود المسكنات للفقراء لا لغيرهم ولا لصدقة  
 وفروم محتاج وقوله عليه السلام جاز الصدقة اخذها ولا لا اغتناء به ولا في نظر الشرع غنى من غيرهم وكان الدفع اليهم اولى في مسكن الكاظم عليه السلام عن الصادق  
 العظمي من الزكوة فقال مستحقون هم من قبلهم افضل من غيرهم اعطاهم وقال مالك عن صدقة العطر الجبران احق بها ولا تعلم في ذلك خلافا  
 ويجب تخصيص اهل الفضل بالعلم والهدى وشرعهم ان لا يكون ذلك للبائنة عليه السلام ان ربنا فهمت الشئ بين اخي اصلي به بكم فاعطاهم فقال اعطاهم  
 على الحج في الدين والفضل والفقير مستعمله يجوز ان يوزن بوزن الما ذك فزق العطر بغيره اجماعا اما عندنا فظاهر ما عندنا خالف فلا ناس الا اموال  
 البائنة ان يبيع من في الاصل او ان يبيع لغيره عرف بموافقه فان غدر من في العينة المأمون من فقده لا ما ماله من بعض موافقه ولا ناس فالبائنة المأمون  
 يجوز ان يعطى صلح الحاد والمدا والفر من من العطر وزكوة الا ان كان البائنة والصادق عليها السلام سائل عن الرضا ليعاد وخادم وصديق الزكوة فقال نعم ولا يحل  
 العطر اقل من صلح اخي البائنة الصانف عليه السلام لا يعطى احد الا من راس هو من زكوة بل لا يصل للمنى شاة ويجوز ان يعطى الواحد صاعا كثيرا ودفعه مطلقا وعلى  
 الناطق ان لا يبيع حصة الصدقة مستعمله لا ينفق صدقة العطر بعد وجوبها للمؤمن على مخرج من اصل الزكوة وبيع قال الشافعي واحكامه للمؤمن من خذارت وينا  
 وقال ابو حنيفة لا ينفق لغيره الا ان يوصى بها فيخرج من الثلث وبيع بن عبد الله بن مسعود لا ينفق من الصدقة من قبل صدقة من الزكوة شئ اخرجه  
 باجماع في الزكوة كالدن المسوع فان كان عليه دين وصانف الزكوة عنها بطلت بالنسبة مستعمله لا يملك المسكن الزكوة الامع الفرض من الما الذك  
 ناسه لان المالك الخفية الدفع ان شاء فلو مات الفقير لم يكن لوارثه المطالبة بها وان عيشت قبل الفرض وكذا زكوة المال ومال الفقير بملكه الغامون  
 بالمجبرة وبسببها بالفقير فلو بلغ نصيبه بغيره بالجزيرة الحول لا يجد الفرض لعدم ملكه منه ولا يصيرها عتاره غنيا مستعمله صدقة الطرية بغيره  
 لا يمان الدالة على الخش على الصدقة وقال رسول الله صلى الله عليه واله من صدق عبد لم يرض من كسب طيب لا يصعد الى الله الا الطيب فان الله يباهي بالجنة  
 ثم يباهي بالصاحب ككبرياء حله فله حتى يكون مثل الجبل وقال عليه السلام ارض الفقير زكوة ما حله ظل للمؤمن في صدقة مخطلة وقال البائنة عليه السلام البرم  
 الصدقة بغيره ان لا ينفق من الصدقة من سبعة مائة وسوء صدقة الرضا افضل للمال لانهم يتركه للواحدة وبسبب الاكثر انما وف  
 الحاضر لقوله تعالى او اعطاهم في يوم ذي سعة وبيع شهر رمضان لضعاف المحتاج فيه وعلى الغنا قوله تعالى يدا زكوة يدا وقال عليه السلام الصدقة  
 المسكين صدقة وهي على ذي الرمح اثنان صدقة وصدقة الاولى الصدقة من الفاضل عن كفايته وكفايته من هوته على الدوام قال عليه السلام جاز الصدقة  
 كان عن ظهر غنى وابدان من يقول وبسبب لصدقة اول النهار واول الليل قال الصادق عليه السلام اكره الصدقة فان البائنة لا تخطاها ومن صدق صدقة  
 اول النهار دفع الله عنه ما ينزل من السماء في ذلك اليوم فان صدق اول الليل دفع الله عنه ستمائة من السنان في ذلك الليلة ويكره السؤال فلا يبيع  
 للمؤمنين عايله السلام ليعاد رسول الله صلى الله عليه واله من فزع على نفسه يا بسطة تمنع الله عليه بغيره ويكره السائل قال الما من في السلام كان في ارض  
 الله بغيره جاز به موسى عليه السلام ان قال يا موسى اكره السائل بغيره ويكره السائل بغيره ويكره السائل بغيره ويكره السائل بغيره ويكره السائل بغيره  
 وبسببها ما يوبل فانظر كيف انت صانع باين شمران والصدقة للفقير على بن هاشم افضل خصوصا العايدة قال رسول الله صلى الله عليه واله عليه السلام  
 يوم الغنة لا يرضى ان يوجا وابدان في اهل الدنيا رجل يرضى ويحب يدين بالدين يرضى ويحب يدين بالدين يرضى ويحب يدين بالدين يرضى ويحب يدين بالدين يرضى  
 حواشي دقيق لظواهرها وشهدا وقال عليه السلام من صنع الى احد من اهل بيتي ثوبا من ثوبه في الغنة لم يقصد الا كماله من ثوبه ليعاد اربعة  
 فيا يجيبه وهو صانف الاول الغنايم المأخوذة من دار الحرب ما حواها العسكر ما لم يوجها ما سكن فله كالتباعد والدراب عنها ولا كالاخرى العايدة  
 ما يبيع مثلك للمسلمين ما كان مسلما في ايديهم لا عضها من سلم او معاخذة او كثر وسيله بيان ذلك ان الله تعالى في العايدة وهو كل ما خرج من العايدة  
 ما يخلق منها من غير ما انه فقير سواء كان منطبعا او غيره كالمصانف والعصر والخالص من الما يلو مع غيره كسبها ولو لم يكن خطبا كالبائنة والعمر فيج

والغنى وجود  
 في ذكره للاق  
 النصاب

في كتابه

مسئلة

من هذا  
 باب الثالث  
 في الصدقة















کتاب الخمس

[illegible]

کتاب الصلوة

لفوارہ  
نفسیہ علم ہرید  
عزیز ملک الوفا  
الذی علی الضیاء















كَلَامُ الصُّوَرِ

مالعاده ولا سناکوا



فِي بَيْنَا مَا بَوَّجَ الْفَضْلَ أَوِ الْكِفَارَةَ

ان بگو



كتاب الصور

[illegible]

فادارلہ

ثالثاً



في الامساك بسنة على الشعور وهو مفتوح نسق الناسي كان غير مكلف به لا سخا انه تكلف بالاطلاق وقيل ربعه وما لك بغير الناسي كالعام لان الاكل عند الصوم  
 لان الصبر كذا في سعة ولا يطل العادة بركا في الكلام في الصلوة ومنع كون الاكل مطلقا لبل الصدق ككل العمل منع بطلان الصلوة مع ذلك انك  
 ولو فعل ذلك حاشية الصوم لم يقبل الصوم لان الغلبة في العلم فهو عذر من الناس وما الجاهل بالخبر فانه غير معتد به بل يقبل الصوم مع فعل المظفر ويكره  
 واما المكروه والمؤخذ بالموحدة فالأقرب مناد صومه بالكنى لا عجب الكثرة **مسألة** فدينا ان قصد الوصول شيء الى الجوف شرطي لاداء فلو طارت ذبابة  
 عبرت الى حلقه لم يقبل بل للناجاة اما لو وصل عن طريق الطريق او غلبة الدخول الى جوفه فان كانا فليقبلن وامكنة الخبز منه فانه يقبل صومه ولو كانا خفيفين  
 لم يقبل في العامة لا يفتل بل قالوا لا يقبل ولو امكنه اطباء فيه واجتناب الطريق لم يقبل عندنا ثم انك تكلف الصائم الاخرين عن الافعال المعادة التي يجنب  
 اليها عسر وحرج فيكون مقبلا بل لو خرج فادعاه حتى حصل العناء الى جوفه فخرج وجي الشافعية يرفعون ولو وطئت المرأة فطر فلا تأثير في فساد صومها وكذا  
 لو خرج فحلق الصائم ماء وسبها بغير اجتناب ولا شغل فلو كان فينا لاعتد عليه بوجوه حلف معاجلة واصلها احدها انه يقبل لان هذا الاجازة لمصلحة فكأنه باذنه وطئها  
 واحصاها انه لا يقبل كما يجازيه بغير اجتناب وهذا الخلاف بينهم مخرج ان الصوم لا يطل مطلق الاغذاء ولا بالاجازة وسبوا في البطلان وهذا الخلاف كالحال في المص  
 عليه الحرم او لو لم يجد ماء فيه طيب هل يتركه المذبح **مسألة** ان يطلع الربيع في غير مظهر عدل انساؤه جمع في ثم انبلعه ولم يجعه وبه قال الشافعية وهو  
 اصح وجها لما لا يتركها اذا لم يجعه فان العادة تقتضي بلعه والخبر منه غير يمكن وبه يجوز الاثنان وعليه جعل بعض المفسرين وجعلناه من الماء كل شيء حتى ما اذا جعه  
 فانه يجل الاخذ من معدنه فاشبهه اذا لم يجعه وقال بعض الخنابلة انه يقبل لانه يمكن الخبز عنه فاشبهه ما لو طرد ابتلاع غيره وهو ممنوع وشرط الشافعية في عدم  
 افعاله شرطا **الاول** ان يكون الربيع جافا فلو كان مريجا بغيره لم يقبل فانه يقبل بابتلاعه سواء كان ذلك في غير جاف كما لو كان يقبل اجنبا مصوبا غير يقبل واجنبا  
 كما لو دبت لثته وبغيره فلو ابيض الربيع وزال غيره فله الاضمار بابتلاعه للشافعية وجهان اظهرهما عندنا الاضمار لانه لا يجوز له ابتلاعه فطاف والربيع لما يجوز **البيان**  
 الطاهر منه فلتان عدم الافطار لان ابتلاع الربيع مساج وليس فيه شيء لغزو ان كان نجسا حكما وعلى هذا لو تناول بالليل ابتلاعا لم يقبل فخرج جميع فاعلم ان  
 بطل صومه على الاول الثاني ان يبلعه من معدنه ولو خرج الى الظاهر من فطره ما لبس انه اوجع لسانه وابتلاعه بطل صومه وهذا عندنا كما ذكره اما لو اخرج  
 لسانه وعليه الربيع ثم رده وابتلع ما عليه لم يقبل صومه عندنا وهو اظهر وجهي الشافعية لان المكافاة ما يقبل معدنه ومن داخل الفم فلم يبارق ما عليه  
 معدنه فلو بل الخياط الخياط بالربيع والغزال الغزال بربيعه ثم رده الى الفم على ما يجنبه عند الفم فان لم يكن عليه رطوبة لم يقبل فلا بأس وان كانت ما بينهما  
 اظهر عندنا وهو قول اكثر الشافعية لانه لا يخرج به اليه وقد ابتلعه بعد مفارضة العدن والثاني للشافعية انه لا يقبل لان ذلك الغد اقل ما يقضي للماء فاعلم  
 بعد المضمضة وخص بعض الشافعية الوضوء **مسألة** ان تجاوز اذا كان عالما بطل صومه لاجا **الثالث** ان يبلعه وهو على هيئة العادة اما لو جعه ثم  
 ابتلعه فندد لا يقبل كما لو لم يجعه وللشافعية وجهان احدهما انه يقبل صومه لا مكان الاخر لا منه واحصاها انه لا يقبل وبه قال ابو حنيفة لانه لا يجوز ابتلاعه  
 ولو خرج من معدنه فاشبهه ما لو ابتلعه منفردا **فصل** في دينا انه لا يجوز ابتلاع ربيعي غيره ولا ربيعي نفسه اذا انفصل من فطره وما روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه  
 واله كان يمس لسانها وهو صائم ضعيف لان ادا في حال اساده ليس بجريح سلتا لكن يجوز ان يمس بعد ازالة الرطوبة عن فاشبهه ما لو مضمض ماء ثم سجد بوزن في  
 في جصاة وشبهها واخرها وعليه ربه من الربيع كغيره ثم اعادها وابتلع الربيع اظروا ان كان فليقل فاشكال بشا من انه لا يزيد على رطوبة المضمضة ومن هنا يطلع  
 ربنا منفصلا عن من فطره كالكثير **مسألة** فدينا ان ابتلاعه بعد مفارضة العدن وابتلاعه فقل شدة الصوم مقبض الثواب لا فرق بين ان يكون له طعم او  
 لو كان مفتحا فوصل منه شيء الى الجوف بطل صومه كما لو وضع سكر في فمه وابتلع الربيع بعد ما ذاب به في الوبلح وما خرج من سدا او شدة اظفر بخلاف الربيع هو انظاره  
 اذا لم يحصل له عند الظاهر من الفم اذا ابتلاعه وان حصلت منه بعد اضيا من الدماغ في القبة الثالثة منه الى عضو الفم خوف الخلو فان لم يقبل على صفة وجبة خبز  
**البيان** لم يقبل من رده الى مضاه الفم واراد اليه ثم ابتلعه اظفر عند الشافعية وان قد على قطعة من حجره ومجدة كره حتى جرى بسننه لم يقبل وللشافعية وجهان **الوجه**  
 من جوفه ثم ارد رده فالأقرب عدم الافطار لانه عندنا في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الربيع في حال الشافعية انه يقبل لانه يمكن الخبز منه فاشبهه الدم ولا يمس غير الفم  
 فاشبهه الفم وعن احمد وابان **مسألة** لا يقبل بالمضمضة والاستنشاق مع الاحتفاظا بما ساولا في الطهارة او فدها لان النبي صلى الله عليه واله قال لا تسئل عن  
 القبلة رابث لو مضمضت لم تمسكك مضمضا ولا لم تفسر الظاهر فلا يقبل الصوم بالواصل اليه كالانف والعين ما لو مضمض للصلاة مضمضا الى جوفه  
 او استنشق سبق الى ما غير من غير قصد لم يقبل عند علماءنا وبه قال الاواني لم يمسحوا في احد القولين وهو مروي عن ابن عباس لا يوصل الماء الى جوفه  
 من غير قصد ولا السرف فاشبهه الوطار ذلك بانه قد خلت حلقه ولا يوصل بغير اجتناب ولا يقبل به كالعنبر والشافعية يرفقان جميعا عندنا ان المسد على قولين **الاجل**  
 به بغيرهم وبه قال مالك وابو حنيفة لانه وصل الماء الى جوفه فبعله فانه الذي دخل للماء في فمه وانفذه والثاني وبه قال احمد انه لا يقبل في الفم بانه لا يقبل  
 القول بغيره القولين فما محل اجتناب ذلك طرق احصاها عندنا ان القولين فيما اذا لم يبالغ في المضمضة والاستنشاق فما اذا بالغ فطر ولا خلاف وتايد ان القولين  
 اذا بالغ اما اذا لم يبالغ فلا يسلط بالغايات والمرت على الطرفين ان المسألة انتهى منها واصل المضمضة والاستنشاق مع جبه فلا عمن مواعده به بولده بغير حصاره  
 اتاكت طرد القولين في انجاب فاذ يفرق حالة المسألة انتهى من حاله الاضمار على اصل المضمضة والاستنشاق حصل عندنا لما بلغه للشافعية لان مريبا بكر ظاهره بذكر  
 عن المسألة الاختار وعندنا الصفة هذا اذا كان ذاكر للصوم اذا كان ناسيا فانه لا يقبل بجال وسبق للماء عندنا ثم من الحاشية كسفة للمضمضة وكذا  
 ما عمله من اكل الطعام ولم يمتصه بل لم يمتصه فدخل الماء حلقه من غير قصد اظفر لا يغير ما مود **مسألة** فدينا ان الاكل والربيع ناسيا يقبل عند علماءنا  
 حال كذا اكرته قال مالك انه يقبل وللشافعية فيما اذا كثر اكله ناسيا فلو كان ولو اكل جاهات فدم صومه وقال الشافعية ان كان ناسيا لم يمسد ولا سدا او كان ما يشاء  
 في ناسية وكان يجهل ذلك لم يقبل صومه والاصل وانما جامع ناسيا للصوم لم يقبل عندنا وللشافعية يرفقان جميعا عندنا ان المسد على قولين  
**مسألة** ان احب ايام ايام رمضان او المعين ثم نام فان كان على عزم ثم لا الاغتسال واستنزه الصوم الى ان اصبح وجب عليه القضاء والكفارة وان نام على عزم  
 الاغتسال ثم استيقظ فنام ثم نام ثانيا بعد نباهين وجب القضاء والكفارة وان نام من قبل مرة عادا على الاغتسال فخرج من عليه شيء وان نام ثانيا لم يمس



[illegible]

فقال مالك والشافعي وأحمد لا يترك الصوم وفضل عمن اتهم فخره الصوم بحسب الكفار كما لو طعن بعد طلوع العرج قال أبو حنيفة يجب عليه القضاء خاص  
وعنه الكهان لا وجوب مضاعف صوابا صحيحا فالحجب الكفار كما لو نهى البهيم وطعن والاصل منعه مع أن البهيم لم تزل السبيل للطعام فمالو يترك في طاعة



فلما علمت هذه الآلة ان يحرم وهو جامع بعلامات الصنيع فخرج بحجب بوقوعه في التمتع ببدء الطلوع الثاني ان يطلق الصنيع وهو جامع ويعلم بالطلوع كما طلع وينزع كما علم الثاني  
ان يخرج من بعد الطلوع ثم يعلم به في الثالث الصوم باطل وبه قال الشافعي وان نزع كما علم لان بعض الهام قد مضى وهو شغل بالجمع والوجوه ان تكن من المراتب  
ولم يزل وصار على الجماع الكفار وجب عليه القضاء وعلى القول بالصنيع للشافعي لم يزل ومكث هذه الصورة فلا كفارة عليه لان مكثه سيوف بطلان الصوم واما الصورة  
الاولى ان صنفه فان كان قد لم يزل في المراجعة لا مضاعفة الاوجب القضاء وعند الشافعي جمع صومته في الاثر النزع ولو في ابتداء الطلوع فلم يحصل  
النزع في النهار وهذا عندنا باطل لا فوجبال طهارة في ابتداء الصوم واما اذا طلع ثم نزع فسد صومه عندنا وعند الشافعي لان الاثر لا يخرج من التمتع فيكون مجامعا  
وقال مالك حله لا يفسد صومه لان النزع لم يزل بالجمع فلا يخلو به وما يخلو بالجمع كالحلف في لا يلبس ثوبا وهو لا يفسد نزع في الحال لا يفسد وهو فاسد عندنا  
لما فيه شامس وجوب الطهارة ولو طلع الفجر وعلم به كما طلع ومكث فلم يزل في صومته بقاء الشافعي ويجب عليه الكفارة عندنا خلافا للشافعي في احد القولين  
وتكره اذا قال لا مراد ان وطئت فحلفت طالق فلتاقتب الحنفية مطلقا مكثا لا يجب له امر واختلفت صحابة على طهرين احدهما ان فيها اذنين يغلا ويحرق بها  
احدهما وجوب الكفارة وهذا المصنف كما لو نزع وادعى ثانيا والثاني لا يجب احدهما لان ابتداء الفعل كان مباحا واحدهما النطق بوجوب الكفارة ونفي المهر  
المراد ابتداء الفعل لم يعلو به الكفارة فخلو بانها ثم حتى لا يخلو الحاج في نهار رمضان عمدا عن الكفارة ولو طوى في غير حال عن المبالغة بالهبة التمتع مقابل  
جميع الوضوءات وقال ابو حنيفة لا يجب الكفارة بالكلية واخاره الزمة من الشافعي ووافقه مالك وحله على اوجب الخلاف حله في جامع ناسا ثم نذر الصوم  
استنم في يومين من كل يومين طلوع الفجر الجامع وشبهه فانه موقوف على الطلوع كان الطلوع المحقق منقضا عليه اجب بها احدهما المسئلة موضوعه على التمسك  
كما هو عليه الفقه في امثالها والثاني انما قيدنا بما مطلق عليه ولا معنى للصنيع الاظهار والصنيع للناظر وما قبله لا حكم له فاذا كان الشخص عارفا بالادوات ومنازل  
الضرر كان محبثا لا حايلا منه وبين مطلق الفجر وصدقه في اول الصبح الذي اعتبره الشارع وقد نبه الله على بطلان حتى يبين ثم الحظ الايض من الخط  
الاسود مسئلة في بيان ان ماء مضمضة الصلوة والاستسقاء لها الوصل الى الخلق من غير قصد لم يفسد صومه ولا كفارة فيه ولو كان للشراب والعيش  
وجب عليه القضاء خاصته عند علمائنا لان في الصلوة فعل مشرعا فالتسبب عليه يعقوب لعدم الفجر بشرعا وفي التبرع والعيش فله يفسد من الصوم فلا خلاف  
صده وهو عدم الاساك فله من العوبة للفجر بطول الكفارة عليه لان سماعه من الجرح جعل عيبا بل لا يفسد من من يحطش فدخل حلفا قال عليه رضائي وان كان  
وضوءه فلا بأس لم يفسد المعاتة بل قال الشافعي ان لم يكن بالغ وانما في فبق للمضوء ان احدهما بغيره يقال ابو حنيفة ومالك والزهري لا يفسد الا ان وصل الماء الى جوفه والا  
لصوم فافطر كما لو نذر شره والعرض ظاهر للشرع عيبا للشرع وعدمه في الاصل الثاني لا يفسد في الاثر في احد ما سمي وابو ثور واخاره الراسخون  
البصري وان بالغ بان راد على ثلث مرات فوصل الماء الى جوفه فطر ولو احدثا بغيره من روي عن عبد الله بن عباس ان ابنه نوحا لكثير لم يفسد وان كان شاذلا  
اضرو به قال الحنفى في الصبح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام في الصائم يوصى بالصلوة ويدخل الماء جوفه قال كان وضوءه صلوة ونزله فليس عليه قضاء  
كان وضوءه صلوة فافطر عليه القضاء ونحن نوقف هذه الرواية مسئلة في الرواية في انشاء الصوم فسد صومه واجامعا عليه قضاء فله اليوم  
عاد الى الاسلام سواء اسلم في اثناء الصوم او بعد ان شانه وسواء كانت حرة باعتراف الكفر به او بشك فيه او بكفره بالشك فيه او بالظن بكفره من ثا وعتبه  
قال السعدي في ثلث مسائلهم ليقول انما كما يحق في ما عطل الله واثاره ووجهه كتم شهرة ثلث لافضل في الكفر بعد ما بانكم لا الصوم عبادة من شرها التبتا طاهرا  
الزدة كالصلوة والحج والعبادة بحسنها فاما الكفر كالصلوة مسئلة في لوني الاضمار بعد عتق التبتا الصوم وقد مضى من ثا ارفا لا في ثا بغيره  
قال الشافعي ابو ثور واحكام الراي واحكام في الظاهر اليا بين لان الصوم عبادة من شرها التبتا فسد صومه كاصولوه وكان الاصل اعتبار التبتا  
بقائه حكما وهو ان لا يوى مظهرها فاذنوا به زالت حقيقته وحكم الصوم ان لا شرط له لانه نوى الاضمار فجز من النهار وقال عليه السلام انما الاعمال بالنية فاما  
لكل امرئ ما نوى ما نوى فيحقق الاضمار في ذلك الخبر والصوم لا يقبل التبعيض فكان مفسرا والرواية الثانية عن احمد انه لا يفسد صومه لانه عبادة بزم الصنيع فاسم  
بنية الخروج منها كالحج وهو غير مطرد في غير رمضان والعباس باطل لان الحج يجمع النية المطلقة والنية من غير النية عن غيره اذ لو يكن حج عن نفسه فافطر ولو عا  
بعدا نوى الاضمار ولم يفسد نوى الصوم فان كان تعبدا في الزوال لم يفسد عوده واجامعا لقول محل التبتا وان كان قبله اجزاء على فلو بعض علمائنا وشيخنا ابو حنيفة  
لان الصوم صحيح بنية من النهار وما صوم المناغلة فان نوى الفطر ثم نوى الصوم بعد ذلك لم يفسد صومه لان التبتا مطلقا لم يوجب نية غيرها فان شابه من التبتا  
وان عاد نوى الصوم صح صومه كما لو اصبغ غير ناول الصوم لان نية الفطر انما يملك الفطر من قطع النية بشرط في جميع النهار حكما وطلوا بعض لزم  
الزمان عنها والصل بخلاف الفرض في ذلك فلم تمنع نية الفطر في زمان لا يفسد وجوبه الصوم فيه لان نية الفطر لا تزد على عدم النية في ذلك الوقت عند  
لا يمنع صوم بعد غلاف الواجب مائة لا تمنع نية من النهار والاصل بمراد النبي صلى الله عليه واله كان ببال اهل صل من عتق قالوا الا قال ان اذا الصائم  
قد تملك لوني ان يفسد صومه ما عتق في الاثر بانه بخلاف نية الفطر في فطره خلافا لبعض العامة ولو نذر في الفطر فاشكال بقتاس عدم الجزم بالصوم  
زمان التبتا فمن انشاء الصوم قبله والشرع من المفسرات ولو نوى ان وجبت طاهرا مفسرا وان لواحد اتم صوم فوجها انفسر انتفاء الجزم وهذا الجمع  
ابتداء التبتا مثل هذا والثاني لا يفسد لانه لم يزل العتق في نية لا يفسد عليها على شرطه وان كان لا يفسد الصوم بمثل هذه النية مسئلة في جامع  
او اكل او شرب في اول النهار بعد صومه ثم عتق عنه مسقط للصوم كحون او من وجب في انفسر فاشاء النهار فلو عتق عن مسقط الكفارة وهو  
قول بعض علمائنا وفي احكام الراي الراي الثوري والشافعي في احد القولين لانه زمان لا يصح الصوم فيه فبطل من الله تعالى العار به الحكم الامر به وهو الاثر  
فكلفت ما لا يطاق فيكون فعل المفسر قد صار ما لا يصح صومه فاشبه ما لو صادف الليل وكالو فاعلمت البينة انه من عتق في القول الثاني علمائنا وانشاء  
واحدة الرواية الاخرى انه يجب عليه الكفارة وبه قال ابن ابي ليلى واسحق وابو ثور ورواها عن هذه الاعمال معا طران بعد وجوب الكفارة فلو يفسد كالفجر لانه  
ان صوم ما يجبي في رمضان يجمع وشبهه فاسفرت الكفارة عليه كالمهر بطا عند نية وجوب الكفارة ونزع وجوب الصوم فقتل لانه وجوبه فافطر فافطر  
افطر بطلان الاعطاء وقال زفر سبطا بحض الحنون دون المرحى السفر في قال بعض الكسبة طبا السفر في المرحى الحنون اذا عتق هذا فافطر ثم سفر

هذا المصنف في قوله عتق عن مسقط الكفارة وهو

هذا المصنف

قال الشافعي

اعتبار النية في جميع هذا العبادة لكن لا في التبتا

اصحاب















فَإِنَّا الصُّبَّى

[illegible]

والمرحمة







وَبِئْسَ عَذَابٌ لِّشَرِّهَا الشَّامِيُّ وَهُوَ الْحَدَادُ

[illegible]







فِي بَيْتِ أَشْرَافِهِ الصَّوِّ

ولا يؤمنون بالله  
ولا باليوم الآخر  
ولا يؤمنون بالله  
ولا باليوم الآخر



کتاب الفکر

مقام عتق اباہم جو  
نیلہ العیاء والتمام  
ابدوا اور ان حضرات  
فی سبیل اللہ  
و علیہم السلام



نی بیاضی اور جو الصو

## الروايم



فی بیان اشرف احوال الصور

كَلَامُ الصَّوَرِ

[illegible]



## في منى الفضا

عن رجل يخاف عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على الصيام فأتى بنهر رمضان لم يمتنع شوال قال لا يصيام عليك ولا يفرض عليك وقال لا تخافوه وطول يومين يمتنع  
عن كل يوم اطعام مسكين لا يصوم ولا يجزى عنه وجب الاطعام عنه كما يشاء الله اذا نزل الصيام بغيره فظاهر ان الشيخ يجوز ان يذبح الواجب عليه  
في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
عند علمنا ان رواية الشيخ في الصيام لا يوجب عليه الصيام في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
شهر رمضان عنها قال لو كان على كل دين كسب فاضل قال نعم قال فدين الله الحق ان يفرض من طريق الحاشية في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
قال ليس على كل دين كسب فاضل قال نعم قال فدين الله الحق ان يفرض من طريق الحاشية في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
التصام فان مرضه فلم يصح شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يفرض ثم مرض فأتى من فاضل قال نعم قال فدين الله الحق ان يفرض من طريق الحاشية في الايام التي لا يفرض عليه الصيام  
التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
هو مريض عن ابن عباس قال لا يفرض عليك الصيام في الايام التي لا يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام  
التي لا يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام  
الصيام عن الولي وان كان صوم رمضان اطعم عنه لان ابن عباس سئل عن رجل مريض يصوم شهر رمضان فأتى من فاضل قال نعم قال فدين الله الحق ان يفرض من طريق الحاشية في الايام التي لا يفرض عليه الصيام  
فما يصح عنه وفول ابن عباس ليس بجزء من الشهر الا ان يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام  
غيره اذا تمكن من مضائه ولم يفرضه وان لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث ضد عنه كما لم يكن له يوم يذبح في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
فول الشيخ لا صلاة البراءة وما رواه حاد بن عثمان عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرض عليك الصيام في الايام التي لا يفرض عليك الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليك الصيام  
كان ولي الناس به اسره قال لا الا الرجال اذا عرف هذا ما لو لم يكن ولي الا الذكور قال الشيخ وبضد عنه عن كل يوم مدين واقله المدة السبيل المرضي عن عكس  
اوجب لصدة المرأة وان لم يكن له مال صام عنه وليه لقول الصادق عليه السلام فان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال ضد عنه فان لم يكن له مال صام عنه  
والعند قول الشيخ لان الواجب للصوم فصرح في الولي كونه لا ولد واحد ذكر يجب عليه الفضا لا يفرض له قبه لو كان له ولادة كونه سحر ضد مضى بالحسن  
فان نام الجميع بعضهم سقط عن الباين في لو لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث سقط الفضا ويجب الصلة وكذا لو لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث سقط الفضا ويجب الصلة وكذا لو لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث سقط الفضا ويجب الصلة  
الاكثر انى وجب الفضا على الكبر الذي كوري لو فاضل الولي مضى بالحسن فان نكح المرأة فالبوم المنكر اوجب عليهم على الكفاية كما لو كانوا ثلثة ففرض واحد وعليه بقية  
يجوز ان يذبح في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
والولي معاذ ان صام بامر الولي معاذ فان صام بامر الولي فلا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
واجب على المريض باسد الاسباب للوجوب كالبهين والذرة والعهد اذ مات من وجب عليه الفضا ولو يفرضه وجب على الباقي الفضا عنه والصدقة والصدقة واجب عليه فاضله  
ما فاضل من سلفه قال الشيخ ولو وجب عليه صيام شهر رمضان عن مال الميت عن شهر رمضان ولو يفرضه وجب على الباقي الفضا عنه والصدقة والصدقة واجب عليه فاضله  
على النسيب فكذلك خلاف بعض علماء الشافعي لو كان على النسيب مثل كفارة رمضان غفر الولي بين الصوم والصدقة من مال الميت من الاصل ومن بين الاصل لان الصوم  
وجب على الميت من خرج الميت عن اهل البيت فيكون للولي ولا فرق بين اهل البيت وبين اهل البيت فيكون للولي ولا فرق بين اهل البيت وبين اهل البيت فيكون للولي ولا فرق بين اهل البيت وبين اهل البيت فيكون للولي  
اذا مرض لا يجب على احد الفضا عنها ولا الصدقة الا اذا تمكنت من مضائه واهله فانه يجب على الباقي الفضا عنه والصدقة على ما رواه الرجل هو وهو قول كثير العامة  
انكرين درين لك طيس يعني لما رواه ابو بصير عن الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالته عن امرأة صالحة ماتت فبشوا في الفضا هل يرضى ان افرض عنها قال هل يرضى من مرضها  
قلت لا ماتت قال لا افرض عنها فان الله لم يجعله عليها قلت فاني استنوي ان افرض عنها وقد لو صنف في ذلك قال وكيف افرض شيئا لم يجعله الله عليها فان شئت ان افرض  
لفك فضم اسفد عليه السلام من حصول البري او لا ولو لم يجز الفضا مع البري لو لم يكن للولي مع الباقي الا ان يفرضه حصلت الوصية فجاز ان يكون الوجوب بينهما الا ان يفرضه  
الوصية لا تفرض الوجوب ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول فظاهر ما مع عدم القول  
استثنى بل يجب عليه الاظهار فافضاء مع حضور البلاء ونسبة الاقامة عشرة ايام في غيره او اقام ثلثين يوما فان ماتت اسافر بعد نكسه من الفضا وجب ان يفرض عنه  
لما تقدم ولو ماتت سفر ولم يتمكن من الفضا فلا يفرض في وجوب الفضا عنه فولا ان احدهما عدم الوجوب لا يفرض منه الاداء ولا الفضا لان معقول الاستدراك  
ان يرضى ثمان يمكن من الفضا ويحل الثاني وجوب الفضا لقول الصادق عليه السلام في الرجل يذبح شهرا يموت قال يفرض عنه ثمان ايام فاضل قال يفرض عنه ثمان ايام فاضل قال يفرض عنه ثمان ايام  
يفرض عنها والمريض في رمضان لو صح حتى مات لا يفرض عنه ولا يرضى من الفضا فان حصل الحد منه من قبل الله تعالى وكذا الحيض ما السقم من كل ما يفرضه مسقطا  
الاظهار في الزوال فافضاء رمضان لعدم شين زمانه ولا نه محل بخلاف النية وكل وقت يجوز فيه بخلاف نية الصوم يجوز فيه الاظهار ولا يجوز بعد الزوال لا يفرض  
اسفد له الوجوب يعني اكثر الزمان في الصوم وفان محل بخلاف النية ولقول الصادق عليه السلام الصوم النافذ لان فطر ما بينك وبين الله عز وجل فافضاء رمضان  
فمضاه الفرضية لان فطر ما بينك وبين الله عز وجل فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان فافضاء رمضان  
عشرة ما بين فان عجز صام ثلثة ايام وبه قال قتادة خلافا لابي العامة لانه بعد الزوال يحرم عليه الاظهار على ما تقدم والكفاية تغلق باذكار الله بالانذار الاظهار في الزوال  
المغيب للصوم وهو مخفوق مثالا لان جبره الاصل في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
بوما يمكن يوم وان كان في اهل بعد الزوال كان عليه ان يفرض على عشرة ما بين فاضل قال نعم قال فدين الله الحق ان يفرض من طريق الحاشية في الايام التي لا يفرض عليه الصيام  
وروي ايضا انه لا يفرض على الباين مسقطا من حيث يفرضه رمضان ونزل لا تغتسلوا بها من الشهر الى اخره قال الشيخ في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
الصوم معا وضع ابن ادريس في مضاه الصوم والوجوب في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام  
رمضان قال عليه السلام في مضاه الصوم والوجوب في الايام التي لا يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام فلا يصح له ان يذبح في الايام التي يفرض عليه الصيام

مع امكانه

فاذا زالت الشمس



وَمَا أَصَابَكُمْ مِنَ الرَّجَبِ

كتاب الصو

[illegible]

قال في مصابو مصاع  
ان شاعرا فوّه في ورناء  
تابع وسئل في رواية

کالضلع

حور عذراء، ليردوا ليرضوا بك، ١١- ١٢ أن يعوم الكعبه بك الصيام بعد، ١٣ أن الهاء أو استهـ

وہابی



## في اقسام صو المسحب

[illegible]



كَلَامُ الصَّو

تَجَوَّزَ بِهَا وَبَطَّحَ بِهَا مَا كَانَ يَحْتَضِرُ صَلَاحُهَا إِلَى مَا كَانَ يَرَى قَدْرَ صَلَاحِهَا وَبِهَا نَظَرَتْ أَمَّ



وَيَسِيْرُ صَوَاحِرِهَا

ما بعد

نظروا في العيد فانه  
يقطع اجماعا او  
انه لا يحل على قضاء  
لانه مذكور صوم زمان



١٠٠٠

[illegible]







كتاب الصوم

وقال بعض علماء السلف التكليف بالصوم لعدم مكان الشاة وبفضل الفرج الى اصحاء ليس يجبر ويحمل صوم ذلك اليوم على الشاة ثم لا يفسد الشاة كل في الاول  
وكذا لا يجبر لانه عند ولا يمكن الاحتياط عنه ولا فرق بين تقدم وجوب الكفارة عن الشاة وقوله لا يجبر فيه بعض الفقه واذن ان الصوم في بلد معين بل ينج  
فولان احدهما ينجين البلد والثاني انه يصوم ابن شاء والوجه ان يقال ان كان الصوم في بعض البلاد ينجي من بعض ما نزل والا فلا والادب علم من  
السلف في ذلك **مسألة** اذا نذر صوم سنة معينة وجب عليه صومها الا العيبك واما الفريضة لمن كان ينجي فان لم ينجها الشاة حتى اضطر في شاة اخرى فافطره  
السلف وجب عليه الكفارة في كل يوم مفطره لنفسه للصوم بالنذر وعلى ما تقدم وان شرطه الشاة استأنف وقبل ان جاز الشاة ينجي ولو نذر هذا اذا كان  
لغيره نذر ينجي ويكفارة عليه ولو نذر صيام سنة معينة بخير الشاة والفريضة ان كان شرطه الشاة وولند صوم شهر بخير بين ثلثين يوما وسبعين  
سنة هلك من يولي له لاله ويجزئه ولو كان ناضا واذا صام في شاة الشهر اربعة ثلثين سواء كان ناضا او ناضا ولو نذر صوم سنة معينة عليه ان ينجي ما هو عليه  
ويجزيه بالصفة ولو شرع في اوله في الشهر لم يجز له لا يفتقار سواء كان ناضا او ناضا ولو نذر صوم يوما ومفطر يوما في الصوم قال في  
وجب عليه كفارة خلفه لانه وجب نظره في شاة الصوم الشهر فلو نذر صوم على وجه الشهر بل لم يخالف الفقه في ذلك بل ينجي من صوم سنة معينة ولو نذر صوم  
صوم ولو كان صوم زما وجب صوم سنة معينة ولو نذر ان يصوم حينا كان عليه ان يصوم سنة معينة له ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
عن ابيه عن علي عليه السلام قال في رجل نذر ان يصوم زما ما قال الزمان سنة معينة في شهرين سنة معينة ان الله تعالى يقول ياكل كل حين ولا ينجي من الشاة  
ما من ماله وكذا ان رجلا لا يفسد الا بالذرة والروح **مسألة** يجب لصاحبها ان ينجي الله عليه السلام في الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
الخاصة ما روى عن ابيه لو شرب من عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
فالجزم لما رواه عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
الصائم عليه السلام قال انما اتيت في الفجر فقال كل حتى لا تصد الغنم على الصائم فقال كل حتى لا تصد الغنم على الصائم فقال كل حتى لا تصد الغنم على الصائم  
عابره الا وادعي هو الذي نقله عن الصادق عليه السلام وبسبب هذا لا يفسد الصوم من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
الصائم روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
او بعد ما قال ان كان يوم بخير من غيره فليصوم به ومن كان غير ذلك فليصوم به **مسألة** يجب لصاحبها ان ينجي الله عليه السلام في الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
فانما لا يفسد الصوم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
يقصر على اللبن ويصحب الصائم الماء بماء فلا يفسد الصوم من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
ورفك مفرقا ولا يفسد الصوم من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
ضمها ورزقا فافطره الا ان ياكل من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
فليصوم الصائم قال الصادق عليه السلام من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
عليه السلام في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
دخول في ما مضى من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
صائما او شرب من ماء عذبا ومزنا لا يفسد الصوم من نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
وكان اجود من اربع المرات **مسألة** ليله الفدية ليله شريفه يظن بفضلها الفريضة وهي فصل الدابة في السنة فليصوم بها هذا الا وهو هذا  
الحكم قال ابن عباس سمعت ابا عبد الله قال ان الله تعالى يقول في تلك السنة من خير مصيبة رزق وعبدك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام قال من صام رمضان وقام ليلة القدر ايماننا باعقلهم ما تقدم من غيره ومن طريقه خلاصة قول الصادق عليه السلام في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
هي اخر ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
عليه فقال يا رسول الله مالي اراكم كيف اكلت في ليلة القدر في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة ولو نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
والذي يثبت بان هذا الشيء ما اطلعت عليه ثم عرج الى الشام فلبثان نزل عليه في من القاه بونته فليصوم بها هذا الا وهو هذا  
بوعك ما اعق عنهم ما كانوا يفعلون وانزل عليه فانه انزل الله في ليلة القدر وما ادرك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من الف سنة فليصوم بها هذا الا وهو هذا  
عليه من اجرة من الف سنة من ملك بن امية اذا خرجت هذا فانه ما قبله في نفع ابناء عاليا وراه العامة عبيد وقال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة القدر  
الاجابة وهي باقية الى يوم القيمة فقال يا امية في يوم القيمة فقلت في رمضان وعينها في رمضان فقلت في رمضان وعينها في رمضان فقلت في رمضان وعينها في رمضان  
ليلة القدر تكون في كل عام لورقة ليلة القدر لربع الفان اذا عرف هذا فاكسر العلماء على انها في شهر رمضان وكان ابن مسعود يقول من صام شهر رمضان  
يشرب ذلك الى ان ياتي السنة كلها وسبب طلبها في جميع ليالي رمضان والعشرة الاخر اكبر في الدنيا لو لم يتركها الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر الله حذر الدابة  
اطلوه في العشر الاواخر في ثلث بقين اربع بقين من شهر رمضان ومن طريقه خلاصة قول الصادق عليه السلام في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
للمرء واخيرا في العشر الاواخر في ثلث بقين اربع بقين من شهر رمضان ومن طريقه خلاصة قول الصادق عليه السلام في رجل نذر ان ياكل كل حين في السكون من الشاة  
صين وقال ابن عمر انها ليلة ثلث وعشرين وقال ابو حنيفة واحداها ليلة السابع والعشرين وميل الشاة الى انها ليلة الاخرى والعشرين واما علي وفاطمة  
الصديقين من الصادق عليه السلام في عشرين فبشره في رمضان الفدية في ليلة الاحد في عشرين الفدية في ليلة ثلث وعشرين ايام ما يكون في السنة الا في شهر الله  
ان يفعل ما يشاء في خلفه **مسألة** في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب  
والله في رمضان وذلك في ثلث بقين من شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب

في شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب

في شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب

في شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب فضلت في شاة شهر رجب



فِي سَامَا هُنْدِ الْأَعْنَافِ

استهلال فیہ

فَلَمَّا

۱۰۰

ولا معي الا خلاص والى الجنة

مطلقاً ختم ولون الاعتكاف















وَلَا تُحِزُّوا عَلَيْهِمْ

لا ان المسجد

في المسجد الحرام عتق  
 لم يخرج من عتق  
 في غيره لا يترتب  
 ولو نذر في عتق

الام احكامها ما خرج من عموم هذا الحديث وما يكون وضيقه بالف تحضرا بالمسجد الاصل وليس يلزم منه اذا فضل الفضل الف فقد فضل الفضل  
 بها البطلان فبان ان النذر عند التعيين ما يبينه الناذر من المكان كالنذر بالغيب وان كان بالنذر لكن لما اوجب الله نعم الوفاء بالنذر كان التعيين مستلزما  
 فالحق مسئلة ان نذر الاعتكاف في مسجد معين وليس العدول الى مسجد اخر شرطا وهل العدول الى مسجد آخر استكمال فيه الجوار فلو نذر  
 في عتق في مسجد النبي صلى الله عليه واله حازه ان يعتكف في المسجد الحرام لانه افضل منه لم يخرج ان يعتكف في المسجد الاصل لان مسجد النبي صلى الله عليه واله  
 افضل منه وقال قوم ان مسجد النبي صلى الله عليه واله افضل من المسجد الحرام لان النبي عليه السلام انما دفن في حجر البقيع وقد نقله اليه تقامس مكة الى المدينة  
 نذر على انها افضل المشهور ان المسجد الحرام افضل لقوله عليه السلام صلى الله عليه واله في مسجد من الف صلوة فيها سواء الا المسجد الحرام وفي غيره اخره قال  
 عليه السلام صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة فيها سواء عند دخل في غنوة مسجد النبي صلى الله عليه واله فيكون الصلوة في افضل من مائة الف  
 صلوة فيها سوى مسجد النبي صلى الله عليه واله ولو نذر الاعتكاف في المسجد الاصل جاز له ان يعتكف في المسجد من الاخرين لانها افضل منه وقد ثبت  
 العامة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه واله يوم الغزوة النبي عليه السلام في مجلس فرأى من المقام فسلم على النبي صلى الله عليه واله ثم قال يا نبي الله  
 نذر نذر فخرج الله للنبي عليه السلام والمؤمنين مكة لاصليين في بيت المقدس لقي وجدته رجلا من اهل الشام ههنا في فريش فقبله وقبل  
 فقال النبي صلى الله عليه واله ههنا افضل فقال الرجل قوله هذا ثلث مرات كل ذلك يقول النبي صلى الله عليه واله ههنا افضل قال الراية هذا خاضا  
 النبي صلى الله عليه واله اذهب فضل فيه فوالذي بعث محمدا لمخو لو صلب ههنا مقابل لفضو عنك في لكل صلوة في البيت المقدس مسئلة  
 فذهبنا ان الاقوى ان الاعتكاف انما يجوز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ولو نذر ان يعتكف في غير هذه  
 الاربع لم يخرج وعلى القول الاخر لما شاخجوا الاعتكاف في غيرها لو نذر ان يعتكف في غيرها العقد نذر وفيه ملحق وهو واحد في الثالث  
 وعلى الاخر بعد التعيين لو شرع في الاعتكاف في مسجد لم يكن له الخروج منه ولا الانتقال الى مسجد اخر لكن لو كان ينقل في خرج منه فاضاء الحاشي  
 الى مسجد اخر على مثل تلك المسافة لو اقر بان كان له ذلك في اصح وجهي الشائعين ولو اوجب على نفسه اعتكافا في مسجد فانهدم اعتكف في موضع منه  
 فان لم يتمكن خرج فاذا بقي المسجد جمع وبقي على اعتكافه ومن لم يوجب التعيين بالنذر وله ان يخرج الى ابن شاء من المساجد لم يعتكف في مسئلة  
 لو نذر ان يعتكف في زمان معين تعين عليه حتى انه لا يجوز له التقدم عليه ولا التأخر عنه فان كان مضاه هو اصح وجهي الشائعين والثاني  
 لا يتعين الزمان بالتعيين كالاعتكاف في نذر الصلوة والصدقة والحكم في الاصل منوع والوجه عندنا جاز بان فيما اذا عين الزمان للصوة  
 والحكم عندنا ان التعيين اصله مسئلة ان نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه ان يعتكف ثلثة ايام لان الاعتكاف لا يصح اقل من ثلثة خلافا  
 للشائعية فانه جوز فحظا وبطلانها من جهته الذي عندها لكن يجب ان يعتكف يوما وان نذر الاعتكاف مدته من الزمان فاما ان يطلق تلك المدة  
 او يعينها فان اطلق تلك المدة فاما ان يشترطها في الشائع كان بقوله الله على ان يعتكف ثلثة ايام مشايخنا ولا يشترطها لان نذر في حاشي  
 هي مائة الى فضل الجبر كما لو شرط الشائع في الصوم وان لو شرط الشائع في الصوم لم يلزم الا ثلثة فاذ نذر اعتكافا شهر او عشرة ايام وجب عليه  
 اعتكاف شهر بان يعتكفه مشايخنا او متممها ثلثة ثلثة ولا يجب عليه شائع الشهر بانه كما في الصوم لانه معني مع جميعه الغير في خلافه فيه الشائع فلو  
 استدل بالصام وهو واحد في السنة واحدى لو طين عن احمد والثاني انه يلزمه الشائع وهو في الجحيفة ومالك في احمد في الرواية الاخرى  
 لانه معني بمجمل الليل والنهار فاذا حلفه فمضى الشائع كما لو حلف لا يكمل زيدا شهرا وكذا المبالغة والعدو والوجه الاول لاصاله لانه في غير







فہرست مضامین

فقط فامرت  
بيناها وضرب  
فلما رجع لك  
ذيب ملت  
محش امرت  
بينها فقر  
قالت وكان  
رسول الله

او صرح ابو بصير

وہی اہل حق و راستہ ہیں











علا ربه فانه يخرج ٢٠



میں نے اپنے

ان

اوف نهاري الكه











不

على كل جامع للشرائط لا ينضم من تكرار شي وخفي وان كان عوقا من انظر الى قائله وتكرار من الحصيله والاستعاذه به على وجه ما طحا من غير ما هو عليه  
الحق فيقول ليس ان ينضم من يحسنه طحا وروى الكرخي عنه انه راج عليه لان اليه عباده مختلف مطوع مسلمة زوجان للعلم الاصح كالجماد وهو  
خطا لان العلم به في اكثر من هذا الحد بل في الطريق وموضح الشك والجهل بذلك لا يمتطو جوب التصديق كالجبريل يروي حكم العالم به والحاصل في واحد  
دبلا فلما لا بد منه عند حارسه علمه في نفسه لا يمتطو جوب التصديق كالجبريل يروي حكم العالم به والحاصل في واحد  
ومعبر عن احتياج البصير به بدونهما اذا استغنى عنه ما وجب عليه في غير فان اتاخر الصوم قوله تعالى والله على شئناس الاثيرة وعبر هاهنا الاذلة  
قال بوحيفة لا يلزمه كالاغنى عن واحد مستلزم الجوب عليه لمسلمه يجب عليه في كثره مع الشرائط للصوم الا ان لا يدفع المال اليه لانه لم يمتطو

من الصنفين، ليندبرج بل يخرج الولي من نفق عليه المعروف ويكون فاعله ولو احتجبه إلى زيادة نفقة لسفره كان الزيادة ماله بنفق عليه منه بخلاف الصبي والمجنون لأنهم بهما الولي فإن نفقت الزيادة بالسفر ماله الولي خلافاً للشافعي في أحد القولين لأنه لا يوجب عليه ما لو زال عنه ما كان لها محجة الإسلام بخلاف المندوب ولو شرع النفقة في حج الفرض أو حج نذره مثل الحج بعين إذن الولي لا يلزم من مجملته وبل إن بنفق عليه إلى أن يخرج لأنه شرع في واجب عليه فلم يزل انظم ولو شرع في حج مطلق ثم حج الحرام كركب عليه فذلك لأنه بدخوله فيه وجب عليه إلا كما قالوا لو شرع فيه بعد الحج فلا استوف نفقته سفره وحصن وكان يتكسب في طريقه جده حاجته ولو لم يكن مالاً وارثاً زادت نفقة الوالد ولو لم يكن كان لها

**مسئلة** الحج والعمره انا بحاج ان يشروطه عزرا لاسلام وعثرته التكليف المحررة والاستطاعة وموثره نفعه وامكانه الشرط الذي هو من ايمى الهندس عبره التكليف المحررة والاسلام ولذا الزوج الخواص شرطا ان النباية ثلثة الاسلام والتكليف ان لا يكون عليه واجب الاصله الاول الحصى والاستبعاد الصبى والاذن ولو وجد عليه وجوب استعانة الفجر اذ لم ولو متباها ان يكون تابعا عن غير شرط الهندس ان لا يكون عليه

وحيثما كان الزوج المولى الأب على من له عليه الدين كالتفخيخ والعبد والولد وسواء دلت عليه أم لا والله تعالى أعلم **الفصل الثاني** في تقصير ماله

شروط التكليف فيه وما رواه العلامة عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الذوق العظم عن الثنا عن النام حتى يستبطل ظن الصبي حتى يثبت عن الصبي  
حقه بغير ما رواه العلامة عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الذوق العظم عن الثنا عن النام حتى يستبطل ظن الصبي حتى يثبت عن الصبي

سنة فيقول عليه السلام اذا احلم وكذالك تجاريه عليا اني اذ لمثلت فلو كان الصبي من امي اني لاسقط الاعادة عنه بعد بلوغه وسقط القضيان كما

منزله من الله تعالى ان لا يؤمن بالله الا من لم يجر من الميثاق فلهذا فقهه وجهاً من كان غير ميثاقه جازاً لوليه ان يجره عنه ويكون اخره من عتبا وان فعل ما يوجب العقوبة كان العقوبة على القول بالاعتقاد على ما صححه علم الامم من كان ميثاقاً اولاً كان غير ميثاقه من وجهه ولم يفسد في ما لا يوافق القول

وما لك وليد وهو مني عن عطلة الخلق إياه العام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه امر مائة ورجل بحفها فافتعلوا<sup>١</sup> رسول الله فاختل بعضهم كان معها

فأنت خلد في حال عدم ذلك بر من طرفي خاصه من وعبد الله بن عثمان في الصحبه من الصادق قال سمعت رسول الله يقول هو حج فقلت أهدمها  
ومهاجبه فما فقلت يا رسول الله الحج عن مثل هذا كالم ولان الحج عبادة يجب بدله بالشرع عند جوع وعمل أو غير ذلك مما هو من الصغير كصغير

[illegible]

الصبي كالنور في جواب الخوف بموجب حديث فان الحب لا يجلب على الخوف وهو موقوف على العلم عنه وذلك لا يقتضي على صحة منه والاعتناء بالعلم مع انما نقول بوجوب

[illegible]

الذرو يقول المحدث منه ان كان رسولها بخلاف الجنون فانه واذا الفرق ان الصلوة لا تجوز فيها الاية من على خلاف الحج وانما الوجهة على ان يجنبها  
مخافة الحج وكان امره من النذر لا من غيره بخلاف مستثنى من الصلاة الصلوة لا تجوز فيها الاية من على خلاف الحج وانما الوجهة على ان يجنبها

كان لطفه لا يتركهم عند الموت فان اكرم الصبي المير بغير اذن ولته لم يرضح امره لان الصبي ممنوع من التصرف في المال الا اكرام ينص من ايقاق المال في نفسه وفيه لان العادة

عقد يؤول إلى لزوم ما لم تجزى بحرى ما لم يجرى إليه وسائر عقوده التي لا بد من إباحته وهو صحيح وجبى الشافعي والثاني أن إباحته سبقت لإحرامه بالصلاة والعقد  
أن إحرام الصلاة لا ينضم إليها اتفاق المال وإحرام يضمنه فيه الثالث المولى يملكه ولغيره الإحرام ضمنه وعلى الأول المولى إن يملكه وعنهما أحدهما الشافعي والثاني

[illegible]

الأول وهو خبر من الأباء والأجداد فلا بد من ذكرهم ولا بد من إرجاعهم من سماع الأصحاب وهو قول علمائنا أجمعين وبقول الشافعي لأن الأدب الجليل لا بد من المال على  
الطفل فكان له ذلته المذني الخ ولا بد من إرجاع الأدب الجليل لعدم الأدب هو أحد جملة الشائبة يخرجها ما إذا سلم الجليل لا بد من تتبعه الطفل على رأيه أما الألفاظ

[illegible]

كان وصباؤه ولا ينز عليه وليا فهو بمنزلة الذين لا ينز عليه وهو الاختصاص سواء وهذا القول يعطى ان كل من انعم الله عليه كان

حاکم لان قوله وله ولاه عليه وليها الا معروفة الا ذلك الشافعية اتفقوا على ثبوت ولاية اللاب على اللاب على استثنائها عن من لا في فسلكا نصيبا  
لا في اللام والاعمام لانه والبعث من الاب الأم والاختول والحالات من قبل الاب لانه ان كانت لهم ولا في الحاضرة وامس على هذه الفتيان ضد

استغفر الله في ثلثه من عباده على انذارهم في حقك لا اله الا انت ارحم الراحمين

فصل فی

من جنات جنته  
المرم

المطافئ



جبرائیل علیہ السلام

رَحْمَةُ اللهِ وَكَرَمُ



















24

فما العبد الفقير  
محتاج إلى العفو  
من العبد الفقير

نعم فحالة انفعه  
ذاك فقال هو

لجملة المعونة وضمان المال والبركة من الحج مما لو كان واجدا للزاد والرجلة والمؤنة ففصل في المصنوب جزء ذلك ويقال ان في كل حج عبادة بدية والمال والبركة  
 برادان للتوصل اليها فاذا فعل لم يقدح فيه ما يوصل به اليها فلو طاف اوصى على الدابة المصنوب لم يعبأ ولو وقف عليها فاقوى الصحة لان الواجب هو الكون  
 في الوقت فحصل بقول احمد اذ جازع المال المصنوب لم يضر وكذا لو غصب حمله فتركه لم يضر فلو كان الزاد والرجلة من شرط الحج ولو وجد على الوجه المأمور  
 به فلا يضر من القعدة وليس يجزئ لان شرط الحج ليس بمالك ابو حنيفة لقوله السبل زاد واحد وان كان في عبادة بدية فوجب ان لا يجزئ عليه بديل القعدة  
 فلو بديل له غيره الحج غير ان يؤمر به يجب عليه بغيره قال مالك ابو حنيفة لقوله السبل زاد واحد وان كان في عبادة بدية فوجب ان لا يجزئ عليه بديل القعدة  
 عنه فيها كالتقوى والصوم ولا ان العبادات غير ان منها ما يتعلق بالابدان فيجوز القعدة عليها كالتقوى والصيام ومنها ما يتعلق بالاول والآخر فيجوزها  
 مثل المال كالكوفة وليرى بديل القعدة بديل الطاعة اي القربة الى الله بالتقوى عنه في كل ما يجب على الناس في الاصول وجوب عبادة بديل الطاعة وقيل الثاني  
 روى ان امرأة من ختم تلك يا رسول الله ان فرضي الله في عبادة او ذكرا في شيا كبر الا يطيع ان يترك على الرحلة فهل ترى الحج عنه فقال انما  
 كان على ابيك دين ففصلته كان بغيره فقال نعم فقال هل ينفع وجهك لاله انما بدلت الطاعة لغيرها فاعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله لا يغير  
 من غير الحج المال ذكره في الحديث ان الفرض وجب بديل الطاعة ولا ان المصنوب لو لم يجر عليه الحج بالاستثناء للغير بالمال وهذا حكم لا يغيره على قول  
 عن نفسه فلو كان القادر بنفسه والمحدث بديل على الوجوب لهذا شبهه بالدين مع ان اوله لا يجزئ عليه بغيره ما يجب عليه من الدين بل يجب كذا ما منع  
 وجوبه لانتفاءه على المصنوب شيئا انتم قلتم من شرط الثاقفة وجوب الحج بديل الطاعة سبعة شرائط ثلثة الباد ان يكون البادل من مال الحج فيجب  
 البلوغ والعقل والحرية والاسلام لان من لا يصح منه اداء الحج من نفسه لا يصح منه لغيره غير ان الواجب ان لا يكون عليه حجة الاسلام لصحة كراهية من يخرج ان يكون  
 واجدا للزاد والرجلة لانها كان ذلك معتبرا في البذل ولا كان اعتباره في البادل اولى ولا يصح حال البادل وكذا الزام العزم من البذل ولو جازع البذل بغيره  
 هذا الشرط بديل الطاعة وان اعتبره في غير نفسه لانه التزم الطاعة باختباره فصار في التذلل المحالفة لاصالة وارضية المدد له ان يكون البذل والوافي  
 بطاعة البادل عالما انما هو الحج امتثل امره لان مكانه البادل قد اجبت مقام قدرته فانتزعت القعدة طاعتها ان يكون العزم غير ساقط من الحج ان يكون  
 مفضوا اليها ان يفعل بنفسه ان لا يكون له مال لان المال يجب عليه في حاله فاذا جسد في شرطه في البادل فان كان غير ولد ولا والد ففي البذل  
 بديل وجهان احدهما هو ان يصح عنه من نفس عليه لانه كاولية زور القصر بديل طاعته لكونه مستطاعا له في حاله الثاني ان العزم لا بد منه سدا  
 غيره ولما لم ينفذ من التذلل فلو كان حكم الولد محال لغيره في القصاص من حد القذف الرجوع الى التوبة فاحال غيره في بديل الطاعة وكذا كل شرط في البذل  
 فرض الحج بديل الطاعة فلو كان البذل له الطاعة ان التذلل ان يحج عنه لوجوب الفرض عليه اذ ان قبل البادل او بعد فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 اذ انقضى هذا فلو كان البذل له ان يحج فان امتنع البذل لم يلزم من البذل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه اذ انقضى هذا فلو كان البذل له ان يحج فان امتنع البذل لم يلزم من البذل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 القيام فبادر للبذل في الحج لان لا بد من التذلل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه اذ انقضى هذا فلو كان البذل له ان يحج فان امتنع البذل لم يلزم من البذل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 لا يقوم مقام اذ ان لا بد من البذل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه اذ انقضى هذا فلو كان البذل له ان يحج فان امتنع البذل لم يلزم من البذل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 بغير اذ البذل له كانت الحج واقعة من نفسه لان الحج لا يصح بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 في امكان الشرط فلو كان الحج واقعة من نفسه لان الحج لا يصح بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 مسئلتهم اجمع علماء الامم على ان القعدة على الحج بنفسه كالحج بغيره ووجوب حجة الاسلام بحسب علمه بقاعه مائة ولا تخفى ولا استثناء فيه  
 فان استثنى غيره لم يضر ووجوب عليه الحج بنفسه فان مات بعد طاعته واستثنى في رفته عتقت جميع عتقته من التذلل فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 اذ لا بد له من الحج بنفسه لان الحج لا يصح بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 مستقاة واحتجاج المأثور على ما يروى من حج من حج بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 ان كان من حجة لا يجرى في ذلك وكان ما يروى من حج من حج بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 كان شيا فانما هو ما يشبه ذلك اذ كان واجدا للزاد والرجلة والمؤنة ففصل في المصنوب جزء ذلك ويقال ان في كل حج عبادة بدية والمال والبركة  
 عليه كمال الدين من حج ولما رواه العالم عن النبي صلى الله عليه وآله قال من لم تمتع في حجة او عمر حابس او سلطان جابر فاسلمت حجة او اضرار او ضرر  
 الخاصة قول الصادق عليه السلام من مات الحج حجة لا سار ولا تمتع من ذلك حاجته تجوز او عمر حابس او سلطان جابر فاسلمت حجة او اضرار او ضرر  
 يجب عليه الاستئذان قال الشيخ نعم ويرى في العبادة على حجة التامة النابض الحسن بغيره من لعمري الكفاية والثورة لعمري انما هو ما يشبه ذلك اذ كان واجدا للزاد والرجلة والمؤنة  
 انزل من الحج حجة الاستئذان فقال بغيره من حج فتمت حجة الحنفية ومن طريق خاصة ما رواه معاوية بن عمار العبدي عن الصادق قال ان عليا عليه السلام  
 شجاعة في مظلوم بطون كبره فامر ان يجرى عليه حجة لا تمتع من حج فتمت حجة الحنفية ومن طريق خاصة ما رواه معاوية بن عمار العبدي عن الصادق قال ان عليا عليه السلام  
 بعض علماء شافيا لا يجزئ الاستئذان بغيره وقال مالك لا الاستئذان بغيره موجود لعدم التمكن من البشارة والبشارة فروع لوجوب الحج فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 فلا بد من الحج وهذا غير مستطاع ولا يمكنه لانه لا بد من البشارة بالبشارة فروع لوجوب الحج فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 بالزاد والرجلة وهي موجودة في القعدة لا بأس بغيره وقال مالك لا يجوز ان يسافر من حج عنه حاله بغيره فان حج عنه بغيره  
 حله وقال ابو حنيفة قد عد على الحج قبل زمانه اذ كان الحج لا يصح بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 حله لعمري ان الحج لا يصح بغيره اذ كان فرض الحج باقيا على البذل ولد وهذا كله ساقط عمدا في الحج فافهم  
 في امكان السفر من شرط الحج والوجوب ومن شرط الحج الزوم اليه فان قلنا من شرط الحج الزوم اليه فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه  
 لم يجب عليه في هذا ساقط عندنا مسئلتهم المرض الذي لا يجزئ بغيره ولا استئذان من حج عنه فلو لم يحج عنه شاع ولمس له يرجع عنه

من الامم المشركه الكافره



عليه السلام  
في غير ذلك  
من غير ذلك

وجيب على من يجنبه مباشرة قال الشيخ لا مانع من ان كان واجبة ماله وهذا يلزم في نفسه وبه قال الشافعي واصحابه الى ان هذا يدل على ان  
فانما يرتب ان لم يكن ما يثبته من قوة الاصل كالاستبابة اذا اعتدت بالنهي ثم حاصلة في غير تلك العدة وقال احمد واسحق لا يجزى عليه امر لا يرضى للموعدة فيخرج  
عن العدة كما لو لم يبرء ولا يزدى حجة الاسلام باسرها فيخرج من المخرج فلو كان في نفسه ولا يرضى له الا حجة واحدة ومنع فعله للموعدة  
الفرق بينه وبين البرء ظاهر فمنع او امة الاسلام بل بدلهما الشرط بعدم القدرة على المباشرة ومنع ان يرضى عليه حجة واحدة **اذ عرفت هذا** فلو عود  
قبل فراق النكاح من المخرج قال بعض العامة لم يخرج من المخرج لان قدر على الاصل قبل تمام البدل فلو كان الصغير ومن ارتفع حصتها اذا حاصلا قبل تمام عدتها بالشرط  
وكاكتهم اذا راي المام في صلوة وعمل الاجزاء كالمنع اذا شرع الصيام فقدر على الهدى المكفر اذا قدر على الاصل بعد ذلك مع في البدل وان برأ قبل اتمام  
لم يخرج من حال وهذا كله ساقط عندنا ههنا في الرضا ان كان منهنه برئ من الرضا والبرء منه والمحبوس من نحوه اذا وجد الاستطاعة فقدر عليه في المخرج  
يستحب له الشيخ ومنع منه الشافعي واحد فان استناب غيره لم يخرج من المخرج سواء برئ من مرضه ولم يبرأ لانه جرحه القدرة على المخرج بنفسه فلم يكن له الاستنابة  
يخرج من فعله كالغير وقال ابو حنيفة يخرج من المخرج ان يستناب فيكون ذلك مخرج فان قدر على المخرج لم يبرأ ولا يبرأ ذلك لا يخرج من المخرج بنفسه فاستناب الماموس من مخرج  
وفرق الشافعي بان الماموس عاجز على الاطلاق ليس ماله قدره على الاصل فاستناب لثبوت لان النص لما دوى في المخرج من الشيخ الكبير وهو ممن لا يرضى منه مباشرة في المخرج  
فلا يقاس عليه الاما يشابهه في المعنى ما قاله الشيخ نقول الباقي عليه السلام كان على غيره لم يقول لو ان رجلا اذا كان في مرضه داخل في حكمه فليطبع المخرج  
فيخرج من رجل من ماله لم يبعثه مكانه وهو عام ولا يغيره فادعى المخرج بنفسه فجازله الاستنابة كالعضو **اذ ثبت هذا** فلو استناب من برئ القدرة على  
المخرج بنفسه فصار ما يوساس برئ فعله في المخرج عن نفسه مرة اخرى في الاستنابة في حال الجوار الاستنابة فيها فاستناب الصحيح قال الشيخ ولان تلك النكاح كانت عن ماله  
وهذه عن بدل نزلومات سقط فرض المخرج عن نفسه مع الاستنابة ويبدو الاستنابة في المخرج والمستطيع للمخرج وللشافعي وجهان مع الاستنابة احداهما عدم الاجزاء لانه استناب وهو  
ما يوس من نفسه ما اذا برأ النكاح الاجزاء لا يثبتها البعض كان ما يوسا من حيث ثبوت الموت به ههنا في ثبوتها من بدل لها في المخرج لغيره لا يوجب على الاخير  
والاذن القبول خلا للشافعي حيث جيل القبول المطيع في المخرج عن نزلومات المطيع قبل ان ياذن لقان كان قد اذن من النكاح ما يمكنه فعل المخرج من نفسه فقدره فقدره وان كان  
قبل ذلك لم يجز عليه لانه قد بان ان لم يكن مستطاعا وهل يلزم التبادل ببذله قال ان كان قد اذم لزم المضي فيه والا فلا لانه لا يجزى عليه التبادل لانه لم يبرأ من حكمه لانه  
منه بغيره وهذا كله ساقط عندنا لانها مبنية على جواز المخرج بالطاعة وهو المخرج لان النبي صلى الله عليه واله سئل ما يوجب المخرج فقال الراد والراجل ولو كان  
المعضوب يحتمل مندرة حجة الاسلام حاله ان يستناب في سنة واحدة لانها افضل من متباعدان لا ترتب بينهما ولا يؤدي ذلك الى نوع المندرة دون حجة  
الاسلام بل يقتضاها فجزء ذلك بخلاف ما اذا اذم الغرض على واحد وللشافعي وجهان فيهما الاول قال الشيخ المعضوب اذا وجب عليه حجة بالندوة وانما  
وجب عليه في المخرج عن نفسه وان برئ فيما بعد وجب عليه الاعادة وفيه نظر الثاني يجوز استنابة الضرورة وغير الضرورة على ما به ههنا في حجة الجوار للصحيح  
فصوابه عليه من حجة الاسلام ان يستناب في المخرج الطوع وان تمكن من مباشرة المخرج بنفسه عند علمائنا وبقول ابو حنيفة ولو لم يكن احد الروايتين لا يوجب المخرج  
الثانية بنفسه فاذ ان يستناب في المخرج كالعضو قال الشافعي لا يجوز وهو الرواية عن احمد لا يغيره من المخرج بنفسه فادعى فلم يخرج من المخرج كالفرض وهو مضاه للقرآن  
فان الفرض يبرؤه مباشرة وقوله فافترقا ولو لم يكن قد جرحه الاسلام جازله ان يستناب في المخرج الطوع سواء وجب عليه المخرج قبل ذلك او ادسوه تمكن من اذنه  
او لا لعدم المناقاة بينهما ولو كان قد اذى حجة الاسلام وعجز عن المخرج بنفسه صح ان يستناب في الطوع لان ما جازت الاستنابة في فرضه جازت فعله كالصدقة  
يجوز الاستنابة على المخرج وبه قال مالك الشافعي وابو حنيفة واحدة احدى الروايتين ومنع الرواية الاخرى منه ومن الاستنابة على الاذن وقوله المخرج من نفسه  
ونحوه ما لا يبعد في نفسه بخلافه ان يكون من اهل القرية وجوز ذلك كله الشافعي في حاله لان النبي صلى الله عليه واله قال حق ما اخذتم عليه جراكا  
الله واخذ اصحابه الى الجبل على رقبته ككتاب الله ولغير النبي فصورهم ولا يجوز النفقة عليه فجاز الاستنابة عليه كنبه القناظر والمساجد المخرج المانعون بان  
عبادة من الصيام كان يعلم رجلا القرآن فاهدى له قوسا فقال النبي عن ذلك فقال ان من رزق الله قوسا من ثار فقله قوسا من ثار فقله ما قال النبي لعثمان بن ابي العاص  
واخذ من ثار الاخذ على اذنه لئلا يراه عبادة فاحملها ان يكون من القرية فخرج اخذ الاجرة عليها كالصلوة والصوم الرقبة فقبضت عن شخص فاما  
المساجد فقبضت فاعلم ان يكون من اهل القرية ويجوز ان يقع في قرية غير القرية فادفع باجره لربك في قرية ولا عبادة ولا يصح هنا ان يكون غير عبادة ولا يجوز الاكثر  
في العبادة ففي فعله من اصل الاجرة خرج عن كونه عبادة فلا يصح ولا يلزم من جواز النفقة جواز اخذ الاجرة كالنقضاء والشهادة والامانة وضد علمائنا  
من يثبت المال وهو نفقة الحق لا يجوز اخذ الاجرة عليها تمنع ان اخذ افضل من اجل من الاجرة خرج عن كونه عبادة وانما يتحقق ذلك لو لم يقصد سوى اخذ الاجرة  
اما اذا جعله جزا لم يقصد فلا فائدة الخلق ان من لم يخرج اخذ الاجرة عليها فلا يكون لانا بغيره وما يدفع اليه من المال يكون نفقة بطريقه فلو مات ولصرو  
مرض وصل الطريق لم يلزم له نعمت الما انفق لانه اتفاق اذن صاحب المال فانه لا يملك ما لو اذن له سبب فانفق لم يملك فاذنا بغيره فانه يخرج من حيث  
بلغ النكاح لاول من الطريق لانه حصل قطع هذه المسافة الى الموضع فليكن عليه الاتفاق دفعه اخرى كالزوج بنفسه فان في بعض الطريق فانه يخرج من  
حيث انفق به افضل من المال ده الا ان يؤذن له في اخذ ما ينفق على نفسه بعد ما حله من غير سرائر لا يميز وليس له التبع في نفسه الا ان يؤذن له ذلك  
وعلى القول بجواز الاستنابة المخرج يجوز ان يدفع الى النكاح غير استنابة يكون الحكم منه على ما مضى وان استاجر ولم يصد من حيث استنابة في شرابط الاجارة من غير  
الاجرة وعقد الاجارة وما باخذ اجرة لم يملك وبها جله النقص وفيه التوسع في النفقة وغيره فاما افضل فهو ولو ان حصل وصل الطريق او ضاقت النفقة منه  
فهو ضمانه والمخرج عليه ان مات انفخت الشهادة لان المعقود عليه نكاح فانتفع العقد كما لو ماتت النكاحية المشابة ويكون المخرج في موضع بلغ اليه النكاح  
يلزم من الدماء فليكن المخرج عليه **النظر الثاني** في التثنية على الرحلة التثنية على الرحلة شرط في جواز المخرج فالشيخ اهل المعضن الذي لا يمكن من  
الاستنابة على الرحلة لا يجزى عليه المخرج وكذا لو كان ثبت على الرحلة لكن بشقة عظيمة يقطع عنه مرضه عليه لقوله من لم يجز منه من راحة طاهرة او سلكه  
جاءه المخرج فليكن ان شاء هو ذبا او ضرنا اذ عرفت هذا ففقطوع البدن والرجلين اذا لم تكن النكاحية على الرحلة من غير مشقة شديدة

عليه السلام  
في غير ذلك  
من غير ذلك



[illegible]

والثاني القطع بالزوم انه ان كان الغالب الهلاك لم يلزم وان كان الغالب السلامة لم يلزم واختلاف القولين محمول على حالين فبما قال ابو حنيفة واحد الرابع  
على القولين على حالين من جهة آخران كان الرجل لم يلزم له كمال الدين واهل الجواب لزموا الا ان الصغوية عليه نقل الجواب عن بعض الشافعية الذين  
عند جراحة الراكب عدمه عند استعداده ومن الشافعية من قال لا يجزى المستقر في غيره قولان منهم من قال يجب على غير المستقر فيه قولان وعلى  
القول بعدم وجوب كونه هل يخطئ فيه وجهان اما احدهما انه من التغير به النفس والظاهر ما تم كالتحجب بكونه للفرق والوجهان هما اذا اكل الغالب الباد  
اما اذا كان الغالب لهذا فغير الركوب بغيره الجواب يمكن زعمه والشافعية فيها اذا اعتدلا الاحتمال اذا لم يوجب الركوب فلو نوبط الجواب لم يلزم له الاضرار عليه بشيء  
فيه قولان مبنيان على القول في الحصر العاطية لعدم الجواب على جواز التخلل فله الاضرار فلتقتلنا لا لا يستقبلنا فلتقتلنا فلتقتلنا فلتقتلنا فلتقتلنا  
الاضرار والوجهان فيما اذا استوى ما بين يديه ومختلفة غالبان كان فيما بين يديه اكثر لم يلزم الثاني ان كان اقل لزم قالوا هل يفتق الرجل اما الواجب  
خلات بينهما من رتب على الرجل اولى بعدم الوجوب كما اشد اثر ابا الاموال ولا بها عورة وربما تنكشف الوجها لضيق المكان فان قلنا بعدد الوجوب  
بعدم الاستحباب بل هو من طرد المحللان ليست لانها العظيمة كجواز معنى الجواز لان الغلام فيها لا يطول الخطر بها انما معظم هي تلك الترتيبات  
متخافت على نفسها اذ الكابر على فزعها سقط الغرض عنها وان احتاجت الى الحرث فقد الغرض عنها ايضا لعدم استطاعتها ابد ونولس المحرر يوطأ  
وجوب الحج عليها مع الاستثناء عنه عند ما شاوره قال مالك بن سيار والاوزاعي والشافعية والحمد في احدى الروايات قال ابن سيار يخرج مع رجل من النساء  
لاباس بهما قال مالك يخرج مع جماعة النساء وقال الشافعية يخرج مع حرة مسلمة فترى في الاوزاعي يخرج مع قوم عدول تحتل ما تصعد عليه ينزل لا يفتقر لاجل  
في الاثر ياخذ من التغير بغيره وجه على ذلك فانه قال الشافعية في القولين بالحدث اشترط كل واحد منهما شرطه في صحة عليه الاصل في ذلك ان يفتقر عليه  
في فتر الاستطاعة بالزاد والرحلة وقال لعدى حاتم بوشان ان يخرج الظلمين من الحرم بوقوع الميت لا يجوز معها الا ان الله رواه الامام تومر بطريقه الخاصة

لا تتركوا



منہا

بہیمان معینؐ  
لہ خلوصا من الراف

فی الزین

[illegible]







وجعلنا الخ فاما ان يكون

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ  
وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ

[illegible]

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ



















کتابخانه

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن

الحزب الواحد

يعوم

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور



مجمع

بَلَدُ الْإِسْلَامِ مَا تَرَوْنَ  
عَلَى حُفَّتَيْهِ الْكَافِرُ مَا تَرَوْنَ  
وَهُوَ لَا يَفْقَهُهُمْ وَلَنْ يَزْعُمَهُمْ  
عَلِيَّاهُمْ

فانواعی از این  
نمونه ها در  
دفتر

الصبر إلى الموت ولو استأجر انسان الميت من مال نفسه مطلقا عليه من وكاسيما العصب بغيره الخ ولو قدم الاجر على كل السنة المعينة فالأول هو الذي  
 قد ذكره في سورة البقرة قال الشافعي اما ان لم يعين الزمان بل اطلق مع العقد وانقضى الاطلاق التخييل ولو شرط التاجرة عاما او عامين جاز ومع الاطلاق ان لا يحد  
 في السنة الاولى لم يطل الاجارة لان الاجارة في الذمة لا يطل بالتأخير وليس للساجر منع هذه الاجارة لاجل التأخير فاذا احرز السنة الثانية كان حرام  
 عراستاج وقال بعضنا انما فيمنعنا العقد لم يقتض التخييل بل المستأجر انما يخبر مع القعدة وثبتت للمستأجر التأخير مع القعدة وثبتت للمستأجر  
 الجبار لتأخير القصد فمسئلته انما هي انما فيمنعنا العقد لم يقتض التخييل بل المستأجر انما يخبر مع القعدة وثبتت للمستأجر التأخير مع القعدة وثبتت للمستأجر  
 قبلها عند علمائنا الا نداد على خلاف بين علماءنا من ذلك المعنى من رجب فان كانت تقضي بخلافه الا انما فيمنعنا العقد لم يقتض التخييل بل المستأجر انما يخبر مع القعدة وثبتت للمستأجر  
 عن نفسه ثم لم يرد من المستأجر بعد اذ عزم من غير فاما ان لا يعود على البقات بان حرم من خوفه وقع على اشتراكهم الا ان كان يجوز ان يقال لما عزم من غير  
 الجح من البقات هذا الخصوص متعلق بالمرص فانما ناول الاذن غير فحاشي من اجرة السماوان وقع على اشتراكهم من المستأجر بان حرم من خوفه وقع على اشتراكهم من المستأجر بان حرم من خوفه  
 فعل عن الاكثر وجب المعنة البتة لا في غيره ما امره الاول من ذلك لا في غيره لان ما اخل الاما بغيره الدم فلم يفسد اجرة من فساد المخطوط باختلاف بين علماء  
 الاجرة تقع في مقابله اعمالهم وهذا ما يتوقع على المسب من بلد الاجارة ولاعمال فارقتنا بالتلف فهو الاظهر عندنا لثابتة فلو ان احدهما اخل بالسنة لا يفسد  
 له بهما لا بد صوفه الغرض نفسه حيث امر بالغير من البقات فلهذا توضع الاجرة المتكافئة لغيره من كون مكة فاذا كانت اجرة مكة في مكة فمكة حرام  
 الاجرة المتكافئة من اعنارها واحدها عندنا ما يما عتبت لان الظاهر ان يقصد بها تحصيل المبلغ المقدم الا ان ارد ان يبيع في سفره فلهذا توضع الاجرة المتكافئة  
 عليه من مثله من بلد الاجارة احرامها من البقات وعلى جملة من مثله منها ايضا احرامها من مكة فاذا كانت اجرة الاولى حرة والى الثانية تسعين حط من الاجرة للمساواة  
 عشرة اوان قلنا ان الاجرة تقع في مقابله اعمالهم وحدها توضع الاجرة المتكافئة على غير من البقات وهي التي قبلت بها على غير من خوفه مكة فاذا كانت اجرة الاولى  
 خمسة ارجة الثانية ورهين حططنا من الاجرة ثلثة ارجة لوجوب البقات بغير احرام فاحرم ما يجر من اشتراكهم من عدم الاساءة وسبب الخلاف ان الاساءة  
 هل يجبر بالدم حتى لا يحط شي من الاجرة ام لا قال بعض الشافعية ان ذلك الخلاف قائم هناك ان الخلاف في ذلك المخطوط من غير على القول في ذلك الخط ويجوز ان  
 يقطع منا بانه لا يجبر الاساءة في حق ما اردت فوهما بالاجازة فحاشي احرم بالغير للمساواة لئلا ان يعود على البقات بعد المصاع من الغرة ولهم ما يجر من  
 الاجرة في مقابلته انما احدهما او ودعاهما على ما اخرجنا من المسألة فها توضع الاجرة على غير من مثله من بلد الاجارة احرامها من البقات وعلى غير من البقات من  
 قطع مسافة ولو جاز البقات بلا احرام لم يجر من المستأجر ان عاد الى المقتاد احرم من غير المستأجر فلا شيء عليه لاحتط من الاجرة وان لم يبد فعله لم  
 بالاجازة وهو تجبر بخلاف حتى لا يحط شي من الاجرة فيقولان للشافعية احدهما لان الدم شرع الجبر وظهرهما المنع لانه نقص من العمل الذي استأجره ولو  
 الدم يحق الله تعالى بغيره حق الادى كالموجبة الحرم على صيد ملوك بلزوم الفاعل مع الجارة ومنهم من قطع بالقول ثلثة وعلى القول بعدم الاجابة لا تقدر  
 يبيع على الاجرة في مقابلته العمل وحده او توضع على المسب العمل جميعا ان قلنا بالاول ذعبت الاجرة المتكافئة على غير من البقات تجبر من حيث حرم وان قلنا بالثاني  
 واعتبرا المسافة ذعبت على غير من بلد الاجارة ولو احرامها من البقات وعلى غير من مثله احرامها من حيث حرم والخلاف اعتبار المسافة هنا اذ ثبت على خلاف فها  
 احرم من غير من نفسه كانت هذه الصورة اولى لا غلبة لان لم يصرفها من الغرض نفسه ثم لم يجر من ان النظر في المصاع وحدها لم يعتبر ذلك مع ذكر السهو في  
 الحزق وروا الاصح عندهم ثلثة ولو عدل الاجر عن طريق البقات التسعين الى طريق اربعة مثله مثل تلك البقات واوجبنا له عليه وهو له عندنا التسعين  
 هذا كله في البقات التي ما اذ عتبتا حوصفا اخر فان كان انزل الى مكة من البقات التي في هذا الشرط فاسد معنسا للاجارة فانه لا يجوز ان يبدل انسان من غيره البقات  
 غير محرم وان كان اجد قال الشيخ في ما لا يلزم من ذلك لا يطل التحقيق فيقول ان كان المستأجر قد نذر الاحرام قبل البقات لزم الوفاء به عندنا فاذا استأجره ذلك  
 وجب على الاجر الوفاء به وان لم يكن قد نذر لم يلزم الاجر فعله **ان اعرف هذا** فان استأجره للاجر من قبل البقات التي في موضعها فجاز وعنه فجاز وعنه غير محرم  
 يجب على الاجر لدم في جاز وتجبر محرم للشافعية وجهان احدهما عدم الوجوب لان الدم منوط بالبقات لو نسيب شعاعا لا يلحق به غير وان الدم يحق حقا  
 والبقات المشروطا بتابعين حقا للساجر والدم لا يجبر حق الادى وظهرهما انه يلزم لان مقتضى ذلك كان نحو الاذن في الشارع وهو الذي يحكم به فيمنعنا من حقه  
 بالاول حط من الاجرة فطعا وان قلنا بالثاني ففي حصول الاحتياط والوجهان وكذلك لزوم الدم بسبب ذلك لا ما مورده كالروى المسب ان لو نسيب ان كان حط  
 كالسبب في العلم لم يحط شيء من الاجرة لانه ينقص شيء من العمل ولو شرط على الاجر ان يجر اول ثوبه فخر الدم في الاحتياط الخلاف في ذلك ولو شرط عليه ان يجر ثوبا  
 فيجربا لا يرد شيئا مفصلا فمسئلته انما هي انما فيمنعنا العقد لم يقتض التخييل بل المستأجر انما يخبر مع القعدة وثبتت للمستأجر التأخير مع القعدة وثبتت للمستأجر  
 والفرد والافراد فرضها مع ذكرها من الجاهل لان من مقتضى البقات المتكافئة من الافان لان شرط على المستأجر قبله وان خالفه في القول بالجر كان له لو فعل  
 وان استأجره لغيره فمتنع او قرن له الوفاء قال الشيخ في ما لا يرد عددا الى الافضل والى بما استأجره فيه زيادة وان استأجره للقران فقرن حرم لانه استأجره له وللمعد الذي  
 يكون قاضا لا يلزم للاجر لان اجازة تقتضيه فان شرط على المستأجر ان يجر ثوبا فخره جاز لا يرد عددا الى ما هو الافضل يقع النكاح من استأجر  
 وان افرد لم يجر لانه لا يبدل ما استأجره فيه وقال الشافعية اذا عزم بالقران فامتنع من بيع القران على المشتري اصح الوجوه من لا يمتنع من بيعه الا ان لم يرد وكان القاد  
 ينفي ثلثة على الاجر لانه قد ازم القران والدم من مقتضى الاول ولو لم يكن على الاجر فسد الاجارة لانه مع بين الاجارة وبيع الجمل كان ينشئ في الشاة  
 منه وهي غير معينة ولا موصوفة والبيع بين الاجارة وبيع الجمل كان ينشئ في الشاة منه وهي غير معينة ولا موصوفة والبيع بين الاجارة وبيع الجمل كان ينشئ في الشاة  
 والذبح منها هو الاجر قال بعضهم هو كالموجع على الجدي والصوم جميعا على الوجهين يقتضي الاجرة بغيرها وان عدل الى الاخر في غير عمره قال الشافعية في  
 ان يرد من الاجرة ما يحض الغرة وهو محمول عندنا على ما اذا كانت الاجارة على العين فانه لا يجوز ان يجر ثوبا فخره الجمل منها من الوقت للمعين وان كانت الذمة فان

الإلهية







صفحة ٢٠

[illegible]















لا مللہ

ایک







محل الغرض من العمل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ























[illegible]

کار



من كل من فعله كما ان من هذا العبد  
خبر وما لا ينزل في الصدق  
لا بعد الحق بن الحاج  
سألا يا عيسى عليه السلام  
امامنا صلوات

مکتبہ اسلامیہ







کتابخانه

البرهان كان  
يبيع ويبيع  
في البرهان  
صيد  
م

صبا صبا صبا  
صبا صبا صبا  
صبا صبا صبا  
صبا صبا صبا

[illegible]

رواجل



































فقد كان هذا الكتاب في الأصل  
موجوداً في المصحف  
الذي كان في الأصل

[illegible]

مجلس ششمین



وان اختلفت الاعلاف انتحر فان العالم من الاعلاف فانت من الصيرة **واعرفت هذا** ملوكا باسا اليك في قطعتي كاذبة انتحر بعم لا يجوز قلعة فان قلعة فعلة  
لا يروى لم يبلغ لبس تاما وذكره بعض الناس **مسألة** يجوز للمحرور ان يرث من ربه قلعة فعلة على ما شاء من رعاها وبها فورا واول العام  
عن الجرح على افعله والدله ان من طريق الحسن قول الصادق عليه السلام في الحر ماكل ما شاء ولا ربه سنة كانت تبطل ثم ترك

وإن اختلفت الأهلان في التحريم فإن العالمية لا خلاف فقلت من أصبه **وأعرف هذا** ملوكا بالاسم يكن في قطع حتى كاذب التحريم لا يجوز فقلعه وان قلعه فقلعه أصبه  
لا يجوز لمصلحة لمب تأييد ذكره بعض الشافعية لأن مسألة يجوز المحرمين بل السالبة لغيره أن حرمة قلعه عند علمائنا وقلعه عا و ب فوجوا رواه العامة  
عن الحسن علي بن عبيد الله أنه قال لأهل الدولة من طرق خاصة قول الصادق عليه السلام في الحرمة ما كان عاثة ولا رعد ولا ريم سنة كانت تدل على ضرورة

والمستقل استندوا بما لا أن حاجة ما سألني ذلك فكان ما سأبى كما لا ذخر في القول الحمد أو حجة لا يجوز لأن ما حذر من أن لا يجوز أن يرسل عليه ما يلزمه كالقيد المرفوع  
الحكمة ولا أن القيد مرفوع عن قول منطوقه وولد من قول الحشد لو احتلنا تحت نعلهم بهام قلت فبعض وجهه أحدهم عدل في القول كانوا من جهامه ولسان من  
لقولنا لا يحتل إلا ما **استلزم** فيقولوا كروا الحق يجوز قلعه سواء أمدعه من أن لا يمدونه سواء كان ممدوحا أو مدحوا لكن لا يمدونه ممدوحا أو مدحوا

قال ووجهه لان تحريم الخمر يحبس ما كان حشبا من الصلح فكذلك التحريم يوجب الصدقة التي يخرجها من مكره الخمر ويخرجها من كونه حراما ووجهه ان ما كان حشبا من الصلح فكذلك التحريم يوجب الصدقة التي يخرجها من مكره الخمر ويخرجها من كونه حراما ووجهه ان ما كان حشبا من الصلح فكذلك التحريم يوجب الصدقة التي يخرجها من مكره الخمر ويخرجها من كونه حراما

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

ولان اسم الصبره يعاقل ما لم يستمر **صبر** لا حد له و قد اقبل الصبر على كل ما يقع من محروبه و ربما زاد و زاده في الصبر من ما هو من صفة مولانا  
 حرمه و ربما زاد و ربما تقلصا لهما **صبر** لا حد له و قد اقبل الصبر على كل ما يقع من محروبه و ربما زاد و زاده في الصبر من ما هو من صفة مولانا  
 على كل ما يقع من محروبه و ربما تقلصا لهما **صبر** لا حد له و قد اقبل الصبر على كل ما يقع من محروبه و ربما زاد و زاده في الصبر من ما هو من صفة مولانا

[illegible][illegible][illegible]

قطیعہ  
اولیٰ  
صلیٰ

五

三

270

Answers

10

7

570

5

—

六五

2



مجلس ششم

فی عدم حوز  
از خمداد  
مالی خمداد  
مالی خمداد



















ॐ

في لطفه اذا اصابه  
الحرم حلق قد فطم من  
اللبين واكل من البحر  
وقال الشاعر  
كأني  
مزمع

## المالك في

پیشانی

ولا بدّ للرأية

والا ننتي مقبلها  
فجرا

وہی ہے جس نے

**الفصل**

[illegible]



۴۴

خبر السجدة

قلت فان هو قانع به قال عليه قبحه  
قلت فان هو كسر

لان عشرينه  
الساورة

مافلہ ۴

منها الوجه  
صلى الله  
عليه وسلم  
انما  
منها

[illegible]



الحمد لله رب العالمين  
فخري الشيب  
نكان ضامنًا  
كأنه الإله

الحمد لله رب العالمين

طبر  
دمه اولاً مرجع  
مدبره و لکن بیسته  
یعنی و آن دان اغلق  
علیها بعداً "حرم  
فان علیها کل



فيما يتعلق  
بمسألة  
الصيد  
والأحكام  
التي تتعلق  
بها

الحل 2

فيما يتعلق  
بمسألة  
الصيد  
والأحكام  
التي تتعلق  
بها

وحالهم مع الصيد كون كل واحد منهم بدفع حيا به اسد المحرم اليها والى ساركة ويكون غير من اشتد في قتل صيد واحد مع عدم قصد ان يقتل غير واحد  
عليه لم يعدم واحد لان ما زاد الحماط فالجواب عنه من اصحابنا الى مكانه ما رواه ابا عبد الله في بعض المسائل ان دمان طلع عليها كالحماكة فحرم من شراها وصار  
مثل حمامة وشبهها فاحترق حيا حيا فمقتضى النادر فاعتمدنا ذلك فاحل على ابي عبد الله بمكة فاحترق وتروا لته فقال عليه السلام فداء واحد من شاة ولو كان فلا  
منكم بعد البيع بها الصيد فوقع الرمي لكل واحد منكم ثم شاة مشتمل ان اذ اطلق يصير او دانت صيدا فقتله صيده لا يرد سبب الخلاف ولان ابا عبد الله الكفا  
سال الصادق عليه السلام عن محرم وطى بغير عمام فتدحها قال فليؤتى به لو شئتم فاحل على من يسل الفحل من قبل عدل البصير من الابل الاناث فالحق وسلم كالانتاج  
مهد بالبيع الكعبة قال فقال الصادق ما وطاة او طاة بغير عمام او اقبلت محرم فبعلبك عدله واداك او اكل على الذبابة سار ارضي ما تحببه سدها يومها واذا  
عليه تخيير رجلها لا لانه بمكة فمطرد على ما قال من الرجل خانا ما لو كان واقعا او سابقا لها غير ذلك من جميع حياها لا يرد بمكة فحطها وادى عليه ما ابتاعه  
رجلها ولو شئتم فداء من يده فالتصديق هو صيد المحرم صيده لا يرد على ما لا بد له عليه ما وقد قال في النسخة ان مشتمل لو فسد المحرم منكم في المحرم  
او في الحرم او صيد محرم في الحرم فمقتضى هذا هو ان لا يرد عليه صيده كما يرد على بعض الاخرى في الحرم او في الحرم او في الحرم او في الحرم  
التصديق فقتله بها الا صطبا من هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
قتل الاحرام وركب في ماله صيد من هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
ولو لم يكن مكان من هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
وكذا لو اكل من صيد المحرم فمقتضى هذا هو ان لا يرد عليه صيده كما يرد على بعض الاخرى في الحرم او في الحرم او في الحرم او في الحرم  
بعض الجمع مشتمل لو اكل من صيد المحرم فمقتضى هذا هو ان لا يرد عليه صيده كما يرد على بعض الاخرى في الحرم او في الحرم او في الحرم او في الحرم  
بالصيد في كل الصيد حل او باطوان كان الا صطبا لا يرد الا بالغير ولو اكل الرابطة لتقصير في الرابطة ولو لم يكن بها صيد فادى عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
فظهر الصيد فاحل على من لا يرد بوجهه صيد الصيد فمقتضى هذا هو ان لا يرد عليه صيده كما يرد على بعض الاخرى في الحرم او في الحرم او في الحرم او في الحرم  
في عرصا فاصاب صيدا من هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
عليها لاجرا عليه ولو دل المحرم على صيد فقتله المحرم من كل من اجزاء ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
المحرم ولا يشرع في المحرم في الحرم ولو كان في الحرم صيده فقتله المحرم من كل من اجزاء ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
ومن يلزمه محط بل هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
ملاكه وادى على الدال في العتال لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
الحرم ولا يرد على الدال في العتال لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
والصبيد بعد ما اكل لان الاكل فعل محرم الصيد فمقتضى هذا هو ان لا يرد عليه صيده كما يرد على بعض الاخرى في الحرم او في الحرم او في الحرم او في الحرم  
والمحرم لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
وحل الجراء على المحرم لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
فما لو عصى ما لم يعدم من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
منها حرام ما لم يعدم من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
واحد من العملين ملحق بالطلاق يكون حراما فيهما من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
واخرج المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة لو رجع على المسئلة  
سدا فاصاب صيده ولو وقع الصبيد في سكة او داله فادى عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
عده المحل يعمل الصيد فقتله فعلا السد الفداء لان السد كالاته وان الصبيد تحت الدالة والاعانة وغيرهما لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
عن محرم بعد عتاله من محرم او اصاب صيدا ولم يرد عليه سببه فادى عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
وقيل صيد من ادنى ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
ادى له في الاحرام ولو لم يرد ادا في الموضع الاحرام ولا في الصيد لو لم يكن على الصيد شي لان عبد الرحمن بن عمر بن سالم الكاهل عليه السلام عن عبد الصمد  
مولاه من هو من رزق الاحد باليد ولو شئتم فداء من يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
لكذلك صيده كما يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
فوقه صيده وهلك كالو لو لم يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
حدوثي لتاخي لان الصيد لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
بغضه الدوام وقال ابو جعفر ومالك بن النضر في الصيد فقتله المحرم من كل من اجزاء ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
من يرد عليه صيده ولو فقتله ولو لم يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
كالو مات وعلى يديه ابحاث لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
للبيس على القولين لان الملك لو ارسله صيده او قتله فلا يشرع عليه ولو ارسله المحرم فادى عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه  
يرسل على محل فقتله عليه ارسلا فادى عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه صيده لا يرد على ما لا بد له عليه







سید محمد علی

4



















بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



ذو الحجة ١٢٨٥

[illegible]

عليه السلام  
فما عرفنا  
الشيء من  
شيء

عن نظر وهل  
عجب عليه الكفا  
مصر الشجع في بيت  
عليه الام ازل

سالہ سماعہ بن  
مہراں فی محرم جمع  
علا رجا بجا مع اہلہ  
فاضل فی لیس علیہ  
سہی

تقریران بعد از  
الزحی

في القضاء من الحق  
الشرع لان الحق  
هو الاصل واهمها  
عنه هم ان يكون  
بشرط احرم

فیرم











20

[illegible]



فمنهم من

فقد ميزنا  
طواف المندف











مح. فان يوز قبل ان يجان عنه فليقبض عنه زانية مستلمة او سلمت عدة تطوان كان بعدل و غيره بل يثبت ان كان في اتاناه فان كان شكر في الزيادة وعظم كان

آداب العامة ان  
بجنته في  
الطواف

آداب العامة ان  
بجنته في  
الطواف















محرم بالحج ويجوز له ان يدخلها بغير احرام على ما تقدم **مسألة** لو دخل الحرم مكة وقد راعى انشاء الاحرام بالحج بعد طوافه وسعته فتصبره واذا رآه عرفاته والمشرجه له ذلك وان كان بعد زوال الشمس من يوم التروية او ليلة عرفة او يومها قبل الزوال وجده اذا علم اذراك الموضعين اختاره الشيخ لان هشام بن صالح في الصحيح الصادق عليه السلام في الرجل المتبع يدخل ليلة عرفة فيطوف ويسعى بالحجر فبات منى فقال لا بأس وقال المفيد اذا زالت الشمس من يوم التروية ولم يكن احل من عمره فقد فاته المتعة ولا يجوز له الفصل منها بل يبقى على حرامه ويكون حجة مفترقة وليس بجدة قال موسى بن القاسم روى لنا الثقة من اهل البيت عن ابي الحسن موسى عليه السلام انه قال اهل المتعة بالحج بن يوم التروية والشمس بعد العصر وبعد المغرب ومبعد الفشاء ما بين ذلك كله واسع اجمع المفيد رحمه الله يقول الصادق عليه السلام اذا قدمت مكة يوم التروية وقد غرت الشمس فليس لك منعه وامض كما انت بهجت وهو محمول على خائف فوات الموقف لان الحلي قال في الصحيح عن الصادق عليه السلام من رجل اهل بالحج والعمرة جميعا ثم قدم مكة والناس يرمون غشيان موطافا فسمى بها الصفا والمردة ان بقية المو

فقال يدع العمرة فقال فاذا اتم حجه صنع كما صنعت عائشة ولا هدى عليه والمفيد يحذف الفوات هنا

يقضي بقية في الاحاديث المطلقة على ما يستدل به **صوت ما في المتعة**

**تم الجزء الخامس من كتاب تنقيح الفقهاء في سادس**

شهر رمضان المبارك من سنة ثمان عشرة وسبعمائة بالجملة على يد

مصنف الكتاب حسن بن يوسف بن المطهر الحلي عاونه الله تعالى

على طاعته وتبليغه في حجر السائب بن جونا الله تبارك

المقصود الثالث في افعال الحج ومنه فصول

الفصل الاول في احرام الحج والعمرة

وحده وسبب الله عليه

بهدى النبي الى

الطائف

الى هنا صورة ما كتبه الله تعالى من سره وافاض على تروية الرحمة و

الرضوان

٢٢







کتاب الحج

اسم فاضل وصلوا الى الطريق ولما شافوا قول احداهما انهم يخرجون الى عرفات بعد العصر والناس بعد الظهر في غير الجمعة ما اذا كان يوم التروية يوم الجمعة استحب  
 عند الخروج قبل طلوع الفجر ان يخرج الى السفر يوم الجمعة حيث لا يصلح الجمعة حرام ومكره وهم لا يصلون الجمعة متى كذا لا يصلونها لغيره فاذا كان يوم عرفة يوم  
 الجمعة لان الجمعة لما انقضى في ازالة الفاضل فخطب الدعاء عند الخروج الى عرفة بالمعول يضرب خبائه بغيره وهي على عرفة دون الوقوف ودون عرفة لما رواه العامة  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث حتى طلعت الشمس ثم ركب امرقته من بئر من بئر فزل بها ومن طريق الخاصة ما رواه معاوية بن عمار عن الصحيح عن الصادق قال اذا عدت  
 الى عرفة فقل يا رب توبخنا اليك اللهم اليك حمدك واياك اعتمدت ورجوتك اردت مسئلتك ان تبارك في كل حال وان تقضى حاجتي وان تحبطني من نعمك يا رب  
 اليوم من هو افضل متى تم تلوياث عادلى عرفات فاضرب خبناك بغيره وهي على عرفة دون الوقوف ودون عرفة فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاضرب خبناك بغيره وصلى الظهر  
 والعصر باذان واحد فامتنع وانما تجل العصر وتجمع وبهذه الطريقة نفسك للدعاء ما يوم دعا. ومثله قال واحد من بني عرفة وثوبه وتمره الى الحجاز  
 حلف بجد موقف **اذا عرفت هذا** انه يستحب ان يجمع الامام بين الظهر والعصر باذان واحد فامتنع عند علمائنا هذه الرواية فترد قال الشافعي ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في حجة الوداع عند ابي جعفر في القامه **مسألة** اذا زالت الشمس يوم عرفة وخطب الامام بالناس من لم يمس اسنابهم من  
 المسائل فيجمعهم على اكل الدعاء والتهيل بالوقوف ثم يصلي بالناس الظهر باذان واحدة ثم يقفون فيصل على بهم العصر اذا كان الامام مسافرا وجب عليه التقصير قال  
 الشافعي السنة التقصير اما اهل مكة ومن حوله فلا يقفون ويقال للشافعي خلافا لما لا ليقول الامام اذا سلم انما اهل مكة فان قوم سركم كان رسول الله  
**اذا عرفت هذا** فاذا انقرب لبس من عرفة فليجملها ولتأففة قولنا احدهما والثاني انهما منها **المبحث الثاني في الكيفية مسألة** ينبغي  
 الاغتسال للوقوف بعرفة لا لاجابة شع على الاعمال الا حرام ورواه العامة عن علي وبقال الشافعي سمعت ابو ثور واحدا من المذاهب اجمع سائل سنج  
 الاغتسال بها كما في الجمعة الصلبي ومن طريق الخاصة ما نعه في حديث معاوية بن عمار عن الصادق ثم يقف مستقبل القبلة لا ان البوق وقفا يستقبل القبلة  
 هل الوقوف اكبوا افضل وما شيا للشافعي قولنا احدهما انهما سواء في الامام واظهرهما هو قال احدا من الوقوف راكا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اقوى على  
 الدعاء وعندنا ان الركوب القعود مكرهان بل يستحب فيهما اذ عيا بالماثور **مسألة** ينبغي الوقوف للنية عند هذا حاله قال العامة لان الوقوف عبادة  
 وكل عبادة نية لقوله ثم وما امرنا الا لعبادة الله مخلصين له الدين ولا نعمل فينقل الى النية لقوله لا اعمال بالنيات ولما لكل امرئ ما نوى قال لا لاهل الا  
 بيه ولا ان الواجب بقاها على جهة الطاعة وهو انما يتحقق بالنية ويحجب النية استلزاما على نية الوجوه الوقوف كح القمع حجة الاسلام وغيره والله بالى الله  
**مسألة** يجب الكون بعرفة الى عرفة الشمس من يوم عرفة اجماعا وروى العامة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة عاتبت الشمس من طريق الخاصة قول الصادق  
 في الصحيح ان المشركين كانوا يقفون قبل ان تغيب الشمس فما فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فافاض بعد غروب الشمس سال بولس بن الساذق متى يصح ترويات فقال اذا  
 ذهب الحرم من هنا واثار اريد الى المشقة والى مطلع الشمس **اذا عرفت هذا** كيف تحصل بعرفة اجزاه قائما او راكبا او راجعا او بالجملة لا وقت الاجز  
 بين ان يحصرها ويقف بين ان يحيطها بقوله الحج عرفة فترد ركعتين هذا ذلك الحج الا ان افضل القيام لا يشترط ان يكون اصل لقوله لا افعال الحرة ما ولا نه  
 اخف على الراجل **مسألة** لا بد من قصد الوقوف بعرفة وهو سئل عن بعرفة فترد ركعتين هذا ذلك الحج الا ان افضل القيام لا يشترط ان يكون اصل لقوله لا افعال الحرة ما ولا نه  
 الوقوف انما يتحقق استناده اليه بالقصد والارادة وهي غير متحققة هنا ولا فاشترطنا النية وهي متوقفة على الشعور وقال الفقهاء لا يبره بالاجز لقوله  
 من اراد صلواتنا هذه يعني صلوة الصبح يوم العروا في عرفات قبل تطل ليلنا وانها اذا قدمت جمدة قضى نية ولم يقص من الساعة وغيره ولا حجة فيركل مولد  
 واتى عرفات انما يتحقق مع قصد **مسألة** السابم يصح وقوفه اذا استق من النية للوقوف بعد الزوال وان استمر يومه الى الليل ما لم يسبق منه البير  
 وانقضى يومه قبل الدخول الى عرفة واستمر الى حرمه منها فانه لا يخرج من خلاها لعمامة ما لم قالوا ما جاز ان لا يعد بعض الشافعية الاصل لخلاف بينهم لبقاء على  
 ان كل ركن من اركان الحج يجب فزاده مدينة لا بفصل بعضها وبكفها البير السابق للصحيح ما قلناه من ان النية معتبرة ولا تقع من السابم واخبروا ما نفيا على  
 طول النهار فابخره الصوم وهو موع ان لم يتبق من النية في ابتداء ولو حصل عرفات وهو معتبر عليه لم ينش من النية في وقتها ورجع بعد الربط هو معنى عليه  
 يصح وقوفه لعوان اهلية للعبادة ولهذا لا يجزئ القول لو كان معه عليه على طول النهار وهو قول الشافعي ولا صحاحه بغيره انما يحرث كعادته منه والحضور والسكران الذي  
 لا يحصل شيئا كالغير عليه ولو حضر وهو يجنح قبل النية واستوعب الوقت لم يجزئه فالعصر السابعة فقلنا كح العجوة عبر البير ولم يعد الا اجماعا على المنع عليه قد  
 سبق بما احرمه الميعر عليه المجنون قال الحسن الصوري الشافعي ابو ثور واسحق بن المديني وقال عطاء الميعر عليه بغيره ورواه مالك اصحاب الراي توقف  
 لا يبره لبر طرية انها لا تشرط طرية النية يصح من المعص على كلب لم يلد مع حكم الاصل حكم من ملكه عطفه بغيره وعبره حكم المعص عليه لو كان التكرار يحصل  
 ما يقع منه صحيح طوافه لا يشرط الطهارة ولا السرة الاستقبال اجماعا القول السابق لعادته افضل باي فعل الحاح غير الطواف والبيت كانت حايضا من سجد  
 الطهارة اجماعا ولو حضر بعرفة فطلب عزمه لاداء فادى السك والاشاء مع وقوفه لا ملا ولا شافعية مع عدم النية وهما خلاف ما لو صور الطواف  
 الى غير السك فانه لا يجزئ اجماعا والعرف عندهم ان الطواف فتره براسها على الوقوف على ان بعضهم طر الحان بها **مسألة** عرفت كلها موقفة اي يصح  
 منها وقف اخر وهو قول علماء الاسلام روى العامة عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فترد ركعتين ورواه مالك في عرفة فقال  
 عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة والمزلة كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فترد ركعتين ورواه مالك في عرفة فقال عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فقال  
 بقاء الوقوف اكل حفافا فانه يقفون الى جانبها اجماعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلوا من ذلك فعاد بها الناس ان يلبس موضع احوال الوقوف نكر هذا كذا يوقف  
 اشار به الى الموقف من عرفات على ذلك المثل فترد ركعتين وقال عزم كلها موقفة ولولم يكن الا ما نحن فيه فاق اجمع الناس ذلك **مسألة** ينبغي وعزم  
 بطن عرفة وثوبه وتمره الى الحجاز ولا يجوز الوقوف في هذا العند ولا تحت الا لا فاحذ هذه المواضع لبس من عرفات فلو وقف بها بطلت حجة من جاز  
 كاه الاما حكم من مائل اسر لو وقف بعرفة فترد ركعتين ورواه مالك في عرفة فقال عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فقال عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فقال  
 وادي عرفة في الجبال المقابلة لما طاب من عرفة فترد ركعتين ورواه مالك في عرفة فقال عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فقال عزم كلها موقفة وقفعوا عن يدي عرفة فقال

کتابخانه عمومی







كتاب الحج

الناس المتعذر ان يفيضوا ذلهم حرجا في عافاته ان تقدم وقد فاته عافاته فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى عن بعد ودينه حرام اذا ترك المشعر الحرام  
قبل طلوع الشمس وقبل ان يفيض الناس فان لم يدر مشعر الحرام فقد فاته فليقف بالمشعر الحرام عليه الحج من قابل **البحث الثالث في احكام مشعر الوقوف**  
بغير ركن في الحج بطل الحج بغير ركن عند علماء الاسلام وروى العامة عن عبد الرحمن بن عويمر الدبلي قال ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث نذرا من اهل نجد فقالوا يا رسول الله  
كيف الحج قال الحج عرفه من جاء قبل صاوة الجبل للحج فقد تم حجه وامر من ادبنا ادى حج عرفه ومن طريق الخاصة قول الصادقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الي من  
لا يحل له ولا اشد الحرج مع الوقوف بغير عرفه عدم الوقوف على لوتره وقوف عرفه سهوا او نعدا ولو قبل الفجر من يوم النحر فاعلم انه يلحق بالمشعر قبل طلوع الشمس  
بعد فاته الحج وروى الحلي في الصحيح انه سال الصادق ع عن الرجل ياتي بعد ما ينقض الناس من عرفات فقال ان كان في محل حرجا في عرفات من قبله فيقف بهام بهام  
في ذلك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى ياتي عرفات فان قدم وقفا فاته عرفات فيقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى اعذر لعدده وقد فاته ذل المشعر  
قبل طلوع الشمس وقبل ان يفيض الناس فان لم يدر المشعر الحرام فقد فاته الحج فليقف بها عرفة مفرقة وعليه من قابل **مسئلة** لعرفة وقت احياى من رزول  
الشمس يوم عرفة الى عرفه بها واضطر ادى من القرب الى طلوع الفجر من يوم النحر عند علمائنا وافسنا الشافعي في المبداء وانه يدخل بزوال الشمس يوم عرفة  
في اخره فليقف طلوع الفجر يوم النحر ولو اقصى على الوقوف ليل كان مدركا للحج على المشهور وعندهم ولم تلتزمه اوجه احدها وهو الصحيح عندهم ان المنصرف على الوقوف  
ليل ام لا سواء انشاء الاحرام قبل ليلة العيد فيها والثاني انه ليس بمدركا على التقديرين والثالث انه يدر كبتا بتقديم الاحرام ولو اقصى على الوقوف بها  
صح وقوفه بالايجام **مسئلة** ما يجب ان يقف عليه من عرفات فانه فاضل عليه بدنه فان عجز عن البدن صام ثمانية عشر يوما بمكة او  
الطريق او في اهله وصح حجه عند علمائنا وبه قال بن جريح والحسين البصري قال ان ابى العامة الاما لا يجب عليه يوم وليلة في قولنا استحباب الدم وقالوا  
يطلب حجه لئلا على صحة الحج ما رواه العامة عن عروة بن مضر بن جابر بن ثور بن كرام الطائي قال ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث نذرا من اهل نجد فقالوا يا رسول الله  
ان نخت من جبل على كلنا لعلنا نقتب فنفسي واقدم ما ترك من جبل فقلت عليه فليخرج فقالوا سوا نعم شهد صلواتنا هذه وقوف معا حتى ندفع الله  
وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليل اوها فاقدم حجه وقضى فانه من طريق الخاصة ما رواه محمد بن سنان عن الكاظم قال سالته عن الذي ادركه الناس بعد  
ادرك الحج فقال اذا ان جعوا الناس في المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عزم له وان ادرك جمعها من طلوع الشمس فانه عزم مفردة ولا بد فان  
شاء يقف بمكة العام وارشاء ان يرجع الى اهله وصح عليه الحج من قابل **الحج** ما لك بما رواه بن عمار النبي قال من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ومن  
عرفات بليل فقد فاته الحج فليقف بعرفة وعليه الحج من قابل **والجواب** انما يخص المبلل لان الغوث يتعلق به اذا كان يوجد بعد الهاء فهو وقت الوقوف  
كقوله من ادرك ركعتين العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها وعلى وجوب البدن ما رواه العامة عن النبي قال من ترك نكاحا فليقيم والاحوط البدن  
لخصويعين البراءة ومن طريق الخاصة ما رواه خرويس عن ابي اقره قال سالته عن فاضل من عرفات قبل ان تغرب الشمس قال عليه بدنه بخمسة ايام بخلاف لم يقد  
صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق الخاصة ما رواه هذلول ووافر قبل الغروب تأسيما يكن عليه شيء وكذا الجاهل لاصالة البراءة ولقول الصادقة في رجل فاض  
من عرفات قبل غروب الشمس قال اذا كان جاهلا فلا شيء عليه ان كان متعمدا فليقف بدنه **مسئلة** لو فاض قبل الغروب عامدا عالما ثم عاد الى الوقوف  
هنا فاقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه في الشافعي يقر بها على الوجوب عنده واحدا لانه في ما لو اوجبت هو الجمع بين الوقوف في الليل لئلا يفهم عليه  
كس تجاؤا ليلقات وهو محرم ثم رجع فاحرم منه وكان الواجب عليه حاله الوقوف حاله الغروب قد فعله ولا نه لولم يقف لانه في قبل غروب الشمس  
وقف حتى غربت الشمس لم يجب عليه شيء كذاها وقال الكوفيون وابو ثور عليه السلام ولو كان عوده بعد الغروب لم يسقط عنه الدم وبه قال احمد لان الواجب  
الوقوف حاله الغروب قد فاته في الشافعي يفيض الدم ولو فاته الوقوف بعرفة فاض بها صح حجه ولا شيء عليه اجماع القول  
النبي من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ويجوز له ان يدفع من عرفات اى وقت شاء وكلام عليه اجماعا **الا** يقال انه وقف الزمانين فوجب الدم كما  
قلنا اذا وقف هناك وفاض قبل المبلل **لانا نقول** الغرض ان من ادرك الهاء امكنه الوقوف الى الليل الجمع بين الليل والهاء فحين ذلك عليه فاذا  
تركه زوال الدم ومن اهاه ليل لا يمكنه الوقوف بها فليقف عليه فلا يجب الدم بتركه **مسئلة** لو غم الحلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس  
ناب ذى الحجة ثم فامت البينة انه عاش في لوجه فوات الحج اذا لم يتقوا المحض وبغيره ولا المشعر قبل طلوع الشمس لقوله الحج عرفه ولم يدركها وقال الشافعي  
يجزى بقول النبي بحكم يوم تجوز وكان ذلك لا النبي يوم من مثله القضاء مع اشتماله على المشقة العظيمة الخاصة من السفر الطويل في نقاق المال الكثير  
وام يفتقر يوم النوبة لم يجزى لهم لانهم لا يقع فيه الخطاء لانسان العدة لا يتصور من العدة الكثير في العدة القليل لا يعدون في ذلك لانهم مفرطون وهاه  
ناب نقضاء ولو شهد اثنان عرفة بوفية الحلاله من هاهنا والليل ما يمكن الاثنان في عرفة اجترأ بالمرء لغيره وقال الشافعي يقفون من العدة ولو  
اختص الناس جمع في العدة فوقفوا غير ليل في البرية وروى بعض العامة بخبرهم لان النبي قال يوم عرفة الذي يعد الناس فيه ان اختلفوا فاصابهم  
واخطاء بعضهم بغيرهم لانهم غير معذرين وهذا ولو شهد اثنان بوفية هلال في الحجة ورواها كاشه اذ شهدا بها وقفوا يوم التاسع على فوق وفيه من  
وقف الناس يوم العاشر عندها وبه قال الشافعي قال محمد بن الحسن لا يغير حتى يقف مع الناس يوم العاشر لان الوقوف لا يكون في يومين وقد ثبت في حق  
الجماعة يوم العاشر منع كونه لا يقع في يومين مطلقا لا مكانا ولا بالنسبة الى تخصيصه باختلاف سبب الوجوب في هاهنا والاصل في ذلك الوقوف في نفس الامر واحد  
فعدى بالاشتباه كالصلوة للنسبة **تدلي** لو غلط في المكان فوضعه بغيره فليصح جميع **الفصل الثالث في الوقوف بالمشعر الحرام وفيه مسائل**  
**الاول** في مقدماته **مسئلة** اذا غرت الشمس في عرفات فليقف منها قبل الصلوة الى المشعر يدهو بالمقول ويستحب ان يقف في السيفير سيرا  
حيلا يكثر فيه واستغفر الله ويكثر من صلواته العامة من حفر الصادقة عن ابي جابر عن النبي في حديث طويل حتى دفع وقد شق القول بالزمان  
حتى ان بابا البصير مولد وجلي يقول سيد النبي ايها الناس المكنة الكينة ومن طريق الخاصة قول الصادقة في صحيحنا غرت الشمس فاض من الناس  
وعلى الكينة والوقار فاض من حيث فاض الناس استغفر الله ان الله غفور رحيم فاذا انتهى الكتيب اتمم من الطريق بيلق الله ام رحم موفى

في المشعر الحرام

في المشعر الحرام











في يوم الجمعة

الجمل ما يلي  
واولها ما يلي  
وهي من العفة  
ولذلك سميت  
جمرة العقبة  
حصى الحبل  
منه تسمى العادة  
ولا تظلم خلافا  
وجوابا عن  
العقبة

الامر قد رويته جرحا في الفاضل من الشعر قبل طلوع الشمس فلا يجوز وادي محرق تطلع الشمس مستحبا وروي عن الباقر انه ذكره ان يقيم عند المشعر بعد الاذان  
**اذ عرفت هذا** فانه يجب يوم النحر ثلث مسائل في جمرة العقبة والذبح والحلق والتقصير يجب عليه بعد عوده من مكة في يوم النحر واثانية  
 روى الجار الثلاث والمبيت في البجستان **الثاني** في جمرة العقبة **مسئلة** اذا روي في يوم النحر وجب عليه في جمرة العقبة وهي ان يرمي رميا  
 الله وماها وقال خذ واعني مناسككم ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل  
 وجهها ولا ترمها من اهلها **اذ عرفت هذا** فانه يستحب ان يدخل بين يدي طلوع الشمس في جمرة العقبة حاله وصوله **مسئلة** لا يجوز الرمي  
 في هذا اليوم ولا باقي الايام الا بالجار وعند علمائنا وبه قال الشافعي مالك احمد لما رواه العامة ان رسول الله رمي بالجار وقال يمثل هذا فارمها  
 وقال في عليكم بحصى الخذف من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها والامر للوجوه  
 وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما كان من جنس الارض كالخشب والزئبق والمد كما لم يكن من جنس الارض فلا يجوز وقال داود يجوز الرمي بكل شيء حتى يحكي عنه انه قال  
 لوروي بصغور ميت اجزائه لقوله اذا رميته وحلقته فكل كل شيء ولم يفضل عن سبكنة بنت الحسين انها رمت الجمرة ورجل بنا ولها الحصى تكبر مع كل  
 حصى فحط حصاة فزمت بجانها ولانه روي بما هو مخجل لارض فجزءه كالحجارة والجواب ما يذكر في الحديث كيفة الرمي به وبينه بفعل فصرف ما ذكره في  
 الميمون بفعله من العبادات فعل سبكنة فعل صحيح لا يفتقر قياسا بحنيفة بالدرهم **مسئلة** واختلف قول الشيخ  
 فقال في اكثر كتبه لا يجوز الرمي الا بالحصى اخذاه ابن ادريس اكثر علمائنا وقال في الخلاف لا يجوز الرمي الا بالجار وما كان من جنس البرام والجواهر انواع  
 الحجارة ولا يجوز زعفران كالدرد والاجر والكحل والزئبق والملح وغير ذلك من الذهب الفضة وبه قال الشافعي والوجه الاول لما رواه العامة عن النبي انه قال لما لفظ  
 له الفضل بن العباس حصى الخذف قال يمثلها فارموا من طريق الخاصة رواية زرارة المحسن عن الصادق قال لا ترم الجمار الا بالحصى لم يحول يقين البراءة  
 بالرمي بالحصى ون غيره فيكون **اولى مسئلة** ويجب ان يكون الحصى كذا اقلو روي مختصا روي بها هو وغيره لم يجزئه عند علمائنا وبه قال احمد لان النبي  
 لما اخذ الحجارة قال بائصال هؤلاء فارموا وانما تحقق المماثلة بما ذكرناه ولا ترم اخذ الحصى من غير الرمي قال خذ واعني مناسككم ومن طريق الخاصة قول  
 الصادق ولا تأخذ من حصى الجمار وقال الشافعي انه مكروه ويجزئه وقال المزني ان روي كذا هو لم يجزئه وان روي بمادى وغيره اجزاء لا ترمي بما يقع عليه اسم  
 الحجارة فاجزائه كالماء لم يرم به قبل ذلك الجواب ليس المطلق كافيا والاما احتياج الناس الى نقل الحصى الى الجمار وقد اجتمع على خلافه في عدم الاجزاء بين  
 جميع العدد وبعضه فلوروي بواحدة قد روي بها وكل بالاكبار لم يجزئه ولوروي بخاتم فصره جرحا لا ترم بالاجزاء خلافا لبعض العامة فانه منع لان الحجر هنا  
**ينبغي مسئلة** يجب ان يكون الحصى من الحجر فلا يجزئه لو اخذ من غيره لقول الصادق ان اخذت من الحجر اجزاء لا وان اخذت من غير الحجر لم يجزئه ثلث  
 وهذا نص في الباب يكره ان تكون صمما بل تكون رخوة ويستحب ان تكون برشا منقطة كحليته قد لا تملك لان الصادق ذكره الصم منها وقال خذ البرش قال  
 الرضا حصى الجمار تكون لا تملك لا تأخذها سودا ولا بيضا ولا حرا خذها كحلي منقطة تخذنهن خذها وتضعها وتدفنها بظفر السبابة قال طارمها من  
 بطن الوادي اجعلهن على عييك كلهن ولا ترم على الجمرة وتقف عند الجمرة بين الديلين ولا تنف عند جمرة العقبة ويكره ان تكون مكسرة وبه قال الشافعي  
 واحمد لان النبي امر الفضل فلقط الحصى الخذف وقال يمثلها فارموا من طريق الخاصة قول الصادق في النقط الحصى ولا تكسر منها شيئا ويستحب ان تكون  
 قد وكل واحد منها مثل الامثلة لا تسمى او يحصى الخذف الخذف بما يكون بالجار وصغار ومن طريق الخاصة قول الرضا حصى الخذف تكون مثل الا  
 نملة وقال الامثلة وقال الشافعي صغر من الامثلة طولها وعرضها ومنهم من قال كقدر النواة ومنهم من قال مثل الباطل وهذه المقادير متعارفة ولوروي بالبر  
 اجزاء للامثال في احدى الروايتين عن احمد انه لا يجزئه لان النبي امر بهذا القدر **الثالث** في رمي الجمار وكيفية **مسئلة** يجب  
 الرمي للنية لانه عبادة وعمل ويجب ان يقصد وجوب الرمي ما تجزئه العقبة لغبرها الوجوب فتر الى الله ثم ما حج الاسلام وغيره وبجانب العدد وهو سبع  
 حصيات في يوم النحر في جمرة العقبة فلا يجزئه لو اخل بحصاة بل يجب عليه الاكالا لا تظلم فيه خلافا لان النبي والامة عليهم السلام كذا فعلوا ويجب  
 ايصال كل حصاة الى الجمرة بما يسهل في فعله ولو وضعها بكفة لم يرمي لم يجزئه لاجتماع لان النبي امر بالرمي هذا لا يسهل رماها فلا يكون مجزئا ومن طريق  
 الخاصة قول الصادق خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها ولو طرحها طرعا قال بعض العامة لا يجزئه وقال اصحاب الراي يجزئه لانه  
 الاسم والصياغة تبعية الاسم فان سمي رماها اجزاء فلا يجب ان يقع الحصى الرمي فلو وقع دون رمي لم يجزئه لاجتماع لان الصادق قال فان رميت بحصاة فوفقت في محل  
 فاعده كانتا **مسئلة** يجب ان تكون اصابة الجمرة بفعله لان النبي كذا فعل قال خذ واعني مناسككم ولقوله يمثلها فارموا اوجب استناد الرمي اليها  
 فلوروي بحصاة فوفقت على الارض ثم رمت على سنها او اصاب شيئا صلبا كالحمل شبهة ثم وقعت في الرمي بعد ذلك اجزاء لان وقوعها في الرمي بفعله وروى  
 بخلاف المروى في المسابقة فانه لا يعتد به في الاصابة لان القصد بانه اخذ الحصى فاذا ازيل السهم فقد عدل عن السن فلم يندل الاصابة على خذ فلهذا  
 لم يعتد بخلاف الحصة فان الرمي اصابة الجمرة بفعله كيف كان اما لو وقعت الحصة على ثوب لسان فنقضها فوفقت في الرمي فانه لا يجزئه وبه قال الشافعي  
 لانه لم يمثل امر الاصابة بفعله وقال احمد يجزئه لان ابتداء الرمي من فعله فاشبهه بالواصاب موضع اصابا ثم وقع على ثوب لسان فخره فوفقت  
 في الرمي وعلى عقبه فخره فوفقت في الرمي ليس مجبدا لان لما اخذ عليه الاصابة بفعله ولم يحصل فاشبهه بالووقفت في غير الرمي فخذها غير رمي بها  
 في الرمي كذا الوقت على ثوب لسان فخره فوفقت في الرمي وعلى عقبه فخره فوفقت في الرمي لا مكان استناد الاصابة الى حركة اليد الانسان ولوروي  
 نحو الرمي ولم يعلم هل حصلت الرمي لا لافا لوجهه لا يجزئه وهو قول الشافعي الجهد لا لاصالة البقاء وعدم يقين البراءة وقال في القدر لم يجزئه بناء على  
 الظاهر ولوروي بحصاة فوفقت على حصاة فظفر الثانية في الرمي لم يجزئه لان التمر رماها لم يحصل في الرمي التي حصلت لم يرمها ابتداء ولوروي الى غير  
 الرمي لم يجزئه بخلاف ما لوروي في صيد فوقع غيره صححت تذكيره لعدم القصد في الذكاة والرمي بغيره القصد فلو وقع على مكان اعلا من الجمرة فخره  
 في الرمي لا قرب الاجزاء لمصونها في الرمي بفعله خلافا لبعض الشافعية ولوروي بحصاة فالتفتها طائرا قبل وصولها لم يجزئه سواء رماها الظاهر في الرمي لا

في يوم الجمعة  
ويجوز في يوم الجمعة











کتاب الحج

از انکس فیض ابرو







كتاب الحج

وكذا الصلوة

التي

في

التي

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

بعد في جرة العقيقة لا يستلزم كون وقت وجوبه ذلك **أذا عرفك هذا** فوقت فحرمه يوم النحر وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية لأن  
النبي يوم النحر قال خذوا غنمنا منكم ولا تأخذوا من قبل يوم النحر ولا يجوز فيه الاضحية فلا يجوز ذبحه من غير هدي التمتع كقوله النحل من الغنم ما من مائة  
هدى في العشر فإن كان قد اشعره أو قلده فلا يحرره إلا بمضى يوم النحر وإن لم يكن قد اشعره أو قلده فلا يحرره بمكة إذا قدم في العشر لما رواه سمع في الصحيحين  
عليه السلام قال إذا دخل جدي في العشر فإن كان اشعره أو قلده فلا يحرره إلا بمضى يوم النحر وإن لم يكن قد اشعره أو قلده فلا يحرره بمكة إذا قدم في العشر كما لو كان  
تطوعا فإنه يحرره بمكة إذا قدم في العشر لقول الصادق إن كان كان تطوعا فحرره بمكة وإن كان اشعره أو قلده فلا يحرره إلا بمضى يوم النحر  
ولا نافذ بهما إن الذبح إنما يجب بمنى وهو ما يكون يوم النحر وقال عطاء واحد في رواية يجوز له نحره في شهر شوال وإن قدم في العشر لم يحرره إلا بمضى  
يوم النحر قال الشافعي يجوز نحره بعد الإحرام قولا واحدا وفيما قبل ذلك بعد حله من العشر قولا واحدا المنع لأن الهدى يتعلق به عمل البدن  
وهو نحره في الحرم والعبادات البدنية لا تقدم على منتهى جوبها وأصحابنا عندنا لا يحررون إلا ما لا يحررون من الغنم والشروع في الحج فإذا وجد أحدهما حاز أحده  
كالزكوة ولا خلاف بيننا في أنها لا يجوز تقديم على العرة **مسألة** إذا لم يحرره في يوم النحر لم يحرره في غيره من الأيام من الأصنام الثلاثة يوم النحر يوم  
بعده وبه قال علي والحسن عطاء والأوزاعي والشافعي ومن المنسند لما رواه العامة أن النبي قال إذا لم يحرر كل ما من نحر من طريق الحائض أو غيره على بن جعفر في الصحيح  
عن الكاظم قال سألت عن الأضحية كرهت في يوم النحر فقال لا بأس بها ما تقول في رجل سافر فقدم بعد الأضحية يوم من  
الآن يعني في اليوم الثالث قال نعم وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيد في الأصنام يوم واحد يعني في يوم النحر وبه قال مالك في الثوري  
عن ابن عباس بن عمر أن اليوم الرابع لا يصلح للمري فلا يصلح للذبح والملازمة منوعة **فروغنا في قول** يجب تقديم الذبح على الحلق لقول الصادق في بيان الذبح  
قبل الحلق وفي العقيقة بالحلق قبل الذبح ولواخره ناسبا فلا يشترط أن يكون عاملا أو غير ذلك والذبح في يوم النحر لا يحرره إلا بمضى يوم النحر  
لهدى في الليالي الثلاثة أيام النحر **البحث الثالث** في صفات الهدى يجب أن يكون الهدى من بهيمة الأنعام الأبل والبقر والغنم إجماعا  
قال في فكلوا وأطعموا الباشا الفقير واضلله البدن ثم البقرة الغنم لما رواه العامة عن أبي هريرة عن رسول الله قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح  
في الساعة الثانية فقاما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فقاما قرب بقرته ومن راح في الساعة الثالثة فقاما قرب بكبش القرن ومن راح في الساعة الرابعة  
فقاما قرب جاجنة ومن راح في الساعة الخامسة فقاما قرب ببضته ومن طريق الخاصة قول الباقر في الصحيحين المنع وعليه الهدى فقلت وما الهدى فقال الفضل  
بدنه ووسطه بقرته وأخيه شاة ولا نكاحا لثقتا وهذا الجزء الذي نزع سبع شياه **مسألة** لا يحرر في الهدى إلا الجنع من الضان وأنش من غيره  
الجنع من الضان هو الذي له سنة أشهر وثني الغنم البقر ما له سنة ودخل في الثانية وثني الأبل ما له سنة ودخل في السادسة بقر قال مالك في الليث والشافعي واحد  
واسحق وابو ثور وأصحاب الرأي لما رواه العامة عن ابن بلال بن هلال عن أبيه أن رسول الله يجوز الجنع من الضان أضحية من الجردة من بئر قال ما رسول الله  
إن عني عناقا جازعا من خبر من شاة لم فقال يجوز بل لا يحرر من أحد بعدك ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيحين يحرر من الضان الجنع ولا يحرر  
من المفروق لم قال لا يحرر من الجنع من الضان تلقى والجنع من المفروق تلقى **مسألة** ويجوز أن يكون تاما فلا يحرر المور ولا العرجاء البين عرجها ولا المربضة البين  
مرضها ولا الكيرة للمني لا تلقى وقد وقع الاتفاق بين العلماء على اعتبار هذه الصفات الأربع في المنع روى العامة عن البراء بن عازب قال قام رسول الله فقال  
أربع لا يحرر في الأضحية العوراء البين عورها والمربضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والكيرة للمني لا تلقى لا يحرر لها وأما المربضة فقلت في  
العرجاء لأن الجرب يفسد اللحم والوجه عيبا رديا مرضا يؤثر في مالها وفساد لحمها ومعنى البين عورها أي التي تحسفت عيناها ذهبت فأنزلت بقصها لأن شهية  
العين عضو يستطاب كلها والبين عرجها لا يتكمن من السير مع الغنم ولا تشا وكفا في العلف الرعي فتهرب ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيحين يحرر من البين  
قال لا يحرر من البين عرجها ولا البين عرجها ولا البين عورها ولا البين عرجها ولا البين عورها ولا البين عرجها ولا البين عورها ولا البين عرجها ولا البين عورها  
القرن ولو كانت العوراء غير محسونة العين احتل المنع لثبوته وكما وقع الاتفاق على منعه ما انصف بواحدة من الأربع فكذا ينبغي على ما فيه نقص أكثرها نصبا ولا يعتبر  
مع القطع بخلاف العين إجماعا لأنه محل البش مع الغنم والمشا كذلك في العلف أكثر من خلال العور **مسألة** في الضبابة وهي مكسورة القرن لا يحرر إلا إذا كان القرن  
الداخل صحيحا فإنه يجوز التضحية به وبه قال علي وعمار وسعيد بن المسيب الحسن لما رواه العامة عن علي ولم يظهر لها مخالفة من الصحابة ومن طريق الخاصة قول الصادق  
عليه السلام في مقطوعة القرن والمكسورة القرن إذا كان القرن الداخل صحيحا فلا بأس وإن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعا ولا بد من ذلك لا يؤثر في اللحم فأجرك  
كالحما وقال باقي العامة لا يحرر قال مالك إذا كان يدعى بجزءه ولا جازما روى عن علي قال من سئل عن سول الله أن يرضى بخصب الأذن والقرن وهو محمول على  
ما كثر فيه وما الغنم وهي التي ترضى بخصبها نصف منها وفرها فلا يحرر به قال أبو يوسف ومحمد لهدى أحد الراديين وكذا لا يحرر عندنا قطع ثلث  
أذنها وبه قال أبو حنيفة لهدى في الرواية الأخرى لا قطع بعضها يصدق علمها مقطوعة الأذن فتدخل تحت النهي **مسألة** لا بأس بشقونة  
الأذن وشقونها إذا لم يكن قد قطع من الأذن شيئا لما رواه الحسن بن علي قال مرنا أن سنن العيون والأذن ولا نرضى بها بلز ولا مادية ولا خرقاء ولا شقاء قال  
زهير قلت لا بأس سقى ما لم يلقه قال يقطع طرفه الأذن قلت فما المدايرة قال يقطع من مؤخر الأذن قلت فما الخرقاء قال الشق الأذن ذلك فما الشق  
قال شقها لهدى ومن طريق الخاصة قول علي قال ما رواه رسول الله في الأضاحي أن شق العيون والأذن وبها فاعن الخرقاء والشقاء والمقاطعة والمدايرة  
يقال شقون الشق إذا رقت بصره نظير البير بطت كفت فو نفع حاجيك كلها فاستعمل من الشعر سئل أحدهما عليها السلام عن الأصاحي إذا  
كانت الأذن مشقونة ومتفوتة بجهة فقال ما لم يكن مقطوعا فلا بأس **مسألة** لا يحرر النحر عندنا لما رواه العامة عن علي بن جبر أنه قال لا يحرر  
الله عندي جفنة من المفروق لا يحرر في الأضحية إلا ما يحرر في الأضحية قال أبو عبيد قال أبو هريرة عن علي بن جبر أنما يحرر الجنع من الضان في الأصاحي ومن المفروق  
في الأصاحي ومن الضان الجنع من الضان تلقى بخلافه وهذا المقنع موجود في بعض من طريق الخاصة محمد بن مسلم العيصي عن أحد مشايخنا  
فلا سالن عن الأضحية لا يرضى فقال لا لا مانع من أن يكون نحرها أو قال بعض العامة لا يحرر نحرها وقال الشيخ لو نحر ما يخصى يجب عليه الإعادة إذا قدم عليه لأنه

في صفات الهدى







# كتاب الحج

في

من

مسألة

السؤال

ولس له صوم ومدة  
وقال شامي لا بقدر أهو  
ولا يجب لسا لا رسوم  
يجب فصوله فصوله  
كما به الصوم بمصانف  
تبع وجوب الصيام وقال  
أحمد بن حنبل لا يفسد  
صوم من قلة من جهل  
بشأنه

وهو من جهل  
بشأنه

الحج

الأول ما قلنا  
ما هو واجب

معلومات والتقديم جاز إذا وجد السبب لتقديم التكفير على الحنث عند **أذاعرف هذا** فلا يجوز تقديم صوم على إتمام الحج ما عدا ما عدا  
أن يجوز تقديم صوم على إتمام الحج وهو خطأ لا بتقديم الواجب على فقه وسبب مع ذلك فهو خلاف الإجماع **مسألة** لا يجوز أن يصوم أيام التشريق  
في بدل الهدى عند علمائنا وقيل على ما في الحديث وعطاء بن السند ولحمدي الروايةين والتا في الجهد لما رواه العامة عابدين هريه أن النبي عن صفا  
سنة أيام يوم الفطر والاضحى أيام التشريق اليوم الذي يشك فيه رمضان ومن طريق الخاصة ما رواه الصدوق عن النبي أنه بعث بديل بن ورقاء الخزاعي  
على جبل ورف وأمره أن يتجسس على الناس أيام منى ألا تصوموا إنما هو أيام الأكل وشرب بعد ذلك سال معوية بن عمار أن تصادق عن الصيام أيام  
للتشريق فقال ما بالامصار فلا ما من به وأما يعني فلا وقال الشافعي في القديم وهذا الشافعي في القديم يجوز صيامها وهو رواية عن أحمد وبه قال بن عمر عابدين  
مالك في صحيح لما رواه بن عمر أن النبي رخص للمنع أن يصوم أيام التشريق وهو ضعيف السند **مسألة** لا يصوم بعد أيام التشريق جاز  
طوله في الحج إذا كان قضاء وبه قال الشافعي ومالك لا تصوم واجب فلا يفسد بقاؤه وقدر رمضان ولو رتبة زارة الصحيح عن الصادق قال من لم يجد هذا  
فاجب يصوم الثلاثة أيام العشر لا ما من به بذلك قال أبو حنيفة إذا نذر الصوم بخروج يوم عرفه سقط الصوم واستقر الهدى في ذمته لقوله نذر  
أيام في الحج وليس مجتهدا لأنها على الوجوه أشهر الحج لا على السقوط بعد انقضاء يوم عرفه ولا يجوز صوم هذه الأيام الثلاثة لأن في الحج بعد التلبس بالمنع ولو خرج  
ذو الحجة وأهل الحرم سقط فريضة استقر الهدى في ذمته وبه قال أبو حنيفة لا تصوم هذه الأيام الثلاثة لأن في الحج بعد التلبس بالمنع ولو خرج ذو الحجة وأهل الحرم  
الحرم سقط فرض الصوم واستقر الهدى في ذمته وبه قال أبو حنيفة لا تصوم هذه الأيام الثلاثة لأن في الحج بعد التلبس بالمنع ولو خرج ذو الحجة وأهل الحرم  
من يصوم في الحج حتى يهل لاهل الحرم فعليه شاة **مسألة** يجب صوم الثلاثة من ألبا الا في صورة واحدة وهي أنه إذا نذر يوم التروية فأنه يصوم يوم التروية  
وعرفه ويفطر يوم العبد ثم يصوم يوما آخر بعد انقضاء أيام التشريق ولو صام غير هذه الأيام وجب فيها من شاة والتأخير في الثلاثة لا يجوز تحلل لأفطار من اليومين  
والثالث الا في الصورة التي ذكرناها ولم يوجب العامة للتابع والاحتياط بيان أن لا ينبغي للمارسعة البقاء لا مكان وهو ما يتحقق بالتأخير ولقول الصادق  
عليه السلام لا تصوم الثلاثة إلا يوم متفرقة وقال عمر بن الخطاب يوم عرفه يجزئ من يصوم يوما آخر أو ما السبعة فلا خلاف في جواز تفريقها لأن استحقاقها  
سال الكاظم عن صوم السبعة فترها قال نعم **مسألة** واجب على من نذر في الثلاثة والسبعة ما كان لهم وجوب صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة في بلد وبه  
قال الشافعي في حرمه ونقل المنزلة عنه لقوله فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وما رواه العامة عن النبي في حديث طويل في لم يجد هذا فاقام  
ثلاثة في الحج وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله من طريق الخاصة رواية على بن جعفر عن الكاظم قال لا تجزئ الثلاثة والسبعة جميعا والقول الثاني للشافعي وهو  
من أيام الحج وبه قال أبو حنيفة وأحمد حكى عن الشافعي أنه يصوم إذا خرج من مكة ساريا في الطريق وبه قال مالك لأن كل من نذر صوم وجاز أن يودب إذا رجع  
أن طهر جاز قبل ذلك كقضاء رمضان والقياس لا يعارض الكتاب الحديث **مسألة** هذه السبعة تصام إذا رجع إلى أهله وإن قادمه المنظر صول الحج  
إلى بلده أو مضى شهر ثم يصوم بها ما رواه معوية بن عمار في الصحيح قال قال رسول الله من كان متعمدا لم يجد هذا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله فإن  
ذلك كان له مقام بمكة وإذا نذر يصوم السبعة ترك الصيام بعد ميرة إلى أهله أو شهر ثم صام وقال مالك أبو حنيفة يصوم بعد ميرة أيام التشريق فأنما  
ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول إسحق وقال بن السند يصوم ما إذا رجع إلى أهله وللشافعي ثلاثة أقوال تقدمت في المسئلة السابقة **أذاعرف هذا**  
فان التفريق بين صوم الثلاثة والسبعة واجب لما تقدم ولوم يصم الثلاثة وأفام بمكة حتى مضى شهر أو وصل أصحابه إلى بلده لم يجب عليه التفريق وهو أحد قولين  
وفي الثاني يجب عليه التفريق في كمينه أربعة أقوال أحدها يفصل قبل المسئلة وأربعة أيام وثانيها أربعة أيام وثالثها قبل المسئلة وأربعة أيام يفصل يوم **مسألة**  
لومان من يجب عليه الصوم ولا يصم فان لم يكن قد تمكن من صيام شيء من العشر سقط الصوم ولا يجب على من لم يقضه عنه كالأصدة عنه وهو قول العامة  
والشافعي في أحد القولين لا نذر غير واحد للمك فلا يجب عليه إلا فاد على الصوم ولا يجب عليه ثم يسقط للمولى القضاء عنه ولو تمكن من صيام العشرة فهل قال  
الشيعة يفرض الولي عنه ثلاثة أيام وجوبا لا يجب قضاء السبعة وقال بن إدريس يجب قضاء السبعة وهو المعتمد وهو أحد قولين للشافعي لا يصوم ولعل يفعله  
فوجب على من لا يقضه رمضان رواية معوية بن عمار قال من لم يكن له هدى لمنعه فليصم حرام عنه وليزله لم يتمكن من صيام السبعة لم يجب الولي قضاءها وروى  
القول الثاني للشافعي في تصديق الولي عنه وهو قول العامة **أذاعرف هذا** لو تمكن الحاج من صوم السبعة بعد رجوعه إلى أهله وجب عليه صيامها  
ولا تجزئ الأصدة عنها لأن الأصدة قبل ولا تجزئ مع التكرار من فعل المبدل عنها **مسألة** لا تلبس بالصوم ثم يسرا وجد الهدى بل استحب وبه قال  
الحسن قتادة ومالك الشافعي وأحمد في إحدى الروايةين لقوله فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام مقتضاه وجوب الصوم على غيره الواجب هذا في أحاديث  
الهدى يحتاج إلى دليل ظاهر كلام الشيخ سطر صيام ثلاثة أيام وبه قال حماد والثوري قال أبو حنيفة يجب عليه الاشتغال بالهدى كالأضحية كما إذا وجد  
الهدى بعد أن صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر وجد بعد أن مضى أيام النحر جازاه الصوم وإن لم تجل لا نذر مضى من النحر لا توجب المبدل فتدبر من نذر  
فأشبه المنيب لا وجد الماء في شاة يذبحها وجد الهدى قبل يوم النحر فقد وجد المبدل قبل حصول المقصود بالمبدل وهو التحلل بالهدى المقصود من التمسك  
وليس مقصودا في نفسه الصوم مقصودا بحسب ابتداء الشئ لا كغيرها **مسألة** لو أخر ما يجب ويصم ثم وجد الهدى فحين عليه الذبح ولا تجزئ الصوم وبه  
قال أحمد في إحدى الروايةين والشافعي بعض أقواله لا نذر قد عمل المبدل قبل شاة وعرف المبدل فلا نذر الاشتغال بالهدى المقصود من التمسك بالهدى  
مع الحج خلاف الصوم وقال الشافعي بعض أقواله فرض الصوم وإن هدى كان أفضل له قول ثالث عليه الهدى لا غير لا يذبح الصيام وهو لزوم التمسك  
أحمد والشافعي في أقواله على قوله في الكفارات هل اعتبار بحال الوجوب جازاه الصيام وإن قلنا حال الأداة وأما غلط حالين لم نجد **مسألة**  
لوتين على الصوم وخاف الضعف من الناس يوم عرفه أخر الصوم إلى بعد انقضاء أيام التشريق لم يخرج عقيب أيام التشريق به نذر نذر صامها في الطريق  
أو إذا رجع إلى أهله ولو أتيه الصحيح عن الصادق ولا فضل المبادرة إلى صومها في الطريق بل في السفر ما عدا هذا أهل الحرم فإذا أهل قبل صومها فليس عليه الهدى  
فان الشيخ لم يصم الثلاثة لم يكن له ولا في الطريق رجلا إلى بلده وكان متكما من الهدى جبر فانه أفضل من الصوم قال والصوم بعد أيام التشريق يكون إذا انقضا











[illegible]

قال فينا صم

امتیازات

۱۵

فَالْخُطْبَانَا  
وَأَلْبَابُ تَمَارِ

و من اجله تمهد

و یطهر منصفه











کتاب الحج

[illegible]

دوسرہ  
فیضانِ حیات  
مارچ ۱۹۷۱ء

ماتيم

لَا رَاجِبَ مَا لِي غَيْرُهَا  
عَنِ الْأَمَةِ

وَالْحَقُّ الْمُبِينُ







النساء والطبيب قالوا نعم يا أبا جهمه إذا حملت كل شيء إلا النساء - وقد قال ابن الروسر وتعلقه سلام وطاوس الخنجر أبو تور وقال ابن خزيمة رحمه الله كل شيء  
إلا النساء والطبيب إذا **فهي** إذا خاف خوان الزنا حله حيث أطاق خواف النساء فمتداس مواضع حملته إذا حملت وقصها  
لكل شيء أحره منهن إلا النساء والطبيب وكل الصيد **ب** إذا طاف خواف الزنا حله الصبيج إذا طاف طوف النساء حمله **مسألة** نسخ  
لمن خلق لسان يشبه بالحجر من قبل طواف الزنا في ترك لبس الخيط إلى أن يطوف خوان الزنا في أن يحذر من مسأله الصادق في الصحيح عز وجل تمتع بالعمة  
فوقف بمزماره وقف بالشمع ورمى بالحجارة وذبح وعلق بقطي رأسه قال لا حتى يطوف بالبيت بالصفا والمروة قبل أن كان قد فعل قال أما ترى عليه سبنا  
والنعم هنا للكرامة لأن الصادق في الصحيح أن جعلت ناسي ذنوبه ما امتنع طلق ناسي بالخنا فعاد النعم من عزه ثم سبنا ثم الطبيب قلت قد لبس  
القيص قال نعم قلت قبل أن اطوف بالبيت قال نعم ويسخى لمن طاف خواف الزنا لأن لا يمس سبنا ثم الطبيب حتى يطوف خوان النساء ثلاثا يستعمل به غيره

بِقَضَائِهِ الْفَاحِشِ  
وَزَيْلِهِ الْبَيْتِ

لَعَلَّامٍ

انما اخره

وای بختل ہارا  
وہلوف ہارا مال  
بہت محدث او  
نوم مان بقصہ یاد  
مختار الطور علی  
عسل لارواۃ ۴

[illegible]







# كتاب الحج

الحائفة الرعاة والعبيد الذي لم يلحقا حاتم وقال الصادق في الصحيح لا بأس برمي الحائفة البليد ويغفر الله له في اليوم عشرين رخصا للمسلمين في الرعي في  
 ليلة **مسألة** يجب الترتيب بين الحمار الثلاث فلو لم يكن بدا حجرة العقبة ثم الوسطى ثم الأولى عاد على الترتيب حجرة العقبة وكذا لو بدا بالوسطى ثم الأولى  
 لم يجزه إلا الأولى ولو رمى حجرة العقبة ثم الأولى ثم الوسطى عاد على حجرة العقبة حاصرا للحجل بعد على ما يحصل من الترتيب عند علمائنا وروى قال مالك في الثاني  
 واحد من البقيتين في الرمي قال خذوا عن مناسككم من طريق الحاصرة قول الصادق في الصحيح في حماري الحمار مكوسه بعد على الوسطى وحجرة العقبة ولا يكره  
 متكرر فيترطبه الترتيب كالسحر قال الحسن البصري وعطاء بن رباح لا يجب الترتيب فيما سلك من تكرره فيمكنه في رعيه في حماري بعض ما إذا بدأ  
 لبعض فلا يترطبهما الترتيب لرمي الذنبح ومنع حكم الأصل بطلان الطواف **مسألة** يجب أن يرمى كل حرة تسع حصيا أكلا ولا يجوز له الإخلال بواحدة منها  
 ويبرأ قال الشافعي وأصحاب الرأي أحمد في حكم الروابطين لما رواه العامة من النبي صلى الله عليه وسلم في حماري تسع حصيات من طريق الحاصرة وروى عن الصادق في قوله  
 ليرجل في حماري تسع حصيات وقفت حدة قال يبيدها من ساء من ساء من العدا إذا أراد الرمي لا بأحد من حصي الحمار وقال أحمد في الرواية  
 الثانية يجوز أن ينقص حصاة أو حصيتين لا يريد به قال مجاهد في صحيحه لما رواه ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله عن رجل ترك حصاة قال تصدق بتمرة أو قمحة حركت  
 ذلك لمجاهد فقال يا عبد الرحمن لم تسمع قول سعد قال سعد رجلا من المحجرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض يقول ميت تسع حصيات يقول ميت تسع  
 بيت لك حصيات على حصي لا يجزيه بجواز أن يكون الترتيب وجباة للحال لا عموم لها **مسألة** قد بدأ وجوب الترتيب في رعي الحمار ولو رمى الأولى ما نال من  
 أربع حصيات رمى الثانية ليحصل الترتيب سواء كان عددا وكذا لو رمى الأولى تسع ثم رمى الثانية ثلاث ثم أكمل الثالثة فتحت بكل النافعة ثم بعد على الأخرى **والسابعة**  
 ولو رمى السابعة بأربع فما زاد رمى ما بعده ما ساء وحصل الترتيب وجب عليه كمال ما ساء السابعة لو كان النقص عند بطل الترتيب أن كان قد رمى  
 أربعها زاد إلا أن أكثر يقوم مقام الترتيب مع النسيان وقول الصادق في الصحيح في حماري الحمار الأولى ثلاث الثانية تسع والثالثة تسع قال يعقوب بن  
 جهم السبع بسبع فان رمى الأولى أربع والثانية ثلاث الثالثة تسع قال يرمى الحمار الأولى ثلاث الثانية تسع ويرى حرة العقبة تسع قلت فان رمى الحمار  
 الأولى أربع والثانية بأربع والثالثة بسبع قال يعقوب بن يونس الأولى بثلث والثانية بثلث لا بعد على الثالثة **إذا ثبت هذا** ولو رمى تسع حصيات في  
 ملبسها وإن كان من العدد لا يقطع وجوبها للرواية ولو علم أنه قد دخل حصاة ولم يعلم أي الحمار هي فليرم الثلاث بتلات حصيات يحصل يقين البراءة ولو فعل  
 في الصحيح في رجل دخل حصاة عشرين حصاة فوطأها فزاد واحدة فلم يدركها من يمينه فنقص قال عليه السلام فليرم كل واحدة حصاة وإن سقطت من حماره ولم يدركها  
 هي قال لا يأخذ ببحث قد مضى حصاه يرمى بها ما كان رمت حصاة وقتئذ محمل قاعدة مكها وان لم يمسكها ما ساء ما ساء وحصل الترتيب في حماري الحمار  
 في سبع مرات فان زادها ففقد قل من سعة لحيته لأن النبي صلى الله عليه وسلم في تسع حصيات في سبع مرات قال خذوا عن مناسككم **مسألة** يجوز الرمي إذا والنسي  
 أفضل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمار إذا كان في الوجع في الثاني الحود ثم وقال الشافعي في يوم الأجر إذا كان في الأولى ما ساء إلا أن الترتيب في الرمي الثالث  
 ما إذا كان في الرمي في الأولى يكون مقيما ويستحب أن يأخذ الحصاة في كف واحد منها ويرمي به بغير عدل في كل حصاة والمعتمد في الترتيب أن  
 يرمى الحمار الأولى عن يمينه ويقف بعده كذا الترتيب ويرمي الثالثة مستند بالقبلة مقابلتها ولا تنقص عدلها ولو حال حتى من ذلك لم يكن يمينه لا يعلم به  
 خلافا لأقل من الترتيب أنه لو ترك الوقوف الدعاء اطعم شيئا وإن أرق ما كان **مسألة** يجوز الرمي عن كاهن أو غيره كالعلف المطون والمير عليه الصلوة  
 ومن شتمهم لعقول الصادق في الحسن الكثير المطون يرمى عنها قال العديان يرمى عنهم وفي الصحيح عن الصادق في رجل أعرج عليه فقال يرمى عنه الحمار وقال  
 الكلام من يرمى المرض لا يستطيع أن يرمى الحمار يرمى عنه سبع سنين عدا الكاظم عن الرمي في حماري الحمار يرمى عنه **مسألة** لو رمى  
 يوم بعض الحمار وأحسبها العادة من الغد لا بعد الله من ساء رمال الصادق في الصحيح في رجل أقام من جمع حتى انتهى إلى منصرفه لم يرد من حماري حتى عات  
 الشمس قال يرمى إذا أصبح مرتين لما فاتته مرة والأخرى ليوم الذي أصبح فيه ليرمي بهنما يكون أحدهما مكروه وهو لا يرمى إلا مرة واحدة والشمس في قولنا  
 أنسى كل يوم محدود الأول والأخرى سقوط بعوان وقدر جهات أحدهما السقوط لأن من الوقت المحدود يسقط العمل للمعلق به والثاني أن الجميع قالوا  
 الواحد بعيد في اليوم الثاني الثالث ما فاتته سقطت ومنع التحديد ولا كانهم ردوا عن السقوط رخص الرعاة أن يتركوا المبيت في يوم أو يوم الفجر حرة العقبة ثم يرمي  
 يوم الفجر ولو كان محمدا والمساوية الأخير حتى يصير قضاء وأما ما ترمى يومه كالأفضل لنا بوجوب خصائصه في فقهه وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها السقوط على الدم  
 والثاني القضاء والدم كقضاء رمضان إذا حركه إلى رمضان والثالث القضاء ولا يشرى عليه كالوقوف الأخرى إلى الليل الأصل براءة الذمة من الدم ويستحب  
 أن يرمى ما فاتته بالمرحلة إلى القضاء والذي هو عند الرواة لأنه وقت الفضيلة ويجب الترتيب في قضاء الغائب ثم يعقب طحاخاضه ولو لم يدر  
 يرمى يومه لم يقع الذي لا يدرى لا الذي هو ملو وجوب الترتيب هو أحد قول الشافعي والثاني سقوط الترتيب لو رمى حرة واحدة بأربع حرات حصاة  
 ليوم سبعة لا يمس بطلان الأولى لو فاتت حصتان أو ثلاث حتى خرجت ما دام الترتيب لم يكن تنقضى وانماها في الغائب كان أحوط وقال الشافعي في رجل دخل حرة واحدة  
 مدون تركها فغدا وان تركها فغدا لم يكن ذلك من الحمار الأخيرة وإن كان من الأولى بطل الرمي الأصل براءة الذمة **مسألة** لو رمى الحمار  
 في الأيام بأجمعها حتى جاء مكد وجب عليه الرجوع إلى موضع عادة الرمي إذا كان أيام الترتيب ولم يخرج وإن حركت قضاء من قائل في أيام الترتيب وأما من يقضي  
 عنه الرمي لادم عليه لأنه مكلف بالرمي ولا يخرج عن العدة إلا بركه لا كفارة لأصالة البراءة ولقول الصادق في من أغفل عن الحمار أو بعضها حتى قضى أيام الترتيب  
 فليذكر يومها من قبل فان لم يدرى عنه ولم يدرى أن لم يكن له روي استعان بحماري المسلمين يرمى عنه فانه لا يكون روي الحمار إلا أيام الترتيب ولو أرمي حرة العقبة  
 يوم النحر عادها في ثاني أيام النحر هو أحد قول الشافعي لا يرمى في وقتها وقته فكان عليه قضاء كرمي أيام الترتيب في رعيه لا بأس بالصادق في الصحيح  
 عن رجل أقام من جمع حتى انتهى إلى منصرفه فلم يرم حتى غابت الشمس قال يرمى إذا أصبح مرتين مرة لما فاتته الأخرى ليوم الذي أصبح فيه في الثاني السقوط ولا يكون  
 أيام الترتيب في رعيه لا يرمى في يوم النحر إلا حرة العقبة فيكون آخره من بعض أيام مع بعض ويستحب للمساكين الرمي عن الموضع شبهة تسع  
 الحرة وكس الموت للمهر عليه كان قد أذن لغيره في الرمي فله أن يرمي ما شاء من حماره وإن يرمى عنه بغيره للمعصية فان ذلك العدد والوقت

في حماري الحمار

في يوم الترتيب من حماري  
 يوم الترتيب من حماري

والهجرة



















قال في المحرر في هذا الموضع

في حكم الفل

الحج

الذين عدم احراز ان يثب اليه من ايق من الافاق بواحد يوم ما بعينه واشعاره او تقليده فاذا كان ذلك اليوم اجنب ما يجتنبه المحرم الى ان يبلغ الهدى محل ثم  
 انحل من كل شيء احرم منه لقول الصادق في الصحيح الرجل يرسد اليه لظنوعا قال بواحد صاحب يوم ما يقدر ان يفار ذلك الساعة من ذلك اليوم اجنب  
 ما يجتنبه المحرم فاذا كان يوم النخل اجزاء عنه فان رسول الله حيث صده للشركون يوم الحديث فخره رجع الى المدينة فخرجهم من الروابن ومنع ابيهم من ذلك  
**مسئلة** الحاج والمعتمر في ذلك سواء اذا حضر العتمة فعل ما ذكرناه وكانت عليه العترة في الشهر والاحل اجبة ان كان العترة واجبة ولا نقلا ولو اخرج المحصر الى  
 حلقه لاسي ما في ذلك يهدي لقول الساقية اذا حضر الرجل يبعث بهديه واذا راسه قبل ان يخرج خلقا سنة يذبح في المكان الذي احصر فيه ويصوم او يطعم ستة  
 مساكين ولو كان المحصر قد احرى ما يخرج قارنا وليس له التمتع بل يدخل في مثل ما خرج منه لقول الباقر والصادق الفاروق يحصرون وقد قالوا في حلقه حيث حبست  
 يبعث بهديه قلنا اهل البيت قال لا ولكن يدخل ثيل ما خرج منه الواحد ان كان القران واجبا وجب عليه القران والا فلا **مسئلة** قال ابن بابويه ابو  
 اذا قرن الرجل الحج والعترة واحصر عت هديا مع هديه ولا يحل حتى يبلغ الهدى محل فواجبا هديا مع هدي الشيا وقوامه ان يرسد لقوله ثم فان احصر ثم فاستسبر  
 من الهدى فوجب هديا للاحصا واصحابنا قالوا يبعث بهديه الذي ساقه ولم يوجبا يبعث هديا خرو قال اذ ريس معنى قولها اذا قرن الحج والعترة ان يقرب مع  
 كل واحد منهما على الاثر هديا يتيه او يقدره فيخرج عن ملكه بذلك ان لم يكن ذلك فاجبا عليه يذبح ولم يقصد ان يحرم بهما جميعا ويقرب بينهما في الاخر  
 لان ذلك مذهب من خالفنا في هذا القران **مسئلة** اذا اشترط في احراره فله التخلل من دون انفاذ هديا لان يكون ساقه ويشعروا وقدره فان كان  
 وان لم يكن ساقا بشرط فله التخلل اذا بلغ الهدى محله وهو يوم النحر فاذا اقلبت كل من جميع ما روم نه الا النساء وروى المفيد عن الصادق المحض والمريض كان  
 ساق هديا فاما على احراره حتى يبلغ الهدى محله ثم يحل لا يقرب النساء حتى يقضى المناسك من قبل هذا كان في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 حل ما كان احرم منه فان شاء حج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 في حكم القوان **مسئلة** من لم يقف بالموقفين في قفاهما فانه الحج اجماعا فيتحلل بطواف سبع وحلقا ولبس ثيابا بغيره افعال الحج من الرمي المبيت عند  
 علمنا ثوابه قال عمر ابن عبد العزيز بن ثابت بن عباس بن الزبير ومالك الثوري الشافعي احمد في هذا الروايتين واصحاب الراي لان باقي افعال الحج ترتب على  
 الوقوف قد فاته ففوت هو بقوته وما رواه العامة عن عمر بن الخطاب قال لا يوجب حج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 ما استسبر من الهدى من طريق الخاصة قول الصادق في حلقه ما حلقا فانه الحج ولم يكن طواف قال يقيم الناس حراما ايام التشريق ولا عمره فيها فاذا انقضت  
 طواف البيت بين الصفا والمروة واحل عليه الحج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 عند علمنا ثوابه قال عمر ابن عبد العزيز بن ثابت بن عباس بن الزبير ومالك الثوري الشافعي احمد في هذا الروايتين واصحاب الراي لان باقي افعال الحج ترتب على  
 ترتب على الوقوف قد فاته ففوت هو بقوته وما رواه العامة عن عمر بن الخطاب قال لا يوجب حج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 فانه لا يوجب ما استسبر من الهدى من طريق الخاصة قول الصادق في حلقه ما حلقا فانه الحج ولم يكن طواف قال يقيم الناس حراما ايام التشريق ولا عمره فيها فاذا انقضت  
 فاذا انقضت طواف البيت سبع بين الصفا والمروة واحل عليه الحج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 يلزمه جميع افعال الحج الا الوقوف قال مالك في رواية اخرى عنه لا يحل بل يقيم على احراره حتى كان من قابل الى الحج فوفى رواية ثالثة عنه ان يحل  
 بعمره معرفة ولا يجب عليه القضاء وقول المرفق باطل لان الايمان بالافعال الباقية لا يخرج من العدة فلا فائدة فيها وقاسم على المفسد باطل لان الجناية  
 وقعت هناك من المفسد فكان التفریط من قبله بخلاف القوان قول مالك فيتحلل على ضرر عظيم فيكون منفي **مسئلة** اذا فاته الحج جعل حجة عمره  
 مفردة فيطوف ويسعى بحلق عند علمنا اجمع وبه قال بن عباس بن الزبير وعطاء واحد واصحاب الراي لما رواه العامة عن النبي قال فاته الحج فليدبره وليجعلها  
 عمره والحج من قبل من طريق الخاصة قول الصادق في حلقه ما حلقا فانه الحج ولم يكن طواف قال يقيم الناس حراما ايام التشريق ولا عمره فيها فاذا انقضت  
 ادرك جمع بعد طلوع الشمس في عمره مفردة ولا يحل له وان شاء ان يقيم بمكة اقام وان شاء ان يرجع الى اهله رجع وعليه الحج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 حاح سائر الهدى مفردة للحج ومتنع بالعترة الحج قد فاته فانه يحل بجمعها عمره وعليه الحج من قبل ان يشاء لم يجب عليه الحج قال ابن ادرج المحضون في حجة الاسلام فاما حجة القطع فانه يحرم هديا  
 وسعى حلقا لان احرام واحد للسكن لا ينقلب الى اخر كما لو احرم بالعترة والقرن فوات الحج وامكان الايمان بالعترة من غير فوات جهنا ما حلقا حلقا الى الغدا  
 احراما ولا بد من نية الاعتناء بالعض العامة واجبو الايمان ما فاتها **مسئلة** اذا فاته الحج استحق له المقام بمنى الى ان يقضى امام التشريق وليس عليه شيء  
 من افعال الحج ولا حلق ولا تقصير بل يقصر اذا تحلل بعمره بطوافها وسجعا وهل يجب عليه من فاته الحج الهدى الاثر المبلغ وهو قول اصحاب الراي لا صال الذم  
 ولا نه لو كان القوان سببا لوجب على المحصر هديان واحد للقوان واخر للاحصار ونقل الشيخ رة عن بعض علمنا وجوب الهدى به قال الشافعي  
 واكثر الفقهاء وعن ابيان لقول الصادق في نفراتهم الحج عليهم ان يهرقوا كل واحد منهم درهمه لا تحل من حرامه قبل ان تمام فانه الهدى كالمحصر فخر محمول  
 على الاستحباب من تحل قبل ان تمام انما نقله الى العترة والنقل جائز ولو كان قد ساد هديا بخره بمكة لان تعين فلا هذا فلا يقطع بالقوان فان قلنا ان  
 الهدى في حقه في ذلك العام ولا يجوز له تأخيره الى الغدا بل كالمدة لا فاعمال الحج ولا ان الهدى واجب على الفور لان جزء من الحج والثاني للشافعي يجوز وعلى  
 الاول لو اخره عصر وجب عليه نية لا يخرجه عن هذا القضاء لان القضاء احرار فيجب عليه الهدى لانه **مسئلة** اذا كان الغائ واجبا لحجة الاسلام  
 والمنذرة وغيره واجب القضاء ولا يخرج من العترة التي فعلها التخلل ان لم يكن الحج واجبا لم يجب عليه القضاء وبه قال عطاء واحد في هدي الروابن ومالك  
 في احد القولين لان النبي لما سئل عن الحج اكثر من مرة واحدة قال بل مرة واحدة ولو اوجبت القضاء كان اكثر من مرة وعن الصادق في القوم الذين فلم  
 الحج قال ليس عليهم من قابل ولا يمكن ذلك في الواجب فيحل على الغدا لانه معذرة في ترك انما حجة فلا يلزم من القضاء كالمحصر ولا نها عبادا غير واجبة  
 فلا يجب قضاءها بالقوان كسائر العبادات قال الشافعي يجب القضاء وان كان الحج تطوعا وبه قال بن عباس بن الزبير واصحاب الراي ما لا  
 في القول الثاني واحدا في الرواية الثانية لقول النبي من فاته عرفات فقد فاته الحج فليحمله بعمره وعليه الحج من قابل ولا نه يجب ما بشرع فير وتحمل



# كتاب الحج

في جميع الحجج  
على الزمان  
على الزمان  
على الزمان

الرواية على الحج الواجب انما يجب بالشروع مع امكانه وان كان الفاسد حجة الاسلام وجب قضاءها لاجتماعها على الفور عند ما هو ظاهر من هذه المسئلة فان قيل انما  
وقد بنا وجوب الاداء على الفور وكذا قضاءه ومن الشافعية من قال انها على التراخي لقضاءه في العاد للقبول حرة الحجية الواجبة لاجتماعها واذا فاته الحج فقل حراما لا يبرأ  
محتاج الى تجديد بل حرام اخر للقرينة وهذا القول الثاني بما للخل لا يقطع وجوب العترة التي تلاسلام ان كانت الفاسدية حجة الاسلام لوجوب لايتان بالحج والعترة وسببه  
واحدة وهل يجزئ على فاته الحج للخل لا يفرق لك فلو اراد البقاء على حاله على القابل للحج من قبل الفاسد من الروايات المتقدمة لا يبرأ وجوب الايام منطوية - حتى حكمه بانقل  
الحج الى العترة وبغيره قال الشافعية واصحاب الراي من المنذرين لقوله من فاته الحج فعليه ان يجلسها عترة وقال مالك يجوز لان تطول المدة من الاحرام وفعل المسك لا يمنع  
انما كالعترة لا فرق بين المكروه وغيره في وجوب الهك بالعترة اما العترة المفردة فلا يفتون فيها لان وقتها جميع السنة اما المنع مما يفتون به يعنون الحج لبعض وقتها  
**الفصل الثاني** في بقايا ما نزلت من قبله من النسخ والاصحاح والبيان في مسئلة الحج فنبينا وجوب الحج على الشا او حويرة على الرجال ان كان  
الزوج وليس للزوج منها من حجة الاسلام ولا ما وجب عليها فان احرم في الواجب مضى فيروا ان كره الزوج وليس منها من تمامه له معها من حج النسخ اجماعا  
لما فيه من منع الزوج من حقه فلو انزلها في النسخ جاز له الرجوع فيه ما شاكله بل احرام اجماعا فان احرم بعد رجوعه كان له ان يجلسها ولا يبرأ من ادائه عليها خلا  
لبعض العامة ولو احرقت قبل رجوعه لم يكن له تحليلها لوجوب الايام عليها ولو كان احرامها بغيره في النسخ كان له تحليلها خلا والبعض العامة ولو خرجت تحت الاساء  
ولم تكن شرابطها ان لم منها ولو احرمت من غير ذن كان تحليلها ولو نذرت الحج بغير ذن زوجها لم يفتقر الى وجب النذر وكذا لو نذرت قبل الزوج والمطلقة  
يجب في العدة كالزوجة **مسئلة** جيم ما يجب على الرجال من فعل الحج ونزول مكة فهو واجب على المرأة لا يجزئها ليس الحنط والحائض تحرم كالرجل الا ان يجزئ  
وليس في نكاحها وضوء الصلوة ولا فضل البصر لان الاحرام عبادة لا يشترط فيها الشهادة فجاز وقوعه من الحائض قال الصادق عن الجائز من اد احرار تعبدوا وشتموا  
وتحتوا بالكسوف فليس ثوابه ولا ثوابها ولا تقبل القبلة ولا تدخل المسجد ثم نزل في غير صلوة والمسحاضة يفعل ما يلزمها من الاعمال في وجب  
ثم خرج عند الميعاد وكذا النساء ولو تركت احرام فلما منها انه لا يجوز فعلها حتى يستحاضوا النساء او سبوا ناولت عليها الرجوع الى الميعاد والاحرام من ان  
تكتسب ان لم تتمكن او اصاب الوقت عليها اخرجت من احرام وحرمت من ان تكتسب احرام من يومها الرواية معونة من غمار الصحيح عن الصادق قال انما  
عن المرأة كانت مع قوم فطفت فارسلت اليهم فالتهم فقالوا ما نذرت على احرام احرام من احرام حتى حلت قال ان كان عليها ملة فلا يرجع الى  
الوقت فلو لم يمتز ان لم يكن عليها ملة فلا يرجع ما قدرت عليه بعد ما خرج من المحرم بقية الا يجوز بها **مسئلة** نفقة الحج الواجب ان راد عن  
الحضر كان الزاد على المرأة لا على الزوج لان زاده الحج واجب عليها واما نفقة الحضر فيجب على زوجة سواء حجت او لم تجز او غيرها من الزاد على الزوج  
فلا تفتقر نفقة ما في الحضر ولو كان الحج تطوعا ما ذنر فذلك ما لو كان بغيره من ذنر فانه نفقة لها لتزوجه ولو افسدت الحج الواجب لم يكتسب حراما  
وطهرا بخلافه قبل الموقفين لزمها الفضا. وكانت قد نفقة ما في الحضر واجبة على الزوج في الفضا. والزاد عليها وما لها وكذا ما يلزمها من الكفارة بعد  
عليها في ما لها خاصة **مسئلة** اذا حاض المرأة بعد الاحرام قبل الطواف لم يكن لها ان تطوف اجماعا لانها ممنوعة من الدخول في المسح يد بطرفة ذن  
الوقوف فان طهرت وتكتسب من الطواف السعي الفصير انما احرام الحج واداءه ذنر على الحائض والاداء ذنر ذلك لمصالح الوقت بطلت معها وصايا  
جميعها مفردة عند علمائنا وبه قال ابو حنيفة لما رواه العامة عن عائشة قالت هل لنا نعمة فقد كنت مكروا فاحاضوا لطف بالبدن ولا من الصلوات  
فتكون ذلك الى رسول الله فقال نفقنا لاسد فمسطر واهل بالحج ودعى العترة قالت ففعلت ذلك فلما قضى الحج ارسلني رسول الله مع عبد الرحمن  
ابن كبر الى النجيم فاعتبرت معه فقال هذه عترة مكان عترة من طريق خاصة فبين اصادوني في الصحيح عن المرأة الحائض انما قدمت مكره يوم الرواية قال فيصح  
كاهل في عرفات فيجعلها فحتم حتى ظهر فخرج الى النجيم محرم فيجعلها عترة وقال في العامة يخرج من عترة ونسبه فاذنر جمع بين الحج والعترة وقد سلب  
بطلانه وعلما ان كل منقطع حتى فوات الحج فاشتهر بالاعتبار برص عترة وبطلانها ونسبه محرم مفردة ولا يجب عليها تجديد احرام بل يخرج ما احرامها ذلك الى عرفات  
ولا يجب عليها الدم وهو حاضرا اذا طواف للمعزة فان كان الحيف بعد طواف ربة اشواط قطعت في سعة ففتت ثم احرم ما نزع وقد تمت صحتها فاذا وجب  
من الشا سلك طهرت ثم طوافها وصلات ركعتين وان كانت قد طافت قبل من ربة اشواط كان حكمها حكم من لم يطفئها مع طواف ربة اشواط تكون ربة  
طافت اكثر الاشواط وحكم معظم التي حكم الترة عاليا وقول الصادق في المعزة ان طافت بالبيت اربعة اشواط ثم حاضت فمعتها ثمانية نفق ما لها من الصلوات  
بالبيت بين الصلوات والمردود يخرج من قبل ان تطوف الطواف الاخر اذا طافت اقل من ربة ركعتين السعة لا ترفع الصلوات لقول الصادق في الصحيح انما طافت  
نفق ما لها سلكا غير ما لا تطوف بين الصلوات والمردود ولو حاضت بعد الطواف قبل الركعتين تركتها وسعت فمعتها بعد الطهارة ولو حاضت في احرام الحج  
فان كان قبل طواف الزيادة سجد عليها المقام حتى ظهر ثم تطوف ثلثة وان كان بعد قبل طواف النساء هكذا ان كانت قد طافت من طواف النساء  
او عترة اشواط فاذنر خروج من كذا فان فحلها من الحاج ضررها عليها وقد طافت مع طوافها فجاز لها الخروج قبل الكمال لو فرغت المنة من عترة فوافقت المحرم  
جاءها فقدم طواف الحج عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعية والراي العامة عن السوي اتصاله رجل فقال افاضت قبل ان يذوق دم ولا حرم يومه لم يبرأ  
للحنطة ولا يبرأ من الحج والعترة قال ما تشرع في مرة تمت العترة الى الحج ففرغت من طواف العترة وحاضت الطهارة قبل ان يذوق الدم لم يبرأ من الحج  
الحج فاذنر ما في عترة من ان طافت ان تضرط لعلك فعلت **مسئلة** العيلة كالرجل العليل يطاف بها ويشتد مسحا ان تكتسب منه ولو بعد  
الطواف بها لطيف عنها والمسحاضة تطوف بالبيت ففعل ما تفعله الطاهرة من الصلوة في السعي وغيره اذا فعلت ما تفعله المسحاضة ويكره لها ذنر  
الكعبة فاذ كانت عيلة لا تقبل قبل الاحرام احرام عنها ايها واجبت ما يجتنب المحرم قال الشيخ انه اذا احرم بالحج فمعتها ربهما وحدث عليها القد  
فانما في الوقت فحاضت فوف الحج ان طافت خرجت من حجة فمعتها بقية نفقة ذنر العدة ان يفرغها من ان كان الوقت ممتدا او كان من غير  
بغيره فانما نفقة تقضو عندها ثم الحج وقضوا ما التوفى عنها زوجها فانه يحرمها فخرج في الحج مكلها وجوب الحج على العترة على انما للكلمة وليس لعلها الصلوات  
في التوفى عنها زوجها قال الحج وان كانت في عترة وقال احمد ليس لها ان تخرج في حجة الاسلام لان العدة نفقة تجلاد الحج ودمع عترة العترة وان











في  
كتبه

المفتي بها

حتى يخرج

في  
كتبه

من كونه

حاشية

منه

فيها من الحرم وهو بعد ان جمع من اطرافه عراة خيرة **مسئلة** صورة العزلة المعزلة ان يحرم من الميقات الذي يهوى له الاحرام مسرة يدخل مكة بطون  
ثم يصير كسنة يهوى من انصاف المدة ثم يقصر او يحلق ثم يطوف طواف النساء ثم يصلي ركعتين فداخل من كل شئ اخر منه هكذا عراة القمع الا ان يطوف  
للنساء فيها ولا يصلي ركعتين بل يحل من كل شئ احرم مسرة عند التقصير ونسرايط وجوب المدة المعزلة هي نسرايط وجوب الحج وبعث العمر مره ماضل التبع وقد  
مالتس والسدود العمد لا استيجاروا لافساد النوات والدخول للمكة مع انصاف العذر وعدم تكرار الدخول وتكرار وجوبها تكرر المسئلة المعزلة بينهما  
وبين الممنوع بها اما تحت من لبس من حاتم المسجد الحرام ولا يصح فعلها ولا الاحرام بها الا في اشهر الحج وبلرم التقصير ولا يجوز الحلق فان حلقه اسره لزمه ولا  
يحسبها طواف النساء والمفطرة فلم حاصر المسجد الحرام ونفع في جميع ايام السنة ويحب بها طواف النساء ويجوز فيها الحلق ونسقط المدة مع الايمان  
بغير القمع ولو احرم بالمفطرة ودخل مكة حازا ان يوى القمع وبلرم مده اذا كان في اشهر الحج ولو كان في غير اشهر لم يحرم ولو دخل مكة متنعما لم يحرم الحج حتى  
ما في الحج لا يربط بغيره لو خرج بحيث لا يحتاج الى استيفاء احرام حاز ولو خرج فاستأنف عرفة منع بالاجرة والحلق في المفطرة فصل من التقصير اذا فصل  
احداها احل من كل شئ احرم سرة الا النساء فاد طواف طواف النساء حلال له وطواف النساء واجبة العزلة المعزلة على كل حاج من تكرار شئ او خشي وجبة  
او صبي لا تحت المفطرة مدي فلو ساق هذا غير مقل ان يحلق منها الكعبة بالموضع المعروف بالجزرة لقول الصادق في الصحيح من ساق هذا في عمره لم يخرجه قبل ان  
يحلق قال من ساق هذا وهو معتبر بحرمه عند الحرم هو من انصاف المدة وهي الجزرة ولو جامع قبل السعي سجدت عمرته وجوب عليه فضاها والكفارة  
لقول الصادق في الرجل يعتد عرفة مفطرة تطوف طابت طواف العريضة بغير ائنة قبل ان يسعي في الصفا والمروة فقال قد اشد عمرته وعليه مدته ويقوم  
بمكة حتى يخرج التهر الذي اعتمر فيه ثم يخرج الى الميقات الذي قد رسول الله لاهله فيجوز منه ويعتمر ولا يجوز له وحسب عليه العزلة ان يعتد عرفة وبسعي  
او العزم العزلة بذكره دعا نذرته بحرم بالمدة المعزلة فاد اهل العزلة المعزلة فاد اهل الحرم قطع الثلثة **الفصل الرابع** في انواع الزيادة فيه بحثان  
**الاول في انواع مسئلة** من احدث هذا في غير الحرم فالحاء الحرم يصيب عليه في الطعم والمشر حتى يخرج في مقام عليه الحد لقوله ومن دخله كان امنا  
ولو احدث الحرم قول الحاشية في ان هتكت حرمة ميقاط بفعله لما رواه معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق قال قلت لمرحلي قتل رحلا في الحلال ثم دخل  
الحرم فقال لا يصل ولكي لا يطعم ولا يسبي ولا يبيع ولا يودي من الحرم وفوقه بقاء عليه الحد قال قلت لمرحلي قتل رحلا في الحرم وسرق في الحرم فقال بقاء عليه الحد  
وصفا لا يلبس ليربح الحرم وقدر الله ثم من اشدى عليكم فاعذوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم يعني في الحرم وقال لا عددان الاعلى الطالبين وفي الصحيح عن علي  
قال سالت ابا عبد الله ع قال الله عز وجل من يرد فيه الحارم بظلم يرد فيه من عذاب الله فقال كل الظلم فيه الحارم حتى لو ضرب بخاد مل طماحتين ان يكون الحارم الله  
كان الفقهاء يكرهون سكره بذكره **مسئلة** يكره لامل مكة مع الحاج ستم من دورها وما زادها الماروي عن الصادق في الصحيح لم يكرهه الا بغيره سواء العاكف  
في الدار فقال كانت مكة ليس على شئ منها باب وكان اول من خلق على بابها المصراعين معاوية بن ابي سفيان وابي بن ابي شيحة لا حدان بيع الحاج ستم من الدور  
سار لها العاكف **مسئلة** نوق الكعبة **مسئلة** لا يجوز اخذ لقطة الحرم عرها ستمه فان جاء صاحبها معها اليها لا تجزى من الحفظ لصلحتها دائما كما يحفظ اللود  
وبين الصادق فيها ع صاحبها بالصدقة لان العصيل بلسار سال الاسيرة عن لقطه الحرم فقال لا تمس يد احدى من صاحبها باحد فقلت ما كان له مال كبر قال  
ما لم باحد لها الامسك فليعزها وسال على بن الحنفية العدا الصالح ع عن رجل دخل بشارا في الحرم فاخذة قال بشر ما صنع ما كان يدعي ان باحد قلب انشلي بذلك  
قال يعود قلت فانه قد عرف فلم يجده ما عيا قال يرجع ببلدك يتصدق على اهل بيته من المسلمين فظن جاء طالس فله صامس ولا الصدقة تصرف في مال الغير بغير اية  
فيكون ضاملا للشيخ وقول اخر انه لا يصح مع الصدقة والامعة بغير الحرم فانها اقرب مستغفان جاء صاحبها احد هار الا في كسبل ماله لا لا يقوت شعس سال  
الصادق ع عن اللقطة ونحن يومئذ يقول ما لنا رصاهه فلا يصح واما عندكم فان صاحبها الذي يجد ها يعرفها ستمه كل جمع ثم كسبل **مسئلة**  
بكره الحج والبر على اهل الحلال ان هي التي تعدي بعدة الانسان خاصة لا محرمه فمكة الحج عليها ونقول الاسيرة ان عسامة كان يكره الحج والعمر على اهل الحلال لذكر  
الصلوة في اربعة موطن وطريق مكة السبلاء ونحمان ودان الصلاصلا وادي السقرة قال الصادق ع اعلم انه لا تكرر الصلوة في ثلثة امكة من الطريق السبلاء وهو رز  
الحشر دان الصلاصلا صحمان وقال لا ماس ان يصلي بين الطوهر وهو الجواد وجواد الطريق ويكره ان يصلي في الجواد **مسئلة** لا يستحب ان يبدل الحاج على طريق  
العرف برابرت السبي بالمديس جدراس العاقب سال بعض بن القتم الصادق في الصحيح عن الحاج ببذل المدينة فصل واما مكة قال المدينة **اذ عرف هذا**  
فوتر الناس الحج احرم الامام ع لكونه لو تركوا زيادة السبي قال الشيخ رحمه الله الامام عليها ومنع بعض علماء الانها مسخرة ولا تمتح احوا وهم عليها وان  
ساقلة الشيخ لمة من الحياء المحرم **مسئلة** استحب المسافر الاقامة في حرة مكة وحرم المدينة وجامع الكوفة والحج على ساكنة السلام وان لم يؤلفقام  
عشر ايام لان عبد الرحمن بن الحاج سال الصادق في الصحيح عن التمام بمكة والمدينة قال انتم وان لم تصلحها الا صلوة واحدة وقال الصادق ع من غفرت علم  
الله الاتمام في اربعة موطن حرم الله وحرم رسول الله وحرم المؤمنين وحرم الحسين **مسئلة** من جعل حاربه وعبد هذا البين الله ثم بيع وصير  
في الحاج والرايين لان على بن جعفر سال الكاظم ع عن رجل جعل هذا للكعبة قال من هذا بان يقوم على الحجر فينادي لا مرقه يث غفقه وقطع به وبعد طعاه  
عليان فلان ابن فلان وامره ان يعطى اذ لا فوالقني ببعد من الحاربه ويستحب لمن انصرف للحج الفرم على العود وسؤال الله ثم دلل لانه من الطاعات الجبله  
والعزم عليها طاعة ويكره ترك العزم وروى محمد بن ارجس من حرم مكة وهو لا يربط العود اليها فقد قرب حله ووفى عذابه يستحب الدعاء للغادم من مكة  
بالمسؤول ينبغي الحاج اسطار الحايص حتى تقضى ناسكها قال الكاظم ع من اشر لسانا من صاحب الحارة ليسر بينهما ان يرجع حتى ياذن له وللمرة وجه  
مع قوم فاعثت ما ليس لهم ان يرجعوا ودعوا حتى ياذن لهم **مسائل** **الاول** في الطواف للحجاء بمكة افضل من الصلوة ما لا يجار وتلك سنين  
فان جاورها وكان من اهل مكة كالصلوة افضل لقول الصادق ع في الصحيح اقام الرجل بمكة سنين والطواف افضل وان اقام سنين خططن من هذا وهذا  
فاد اقام ثلث سنين فالصلوة افضل **الثانية** ينبغي لاهل مكة ان يذنبوا بالحرم من فترك للسر الحط لانه شعار المسلمين فذلك الووف والمكان تقو  
الصادق ع لا يصح لاهل مكة ان يلبسوا القيصان منهم ما المحرمين شعثا ع اذ قال ينبغي للسلطان ان ياخذهم بذلك **الثالثة** الايام المعدادات



১৯৮০

منسوبة إلى  
والعلو في المصنف  
قال علي أكرم الله  
في باب معاديات

مؤمنان

فی الحال

المسألة

ہاں وہی حلوتہ

فَكَرَّمَهُمْ  
بِأَرْبَعِ فَلَاحَةٍ

ماز فجل

والحسن بن علي  
البحراني

لنخافوا منّا  
...ارم

باب في الامم  
وعلى

[illegible]



[illegible]







الحرم ثم لم يرض غير شرط في حق من لا يرى حرمة الحرم الا انه لم يقر بوجوبه ثم قالوا لم يشر كمن حيث ثقتهم وهم وكان فرض الجهاد في الكفاية في ابتداء الوجوه  
عندنا وهو واحد في جميع الشافعية والثاني ان كان فرض عين وما بعد النبي قال الكفار ان كانوا غاطين في بلادهم غير قاصدين لقتال المسلمين فاجابهم عن كفاية  
لا يرضون عن لا تعلق المعانيق والكفاية تحصل بشيئين احدهما ان يبعث الامام في كل عجم جاعدا يقومون بحرب مطر منهم من الكفار ويحصل لهم القصد في شتم  
دعواهم اليها ويبنى ان يخطا ما حكم المحصور وحضر الحتاد في نحوها ويرتفع كافيته ليراهما ما هو الجهاد وحواسته للمسلمين والثاني ان يدخل الكفار غارا  
بنفسه يبعث جيشا يؤمر عليهم من جهة كفاية اقتداء برسول الله حيث كان يبعث سرايا الجيوش في كل سنة مرة وما زاد فهو افضل قال بعض الشافعية  
يجوز ان يبعث الى مكان بحيث لا يبقى الا مسلم او مسلم وليس بجدة الفاعل ان الاموال العدد لا يوفى في تجهيز الجيوش اكثر من مرة واحدة السنة لان النبوة فعل  
فان غزاه بلد كانت في السنة الثانية من الهجرة وغزاه احدى الثالثة وغزاه ذات الرعاء في الرابعة وغزاه اخذ في الخامسة وغزاه في المصطلق في السادسة وفتح  
خير السابعة وفتح مكة في الثامنة وغزاه بتوك في التاسعة وان لم يستمر الكفار في بلادهم بل قصدوا بلادهم من بلاد المسلمين قاصدين لها فالوجوب ان الوجوب  
يتعين وصغير بل يكون فرض كفاية وهو واحد في جميع الشافعية فان قام به البعض الاوجب على الاعيان وليتولى في ذلك الغنى والعقير والحر والعبد لا يجازي  
اذن سيده والثاني ان فرض عين فارجح لصلته للمقاتلة من غير رفقة العبيد فلما افترقوا كان احدهما ان الحكم كذلك لقوى الغلو في بعض الشوكه وقد كان  
في الكفار والثاني انه لا يجزى الجرح عن كفاية لان في الاحرار غنية عنهم ولو اخرج الحال الى الاستعانة بالبناء وجب لو لم يتمكن اهل البلد من الشاخص التجمع فرفق  
عليه كافر وكفارو علم انه يقتل جيب عليه الدفعة عن نفسه بقدر ما يمكن سواء الذكر والانثى والحر والعبد السليم والاعمى والاعرج ولو لم يعلم القتل بل جرح  
السلامة وان يوسر ان اسلم وان امتنع قتل جيب عليه لا ستمام فان لا يستحق معاملة من لو امتدت الايدي الى المرأة وجب عليها الدفع واقبال  
لان المكروه على الرأى لا يخلط للمطاعة والبلاد القريبة من تلك البلدة يجب عليهم النفوذ اليها مع غير اهلها لأمع عدم الفجر وهو واحد في جميع الشافعية والثاني  
انه يجب ما البلاد البعيدة فان اجتمع الى ساعدتهم وجب عليهم النفوذ والا فلا وللشافعية وجهان احدهما عدم الوجوب على من بعد من مسافة القصر ويجب  
الاخرين فالأقربين الى ان يكونوا ما من اهل البلدة وينبغي للأقربين الثقب الى حقوق الاخرين مع احكام تلك الاشياء وجعلان الركوب فيهم يكون بلدة  
دون مسافة القصر مع قدرته واما من بعد المسافة القصر فللشافعية وجهان عدم الاشتراط لشدة الخطر بثبوته كالحج وكذلك الوجهان في اشتراط الزاد  
مسألة لو نزل الكفار في غراب على جبل في دار الاسلام بعيد عن البلدة لقتل مسافة لانه لم يزلهم في البلدة لانه لم يزلهم في دار الاسلام وعدمه لان الدماء يشر  
المسلمين وللشافعية وجهان ولو اسر مسلما او جماعة من المسلمين فالوجه ان لا يدخله دار الاسلام لان سبب حرمة دار الاسلام حرمة المسلمين فاستيلاء  
على المسلمين اعظم من الاستيلاء على دارهم ويحتمل المنع لان اعداء الجيش في تهمير الجند لو اوقع في الاسر يبيعون للشافعية وجهان ولو كانوا على القرب من دار الاسلام  
وتوقفنا استخلاص الاسر لومشنا اليهم وحب لو توغلو في دار الكفر لم يكن الشائع اليهم انتظار الامكان مسألة في الجهاد فمتان احدهما  
ان يكون للدعاء الى الاسلام ولا يجوز الا باذن الامام العادل ومن نصبه لذلك عند علمائنا اجمع لانه في غير ربط الدعاء وما يدعوم اليه التكاليف  
دون غيره قالوا لا يثبت للصادقة رايته الشام اني قلت ان القتال مع غير الامام المرفوض طاعته حرام مثل الميتة والدم والحمل الحرام فقلت نعم هو  
هو كذلك فقال الصادق هو كذلك هو كذلك قال احمد يجمع كل امام يروى فاجروا به او هربوا عنه عن النبي انه قال الجهاد واجب عليكم مع كل امام  
بركان فاجروا وهو محمول على العلم الثاني من نوعي الجهاد مع ان باهره طعن في حديثه ولهذا ادبره على كثره حديثه ولو كان في حديثه ما فضل  
عبره ذلك خصوصاً مع معارضته للكتاب العزيز حيث يقول لا تقاتلوا الى الذين ظلموا فافتك النصارى والفاخر ظالم وجوب هذا القيم على الكفاية على  
ما تقدم فينبغي للامام او نائبه عماد النصف بينهم فلا يكره الغزو على قوم دون قوم والثاني ان يدم المسلمين العدو فيجب على الاعيان عند  
قوم وعلى الكفاية عند اخرين وقد سبق مسألة قد عرفنا ان دار السلام واجب على الكفاية على الجماعة وهو فرض عين على الواحد فابداً في منحه  
ولا يستحب على الصلح عند بعض الشافعية لا على من يقضي حاجة ولا في الحام ولو اجاب جميع دفعه واحدة كانوا مؤدبين فرض كفاية في الجماعة الذين باجمعهم  
لو تركوا ولو تفاقوا فالوجه ان الفرض يقطع بالاول فالأول بعض الشافعية ان لما خربوا مؤدب الفرض كفاية وليس يجب ولو سلم في بعض الاحوال التي لا  
يستحب فيها السلام فالوجه وجوب الرد على الدعاء بالصلح خلافا للشافعية واذ سلم على الصلح رجب عليه الجواز قال الشافعية لا يجب حتى يغفر من الصلح  
ويجوز ان يجزي الصلوة بالامارة وعندنا يجب قبل ما سلم عليه فيقول الجواب السلام عليكم ولا يقول عليكم السلام واما من يقضي الحاجة فالقرب منه  
ومكالمه بعيد عن الادب المروءة واما الحام فانه موضع التطبيق لذلك فلا تلبق التحية بحالهم والمشغول بالاكل ان كانت الفتنة في غير ولسان في الضغ والبلغ  
الى ما من يمتنع عن الجواب ليس التسليم عليه اما بعد الاستدلاء وقبل وضع لغيره في فقه فلا يمنع وبعض الشافعية منع مطلقاً وبعضهم موعود مطلقاً ولا  
يمنع المعاملة للمعاملة والمساومة من التسليم عليه لان احوال الناس في ذلك ولا بد في السلام وجوابه من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع وصيغة  
السلام عليكم ولو قال عليه السلام لم يكن مسلماً انما هي صيغة جواب براعى صيغة الجمع وان كان السلام على احد خطا ولو اخل بصيغة الجمع حصل ميل  
السنة وصيغة الجواب عليكم السلم ولو قال عليكم السلام المواجه جاز ولو ترك حرف العطف قال عليكم السلام فهو جواب خلافا لبعض الشافعية ولو لا  
انسان مسلم واحد منهما على الاخر ولا يحصل الجواب بالسلام ان ترسل السلامان ولو قال الجيب عليك فيكون جواباً فانظر من حيث  
ان لا يغفر من السلام في من حيث انه يكون جواباً للعطف وجواباً على قول السلام ولو قال عليك لم يكن جواباً وكالسلام ان يقول السلام عليكم ورحمة الله  
سكتاً وكان الجواب ان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته وينبغي ان يكون الجواب متصلاً بالسلام بعد جواباً بالكفاية في قول لا يجازي العقود ولو ناداه  
من وراء ستر حايط وقال السلام عليكم فقل ان او كتب كتاباً وسلم في غير عليه ورسلاً سوا فقال سلم على فلان فبلغه الكتاب في الرسالة قال بعض الشافعية يجب  
يجيب عليه الجواب ان تحية الامان ان تكون للمساواة والكاتب الرسالة وقتاً في رد اجابته بالسلامة والوجوب من مع الله وجب الجواب الا فلا وما يناداه وانما  
من السلام عند القيام ومقارفة الجماعة دعاء لا تحية يستحب الجواب عنه ولا يكره ان يخص طائفة من الجميع بالسلام ولو سلم عليه جماعة فقال وعليك السلام

فان الجهاد  
قمتان

في كتاب  
الشافعية

وبهم مقام  
سلام عليكم











# کتاب العباد

سابقا كثيرا وقيل الشاخص لا ينفعه الجأزة ويجب عليه الجهاد لا يفتقر الى صاحبه المتعين الجهاد على حضوره الصف فلا يجوز اخذ الاثر عليه بغيره بل يجب فانه لا يحضر  
مكة تعين عليه الاحرام ومع هذا جاز ان يقع الاحرام المتعين عليه من غيره فكذلك هنا وقال هذا الجهاد مسعود بن المسيب من اعطاه شيئا من المال يستعين به في  
فان اعطى لغزو دينها فافضل بعد الغزو فلوله لانه اعطاه على سبيل الاعانة والنفقة لا سبيل الاجارة فكان الفاضل له وان اعطاه شيئا لنفقة في الجهاد مطلقا  
ففضل منه فضل النفقة جهرا لانه اعطاه الجميع لينفقته جهرا فبقره من نفق الجميع فها و اعطى شيئا يستعين به الغزو فلا يترك لاهله منه شيئا قال احمد لا يترك  
الا ان يصير له دس مغرة فيكون كمن يجهل بالرفيعت الى عياله منه ولا يصرف فيه بل يخرج للدا يتخلف عن الغزو فلا يكون مستحقا لما انفق لان يشترى منه سلا  
او الغزو وادخل جلا على اعترافه فاذا رجع من الغزو فلوله لان يقول هو جبر فلا يجوز بيعها الا مع عدم صلاحيتها للغزو وبيعها وتجعل في جهنم قال احمد  
كذلك المسجلة اشاق باهلها وكان في مكان لا ينفع به وكذلك الاخذة البديها بخير منها ولو اعطاه اياها بغير فعلها فاذا غزى عليها قال احمد ملكها كما ملكك النفقة  
الدخوة التي يبيع منها ما شاء وكان مالك لبري ان ينفع بهن في غير الغزو وليس للغازي ان يركب في السبيل في حوажه بل يركبها ويستعملها في الغزو وسهم الغز  
الحبس لمن غزى عليه كره بعضهم ان يبيع الغز الحبس الا من جله اذا غط بهير الطغي يصرف في شئ من مثله وينفق منه على الدواب الحبس في الجهاد لا يجوز ان  
يجب عليه الجهاد ويتعين الامام او من قبله المباشر ان يجاهد عن غيره ويجعل ان فعله دفع عنه وجب جعله الى صاحبه قال الشيخ في التناث ثواب الجهاد  
وللمساجير ثواب النفقة وامام باخذ الدين وان من الارزاق فليس جرة بل يجاهدون لانفسهم وياخذون بجملته الله لهم فاذا كانوا اصداء انفسهم للقتال و  
اغاموا في الشوق لهم اهل الحق لهم سهم من الغنم يدفع اليهم وان كانوا مقيمين في بلادهم بغزواتهم اهل الصدقات يدفع اليهم سهم منها ويستعين  
عانة المجاهدين في مساعدهم ففضل عظيم من سلطان والعموم وكل احد في البقرة عن رسول الله عازكن غنونه وهو شركه **الباب الثاني**  
في وجب الجهاد وكيفيته الجهاد وفيه مباحث **الاول** من وجب جهاده **مسئلة** الذين يجي جهادهم قتلان مسلمون خرجوا عن طاعة الامام ويغوا  
عليه كفار وهم قتلان اهل كتاب شبهة كتابهم يهود والنصارى المجوس وغيرهم من اصناف الكفار كالدهرية وعباد الاوثان والذين ومنكروا يعلم  
ثبوتهم من الدين وروى كالفلاسفة وغيرهم قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصحوا بينهما فان بعض احداهما على الاخرى فقاتلوا التوجه  
حتى تقى الى امر الله وقالتم فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون من الحق من الذين اتوا  
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وقالتم اقتلوا المشركين حيث جدتوهم وقال ضرب الرقاب لك هذه الايات على وجوب جهاد الاصناف لثنا  
وروى العامة عن النبي قال من اعطى ما صنفه يده ثمرة قلبه فليعطه ما استطاع فان جاءه اخيرا زعة فابو على الاخر وكان يقول لم يشهد على جيش  
اوسيرة القبط عدوك من المشركين فادعهم الى الهدى ثلاث خصال فاقم اجابوا اليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فادعهم وكف عنهم  
فان هم ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان ابوا فاستن بالله عليهم وقالتم ومن طريق الخاصة قول الباقر ع بعث الله محمدا  
بجثة صيا فثلث منها شاهرة لا تعد الا ان تضع الحرب اوزارها حتى تطلع الشمس من مغربها فومئذ لا ينفع نفسا ايمانها ما تكن اسن من قبل سيف منها  
مكفوف سيف منها مغرور سلا وغرنا وحكم الدنيا على السيف الثلاثة الشاهرة تنصف على شركة العرب فقتلوا المشركين حيث جدتوهم ففولا لا يقبل منهم الا ان يذل  
او الدخول في الاسلام والسيف الثاني على اهل الذمة قال الله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر لا يذنبون ففولا لا يقبل منهم الا الجزية والقتل والسيف  
الثالث سيف على شركه الجهم يعني الزك والخرز والدلم قال الله تعالى فقاتلوا المشركين حيث جدتوهم ففولا لا يقبل منهم الا الدخول في الاسلام ولا يحل  
لنا نكاحهم ما داموا في الحرب اما السيف المكفوف على اهل البقي والشاوبل قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصحوا بينهما الى قوله حتى  
تقى الى امر الله فلما ترك هذه الاية قال رسول الله انكم منكم من يقاتل بعدى على الشاوبل كما قاتل على الترنبل فقتل النبي من هو قال هو خاص النعل  
يعني اهل المؤمنين قال عمار بن ياسر قاتل تحت هذه الراية مع رسول الله ثلثا وهذه الراية لله لونه يونا حتى يبلغونا السعفات من هبلطينا  
انا على الحق وانهم على الباطل الحديث **مسئلة** كل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين الغزور اليهم اما الكفار او لقتلهم الى الاسلام فان بدوا بالقتال  
وجب جهادهم وانما يجيشال من يطلب سلامه بعدد عانهم الى محاسن سلام والتمزاهم بشرابه فان فعلوا ذلك لا اقولوا والدعي انما هو الامام او من  
قال اهل المؤمنين بشوق رسول الله الى اليمن فقال لا يقاتل احد حتى يدعو اليك يمدى الله على يدك جلاضرك بما طلعت عليه النقص  
وغرب تلك الاية على انما يشترط تقدم الدعة في حق من لم تبلغه الدعوة ولا عرف بغير الرسول فيدعهم الى الاسلام ويحاسبونها والتمها بين والآخر التوبة  
والعدو النبوة والامامة واصل العبادات جميع شرايع الاسلام فان اجابوا واقتلوا القول باعلى لا يقاتل احد حتى يدعوهم ما من بغتة الدعوة وعرفها بغتة  
ولم يبق الاسلام فيجوز قتلهم ابتداء من غير دعاء لانه معلوم عنهم حيث بلغتهم دعوة النبي وعلوا نودعهم الى الايمان وان يقبل منقادهم من قبل منه  
امنه فولا حروب المسلمين يجوز قتلهم ابتداء فان النبي اثار على نجله لصلط فيهم غارت سنون وابلهم بشر على الماء وقال سلمة بن اكوع عارنا رسول الله فقتلنا  
اناسا من المشركين فسيبناهم وادعاهم افضل لما رواه العامة ان النبي امر عليا حين اعطاه الراية يوم خيبر فبعضه الى قتالهم ان يدعهم وقد بلغتهم الدعوة ودعا  
سلان اهل فارس دعا عليا وعربين ودعا عماري فلم يسلم مع بلوغ الدعوة ومن طريق الخاصة قول الصادق ع لما بعث النبي عليا الى اليمن قال يا علي لا تقاتل  
احدا حتى يدعوهم وهو عام ولو بدد لسان فقتل احدا من الكفار قبل بلوغ الدعوة اليه رساء ولا هو ذمة ولا صلح بقتال ابو حنيفة واحدا وهو قاتل  
مالك قال الشافعي يجب قتله لانه كافر اصله محقق الدم محسوسه فوجب قتله كما ذك في الفقهاء الذي التزم قبول الجزية فحرم قتله اما هنا فلم يعلم ذلك  
منه فولا يجزى لقتلهم لانه كافر لا عهد له بالحرب **مسئلة** اصناف الكفار ثلثة اهل الكتاب هم اليهود والنصارى والمجوس ولا يجزى قتلهم ولا يطلب  
منهم الاسلام والجزية فان لم يسلموا وبداوا الجزية عنهم قتلهم لاجاء التولية فقاتلوا الا قتله حتى يعطوا الجزية ومن لم يشبهه كتابهم لمجوس كان تبي قتلوه وكتاب  
حرفوه وحكمهم حكم اهل الذمة لاجاء ان اسلموا ولا طلب منهم الجزية فان بذلوا هلك عنهم واقتر على دينهم واقتلوا قال علي بن سنان بهم سنة اهل الكفار  
ومن لا كتاب له ولا يشبهه كهباد الاوثان وغيرهم من اهل الكتاب المجوس فانه لا يقبل منهم الا الاسلام خاصة ولو بذلوا الجزية لم يقبل منهم عند عليا

حاز بیعة و جل ثنا  
فی مکان بنشیند بر سر

قال من طبع وصا لرحم

فہرست

ولن نضع الحروب اجزاء منكم











عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال

فَلَا تُحِبُّوا  
الْمَوْتَ

جولہ ۱۹۷۷ء



# كتاب الجهاد

تيسر الكفاية  
في معرفة الجهاد

واحد ما الكراهة فلعول الصادق في الحسن كان رسول الله يقول لا تقطعوا شجرة الا ان تقطعوا اليها ولو غلب على الظن حصوله للمسلمين كره قطع ذلك  
فولان ولو قطعتم انتم امم بجزيرة القطع والتخريب بها صارت غنية للمسلمين فكذلك لا يجوز لو قطعتم صلحا على ان يكون لنا ولهم ولو غنمنا ما لم يوجب الحق قطعهم ولا  
جاز هل لكما ويجوز قتالهم بايديهم ولا يجوز قتل الصبيان والنساء واسارى المسلمين ولو تروا سواهم قالوا بول  
اما في غير حال الحرب فلا يفتن به قال الا وادع اللبث الشافعي لا يفتن به رواه العاتق عن النبي انه نهى عن قتل من من الدواب من طروق الخاصة  
قول الصادق في صفة النبي ولا تقتر في اليها بم وما يوبك لجه الاما لا بد لكم من كل ذلك لان جوار ذواتهم فلا يجوز قتلهم لمعاينة الكفار والنساء والصبيان  
ويجوز غير الدواب للاكل مع الحاجة ان كان لا يتجدد الا لاكل كالدجاج والحمام جاعا ولو تجتاح اليد للقتال كالحمل فكذا لو كان يحتاج اليه للقتال كالحمل  
مكدم مع الحاجة جاز فالبعض العامة ولو ادان الامام في جهاد جاعا ولو عجز المسلمون عن سوقه واخذ جاز فالحاجة مع الحاجة وعدها ولو غنم المسلمون  
ذيل الكفار ثم عجزوا بهم وحافوا استرجاعهم لم يجر قتلها ولا عقرها لما تقدم اما لو حافوا حصول نعمة لا مشاع مع الحاجة وعدها ولو غنم المسلمون خيل الكفار  
ثم عجزوا بهم وحافوا استرجاعهم لم يجر قتلها ولا عقرها لما تقدم اما لو حافوا حصول نعمة لا مشاع مع الحاجة وعدها ولو غنم المسلمون خيل الكفار  
معاينة الكفار مستلثة ولو تروا الكفار ببناءهم وصبيانهم فادعوا عن الضرورة الى الرمي ان كانت الحرب على حدة ولو تروا الكفار ببناءهم وصبيانهم فادعوا عن الضرورة الى الرمي ان كانت الحرب على حدة ولو تروا الكفار ببناءهم وصبيانهم فادعوا عن الضرورة الى الرمي ان كانت الحرب على حدة  
يقصد قتل الترس لا يكف عنهم لاجل الترس لقول الصادق ولا يسل عنهم لمخولاه لما سئل عن قتلهم وفيهم النساء والصبيان  
والشيخ الكبير والاسارى من المسلمين لان ترك الترس يؤدى الى تقطيل الجهاد ولا يتجدد ذريعة اليه ان لم تكن الضرورة داعية الى قتالهم بان كانوا يدعون  
بهم عن انفسهم ولم تكن الحرب على حدة وكان المشركون في حصن متحصنين او كانوا من دماء خندق كافين عن القتال فلا تروا كراهية قتلهم للنهي عن قتل النساء  
والصبيان ويحرم غنيمة قتلهم وهو احد قول الشافعي في الشافعي لا يمنع لغيره ليس بمجدي لا يجوز نصب المنيق على القلعة وان كان يصيبهم ولو تروا سواهم وهم في  
القلعة فذلك للشافعي قولان ما لو تروا سواهم فان لم تكن الحرب فائمه ليجز الرمي كذا لو مكنت القعدة عليهم بدد الرمي من شرهم فلو خافوا رموا  
كان محكم كذا حكم في غير هذا المكان ان كان القتل على وجوب الغود والكفارة على قائله وان كان خطأ فالتوبة على قائله وان كان خطأ فالتوبة على قائله  
ذالك اذ عليه لو كان حال الحرام الحرب جاز بهم ويقصد بالرمي الشركين للمسلمين للضرورة الى ذلك بان يحاربهم لو تروا ولو لم يجر منهم لكن لا يبعد عليهم  
الا بالرمي في الاول الجواز انما وبه قال الشافعي ان تركهم يفضي الى تقطيل الجهاد وللشافعي قول اخر انه لا يجوز قتلهم اذ الهك ضرب الكفار لا يضرب المسلمون  
اول محرم لان عاتبة ما فيه الخاف على انفسهم والمسلم لا يباح بالجو في صورة الاكراه وقال الليث الا وادع لا يجوز قتلهم مع عدم الخوف لقوله ثم ولا جاز  
قال الليث ترك قتلهم فضل من قتلهم يفرحون وروى بعض الشافعيين الترس بسلام واحد من الترس يطايع من المسلمين كراهة ما هذا فتجاء  
من الاسارى بخلاف الكليات **فروع الاول** لو روي صاب مسلما لم يعلم انه مسلم والمجرب انما فلا بد له لانه ما مور بالرمي فلا يجمع العقوبة ولا يروى  
الى بطلان الجهاد الجواز ان يكون كل واحد يقصد مسلما فمتنع من الرمي **الثاني** لو علمه مسلما وروى صابا للمشركين ولم يمكن التوب فاسامة قتله ما فود  
عليه اجماع لان القصاص مع تحيز الرمي متساويان ولا يرمي يقصد ولا يمتد اليه عندنا وما وجد قول الشافعي قول ابن حنيفة فاحد الرازيين احد لقوله  
وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فخير برقه مؤمنة ولم يكره له ان يكون واجبة والثاني للشافعي احد يمتد اليه لقوله ثم ومن قتل مؤمنا خطأ فخير برقه  
مؤمنة وتبر مسلة الى الله ولتينا اخضر فقدم واما الكفارة فالحق وجوبها لقوله ثم وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فخير برقه وثاني للشافعي احد وقال  
ابو حنيفة لا تجب الكفارة لان كساح الدم ومنع القياس خصوصاً مع معارضة الكتاب للشافعي قول اخر انه عليه مسلما الوضوء للدينه والا فلا والفرق انه اذا علم مسلمه  
امكنه التوب عنه والرمي الى غيره فسلط عليه قال بعض صحابه الفضل بعينه رفته له سواء علمه مسلما والا فلا يقصد بعينه بل يرمى الى الصلح يلزم وقال بعض  
الشافعية ان علم ان هناك مسلما وجبت له سواء قصد بعينه ولم يقصد وان لم يعلم فقولان وعنه في حنيفة لا يبره ولا كفارة **الثالث** قال الشافعية ان  
قلنا لا يجوز الرمي فريقتان في وجوب القصاص طريقان احدهما ان على قولين كالمكره اذا قتل والثاني القطع بالوجوب المضطر مثل انسا ما واكثر يقاتل  
للمكره بانه ملجأ الى القتل وهذا غير مذكور في حال عليه مذكور وليس ههنا غير **الرابع** لو تروا الكفار بدمى الكفار بدمى ومسانس او عبد فحكم بجواز الرمي  
والدينه والكفارة دينا تقدم لكن الواجب العبد القيمة لا دينه وقال بعض الشافعية لو تروا كافر بدمى مسلم او ركب فرسه او الهب مسلم فالتلفه فان كان في غير الحرام  
الضامن عليه الضمان وان كان في حال الحرام فان امكنه ان لا يصيب الترس من الرمي فاصاب به من ان يمكنه الدفع لا باصا منه فان حمله فالتلفه لم يضمن لا للمكره  
في المال يكون طريقا في الضمان وهذا الضمان على المحرم حتى يجعل المسلم طريقا وان جعله مختارا لزم الضمان **مسئلة** اذا حاصه الامام حصاناً له لانه  
الا باحد امور خمسة **الاول** ان يسلوا فينزلوا بالاسلام دماءهم واموالهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فادنا فادنا هو اعظم  
دماءهم واموالهم لا يجزئ **الثاني** ان سذلوا ما اعطى الترك فان كان جزية وهم من اهلها قبلت منهم وان لم تكن جزية بل كانوا حرمين قبل مع الصلح والاطلا  
**الثالث** ان يفتحوا ملكهم بغيرهم عليه **الرابع** ان يرى من المصلحة الاضرار ما بقية المسلمين بالافاة او يحصل الياسر منه كان في النبي حاصر  
اهل الطائفة لم يسل منهم شيئا فقال انا فقلون انتم في اهل المسلمون اخرج ولم تفتح فقال ما غدا على القتال فعدوا عليه فاصابهم الحراج فقال رسول الله  
انا فاطون عذا فاجهم فقتل رسول الله **الخامس** ان يبروا على حكم حاكم فيخوذون النبي لما حاصره في رقبته فتوا ان يبروا على حكم سعد بن معاذ  
فجابهم في ذلك **مسئلة** لا يجوز القتل بالكفارة ولا العذبة بهم ولا العلل منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا  
**مسئلة** المباشرة مشرقة غير مكرهة عند عامة العلماء لا الحيل العبري فانهم يبرونها كرهها لان العامة ودوا عليها باذنه يوم خيبر فقتلها  
وبازر عرو بن عبد قحوم الخندق فقتل باذنه على حمزة وعبيدة بن الجراح يوم بدة باذن النبي صلى الله عليه وسلم باذنه يوم بدر في عصر النبي  
وبعد ولم ينكر احد نكاح اجماعا ومن طريق الخاصة قول الصادق في دعوى حالي بعض من يهاشم البراءة ان يباذره فقال امة المؤمنين ما منكم ان  
تباذره فقال من كان فارس العرب حشيتا ان يقتل في قتال امير المؤمنين فمات على لواء بارز فقتله ولو بغير حيلة لبا في **مسئلة** ينبغي للمسلم



المسلمون

للإمام

في الإمامان

مكولهم  
فأما ما لا يثبت

ان لا يطلب المباشرة الا باذن الامام اذا امكن وبما قال الثوري واستحق احمد لان الامام اعرف بمرساته وفوسان المشركين ومن يصلح للمباشرة ومن لا يصلح  
ومن يكون قويا للكفاح ومن لا يكون فربما قصر وكسر قلوبهم عند غير صاحبهم فيبقى تفويضه الى الامام ليجتاز المباشرة من به نصيبها فيكون احفظ لعلوب  
المسلمين وكسر قلوب الكفار ولا نعلينا وحرمة وعبيدة اسنادوا النبي يوم بدر واه العاترة ومن طريقا لخاصة امير المؤمنين تمثل عن المباشرة فغير  
اذن الامام قال الامام بذلك لكن لا يطلب ذلك الا باذن الامام وخصصها ما مكن من غير ان الامام مالك الشافعي ومن المندلان بافتاده قال ما رزبه  
وجلا يوم خيبر فقتله ولم يعلم انه اسنادا النبي وفي حكاية حال لا عموها ولا خيال ان يكون المشرك سأل المباشرة لان بافتاده طلبها ويؤيد قول الصفا  
عليه السلام ان الحسن على رضي عنهما جل الى المباشرة فعلم امير المؤمنين فقال للشرك عدنا في مثلها لا عاقبتك بل لنرد عاك احد لك مثلها فلم تجبه لا عاقبتك  
لما علمت ان يفرح قتلهم من هذا اطلب المباشرة ممنوع فغير ان الامام وفعلها سابق مبرور انتم مسئلة اذا خرج علي يطلب البر اذا استحب لم يرضه  
قوة المباشرة ما دون الامام ويثبت ان اذن لا يفي ذلك لان في ترك ضعف قلوب المسلمين واجرة المشركين وفي الخروج رد من المسلمين واظهار قوتهم وشجاعتهم  
فانقضت اربعة اقسام **الاول** ان تكون واجبة وفيها الزم الامام بها **الثاني** ان تكون مستحبة وهي ان يخرج رجل من المشركين فيطلب المباشرة  
فيستحب في قوة من المسلمين الخروج اليه **الثالث** ان تكون مكروهة وهي ان يخرج الضعيف من المسلمين الذي لا يعلم نفسه المقاومة **الرابع** ان يكون  
مباحة وهي ان يخرج ابتداء من مسئلة اذا خرج المشرك وطلب المباشرة فجاز لكل احد من قتله لانه مشرك لا امان له ولا عهد الا ان تكون العاقبة  
بينهم جارية من خرج يطلب المباشرة لا يتصرف فيه مجرى الشرط فان خرج اليه لم يبارزه بشرط ان لا يعينه سواء وجب عليه الوفاء بالشرط لقوله  
المؤمنون عند شروطهم فانهم لم يتركوا القتال او شجنا بالخرج جاز قتله لان المسلم اذا صار الى هذه الحالة فقد انقضت القتال المشرك بشرط الامان  
ما دام في القتال فقتل ولو شرط المشرك ان لا يقتل حتى يرجع الى الصف فوجب الوفاء له لان بترك المسلم قتاله او شجنا بالخرج فخرج فيقتله او يتجنى  
عليه منه فيخرج ويقتل عن المسلم ويقال ان امتنع عن الكف عن القتال لا ينفذ الشرط وبطل ما منه بمنهم من تجلصه لواءا للمشركين صاحبهم كان على  
المسلم اعان صاحبهم ويقالون مخرجان عليه لا يفي بالوعد لان الفضل ليس من جهة ان كان قد شرط ان لا يقتله غير مباحة وجب الوفاء له فان استجنى  
فاعانوه فقد نقص ما موافقوا له ولم ينههم فلم يتبعوا فاما ما راق فلا يجوز قتاله ولكن يقتل اصحابه هذا اذا اعانوه بغير قول ولو سكت فيهم لم يضرهم عرا  
فقد نقص اما لان سكونه يدل على الرضا بذلك ما لو استنجدهم فانه يجوز قتاله معه ولو طلب المشرك المباشرة ولم يشترط جاز معونه فغيره ولو شرط ان لا  
يقاومه غيره وجب الوفاء له فان المسلم وطلب الحرب جاز دفعه سواء فرس المجاهد او لا شجنا بالخرج ويجوز لهم معاونة المسلم من مع ثخانته وقال الا ذاعي ليس لهم  
ذلك هو غلط لان عليا وحرمة انا عبيدة بن الحرث على ذلك شيعة من دسعر حرس انجر عبيدة ولولم يطلب المشرك ان يخرج جارية لانه لم ينفذ شرطه وقيل يجوز  
قتاله ما لم يشترط الامان حتى يؤول اليه **مسئلة** يجوز للمجاهد في الحرب ان يجمع المارزقة لربيه صل بذلك الى قتله اجماعا وروى العاترة ان عمر بن  
عبدود بارز عليا فقال ما احب لي ان اخرج فقال علي انك احب ان قتلت فقتل عمر وابتدأ اليه فقال علي ما برزت لافانك اشين فالتفت عمر ونحو  
علي فقتله فقال عمر خذ عني فقال علي الحرب خدعة ومن طريقا لخاصة قول اللبابة ان عليا كان يقول لمن تحفظه الطير احب الي من ان اقول على راسه  
ما لم يبق له منعت سولا الله يقول احرب خدعة **مسئلة** يكره تبديت العدد لبلالا واما يلاقون بالهنا الامع الحاجة الى التثبيت فيقتلهم وبشجبت  
ان يلاقوا بالهنا روي بالقتال بعد الزوال يكره قتله الامع الحاجة ويكره ان يعرف بالذاتة واز وقتت في جهما ولا يعرفها واما نقل دوس المشركين  
الى بلاد الاسلام فان استقل على كفاية في الكفار لم يكن مكروها وكذا ان ارد من معرف المسلمين بموتهم وان باجمل لما قتل حمل اسنة ان لم يكن كذلك كما  
في تربية وتوحيه **مسئلة** عقد الامان ترك القتال جارية لشوال الكفار بالهنا مال وهو جاز اجماعا قال الله نعم وان احده من المشركين استجار له فاجره  
حق بلع كلام الله ثم بلغه فقامت في العاترة ان النبي الامم المشركين يوم الحديبية عقد معهم الصلح ومن طريقا لخاصة ما رواه السكوني عن الصادق قال  
قلت ما معنى قول النبي يسوع بن مريم اذ نام قال لو ان جيشا من المسلمين حاصروا من المشركين فاشرك في رجل فقال اعطوني اثمنا اني حق صاحبكم فانظروا  
فاعطاء الامان اذ نام وجب على المصلح الوفاء به لا خلاف بين المسلمين في ذلك **مسئلة** انما يجوز عقد الامان مع اعتبار المصلحة فان افضحت ترك  
الامان وان لا يجابوا اليه لوفيه لا مصلحة في بعض الاحوال ممكنة من مكاييد القتال في المباشرة اذا لم يكن مصلحة لم يخلفه وسواء في ذلك عقد الامان في  
واحدا لجماعة كثيرة فانه جاز مع المصلحة اجماعا ومن طلب الامان من الكفار لسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام وجبان يعطى امانا ثم تروى الى فاضلة لا ترة  
ويجوز ان يعقد الامان لرسول المشركين والمسلمين لان النبي كان يؤمن لرسول المشركين ولان الحاجة تدعو الى المراسلة فقولوا رسلا فقتلوا رسلا  
فقتلوا المصلح ولا تغفل مدة العقد لها بقدر بل يجوز مطلقا ومقيدا برمان طويل وقصير نظرا الى المصلحة **الحث الثاني** في العائد **مسئلة**  
يجوز للامام عقد المصلح اجماعا لان امور الحرب وكولة اليه كما كانت الى سولا الله فان رأى المصلحة في عقد واحد فضل وكذا اهل حصن واقربة او بلد  
فأولهم لجمع الكفار بحكم المصلحة لعموم ولا يترك ولا علم فيجوز اقامان انية عامة كان له ذلك بنية وان لم تكن ولا يبرأه جاز عقد امان لجمع من ولا يترك  
ولا حادهم واما غير ذلك لا يترك حكم احد الرعايا اثمنا احاد الرعية فيجمع امان الواحد منهم لواءا من المشركين وللمعد اليه كالعشرة والفاظلة الغليظة و  
الحصن الصغير لعموم قوله يسوع بن مريم اذ نام ولقول الصادق ان عليا ما جاز امان عبد مملوك لاهل حصن فقال هو من المؤمنين ولا نعل عليه تنويه  
لواحد هياستالة الى الاسلام مع الامم من موجود في العدد اليسير اثمنا الصلح اليه بما العدد الكثير من المشركين فانه ما كولي الى الامام خاصة لا تنويه  
لواحد من المسلمين بتقليد اليه اذ يطمح على الامام وتقوية للكفار **مسئلة** يجمع عقد الامان من الحر والعبد الماذون في في اجماع وغير الماذون  
عند علمنا اجمع وبما قال اكثر العلماء والثوري في الاذاعي والشافعي واحمد استحق وهو مروي عن علي بن مكرم عن عمار واه العاترة عن النبي انه قال  
دفع المسلمين احدى يمينيها اذ نام فخره مصلح لغيره ولا يتركه والناس اجمعين ولا يقبل منه صرف ولا عدل ومن طريقا لخاصة قول الصادق

عليه



# كتاب الجهاد

عليه السلام اجاز ان يمان عبد مملوك لاهل حصن وهو من المؤمنين ولا نكاح مملوك غيرهم في حق المسلمين فيصحب ما به كالحرف وان ابو حنيفة في ابو يوسف  
لا يصح امان السدا لان يكون ما دون في القتال لانه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح ما به كالحصن ويقتض بالمرأة ولما دون له **مسئله** اصح امان المرأة  
اجاعا لان السوء اجاز امان ام هاني وقال ناخيز على المسلمين ادمهم واما المجنون فلا ينفق ما نزل في العلم عنه كذا الصبي لا ينفق ما به وان كان من  
مرهقا وبه قال الشافعي وابو حنيفة رفع العلم عنه قال مالك احمد يصح امان المراهق لقوله اما ناخيز على المسلمين ادمهم وليس تحت لعه اسلامه حقيقة  
اما هو عتري واما المكروه فلا ينفق ما به اجاعا وكذا من رآه عقله بنوم او سكر او غما وعبر ذلك لعدم معرفته مصلحة المسلمين فاتبه المجنون واما الكافر  
فلا ينفق ما به وان كان ذميا لان النبي قال من المسلمين واحد يسوقها ادمهم فحمل الذمة للمسلم ولا ينفق ما به على المسلمين واما الايسر المسلمين  
فاذا اعتقد امانا ما بخياره ونفق به قال الشافعي واخذ كذا يجوز امان الناجر والاجير في الحرب والشر في النور لا يصح ما به من جهة منه والقول بطله والشيخ لم  
والسفيه ينفق ما به قال الشافعي لا يجوز **مسئله** اذ انفق امان وجب الوفاء به على حسب شرط فيه من قبله غيره ما لم يحلف بالشرع  
بالاجماع قال الباقر ع ما من رجل على منتهى قتله الاجابة يوم القيمة يحل لواء العذر ولو انفق فاسلامه بحسب الوفاء به اجاعا كما في الصبي والمجنون وكذا انفق  
الذمام شرط لا يسوغ الوفاء به في هذه الحالات كلها يحل التحريم الى ما منه لا يجوز قتله لانه اعتقد صحة الامان وهو معذور لعدم علمه احكام الاسلام  
وكذا كل حرب خلد الاسلام بشبهة الامان كن سماع لعطاء فاعتقده امانا وصحب منه فتوهم امانا او طلبوا امانا فقال المسلمون فقال ادمهم ما كان فاعتقدا  
اهم او صوم فلا يجوز قتلهم بل يردون الى امانهم لقول الصادق ع والكاطمة لو ان قوم احاصروا مدينة صالحا لو امان فقالوا فطوا امانهم فالوفاة فيه لو امانهم  
كانوا امنين **الباب الثالث** فيما ينفق به الامان **مسئله** الامان سبعة اعباء والمهرسل والاساره المهمة والمكاتب وقد ورد في الشرع  
للعبادة صيفان اجر قتله امانك قال الله نعم من الشرك استجاره جره حتى يبيع كلام الله وقال النبي ع من دخل رضى سبعيا فهو امن ومن علم ما به  
هو امن وينفق الامان ما في اللطيف وقع وما يؤدى معها ما مثل ذلك وان في ذمة الاسلام سواء ادى النصيح او المكاتبه مع الفصد طبعه العرب  
او غيره ما فلو قال بالفارسية ترسل الى تحف فهو امن ما قبله لاس عليل ولا تخف ولا تهل ولا تخرب وما شاكله فان علم من قصده الامان فهو امن لان  
المرعي القصص للفظ وان لم ينفق امانا الا انهم لو سكو الى ذلك دخلوا يتعرضهم ويردوا الى امانهم وكذا لو دعى مسلم الى ستر ما به امانا فاحل اليه  
ودعا الى الاسلام ولو اشار اليهم بما به امانا وقال ردت من الامان فهو امان وان قال ادمه الامان والقول قوله لانه نص عليه من جمع اليه لودخل  
بفساده وسمع كلامه لم يعرف على عقد امان بل لك القصد بومنة قصد التجارة لا بومنة رغبه امانا ولو قال لوالى مست من قصد التجارة صح ولو خرج  
الكفار من حصنهم بناء على هذه الاشارة وتوهمهم لغاها لم يجز قتلهم ولو ماتوا لم يمس سمن واعا كانوا امنين وددوا الى امانهم ثم يغير حربا ولو قال  
للكافر قف اتم والوصول حل فليس امانا خلا فالبعض لعامة وقال الاوزاعي لو ادعى الكافر امانا او قال انا وقت لمدنك ففهم امان وان لم يدع ذلك فليس  
امانا وهو غلط لانه لا يتعرف منه الامان ولا يستعمل به امانا فانه يستعمل على الدار هاجب الخوف فيصدق المسلم ما قال فصدق الامان هو امان ولا  
لم ادمه سئل قال قال اعتقده امانا نارد الى امانته لم ينفق له وان لم يعتقده فليس امانا ولورد الكافر الامان او ادى الامان وان قلح ولا يلحق بكونه بل ادمه  
من قبله ولو بالفعل ولو اشار عليهم مسلم في صف الكفار فاخاف الى صف المسلمين ونفاهما الامان فهو امان وان طر الكاذبة اراد الامان والمسلم من  
فلا يغفل بل يلحق بما منه لوقال ما ههنا الامان عجل **مسئله** يجوز امان بالمراسلة ويسمى لا مير العسكر بنجيه للرسالة رحلا مسلما مباحدا  
ولا يكون حايئا ولا دنيا ولا حريبا مستاما لقوله ثم ولا تتركوا الى الذين ظلموا فيكم النار وانكر عمر على موسى لا تشرع لهما اتخذ ما سانه اساو بالخذ  
مطانه من المؤمنين ومنه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونهم وانكم لا بالوا لولكم حبا لا ي ينفقون في ساد امورهم ويسمى ان يكون نصرا  
بالامور عارفا بمواق اراء الرسالة واذا ارسل الامير رسولا مسلما فذهب الرسول الى امير المؤمنين صلغة الرسالة ثم قال انى ارسل على الهادي اليك اذما  
ولا هل ملكت فاعلم الباب ثم ما لعله كما باصنعه على لسان الامير قراءه مخففة من المسلمين فلما استخار ودخل المسلمون وشرعوا في السير الى ابي الهيثم بن ابي اسود  
اجرا ان امير المؤمنين وشهدوا للمسلمون على قتاله كانوا امنين ولم يحسبهم لعمر القتيبي من الحق الاحتمال في حق المبعوث اليه الاعتماد على جره يحصل  
كانه صدق قيل ما يثبت سالت له فلا يؤدى الى العذر في حقهم وهو حرام **مسئله** لا يرسل الامير اليه بغير امانه ثم رجع الرسول فاجره ما داء الرضا  
هم امنون وان لم يعلم المسلمون التبليغ لارسلهم امانا على الظاهر فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة لان قول الرسول يحتمل الصدق فثبت ستم التبليغ  
ولو كتب من ليس برسول كتابا به امانهم وقراءة عليهم وقال انى رسول الامير اليكم بل امانا من جهة لانه ليس للواحد من المسلمين ان يؤمن حصا كبيرا ولا من  
من جهة الامان لانه ليس لا غرر وها لان النقص من جهة ما جت عولوا على قولهم انهم يصفونهم امانا من جهة المسلمين ولو ادمهم من صف المسلمين ولو ادمهم  
من صف المسلمين مسلم وهم قليلون يصح امان الواحد في رسول الامير اليكم وانه امك كان امانا من جهة لان من يملك الامان فان  
اما ما صححه لانه على تقدير صدقه يكون امانا من جهة المخبر عنه وعلى تقدير كذبه يكون امانا من جهة **مسئله** اذ امان الامام او نائبه المتكفي ثم نصت  
رسول الله في امانهم ونجيتهم بقصص الهدى فجاء الرسول اجماعا لانه يجمع فيهم حتى يهلوا ذلك شاهدان في حقه من القادة الذين لا يخفى في حق  
الهدى لعلقه باستباحة السبي واستبدال الاموال لغزو والدماء وهو لا يثبت مع التهمة خلاف الامان فان وجهه لعلقه بغير الاموال حرا  
الاصل في حق الدماء وهو يثبت مع الشهادة ولو اعاد المسلمون فقالوا لم يصفنا خبر رسولكم فانقول نونا لانه لم يرد امانا ولا صلحهم بمان  
الى قولهم لان في مع الامام ان يصدق اليهم مع الرسول شاهدين ما لو كلف الامام اليهم نقض العهد وسره مع رسوله وشاهد بغيرهم بغيرهم بالبرية  
واحتاجوا الى ترجمان بلسانهم وشهدوا لآخرين عليهم فادعوا ان ترجمانهم يجمعهم بقصص الهدى بل خبرهم بان الامام زائد في هذا الامان لم يثبت  
اليهم لان الامام انى بما في سعة من الاخبار بالقصص الشهادة وانما النقص من جهة ما حيث خافوا للترجمة خاسا الا انهم لم يجمع من المسلمين او ترجمان  
حان فيقبل قولهم ولو امان الامان يكون الرسول قد ادى عورة المسلمين بدل عليها العذر حازله معه من الرجوع وكذا يمنع الناجي لو اكتشف على نحو

امر رجلاه

فيما ينفق به







# تلاوة الجواد

[illegible]

فی احکام اسلام

شمالی اناؤم







کتاب

وقال بعضهم يجوز لأنهم لم يتعينوا للبيعة بخلاف من سبق فإنه يصير قباينفس السبي وان حكم على من أسلم بالاسترقاق ومن أفاد على الكذب بالقتل جاز ولو أراد أن يسترق بعبدة ناس قام على الكفر يمكن لذلك لأنه لو بدخل على هذا الشرط وان أراد أن يبيع عليه جاز لأنه ليس فيه إيجاب شيء من شرط بل يسقط ما كان شرطاً من القتل ولو حكم بالقتل أخذ الأموال سبي الذي يتردى الإمامان يمين على الزوجان وعلى بعضهما جاز لأن سعداً حكم على شيء فربطه بقتل الزوجان ثم ان ثابت بن قيس الأسدي رأى النبي أن يهب له الزبير بن بطاينة هو ممن بنى قريظة ففعل بخلاف ما في الغيبة إذ حاربه المسلمون فأرسله معه وقد استقر عليه **مسألة** إذا تزول على حكم الحاكم فاسلوا قبل حكمه عصموه والماله ودمانهم ووزارهم من البيعتين وأه القتل سبي لأنهم أسلموا وهم حارون ولم يترقبوا وماله تغير ولو أسلموا بعد حكم عليهم فإن حكم بقتل الزوجان سبي الذي تزول على ماله فقتل حكمه لا يقتل فإنهم لا يقتلون لقوله أم مرتان فأقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قالوا معاصموا مني ما نهم ولو أراد الامام استرقاقهم بعد الاسلام لم يحرم لأنهم ما تزولوا على هذا الحكم بل حب القتل بالحكم وسقط ما أسلموا وقال بعض العامة يجوز استرقاقهم كالمواسلمين بعد الاسلام وليس بمحذور الا لا يسهو قد ثبت للإمام استرقاقه ويكون ذلك على ما حكم به من الاستغناء واسترقاقه للزينة واذ حكم بقتل الزوجان سبي النساء والذي يترد أخذ المال كان المال غنيمة وينبغي فيه المحرقة لأنه أخذ بالعم والسيف **مسألة** لو دخل حره الياساً ما من فقال له ألا ما ابن جئت إلى الحرب الا حكت عليك حكاهم الذمة فقام منه حاراً من أخذ منه الحر وان قال له خذني إلى الحرب فانك انت عندنا ناصرب نفسك .

فاما سندهم قال امت حاجة قبل قوله ولم يخرج احد الخبر من بل يروى ما منه لاصل الخبر انه قال اتبعوا وان قلنا انه يصير متباكيا قويا لا خلاف الاشارة  
ولو حكم الحاكم بالرد لم يخرج لانه غير مشروع وقد قلنا ان حكم الحاكم بغيره ولو اتفقوا على حكمه ماعلمنا بطرحه ان يتكلم اهل العلم ان تقدم ولا على  
الحكم سواء قبل الحكم ولم يقبل بل يجوز ان يخرج نفسه من الحكومة لانه دخل احيا. فهاهنا يخرج باختياره. وبه حكم الحاكم بغيره لا يوجب له سبعا رعة حكم  
ما لا يوجب فالوجه نفوذ لان الاول باعتبار ربه في نظر الشارع فلا يخرج ربه عن الحكومة كالمالك مع سبعة الف فباختياره ثمانية الف فالف والتمس  
لا يجوز حكمه استحسانا ونفي حكمه احكاما على الامام فليس للامام ان يقضى بغيره لعل للامام الف والتمس ان يقضى بالعل فله الامور  
ونفي ذلك المشافهة ومحال وكذا النوحان لو حكمه بقول الجزية فله غير من وهو عقلم من امة فان قلنا لا يملكه من كس اهل الدولة الجزية ولو حكم  
به ذرفا فاسلم واحده منهم قبل اذ قد نفى جواز اذ قلنا نفى وجها. وكذا الخلاف في كل كاف لا يوجب له سبعا لاسد سلم قبل الاذفاق واه سلطان سلم الية  
قلنا لانه وقاله الفصل الرابع في الامور رعية بار الاول في اقسامها مسئلة القيمة في الغنائم هل تكون سواء الكسب برسها

الفصل الرابع

وَيُشِيرُهُ كَارِجَ الْخَارِجَةِ الرَّعَاةَ الْمَسَاعَاتِ خَيْرُهَا وَالْغَنَاءُ لِفَالِ الْخَارِجَةِ. وَفِي مَوْضِعِهِمُ الْاَوَّلِ الْخَوْفُ هُنَالِكَ الْقِيَمَةُ لِنَانِ وَأَوَّلًا نَا مَابِهَا  
وَيَجُولُ كَالْاَمْتِنَةِ وَالْاَمْتِنَةُ نَدْبُ الْمَلِكِ وَغَيْرُهَا وَمَا لَا يَسْقُطُ لَا يَتَوَكَّلُ لَا رُضُو مَا هُوَ سَيُكَلِّمُهُ وَالْاَلْعَمَالُ **الْبَحْثُ دَلِيلٌ** حَارِجٌ قَبْلُ  
وَيَقُولُ **مِثْلُهُ** لَعَبْتُهُ مِنْ رُغْبٍ مَا حَدَّثَ بَانْعَلْبَتُهُ سَرِيحٌ يَخَافُ خَيْلَ الرُّكَاثِ مَا الْعَمَلُ مِثْلُ مَوْضِعٍ بَعْنِ زَارِعٍ وَالْمَارِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
مَا وَدَّ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا حَصَلَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ يَتِمُّ مَا لَيْدٌ فِي خِيَانَةٍ لَا رُكَاثَ مَا هَذَا الْحُكْمُ فَهُوَ لِلرَّسُولِ حَاصِلُهُ وَمِنْ بَعْدِهِ مِنَ الْاَمْتِنَةِ وَدُوْنِهَا  
وَمَا يُوْخِذُ الْفَرْعَ مِثْلَ الْاَمْتِنَةِ لِلْمَلِكِ عَلَى حَصْنٍ وَقَلْعَةٍ فِيهِ رِبَاطٌ هَذَا وَبِهِ لَوْ أَنَّ مَا هُوَ فَعْنٌ فَهَذَا يَكُونُ مِنْ حِلِّ الْعَنَائِمِ الْاَلْوُفَّخِ وَأَعْنَى الْاَحْمَاسِ  
لِلْقَائِلِ كَالْعَنَائِمِ وَقَدْ لُتَا فَوْنٌ ذَلِكَ مِنْ حِلِّ الْفَوْنِ لَا الْغَنَاءَ مَا حَصَلَ مِنْهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ الْاَتَوِيُّ قَائِمَاتُ الْعَنْقَرَةِ وَبِهِ أَنْتَقَدِمَ مِنَ الشَّرَائِعِ  
وَكَيْ وَاجْمَعُونَ الْغَنِيمَةَ فَيَنْزِلُ بَارِسُهُ فَيُكَلِّمُهُمْ أَرْسَلَ اللَّهُ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ سَلَامٌ عَلَيْهِ جَعَلَهُ لِحَاصَتِهِ قَالَ اللَّهُ لِيَسْأَلُنَا بِحَقِّهِ اَللَّهُ وَالرَّسُولُ رَوَى  
عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ حِلُّ الْخَرْجِ يَحِلُّ لِحَاصَتِهِ وَجَعَلَتْهُ لِعَبِيدِهِمْ وَقَالَ لَمْ تُعْطِ حَسْبُ الْعَنَائِمِ مِنْ حَاصِلِهِ دُونَ جَلْبَانِ الْحِلِّ الْعَنَائِمِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَا

والوقت

لأنها كانت له مريض بها ما شاء ثم دعا جملة النعمان من أربعة أممًا وحملها إلى السجدة لأعلاه حلالًا **مسألة** ما يتوابعه المسلم ويقتل  
بحول إن لم يصبه تلكه للمسلمين كالحمل والخنزير ولغيره غنمه أو أحد الفئس المجاهدة على سبيل حلة دون ما يتجاسر ليقرب من صاحب الغنم دون ما  
يتجمل عنه كخمار من غير حال فانه في وودن القطط وبها واحد مما الغنمة فهي تعد منه خاصة يخرج منه الخمر أرادة الباقي للعامة دون ما الأيا  
المباحة في أصلها كالصبي والاحجار والاشجار فانه يمكن عليه ولو فهو يوجبه وبه عنه وبه قال السافري ومحمد بن الأوزاعي خلافًا لما روي عن حماد بن  
حيث جعله للمسلمين ولو كان عليه تركه للغير المقصود من استحبابه المقصود من الاستحباب المعتبر فهو عينة ولو وجد في حوزة من يجهل المسلمين والنفار كالمها  
والسلاح فالوجوب نفي لقطعة وقال الشيخ يعرف سنة ثم يلحق بالعينة وبه قال أحد فأن واحد فاق مذهب من يرى في النجوة فغير المسلمون فهو لهم ولا فبطلانه لأنه في  
دارهم ولو وجد صيدًا لأرضهم كما لا شك وأصح أن يكون له ولا يرد به ما عدا ما يملكه المسلمون ولا يملكه إلا الحاج إليه فالتصديق للمباح  
أولى فلو أخذ من بيوتهم وأحار جهامًا لأفعله في أرضهم كالمسحوق به أجماعًا ولو صار به فغيره من قبله فكذا من قال أحد فيمكن أن لا يرد  
والسافري قال لا يرد أو دخل به في الإسلام دفعه في الغنم وإن عاجله فصار لغيره أعظم به بعد دفعه في الغنم وليس بشيء لأن الغنم صارت  
بغيره ونقل فذكره عنه حال أخذه ولو ترك صاحب الغنم ستامة الغنم غير عارجه فله وقال من جهل فغيره من مال أخذه به فاعلم حاله

العامة ولو كان في رضاهم وكان في موضع يقدر عليه نفسه فله كمال وجوده في الإسلام نوح حسنة والساقية وإن بقيت عليه الامانة  
المسلم فان كان في موافقهم قال الشافعي يكون كمال وجوده في الإسلام والا فهو غيبة وقال مالك لا وزاعي والذيت لا حده غيبة سواء كان في موافقهم  
او غير موافقهم لا مال مشترك لهم عليه بقوة حبس المسلمين فكان بينة كماله في الامانة **مسئل** لا يجوز للعقوبة من غيبة الامان باللعنة  
منه كاللعنة وصاحبه القوت وما يصلح كالحلم والتمس وكل لعنة عباد الله علف الذاب التمس في الشيع ما في مضاهها حارعا لا يشدوبه قاصحة  
المسيب عطا وحسب الصريح والتعظيم والتوري الا وزاعي مما لزم الشافعي واحدا من اصحاب الراي لما رواه العامة من غير ما قال في غضب العامة الغوالة  
في غاير ما فاكله ولا يرضه من غير في الخاصة قول الصادقة في حصة النبي ولا تحرقوا زنته لانك لا تعلمون لعنة تنجسون اليه لا تعرفون اليها ثم

فهل القضية ؟

والفوائد



لا غنى

ما يؤكل لحمه الا ما لا بد لكم من اكله لان الحاجة تشتد في ذلك فان قيل الميرة عريضة وقيل يستلزم عدم الاستغناء بما يحصل منه وقال الزهري لا يؤخذ الا  
 بادن الامام فهو لا ريب فيه وهو ممنوع لاشتداد الحاجة وهل يجوز اخذ الطعام والعلف مع عدم الحاجة الوجه المنع لانه مفهوم للحاجة الغائبة غير محتاج  
 اليه فاشبهه سائر الاموال نعم لهم التزود ولقطع المسافة بين ايديهم وقال بعض العامة يجوز مع عدم الحاجة ايضاً لان عمر سوغ الاكل لم يقيد بالحاجة و  
 الحيوان لما كوله يجوز به اكل منه مع الحاجة ولا تغيب القيمة لاصالة البراءة ولا ذوق بين العرب وغيرها وقال بعض الشافعية ما يمكن سوق ريساق وما العنز  
 لا يملكها لا يذبح قال حسين مشك عن هذا لها هو ذلك ولا حيل ولا بد من ذلك في بعض العامة تغيب القيمة لاشتداد الحاجة اليه بخلاف الطعام وليس شيء كالحاجة  
 والحاجة وزاد مع الحيوان للاكل والجلود في العظم ولا يجوز استعمالها لعدم الحاجة اليها ولو استعمال الجلود سقاءاً او غل وستر لانه في العظم مع بخره مثل  
 لده استعماله في غرض اخر لانه استعماله لغيره لا يصنع فلا يشترط لانه متعدد وما ماعدا الطعام والعلف للمحرفين يجوز تناوله ولا شفا  
 ولا لا تغرد به بقوله ادم والخيل والحمير فان الغلول عار وناور وشنا يوم القيمة وللتا غيبة الفواكه وجمان ويمكن الفرق بين طابع اليه البصاد  
 بشق ينقله بين غيره وما له من المأكول فيجوز استعماله في الصوامع مع الحاجة لا ينفوخ من الطعام ويؤكل غيره مأكول فان احتاج وان يدمن به ودايته  
 لم يكن له ذلك الا بالقيمة قاله الشافعي لا بما فيه الحاجة اليه لا هو طعام ولا علف قال بعض العامة يجوز تحاكة الخياصة وبيدته كالحاجة الى الطعام  
 وعلف يجوز ان ياكل ما يتداوى به ويستر به كالحاكة في السكبين وغيرهما عند الحاجة لا من الطعام وقال صاحب الشافعية لا يملك ما لا يملكه ولا يملكه  
 ولا يصح بغيره في النجاسة بحجاجة اليه فاشبهه الفواكه وليس له غل ثوبه ما يصابون لا تلبس طعاماً ولا علفاً وانما يراى من بين يديه ولا يملكه  
 ولا يجوز الاستغناء بغيره ولا اتخاذ النعال منها ولا الحرب لا يجوز وطونها به قال الشافعي لانه مال غنيمة لا نعم فلا يخص به بعضه وخصصها  
 في الجبل يتبعها من السمر والنخل والحطب يتخذ من جلود البقر **مسئلة** لكتب النبي فان كان الانتفاع بها حالاً لا كالعلف لا يرب حساب التوارى في بني  
 غنية وان حرم الاستغناء بها مصل ككتاب الكفر والمجور والعش المحض فلا يترك له الجلب ولا يفسد اذا كان ثوباً وغذاً يمكن به كسب اموال الغنيمة  
 وان يمكن غنله بطلت منفعة بالتمزيق ثم المنزق كسائر الاموال من الغنيمة فان التزويق قيمة وان قلت وكذا كتب التورية ولا تجوز اكلها سداً بحرفه فلا  
 يجوز الانتفاع بها وانما تقر في ايدى هذا لانه لا اعتقادهم كما يرون على الجمر والاولى انها لا تحرق فيها من مياه الله تقى وما جوارح الصبيد كالنهد  
 والبازي ككتاب الصيد غنيمة ولو لم يرب غنبت منها احد من الغنائم جازا رساها واوعاها غير الغنائم ولو رغب فيها بعض الغنائم دفعت اليه ولا  
 معتب عليه من خبيث لانه لا قيمة لها وان غنبت منها الجميع فتمت ولو تعدت القيمة او تنازعوا في الجلب منها اقرع بينهم وقال بعض الشافعية الامام يخصه بالكل  
 من شاة قالوا ولا ما دام ان يسلمها الى احد من المسلمين لعله باجتهاد الا لا يكون محسوباً عليه وعرض بان الكلب سفع به فليكن حق اليد فيه لجسيمه كان من ميات  
 ولولا كلب لا يستمد به بعض الورثة فقال بعضهم ان اوده بعض الغنائم او بعض اهل الحرب لم يضر في سلم اليد ان تنازعوا فان وجدوا كلاباً باوامك الغنيمة عدا  
 فتمت الا اقرع بينهم وقد يشرع فيها عند من يرى طاقية او ينظر لها انها ولو وجدوا خازن رقتلوا حصوله لادى لو وجدوا خازن ارقوه ولو كان نظره في قيمته  
 اخذوها غنيمة الا ان تزيد مؤنة الحل على قيمتها او تنازعوا فيما يتسلمها عليهم ولا يجوز لبس ثياب الغنيمة ولا ركوبها لانه مال غنيمه فلا يخص به احد ولو  
 كان للغنائم واب في ربح جازل لانه لغيرهم مما يجوز له اكله سواء كانوا للقيمة او للتجارة والحاجة بخلاف لو كان معزاة او سفور لعل الحاجة اليها بخلاف الخيل  
 ولا يجوز استعمال السكة للكفار الا ان يضطر اليه القتال فاذا انقضى الحرب الى الغنيمة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز استعمال السكة ولو جعلت الغنائم  
 وثبتت بيد المسلمين عليها ومنها طعام وعلف لم يجز لاحدا حذاه الا الضرورة لا لاجل حاله الاخذ قبل استيلاء بيد المسلمين عليها مع الضرورة فيعد الاستيلاء اولى  
 ولان الغنائم ملكوها بالتجارة فخرج عن المباحات فلا يجوز اكلها الا ان لا يجد غيرها لا يحفظ الفسق واجب سواء احدث في الحرب والاسلام وقا  
 بعض العامة ان جزوت في الحرب جاز اكلها كما جاز قبل الحيازة لان الحرب مظنة الحاجة وهو غلط لان المسلمين ملكوه فلا يباح اخذه الا ما دون ذلك  
 الحيازة في الحرب ثبت الملك كالحيازة في دار الاسلام ولهذا جاز قيمته وثبتت فيه احكام الملك **مسئلة** لو فضل من الطعام فضله فادخله  
 دار الاسلام رده الى الغنيمة وان قل ان كانت الغنيمة لم تقم رد في الغنيمة وان قمت رد الى الامام فان امكن تقبضه بغيره كغنيمة فروع وان لم يمكن لفرق الغنائم  
 قل ذلك احتل جعله في المصاح ولا خلاف في وجوب ذلك لان المباح اخذ ما يحتاج اليه في الحرب لعلها ضل غير محتاج اليه فهو داما قليل كذلك وهو  
 قول الشافعي وقول ابو حنيفة في ثوبين المذود واحد في احدى الروايتين لقولهم ردوا الخيل والمخيط لانهما لا يقسم فاشبهه الكثير وقال مالك يجوز  
 لا يجزى الى الغنيمة وبه قال الا واذعي وعطاء الخراساني ومكحول الشافعي في القول الاخر واحتجوا بغيره ولا نهج ما سلكه من القيمة فاجزى في الاسلام كسائر  
 دار الحرب لفرق ظاهر وعن ابي حنيفة انه ان كان ذلك فيك **مسئلة** الى الغنيمة وان كان بعد ما باعته تصدق به منه **مسئلة** ما يؤخذ اموال المشركين حال  
 الحرب لغنيمة فلو لقا عليه يؤخذ منه الحسن الباقى للغنائم وما تاخذه سريته بغير اذن الامام فهو لامام غنماً وما يتركه المشركون فرعاً وبقاؤه من غير حروب  
 فهو لامام اية وما يؤخذ صلواته من غير فلول الجاهدين ومع عدمهم يقسم فيضراً المسلمين وما يؤخذ غنماً من اهل الحرب ان كان في ما من الهدنة عيذ اليهم  
 فان لم يكن كان لاخذ وفيه الحسن مرسى من اهل الحرب خلف ما لا فلاح له للامام اذ لم يكن له وارت وقال بعض الشافعية لو دخل احد ارضه من دار الحرب  
 مستحسناً واخذ ما لا على صورة السرقة كان ملكاً لاخذ خاصة لان السارق يقصد تملك المال لثبات اليد عليه حال الحرب غير معصوم مكانه غير مملوك  
 صار صبيلاً سبيل الاستيلاء على المباحات بخلاف مال الغنيمة فانه وان حصل بيد الغنائم فليس مقصودهم التملك ولا يجوز الغنم بالبيع لا كسائر  
 الاموال لانهما الغنم لا يظلم رفع كذا الله تعالى وقيل لا يملكه ولا يقصد ارضها فاعلم ما الاستيلاء وقال بعضهم ان غنيمة محنة كانه جعلوا دونه دار الحرب  
 وتفرزه بنقله مقام القتال لهذا قالوا الوعز طايقة بغير اذن الامام مخصصة واخذت ما لا من غنيمة محنة ودوى عن ابي حنيفة انه لا يحس بل ك  
 ينهبون به اذ لم يكن لهم قوة واستناع وفي رواية اخرى يؤخذ الجميع منهم ويجعل في بيت المال قال بعض الشافعية اذا دخل رجل الواحد والحرب اخذ من حرم

في ان الكتب التي  
 اوتى بها  
 اوتى بها  
 اوتى بها



کتاب البھار

فِي سَائِرِ اَيَّامِهِ مَالِكٌ  
حَتَّى يَكُونُ

وتمكثوا من الشراء  
امسكوا ولو خرجوا  
من دارهم في ليلة  
الجمعة دار الزمان

او علیہ السلام

الامم

فِي السَّمَاءِ  
بِجَانِبِ الْقُتَيْبِ  
خَمْسًا



فشق الموث وقال احدهما ائمة وهه نقض السع والهه حرق لو كان الغال صبا لم يحرق اجماعا وكذا لو كان عبد الان للمناع لسيده فلا يعاقب بجنابة  
عبد ولو علت امرأة او ذمي قال احدهما حرق معا وكونا كسر العلول ادعى بضاعته لم يحرق اجماعا لان يثبت بالاقترار والبيعته يحرق عند احدهما لا يحرق الغال  
سهم من القيمة سواء كان صلبا او مال لا سبب الاستحقاق وهو حضور الحرب باتباعه لا بصلح ما فاعا كغيره من انواع الصوق وهو حدى الروابيع عز  
احدهما في الثانية بحكم سهمته قال لا وزاعي ان كان صلبا احدهما سهمته اذا اخدمه لم يحرق اجماعا **مسألة** اذا مال الغال قبل القيمة وجب له ما غلة  
في العلم اجماعا لان حرقه غير منصف عليه ده الى اربابه ولو تاب بعد القيمة فكذلك به قال الشافعي لان مال الغية فيجنبة الى اربابه كالمواهب قبل القيمة فلا  
مالك اذا تاب بعد القيمة ادى حشدة الامام وفضلها بالباقي به قال الحسن البصري ببناء على صلح معاوية وليس حجة فان تمكن الامام من فتمته فعل  
والانصاف به بعد الخسران تركه تصدق به وتقطيل لمصلحة اللحق ملو لها ولا يتحقق به شئ من اتم الغال وفي الصدقة به نفع لمن يصل اليه من المساكين وما  
يحصل من اجر الصدقة يصل الى صاحبه في هذه الايام كماله فيكون اولى **مسألة** لو سرق من القيمة شيئا فان كان له نصيب من القيمة بقدره ولو  
ازيد بما لا يبلغ نصاب القطع لم يجب عليه القطع لان ما لم يملكه لكن شبهة الشك دوت عنه الحرجان زاد على نصيبه بمقدار النصاب الذي يجب فيه القطع  
لان سارق هذا اذا لم يغزل منه خسران لو غزل لا امام الخسران سرق ولو لم يكن من اهل الخسران كان من الخسران قطع وان كان من الاربعة الاحاس قطع ان زاد على  
نصيبه بقدر النصاب للشافعي حمان وحمان احدهما اداسرق من اربعة الاحاس ما يرد على نصيبه بقدر النصاب حب القطع والثاني لا يقطع لاحقة  
لم يتعين فكل جزء مشترك بينه وبينهم وكان كمالا للمشارك وهو رواية عبدنا واولا قولنا ان يقطع في المشترك فانه لا يقطع هال ان حق كل واحد من العاينة  
متعلق بجميع القيمة لانه يجوز ان يعرض الموقوفون يكون الكل له وعلى كاجان ليس الموقوف ان كان بالغوا يجعل في القيمة ولو كان السارق عبد فهو كالحرة لا يخرج  
له فان كان ماسوقا او زيدا يورثه بقدر النصاب جليله والافلا وكذا المرة ولو سرق عبد القيمة منها لم يقطع ولا يرضى زان ان يرضى بها ولو سرق حيا  
لابية ولو كان السارق ممن لم يجز الوتقة فلا نصيب له منها يقطع ولو كان احد العامين ابا للسارق يقطع الا اذا زاد ما سرق عن نصيبه بقدر النصاب  
لان مال الولد في حكم مال الوالد لو كان السارق سيدا كان حكمه من نصيبه في مال العبد لسيده وكذلك كله قال الشافعي وادى به زاد الشافعي  
اداسرق للاب سهم في القيمة واحد الزوجين وزاد ابو حنيفة ان كان لذي حم محرر منه ما حق يقطع والعالم هو الذي يرضى به ما احد من القيمة ولا يطلع الاما  
عليه ولا ينفعه مع القيمة ولا ينزل منزلة السارق في القطع الا ان يغفل على حدة السرق فان العلول احدا لا حافظ ولا يطلع عليه غالبا والسرق اخذ مال محوط  
والسارق عنده لا يخرج حله وقال بعض العامة يخرج **مسألة** ليس لاحد العامين ان يبيع غائما اخر شيئا من القيمة فان باع علم يرضى به لا نصيب له  
وكذا وقتة نصيبه كذا لا يبيع لو كان طعاما لان باعة الشاؤل لا تقتضي باعة البيع فيقره بذلك المشتري ليس للمشتري ده الى الباع وده للبائع فقرة عليه كانه  
امانة في يدهما جميع المسلمين ولو لم يكن من العامين لم يقره عليه لو اقره العامين لاسمهم لم يرضى واستعيد من الباع كذا لو باعه مسوقا والواحد  
من غير العامين فاخذ من طعام الغنية لم يقره عليه ولا نصيب له وعليه جمان ولو باعه من غير العامين بطل البيع واستعيد ويجوز للامام ان يبيع  
القيمة شيئا قبل القيمة لمصلحة فلو عاد الكفار واخذوا المبيع من المشتري في دار الحرب على المشتري به قال الشافعي واحدا في حدى الروابيع وفي الاخرى  
ينفخ البيع ويكون من ضمان اهل القيمة فان كان المشتري قد ذن القن استعاده والاسقاط ان كان للفرقة منه مثل ان خرج به من العسكر وحده  
مكفولا وليس جديا للثلف في المشتري فلا يرجع باصنام غير كثيرة من المبيعات اذا قيمت الغنائم في الحرب حاز لكل من اخدمهم النصر وكيفية  
شاء بالعم غير فلو باع بعضهم شيئا قبل المشتري عليه لم يرضه الباع ولا حدة وبيان ويجوز لامية الخسران شئ من مال الغنية شيئا قبل القيمة و  
بعدها وقال احدهما ليس له ذلك لانها ما وسيدفع الجبال باخذها بالقيمة العدل **مسألة** لا يقطع حق الغانم من القيمة ولا اعراض بعد القيمة كابر  
الاملاك واما قبلها فالأقرب سقوط ولو اقر الخسران لم يقطع لاحاس الا بقرعة بعد الاقرب بالاعراض سقط لان اقر الخسران يبيع حقوق الواحد والواحد  
من الغانم كالمسلمين في حقوقهم عكس ما كانا واعلم من قبله هو اصح قول الشافعي والثاني لا يقطع لان اقر الخسران يبيع حقوقهم عن الجمان العامة وصير  
النا في كابر الاملاك المستركه وقال الشافعي لو استقسم الغانمون الامام لم يقطع حق احد منهم بالاعراض لانهم باختيار الملك ما كلف الحقون وما اذار  
اسد الامام باقرار الخسرانهم لم يجدوا ما يضر بقصد الملك لو قال الخسران القيمة ففي من الاعراض للشافعية وجها واحدا لا يقد يقهر الخسران في التفتة  
عليه والاستقرار لا يحصل فضل القيمة والثاني كما ان الخيار في العقود اذا اختار احد الطرفين لا يعدل الى الاخر ولو اعرض الغانمون باجمعهم ففي صحة اعراضهم  
لم وجها واحدا لا يبيع ولا استحقاقا انما الخسران يبيعهم والله ثم قد عين لهم الخسران وصحها الصحة ويصرف الاحاس الا بقرعة الصراف الخسران العنى  
المعنى للاعراض قبل الواحد والجمع واما الخسران ثم سهم رسولهم وسهم ذوى القربى للامام عند خاصة فصيح اعراضه كايصع اعراض الغانم وعند العامة ان  
سهم ذوى القربى لكل من يستحق الخسران ففي صحة اعراضهم وجها واحدا يبيع كايصع اعراض الغانم والثاني المنع لان سهمهم متخا انتم الله ثم لهم من غير وط  
وشهود وقد فليسوا كالعامين الذين يحمل حصودهم على علاء الكلام المعلى الذى حج عليه الفاضل لا حاطة الدار به يبيع اعراضه لا اختيار الملك بمنزلة  
استدراك الكسائس ليس على المعلى لا شائب في صحة اسرار من السبعة المحجور عليه بطرقه لا يرضى له اسقاط الملك لا اسقاط الملك لا اسقاط حق الملك  
فلو صار شيئا قبل القيمة لم يعل عنه الخسران لا يبيع اعراضه الصبي عن الرضخ ولا اعراض الولي عنه فان بلغ القيمة صح اعراضه لا يبيع اعراض العبد  
على الرضخ ويبيع اعراض السيد فانه حقة الا قرب صحة اعراض السالب عن السيد هو اصح وجها لثا فاق اعراض الغانم والثاني لا يبيع لانه متعين لرأفته  
الوارث **مسألة** ان اعرض من العامين بقرعة كانه لم يرضه الوقتة وبقية المال احاسه مستحقة اربعة احاس الماتى للعامين وهو اصح قول الشافعي  
والثاني ان نصيب المعرض يرضى الخسران العامين في الاصل ثم بقوله قل الانفال لله من اعرض جعت حصته الى صلها ولو مات احد من العامين لم  
يعرض ان تغفل حقة الوارث لانه ثبت له ملكا وحق ملكا كلاهما موروث فان سالى اعراضوا سالى اطلبوا وللشافعية ثلثة اوجه في اهل ملك الغانمون  
قبل القيمة اظهرها انهم لا يملكون ان يملكو ابدل صحة الاعراض لو ملكوا بالاستيلاء اسقط عنهم بالاعراض لان الامام ان يخلص كل طائفة بنوع من المال

مناعة

وجوب القطع

في حكم الغنمة  
شئ من حكمها  
لنصيب  
والقيمة

فغنائم  
ولا كان لغيره

ما هو عليه  
منه



# تکامل الحمار

فایز ای



فبذلك لا ينبغي  
حال الحماة

الحمد لله

وہجوزان پندہ ہاست  
المسلمین ۳

وكانت رفيف م

لهم واذا قادی بحیثما

مال



















کتاب العباد

[illegible]

فی الجواب



البلد

فمن قبل  
فمن قبل  
فمن قبل

وهو

في

ويعلمون ما هم القادة فلا تنزل عليهم وان لم يدرهم الدلالة الا اذا رجعت الى الغنى بعلات ولو فتم لها بغيره اخرى مع العلم فلا تنزل عليهم الا انهم يعرفون  
 لم يكن فيها حارة فلا تنزل عليهم وان كانت قدما من قبل المعاقدة وان مات بعد الظفر وقبل التسليم فليسا بالبدل ما اجره المثل وقيمة التجارة والتسليم  
 بناء على ان الجسد العنق يقتل من ايمان العبد وجمان اليد كالصدق وان مات قبل الظفر وبعد العقد فهو جوب البدل لك اني قولان ولولم يحصل من  
 القلعة شئ الا انك لا تجارة فحق وجوب التسليم لك اني وجمان **مسألة** يجوز للامام واما ابا سعيد سرية على العبد وقت خوله وارحوبه يجعل له  
 الربع بعد الخس ما لم يمت به يخرج حصة والباقي يعطى السرية منه ربع ثم يقسم الباقي بين الجيش والسرية ربعا ولا انقل من يد الحرب مع الجيش فان سرتة تغير جعل  
 لهم الثلث بعد الخس جازا فاقامت السرية يثنى اخرج حصة على السرية ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الجيش والسرية معصوبه قال الحسن البصري لا وزاعى وحده  
 لما رواه العامة ان النبي كان ينقلهم اذا خرجوا ما بين الربع وينقلهم اذا قتلوا الثلث قال جيب بن مسلم الفهر بن شهاب سئل رسول الله ينقل الربع في البداية والنهاية  
 في الرجعة لا ينقله مصلية المسلمين فكان سائعا كالسنة قال عذ بن شبيب ينقل بعد رسول الله لان الله شدة حصة بالانفال يقال بسا النول عن الانفال قل  
 سعد بن رسول بن عيسى بها وفيه باطل لا تنقل للسبي ثلث الا انما بعد ما لم يفربيل على التخصيص قال مالك بن سعيد ليس ينقل الامر لحسن قال السفي بن جريح  
 من حسن الخس مما يستحق هذا الباطل بالشرع السابق ان يشترط الامام ولا يابيه فلا ينقل لان الاصل يتوثر القامهين وانما ينقل النفل مع قلة المسلمين وكثرة المشركين  
 فيشره الامام لتفصيله بعد مصلية غيره يعلم على النفل لو كانوا مستظهِرين عليهم فاحاجة اليان انه معارضى رسول الله لم يكن فيها انفال لو راى النفل بد  
 الربع والثلث ينقل هل يجوز الزيادة عليهم منه الا وزاعى مكحول وكذا العامة لان النبي انتهى الى الثلث فلا يفتن بخاوزه وقال السفي بن جريح لا ينقل ربع الربع  
 ومرة الثلث ومرة نصف النفل استفاء الضابط وان موكلون الى غير الامام وليس حجة لانما الوقايح عدم على الزيادة فكان ضابطا فيه مع ذلك فانه يتبع  
 قوله ان يخرج من حسن فلو شرط ان يامام زيادة على الثلث واليه على الاول لم الوفاء على الثاني وقد اختلفت في ناول البداية والرجعة فيقول البداية والربع  
 والرجعة الثانية فيقول البداية السرية عند خول الجيش والرجعة عند خول الجيش وما زادهم في الرجعة للثقل فان الجيش في البداية والرجعة تابع لها في  
 مستريح والعدد خايف وربما كان غاذا وفي الرجعة لاداء السرية لا ينقل الجيش والعدد مستيقظ على جذر وطاعة السمعيل السرية يجوز لعقيد لاداء السرية  
 دون سائر الجيش فلو نفذ الامام سرية فاقى بعضهم بنى ونعمته لم يربا كان نلوا الى شخص الذين جاؤا بنى دون الاخرين مع الشرط وقال احمد يجوز من غير شرط  
**مسألة** لو قال لا سبر من علم هذا المحصر هدم هذا السور ونعت هذا البيت وفضل كذا فله كذا من جاء ما سبر فله كذا جاز في قول عامة العلماء لقوله عليه  
 من انقل يتلافه ساربه لانت الى المصلحة والتحريض على القتال فجاز زيادة السهم للغار من السلب لقائله كره ما لا ذك ابوه ولا يقبل الا بعد اذن الغنمة  
 والقتال على يد الوجه لعلو للديناء وهو موقوف على السلب استحقاق السهم من الغنمة وزيادة سهم الغار من انما يجوز التفتيل مع المصلحة للمسلمين فلو انشئت لم يجز  
 والسلب لا يفتن مع من المال لان النبي جعل الثلث والربع وهو عام في كل غنوم وكذا لا وزاعى لا ينقل في الداهم والدانية لان الغافل لا يستحق النفل فيما فكذا  
 غيره وليس لى لان القائل انما ينقل السلب ليس الداهم والدانية من السلب لو قال من جمع الى السلب فله دينار جاز لان في الرجوع اليهم منفعة وليست في النفل  
 الغار من الرجل لان بفضل بعضهم في الغنمة يستحق قدر السهم لان النفل شئ وضع للنفل فكيف صلا عن الغافل استحق ولو ثبت الامام سرية وينقلهم بالثلث  
 بعد الخس ثم امير السرية ينقل ما منهم يفتح الحسن والمبارزة فيقول الامام فان نقلهم من حصة السرية ومن سهمهم بعد النفل جاز ولو نقلهم من سهم العكر  
 لم يجز لانهم على السرية لا يعلو العكر هذا اخرج الجيش مع السرية اما لو لم يخرج جازت نقله لان الغنمة كلها للسرية ولا يشاركهم الجيش لا اختصاص السرية بالجها ولو  
 بعث امير السرية يهرى السرية وينقل لهم اقل من النفل الا ان الزجاء من حصة اصحاب السرية لا من حصة العكر لان يكون امير العكر ان لا النفل في يكون  
 ناسبا عن الامير لو نفذ جليل من السرية فقام هناك بعضهم لطلبه بعضهم ذهب حتى اصاب الغنائم ثم رجعوا الى اصحابهم ووجدوا النفل فكلهم شركاء في  
 النفل لانهم فارتوا العسكر جليل واخر المصاب بالعسكر جليل فكانوا بمنزلة مالوا بالنفل بعضهم وبعضهم كان ردءا لهم ولو اصاب الرجل المفقود غنمة  
 والذين قاموا لا انظاره غنمة ثم التقوا بالنفل من جميع ذلك بينهم بالسوية كما لو لم يفتروا لانهم اشتركوا في الارض ولو تفرقت السرية سريتين وبعد واحد بها  
 عن اخرى بحيث لا تفقد احد على عون اخرى ثم اصاب كل سريته غنمة واصاب احداهما غنمة اخرى ثم التقيا بالنفل من جميع ذلك بينهم بالسوية ولو لم يفتروا  
 الا عند العسكر ولكل فريق النفل مما اصابوا واحدا ولو اصاب السرية الغنائم ثم لم يبق في يد واحد في الرجوع الى العسكر فخرجوا الى الاسلام من موضع اخر فيكون  
 كلها لا تقسم على سهماء السرية كلها لم تقسم على سهماء الغنمة كلها لم تقسم على سهماء الغنمة لانهم تفرقوا بالاحراز الى الاسلام وهو سبي الثلث واذا صارت  
 الغنمة كلها لم يطل السمعيل لو قال الامام من خدشنا فهو له اجاز وهو قول ابن جنيته واحد قول السفي بن جريح قال ابو عبد الله من خدشنا فهو له  
 واعمل المتع وهو الثاني للشافعي لان من لجاز ذلك اسقط حق اهل الحسن من حصة من يستحق حصة من الغنمة لم يجز للامام اشتراط اسقاط كل الوشرط لغنمة  
 لغير لغنائم **مسألة** لو ثبت سريتين بمنزلة نفل احداهما بالثلث والاخرى بالربع جاز له لا خلاف المصلحة باختلاف العدا والقرب سهولة احد الغنمة  
 وصعوبة الاخر والاسر والخوف اختلاف المعوش اليهم في القوة والضعف فلو بعث احداهما مع سرية الربع فخرج مع سرية الثلث فلا تنزل في سرية التي خرج اليها  
 بغير اذن الامام والنقل اذن له بالخروج اليها المخرج واستحسن ابو حنيفة ان يجعل له مع سرية الثلث مقدار ما سبى له وهو الربع اما لو ضل رجل من احدى السريتين  
 وتوقع اخرى فاصار الغنمة فالوجه ان يشاركهم في اخذ من السرية التي وقع فيها لان السرية التي خرج معها ولو بعث سرية وينقلهم بالربع ثم ارسل اخرى قال  
 لهم المحرموا اصحابكم ما اصبتم فانتم شركاء فيهم فلو سرتة الاولى فكذا نوا غنما غنمة ثم غنما اصحاب غنمة اخرى جميعا فنقل الغنمة الثانية اليهم جميعا ونقل الغنمة  
 الاولى للسرية الاولى لان حق الغنم يتأكد في المصايب لا في الصايب فلا يثبت حق السرية في الغنمة الاولى بل يملك الامام اشراك الثانية في المصايب ولا ينعين  
 انه لحق المالك وحق السرية الاولى يثبت على وجه مخصوص في الغنمة الثانية حين يحق بها الثانية بل يثبت حق السرية بواجبها فاصح الاشتراك هذا اذا  
 احببت السرية الثانية لا ان ينقلها لا بالتفصيل واخبروا معظمهم ولو اوصفهم ولو لم يخرجهم قال ابو حنيفة يكون للأولى لان الشريعة يقتضي على المصور والذوق بالاداء  
 فلا يصح الا بعد العلم قال ابن الجنيث لو غنمت السرية لنقلها فاحاط بها العدو فاجتهد المسلمون شركوهم في النفل حاتم يجره في العكر **مسألة**

من



کتاب الجہاد

[illegible]

ولوالنعم

فان الله اولو العلم خير من من يقدر واحد  
 ولم يوجد والظاهر ان الاستغناء انما يكون

॥

فی السلب

شروط الترخيص  
المفاتيح التكميلية



مشرك فقتلوه فالسلب الغنيمة لانهم باجتماعهم لو غنموا ما انفسوا فقتله ولو اشرك اشرك في قتله فان ضربه فقتله او جرحه فان من جرحهما فالسلب  
 لها وبه قال الشافعي ابو حنيفة احمد في رواية لان قوله من قتل فقتله سلبه ميتا ولو الاثنان والواحد على جرح واحد فلا وجه للتخصيص قال احمد في رواية  
 يكون في غنيمة لان سبب استحقاق السلب التعزير ولا يحصل بقتل الاثنان وهو ممنوع فقد يحصل للاثنين ولو اشرك اشرك في ضربه وكان احدهما  
 ابلغ في قتله من الاخر فالغنيمة العامة تكون له لان ابا جهم ضربه معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عمرو بن الجموح فقتله فقتله وقضى بسلبه  
 لمعاذ بن عمرو بن الجموح **السابع** ان يقتله والحرق ثم سواه فقتله مقبلا او مديرا اما لو ائتمن المشركون فقتله لم يستحق السلب بل كان غنيمة اذ لا تعزير  
 مع خلاف ما لو قتله مديرا والحرق ثم سواه فقتله مقبلا او مديرا اما لو ائتمن المشركون فقتله لم يستحق السلب بل كان غنيمة اذ لا تعزير  
 السلب مطلقا وليس يجب ان يكون مسعودا وقف على الجرح فلم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم في المبارزة اذن الامام لم يستحق القاتل السلب الا مع اذنه والمبارزة  
 لا يستحق سلبا لان ترك السهم من حيث انه عاون على المسلمين فلا يستحق السلب يكون لغرض فيه كالمرأة والمجنون فالدم في قواه الشبهة استحقاق السلب  
 لغو التعزير وهو احد قول الشافعي في الاخر لا يستحق لان السهم اكل من السلب للاجتماع على استحقاقه وذكر السلف ان السهم انتفى السلب للشافعي فلو كان ومن سيجو  
 الرخ كالمرأة والعدد الكافر لا قوى استحقاقه للسلب لا هم ولا من اهل الغنيمة وللشافعي قولان والعاصي بالقتال كالدخيل فيكون الامام ومنه قوله عن عتق عبد  
 تقيده لا يستحق السلب لو قتل العبد استحق مولا سلبه لو خرج بغير إذن مولاه قال بعض الجمهور لا سلب له لانه عاص **مسألة** اختلف علماء في السلب هل يحبس  
 ام لا على قول احمد ما يفيض الخنزير به قال برع ابن الاوزاعي ومكحول ان لا يحبس هو قولا لا ينعى قنونا بالسلب للقاتل لم يحبس السلب به قال الشافعي ومن المندوبين  
 جبرير واهل للثمن وقال سفيان ان السلب كغيره لا يذبح ولا يذبح وهو قول عمر بن الخطاب ومنع انه غنيمة فلا يدخل تحت عموم الآية ولو سلم فالعالم يخص السنة **اذ عرف هذا**  
 فالسلب يحقه القاتل من اصل الغنيمة وبه قال الشافعي مالك في احد الروايتين لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل السلب للمقاتل مطلقا ولم ينقل انه جعله من خسر الخبز في رواية  
 الثانية عن مالك انه يجب من خسر الخبز الذي هو سهم المصالح لانه الذي استحقه القاتل للتعزير على القاتل فيكون من سهم المصالح كالقتل منع ثبوت الحكم في الآية  
 مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعده ولم يستعمل قيمته ولو وحل حنابلة من خسر الخبز لو وحل العلم بقدره وقيمة ما النفل فستحقه من قنونه عليه سلب القاتل يحبس عليه لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفلح الا بعد الخبز لقوله نعم واعلموا انما غنمتم فان الله غنمكم فان غنمتم فانه يستحقه المجهول لا يذبح من المملوك له ولا يذبح بقدره بل هو موكول الى الامام قل او كثر  
 والنفل يكون اما بان يبدل الامام من سهم نفسه الذي هو لانقال ويجعله من الغنيمة ولو جعل الامام نفلا على فضل مصلحة فتخرج من بقوم بها بان لا يكون له ان  
 ينقل وكذا لو وجد من ينزله ينقل فاما ان يكون له ان ينقل اكثر لان يعلم الامام ان طاب النفل اكثر انك للعدد والبلغ في مقصوده **مسألة** السلب  
 ما لم يصل بالمقتول كالحاج اليه القتال كالثياب الثعالب والقدوس وكغفر البضعة الجوشن والسلاح كالسيف والرمح والسكين فهذا كله سلب يحقه القاتل لهما  
 واما ما لا يحتاج اليه القتال ما هو منصلها وانما يتخذ المرتبة وغيرها كالناج والسوار والطوق والخبث الذي للنفقة والمظنة فهل يكون سلبا لا ترد الشيخ  
 فيه وقوى كونه سلبا وهو قول احمد واحد قول الشافعي لا يذبح لانه لا يذبح فهو سلبه الحق فيقتله من خسر الخبز وقال الشافعي في الاخر ان لا يكون سلبا لان لا يحتاج اليه  
 الخبز القتال اسبب للمفصل الحكم معلق على الاسم الذي يندرج فيه صورة التزج دون صورة القنص فانها والدية التي يركبها من السلب ان لم يكن راكبا لها اذا كانت  
 بيده وبه قال الشافعي احمد في الروايتين لا يذبح لانه لا يذبح في الحرب شملت السلاح وفي رواية عن احمد انها ليست سلبا لان السلب ما كان على يد من يقتل السلب  
 والرمح وكذا ما على الدابة من سرج ولجام وجميع الاثام وحلية قلل الا ان من السلب لا يذبح لانه لا يذبح في الحرب شملت السلاح وفي رواية عن احمد انها ليست سلبا لان السلب ما كان على يد من يقتل السلب  
 سلبا كالسلاح الذي ليس معه لو كان راكبا عليه ما ضره عنها ثم قتله بعد نزوله عنها في سلب لو كان ما سكا بغيرها غير راكب قل من الجند يكون السلب به قال  
 الشافعي احمد في رواية لا يذبح لان مقتله ما شئت ما في رمح السيف والرمح في رواية عن احمد ليست سلبا لان السلب ما كان على يد من يقتل السلب ما كان على يد من يقتل  
 اما الجند الذي يذبح خلفه فليس من السلب لان يذبح عليه لو كان راكبا دابة وفي رواية عن احمد ان الجند يكون من السلب لا يذبح ما شئت ما في رمح السيف والرمح في رواية عن احمد ليست سلبا لان السلب ما كان على يد من يقتل السلب ما كان على يد من يقتل  
 عليه كان سلبا كالفرس المروكوب هو احد قول الشافعي والشافعي لا يكون لا يذبح ولو كان سلبا ويجوز سلب القاتل وتركهم عزاء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 في قتيل سلمة من الكوع لسلبه جميع قال ابن الجندب لا اخذ ان يجر الكافر في السلب كرهه الثوري لم يكرهه الاوزاعي لم يكن امير المؤمنين بخلاف سلب احد عند  
 الحرب **مسألة** الا قرب اقتدار مدعى السلب في قتله بالقتل خلا فلا وزاعي لقوله من قتل فقتله عليه يذبحه سلبا لانه مدعى فافترقه لا يذبح **الجمع**  
 ابن النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول قتاده وليس به لان خصه قوله فاكفف ما قرره وهل يفترقه له شاهد بن قال بل احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر البيضة واطلما انما يصرون الشاهد بن  
 ولا ينادى عوى قتل فاعتبروا هذا كقتل العدو قال بعض العامة يقبل شاهد بهن ينادى عوى ما لا يحتمل قبول شاهد بهن من غير بين لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول الذي  
 شهدا في قتله من غير بين **مسألة** لو قال الامام من اخذ شيئا فهو له جاز وهو احد قول الشافعي وبه قال ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اخذ شيئا  
 فهو له والشافعي المنع والاستحقاق اهل المحس من خصه ومن يستحق جزا من الغنيمة لوجوب الامام ان يشترط سقاطا ولو شرط الغنيمة لغير العائنين وقالوا الخبران  
 غايهم بدليل يمكن للمعائنين لان الآية نزلت بعد ما وليها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر ما قال الشيخ وقال الامام قبل لقاء العدو من اخذ شيئا من الغنيمة فهو له  
 بعد المحس كان جازا لان مقتله موضعه **البحث الرابع** في رخص **مسألة** لاسم للشافعي الغنيمة بل يرضخ لاسم الامام ما يراه الحاجة اليهم من نعمتها  
 الطبخ ومداداة الموضع غير ذلك فيبلغ اليهم الامام من الغنيمة شيئا دون السهم ولان يسوي بين النساء في الرخص وان يفضل مع المصلحة عند علمها ما اجمع واكثر  
 العلماء لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعزوا النساء فبرقع لهن فبداوين المخرج من الجند من الغنيمة وما انتم فلم يضرب لهن من طريق الخاصة قول احمد ما علمنا  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالسلف الحرب يداوين المخرج لم يعظم لهن من الف شيئا ولكن يقطن ولا يهن من اهل القتال لهذا لم يجب عليهن من فتره قال الاوزاعي لهن  
 للفناء لان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب سلة بنت عامر يوم حنين لهن فقال لهن من القوم اعطيت سلة مثل ما يهن وليس حجة لان في الحديث انها ولدت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم  
 لها ولولدها وعندنا بهن للولود كارجل **مسألة** لاسم للعبد بل يرضخ له الامام ما يراه مصلحة وان جاهدوا وبه قال اكثر العلماء لما رواه العامة عن

ولو لم يكن له نصيب  
 ولا رخصة  
 والبعض عندنا بهن لم  
 يفسخ السلب

السلب  
 في جميع ما يذبح

في الرخص



کتاب الجمال

عبارته المرأة والمملوك بحضرة الفقيه ليس لها سهم وقد برز في هذا ما لا ينبغي من اهل المال فلا يحج عليه بها فاشبه المرأة وقال ابو ثور يسهل للعبد وهو مروي عن  
عمر بن عبد العزيز في الحسن المصري في الحق لان حرمة العبد ليس كحرمة الحر وفيه من العناء ما فيه فاسهم له كالحرة والعرقان المحرم عليه بها والحرة مقتضى العرق  
للنظر والفكر في مصالح المسلمين بخلافه لا فرق بين العبد المأذون له وغيره في عدة الاسهام بل برز في هذا ما لا ينبغي من اهل المال فلا يحج عليه بها فاشبه المرأة وقال ابو ثور  
وابو ثور وغيره ما ذنوب الاسهام للجماعة ان كره مولاه العرق ولم يرزح للعصيان وعرف منه الا بانه استحق الرزح كالمأذون ولو علق العبد قبل ان يفسد الحرب  
اسهم له ولو قتل سيد المذنب قبل ان يفسد الحرب لم يخرج من الثلث عتق واسهم له مع حصوه ومن يفسده حرقه برزح له بقدر ما فيه من الرزح ليس له بقدر ما  
فيه من الحرة لانه ما يمكن تصنيفه فيصنف كالميراث قبل برزح له لانه ليس من اهل وجوب المال فاشبه الرزح والحسن الشك برزح له بعد عدة المذكورين بعد  
وجوب الجماد عليه قيل نصف الرزح كالميراث ولو ظهر حاله لم يزل انما سهم الرجل مؤاكتفت قبل ان يفسد الحرب وبعد وقيل القسمة اربعة  
لانه قد ظهر لها استحقاق السهم واعطى رزحه مستحقا لاسهم للصبي اذا حضر الحرب او ولد بعد الحيازة قبل القسمة كان رجل معائل عدلنا انا اجمع  
وبه قال الاوراع لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يبيع اسهم المسلمين كل مولود ولدته دار الحرب من الحرب فالحاقه قول مير المومنين اذ ولد  
المولود في دار الحرب فم له ما افاء الله عليه لانه ذكر حصر الفصال وله حكم المسلمين فيها كالحرة لانه في جميعها مع العبد المملوك على انما يكون لهما  
له بحيث لانه معرض للقتل فاشبه المحارب قال مالك لاسهم له اذا قاتل قتل عليه مثل ما يبيع الفصال قال ابو حنيفة في التوريث للثلاث احدى  
نور لاسهم له بل برزح وعن القاسم وسالم ليس من اهل الفصال فلم يسهل له كالعبد والعرقان للظفر للاستحقاق وهو حرة والذكورة تنسب  
له ميت الحكم **مسئلة** الكافر لاسهم له بل برزح له الامام ما يراه عند علمائنا وبقول ابو حنيفة ما لا يوافق احمد في ذهاب لاسهم من اهل  
الجماعة بل يسهل عليه لاسهم في الاستحقاق قال الثوري الرهري استحقها لهما كالمسلم وهو رواية عن احمد لما رواه الرهري ان رسول الله استعان ساء  
من اليهود في حربه فاسهم لهم ولا ان الكفر يفسد الدين فلم يمنع استحقاق السهم كالصديق فيحمل ان يكون الراوي حيا في الرزح اسهاما والعرق بين الكفر والعرق ظاهر في  
بعض الكافر الرزح عدل او السهم اعدا حرن لو خرج الى الفصال اذن الامام ولو خرج بعد ذنوبه لاسهم له ولو برزح اجماعا لانه غير ما موع على الدين وبه عرجا جنة  
من الكفار وانما يفرقهم بعفو افعيتهم للامام لما ياتي من ان الصبي بعرض الامام ولو قال بعض العامة عتقتهم لهم لاسهم بها الا ان كتاب صاحب له حد على جنة  
فكان كالحقائق فلا يعضه فيه الخمس لانه غنيمته قوم من اهل الاسلام فاشبه غنيمته المسلمين يجوز ان يستعين الامام بالمشركين في الجهاد - قال الثاني جرحا من اهلها  
لا ينفية استعان ساء من اليهود في حربه قال من المند لا يستقام وعن احمد واثان وينشر ان يكون المسعاه من المسلمين في الحرب حسن اذ في المسألة  
ما بين العبد **مسئلة** لاحد مع الرزح بل برزح كقولنا لا يطر الامام لكن لا يبيع للعارس لاسهم فار من لا للرجل لاسهم داخل في الابعاد العرس اذن يدين  
عصل بعضها على بعض بحسب رايهم وذكره المصنف في حقه لانه لا يبيع للعارس لاسهم لان السهم مخصوص بغيره موكول الى الاستعداد فلا يخلو احد الدية  
ويزجحه محمد في حقه لانه لا يبيع للعارس لاسهم لان السهم مخصوص بغيره موكول الى الاستعداد فلا يخلو احد الدية  
فكانوا اخطاء وساعد به يكون احرهم من الاصلا ولو اعطاهم الامام ذلك من مال من اذ يبيع حصصه من احرهم - والثاني الثاني يكون من بقية الاحاس  
لا يسهل يستحقون ذلك خصوصهم الوقف فاشبهوا العامة في انما لانه يدفع ثم يكتسب لان مستحق الرزح ليس له حيازة السهم ولا من حيازة الخس لم يملك الدية  
اليه الا على وجه المصلحة فاعرف من ساء نصاع ولو ساء احر الاما اهل الدية للمصالح لاسهم المدة غزيرها اذ بد مدد الحرب يفسد جميع جهاد العرس  
لموضع احاطة فان اهلك قتالهم يستحقون شيئا وان كان قتالهم فخالوا استحقوا الاخره والا فاشكال بيننا في ما يوطى بالعدل ولم يوجد من ان استغنى بالعمه  
لانه لم يزل القتال في حق المسلم يستحقه السهم فكذلك اولا في قوى لوزاد الاخره على سهم الرجل في العارس احتمل ان يكون صحاح العمه ما زاد يكون  
من ساء المصاع وان يدفع ذلك كله من الغنيمه خرايه محملون التي لا يفسد فيها القصاص عن السهم ولو غزير الرجل عرس الامام اخطاء ولو ساء مع العبد فيه  
لل امام ولو غزير العرس او به وبعده من صلح الدين استحق السهم لنفسه لهما على العصور **مسئلة** قال الشيخ في بعض الاعراض من الصبي سبي وان  
قالوا مع النصارى بل برزح لاسهم الامام بحسب رايه مصلحة ونحو الاعراض من طه الاسلام وابعاد صواع على اعفاء عن المهادرة بول الصبي نحو ان اعطيه  
الامام من ساء من السبل من الصبي لان لاسهم يباينهم وساء من دبره وادخلهم المصلي لهم من القتال والتميزه اسند بقول الصادق ان رسول الله  
انما صا لاعراض على ابدية في ما زعمه ولا يهاجر اعل ادهم عدوهم يستمرهم بمقابلهم وليس لهم الغنيمه نصيب لانهم صحت سدهم الرواية  
**الباب الخامس في كيفية القسمة مسئلة** اول ما يسهل الامام بعد ما يسهل ما تقدم من السبل بحقه متعلق بالعين ثم حرة الحال **مسئلة**  
والاقل الرابع لان ذلك من مؤنها يؤخذ من صلح ثم الرزح ان قلنا انه يخرج من اصل الغنيمه ثم يفرز حرة اليه ولا يقسم رة لاحاس السابقين العامة  
وتقدم قسمة الغنيمه على قسمة الخسران مستحق الغنيمه حاضر ودفعت جو عام وانصر في الموطاة ولا ان الغنيمه حصلت جميعها فالغنائم مكات أكد  
من **مسئلة** الامام ان يخطي نفسه من الغنيمه ما يجازي كفره في جوار وثوب يرتفع وجاهته حساء وسيف قاطع وعبد لك مالا يصير بالسكر  
عد علمائنا احمد ما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصطفي من العناب تجارته والفرس ما اسهها اذ عا جرة عيرها ومن حرق خاصة قول الصادق في حق قوم  
ومرسله عتالنا لا نقللنا لاصفوا الاموال في ساء لوبصير عن صفوا ليقال الامام باخذ الحارة الحساء والمرك الفارة والسف القاطع الذي  
قل ان قسم الغنيمه هذا صفوا للملأ هذا الخ خذ ثقات الامام بعد النبي لسا اذ اذ في نقل الاموال امام مدى الحقوق مؤسها مع قصو حقه وقال  
العامة انه يخص النبي بطل جوده وهذا الاصطفا لخص بعدة في ما تقدم في الرزح **مسئلة** اذ حرج الامام من الغنيمه الرزح واعمال في  
الطاهر وغيره وما يجاه الغنيمه اليه من العفة مدة مقامها بغيره الباقي من العائين جازية مما يسهل وجوب من الاموال الخاصة للاحاس الساء وللغنا  
سها ما ولا خلاف بين العلماء في ان الراحل له سها واختلفوا في العارس فقال اكثر علمائنا يستحق سها من لا سها لفرسه قال ابو حنيفة قال من اخذ  
من علمائنا العارس ثلثه سها سها لفرسه سها له وهو قول اكثر العامة ونقله العامة عن علي بن ابي طالب وعنه عن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن محمد

في كتيب الضميمة

على سنة النبوة واهل الخصال  
مباركوا الميامين

## الاموال



في انفسهم  
 على انفسهم  
 في انفسهم  
 على انفسهم

حبس من انفسه ماله من معد من اهل المدينة والتوريث الميت من تعد من اهل مصر والشافعي واحد استحق ما يورث ابو يوسف محله ما في  
 العامة عن المعدلة قال عطاء وسول الله سهمين كل سهم لغرض من طريق الخاصة قول الصادق للعارس سمان وللراجل سهم ولا نرجوان سهم  
 ملازم على الواحد لا دعوى ما رواه العامة عن بن عباس النبي اعطى للعارس ثلثة اسهم وما رواه الخاصة ان عليا كان يحمل للعارس ثلثة محمول  
 على صاحب الافراس الكثير لما رواه الشافعي ان عليا كان اسهم للعارس ثلثة اسهم لغرض من سهمين للراجل سهم هذا  
 فان يعطى في الفرسين ما زاد ثلثة اسهم سهمين في الفرسين قال احمد لما رواه العامة ان رسول الله كان يسهم للرجل فوق قوس  
 وان كان معه عشرة افراس من طريق الخاصة رواية الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن عمر بن المؤمنين ثم قال اذا كان مع الرجل فراس في غزو لم يسهم الا في  
 منها وقال ابو حنيفة الساعق لا يسهم الا في النقي لم يسهم الا في الفرس الواحد وهو معارض ما روي عن الزبير انه اسهم لفرسين مسئلة  
 وسهم للفرس سواء كان عتيقا وهو الذي بواه عتيقا عرسا بكم ان يورث وما وهو الذي بواه عتيقا او مقرا وهو الذي بواه برون وام عتيقا ومجينا  
 وهو عكس البردوس وبه قال الساعق ماله ابو حنيفة لصدق اسم الفرس في الجميع لا نرجوان ذوسهم فاستوى العارة وغيره كالادعي قال الاوزاعي لا  
 يسهم للبردوس ويسهم للفرس في المحس سهم واحد وعن احمد واما واحد يسهم له لمعد الفرس سهم واحد وهو قول حسن الصريفي الثانية ان يسهم له مثل  
 سهم العروبي به قال عمر بن عبد العزيز والثوري والثالثان ادركت ذلك العرب اسهم لها مثل الفرس العروبي الا في الزينة لا يسهم لها وعن  
 يوسف وياسر احدهما ان يسهم له كالعروبي الثانية ان يسهم له كواحد من البردوس لا كواحدة فاشبه العبيد قد يباع بغيره اعتبارا بالفاضل في السهم ابدا  
 البلاء في ثوب مسئلة لا يسهم لغير الخيل من الاموال المعال الخيل البلية وعبرها عند علمائنا وهو قول عامة العلماء ومذهب الفقهاء في القدر  
 والحدثة لا يورث من النقي اسهم غير الخيل مع ان كان معبر يوم بدر سبعون بغير او كان الفرس لم يورث في طلب هرب بخلاف غيرها وحكى عن الحسن  
 الصريفي قال يسهم لامل خاصة عن احمد واما ان احدهما ان يسهم للفرس سهم واحد ولصاحبه سهم اخر والثانية ان يسهم له عن كعب بن جراح فركب العبيد اسهم  
 لثلاثة اسهم سمان لغيره وسهم له ولو امسكه العروبي على الفرس لم يسهم لغيره لقوله فما وجعتم عليهم جيل لا ركاب هي الامل لا نرجوان نحو السابقة عليه  
 معوس يسهم له كالفرس لا دلالة لقي لا يسهم على اسهم الركاب الجامع لا يصلح للعبية لفضة المعال الخيل لا فرق بين ان تقوم الامل مقام الخيل وترد في العلق واسهم  
 للخيل مع حصولها ولو تفرق لم يقابل عليها ولا اجتمع اليها في المعال لا نحصيها للفقهاء ولزم عليها مؤنة ولو كانت النسيئة من فتح حصن او مدينة فالقيمة  
 فيها كالنسيئة عابم دار الحرب به قال الساعق ان السبي قسم عابم حين للعارس ثلثة اسهم وللراجل سهمين في حصوله ولا حاجة فتن دعوى الخيل ان  
 يراد اهل المحس يبقا نلوا حارصه يسهم له ولو خاربوا في السجن ويقيم الرجل واصحابه يحمل قيمته كايقيم البر للرجل اسهم للراجل للعارس  
 سمان سواء احسوا الى الخيل ولا للرواية عن الصادق مماثلت لخص من عيات سرية وسبيته فالتوا ولم يركبوا العبيد كعب تقسم وقال عليه  
 للعارس سمان وللراجل سهم مسئلة لا يسهم للفرس المستعار للعارس سهم للمستعير به قال الشافعي احمد الرواية لا يمتنع من الفرس  
 عليه عار عقلا فاسمه المسافر ولا يسهم الفرس لغيره وهي مملوكة للمستعير وقال بعض خفيعة السهم للمالك فهو رثة عن احمد قال بعضهم لا يسهم  
 للفرس لان السهم ثمة الفرس فاسمه الولد لان مالكة لا يمتنع شيئا مكذا فزسه كالمخزل والعرقان الغاء والولد غير ما ذون لغيره بخلاف الفرس والمخزل  
 لا يمتنع سمانا بالخصو للمخزل بخلاف المستعير فان صاحب الفرس لو خسر لا يستحق سمانا وانما منع للقيمة فلا قياس للاختلاف في العلة ولا نعلم خلافا في  
 استحقاق المسافر لسهم الفرس اذا اساحره للفرس ولو اسعاره فربما لغيره فزعه عليه استحق السهم الذي له واما السهم الذي للفرس فكما للفرس بعضه  
 ولو استاحره لغيره فزعه عليه سقط سهم الفرس لا يركب العاصب لو كان المسافر والمستعير من اسهم له كالمرجع والمخزل ولما دفع كالمرة والعبد كالمرة  
 حكم حكم فزعه للملك وقد تقدم مسئلة لو غصب خرسا فقتل عليه استحق العاصب سهم راجل واما سهم الفرس فان كان صاحبه حاضرا  
 في الحرب فاسهم له والا فلا تسبق له لا يمتنع فزعه على فزعه من يمتنع السهم فاستحق السهم كالمركب مع صاحبه ان ثبت له كالمركب لا تسبق  
 حمل للفرس سمانا لصاحبه سمانا وما كان للفرس كان مالكة ولما مع الغيبة فان العاصب يملك مسعة الفرس في المالك يحضر فلا يستحق سمانا فلا يستحق  
 وقال بعض اتا فبقي سهم للعاصب عليه حرة الفرس لما ملكه لان الفرس كالا فمكنا حاصله السهم كالمركب لو غصب سبيفا فقتل به او ذله ما واخضعه والفرس  
 ان السبق العدوم لا تسبق لها والفرس جعل لها السبق سمانا ولما تكن العرس اهلا للتملك كالسهم لما ملكها وقال بعض خفيعة لا يسهم وهو قول بعض السابغة  
**اذ عرفت هذا** فانه يجب على العاصب حرة المثل سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا ولو كان العاصب من اسهم له كالمركب سمانا للفرس لما ملكه ان  
 كان حاضرا او افلا شئ له وقال بعض العامة حكم للفصوب حكم فزعه لان الفرس يبيع الفارس في حكمه فيبذل اذا كان مقصودا قياسا على مرسه ليس بجيد لا  
 الفص في الفارس في الحامية مرسه واخص المص بربوتها كفسلنا بقية بخلاف المعصوب كذا البحث لو غزا العبد فغيره مولاة على فزعه مولاة ولو غزا جماعة على فزعه  
 واحدة بالبناء وقال ابن الجنيدي يعطى كل واحد سهم راجل ثم يقسم بينهم سهم من سهم واحدة وهو حسن **مسئلة** لو غزا العبدان مولاة وضع للعبد اسهم الفرس  
 والسهم والرجل للسيد ولو كان معه فزعه اسهم لفرسه به قال احمد لا فزعه فزعه لفرسه عليه فاستحق الوضع مالكة السهم كالمركب لو كان الركب هو السيد  
 وقال ابو حنيفة ان اتفق اسهم للفرس لا يمتنع من اسهم له كالمركب تحت المخزل والفرقان المخزل لا يمتنع شيئا بالخصو مرسه ولي يهدم لا يستحق  
 ولو غزا الصبي فزعه اسهم له ولفرسه على خلاف بيننا وبين العامة في استحقاق الصبي السهم ولو غزا المرأة او الكافر على فزعه سمانا بفتحها ان يدين  
 وضع الرجل من سمانا وافر من سمانا الفارس لا يسلح بالوضع للعارس سمانا لان سهم الفرس لم يمتنع شيئا فاستحق هو حصوه سمانا فزعه ولي  
 بخلاف العبدان العرس هالك لغيره وهو السيد ولو غزا المرحف المخزل على فزعه فلا شئ له ولا لفرسه ولو غزا العبد فزعه مولاة لم يرضه خلة لا عاص **مسئلة**  
 يسق للامان ان يبعها خيل المجاهد التي يذبحها في الحرب يبيعها ما يذبح في استحقاق ما يصلح للقتال يبيع من استحقاق ما لا يصلح له لان كل من حضر كالمعلم  
 وهو الذي يتكسر من المهر ان التهم بفتح القاف مسكون الحاء وهو الكير السهم المهر القاف والفرع بفتح الصاد والراء وهو الصقيع الذي يمكن القتال عليه لا يحف

على مولا























في اخذ الجنية  
من الرقيق  
في الخلافة

لحق الصغير

لحم الفدية

والليس

الكاتب قبل نزول القرآن وله ايمان صغير كبر فاما على عبادة الاوثان ثم جاء الاسلام وفتح كتابهم فان الصغير لم يلحق ولا يفرق  
عليه اخذ منه الجنية لانه تبع بيعة الدين الصغير واما الكبير فان اراد ان يبيع علي من ابيه يبيد الجنية لم يقبل لان حكم نفسه لا يصح منه جوفه الدين بعد دخله  
ولو دخل بوجه من هذا الكتاب ثم مات ثم جاء الاسلام وبلغ الصبي واخذ من ابيه يبيد الجنية فوعليه لانه تبعته الدين فلا يسقط بوجه واما الكبير  
فلا يقرب الجاني لان حكم منفرد **مسئلة** اختلف علماء ذنابي الفقير فقال الشيخ رحمه الله لا تسقط عنه الجنية بل ينظرها الى وقت يساه ويؤخذ منه ما يترك  
عليه كل عام حاله فقره وبه قال الموقر في الشافعي قول لمؤخره يعطوا الجنية ولقوله خذ من كل حال دينار وهو عام ولا نجليه وظف على الفقير في  
وقال المفيد من الجنية ما لا جنية عليه هو قول خالفه في الجنية يجب بحول المحل فلا يجب على الفقير كالكوة والعقل في حياته بطريق الواسات والفقير  
لحق الدم والسكنى ولا فرق بين الفقة والفقير ذلك في الشافعي قول ثالث انه يخرج من الدار **اذا ثبت هذا** فالامام يعقد له الذمة الجنية ويكون  
منه فاذا ايسر طولها **مسئلة** تسقط الجنية عن الصبي اجماعا لقوله له اخذ من كل حال دينار اذ لم ينفق عليه من غير البالغ ومن طريق  
الخاصة قول الصادق في حديثه الشيخ العاني والمرأة والولدان في أهل الحرب من اجل ذلك فقتل عنهم الجنية واذا بلغ بالانبات والاحلام او يبلغ خمس عشرة  
سنة وكان من أهل الذمة طولها لاسلام او بذل الجنية فان امتنع منها صار حرا فان اخذ الجنية عقد معه الامام ما يراه ولا يعتبر بجنية بغيره فاذا حال المحل  
من حين له قد اخذ ما شرط ولو كان الصبي من وثق وبلغ طولها لاسلام خاصة ولو بلغ مبلغ سيد الزنا كجرحه ويكون ماله له ليرحلوا او عقد الامام  
بالجنية والمصير في الحرب حيث ليس لوليها منعه لان الجنية لا يتعلق بمقتضى ما يجب له كماله كاسلم او اراد ليرحلوا او يعقد ما يبيد جنية كونه يكون المولى  
منعه لان حق من يمكن بالذل لو صالح الامام فوما على ان يؤدوا الجنية عن ابائهم غير ما يدعون عن انفسهم فان كانوا يؤدونها الزمان من ماله جاز ولو  
زاد جنيته وان كان من مال ولا دم لم يجز لانه تضيق لما لهم في الذي اصاب عليهم ولو بلغ صفها لا تسقط عنه الجنية ولا يقرب دار الاسلام بغير عوض ولو منع  
وليها ليرقبيل منه لان مصلحته بقاء نفسه ان يعقد ما تأنى ذاه الى الحرب صار حرا **مسئلة** اذا عقد الامام الجنية لرحله هو وولاده الصغار  
وامواله الامان فاذا بلغ ولاده لم يدخلوا في ايمان ابيهم وجنيته لا يعقد مستأنف به قال الشافعي لان الاب عقد الذمة لنفسه بما دخل ولاده الصغار  
لحقه الصغير فاذا بلغوا زال القرض للمحل وقال احمد يدخلون بغير عقد تمتد لانه عقد خليفه الصغير فاذا بلغ لزمه كالا سلام والفرق علوا لاسلام عليهما  
من الادمان فالزم به بجانك الكفر **اذا ثبت هذا** فانه يعقد الامان من حين البلوغ ولا اعتبار بجنية ابيه فاذا كان اول حول فاربر استوفى منه ماله  
في آخر الحول ان كان في اثناء الحول عقد للذمة فاذا جاء اصحابه جاء الساع فان اعطى بقدر ما مضى من حوله خذ منه ما شئت حتى يحول المحل لم يجز على الدفع  
ولو كان احد اولى الطفل ذنبا فان كان الاب يوق به ولم يقبل عنه الجنية بعد البلوغ بل يقهر على الاسلام فان امتنع رد الى امة من دار الحرب صار حرا وان كان  
الام الحق الا في اثناء الحول لاسلام بالجنية **مسئلة** الجنية تسقط عن المجنون المطبق اجماعا لقوله رفع القلم عن ثلث وعلم المجنون حتى يفقه ولقول الصادق  
جرت لثنته لا تؤخذ الجنية من المعنوه ولا من الغلوب على عقله ولا من محقون الدم ولا من مضطرب الجنية ولو كان المجنون غير مطبق فان لم يكن مضطربا  
تكون سنة من ايام ارم يوم اعتبر لا غلبه ضبط الا فاذا كان مضطربا كان مضطربا يومين او اقل واكثر احتمال اعتبارا لا غلبه كالاول لا يقال  
ابو حنيفة لا اعتبار بالامول ما لا غلبه ان تلفق ايام فاذا كان ذلك حولا اخذت من جنيته ويحتمل ان تؤخذ في كل حول بقدر ما افاق فيه وكذا الاخذ  
لو كان بين ذلك الحول يفتقر لثنته ما لم يكن لثنته ايام فاذا وجد جنيته بان بين يومين او يوق بغيره وما او يجز نصف المحل يفتقر نصف الحول فان افاقه تلفق لثنته  
الاغلب لعدم هذا ولو كان بين نصف الحول ثم يفتقر مستمر او يفتقر نصفه ثم بين مستمرا لثنته الاول من الجنية بقدر ما افاق من الحول اذا سمعت الا فاذا بعد  
الحول في الثاني لجنية عليه لانه لم يترك الا فاذا حولا **مسئلة** لا تؤخذ الجنية من النساء اجماعا لقوله خذ من كل حال خصص الذكر من طريق الخاصة قول  
الصادق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق قبل النساء ولو بذلت امرأة الجنية عرفته لانه لا جنية عليها فان فكرت انها تعلم ذلك طلبت ضمها اليها جاز اخذت منه  
لا حرة على شرط لزوم الحبسة ولو شرطت ذلك على نفسها لم يلزم بخلاف ما لو قد الرجل اكثر مما قد له الامام عليه من الجنية لانه لا حد للجنية ذلة ولا كثرة فلو  
ما لزم ولو بعثت امرأة من الحرب تطلب عقد الذمة ونصير لدار الاسلام مكنت منه وعقد لها بشرط التزام احكام الاسلام ولا يؤخذ منها شيء الا ان  
يتبرع به مفرقنا ان لا شيء عليها وان اخذ منها شيء غير ذلك يرد عليها لانها بدلت معتقده انه عليها ولو كانت في حصن جاني لثنته وصحبها اشبع  
الرجال ما اياه الجنية يبدلوا ان يصلحوا على الجنية على النساء والولدان لم يجز لان النساء والسبي ما لا المال لا يؤخذ منه الجنية ولا يجوز اخذ الجنية من  
لا يجب عليه ترك من يجب عليه ان يصلحهم على ذلك بطل الصلح ولا يلزم النساء تنى ولو طلب النساء ذلك تكون الرجال في امان لم يصح ولو قتل الرجال  
اولم يكن مؤا النساء فطلبوا عقد الذمة بالجنية لم يجز به وصل الى فتح المحسن بسبب لانهن اموال المسلمين وقال الشيخ وميل من عقد الذمة على ان  
يجز عليهم احكام المسلمين لا يؤخذ منهم شيئا فان اخذ منهم شيئا رده عليهم ولو دخلت الجنية دار الاسلام بامان للتحا ز لم يكن عليها ان تؤدى شيئا وان  
انما من انما بغير عوض بخلاف الرجل لو طلبت حولا الجنية زعل او تؤدى شيئا جاز لانه ليس لها حول **مسئلة** الجاني لا يؤخذ الجنية من الشيخ الفاني  
والزمن وهو احد قول الشافعي للمعوم والثاني للشافعي لا تؤخذ في رواية حفص عن الصادق انها تسقط عن العقد والشيخ العاني والمرأة والولدان  
وقال الشيخ ولو وقع في الاسر جاز لاسلامه قتلهم ولا عبي مسا ولها على الاقرب تؤخذ من اهل الصوامع والربان وهو احد قول الشافعي للمعوم وقد  
فرض عمر بن عبد العزيز على بهان الديار التي كانت يهاجرت بينا وبين ولا كان جزيه على الجنية فوجب عليه كالتما سوات في الشافعي لا جنية عليهم  
لانهم محقون ببدن الجنية فلا يجب لثنته النساء ومنع الصغير **مسئلة** احسن علماء ذنابي الجاني الجنية على الملوك فالتمهوا وعدم وجوبها عليهم  
هو قول امامنا بغير معلولة لا جنية على العبد لانه مال فلا تؤخذ منه الجنية كغيره من الحيوانا قال قوم لا تسقط لقول ليا قوم وقد سئل عن مملوك يفتقر  
لرحل مسلم عليه جنية قبل ان يفتقر فيودى عنه مولا المسلم الجنية لانه مال لا يؤخذ منه الجنية لانه مال لا يؤخذ منه الجنية لانه مال لا يؤخذ منه الجنية لانه مال  
بغير عوض لا يجوز ان يكون العبد مسلم او ذمي ان قدنا بوجهه بغيره عليه يؤدى مولا عنه ومنع بعض الجمهور من اخذ الجنية من عبد المسلم ولا يؤخذ

ان يفرق







فان اطاعوا فاجل منهم ذر

**مسألة** مع اداء الجزية لا يؤخذ بها سواء اتخذا في بلاد الاسلام او لم يتخروا الا في غير الجواز على ما ياتي وبه قال الشافعي لقوله حق يطول الجزية لحرر  
الاجلة الدم تمتد الى اعطاء الجزية وما بعد الغاية يخالف ما قبلها واملوا له العامة من قوله فادعهم الى الجزية فان اجابوك فادعهم وكف عنهم ومن لم يرد  
الخاصة واية محمد بن مسلم في الصحيح عن الهاف في هذا الجزية يؤخذ من قوله ومواشيهم شئ من الجزية قال وقال احمد اذا خرج من بلد الى بلد كان من بلد  
الاسلام فاجر اخذ منه نصف العشر لقوله ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى فيجمل ان يطلق لفظ العشور على الجزية ويجعل على الجزية  
ما ربح الجواز **قيل** ليس بمصرف الجزية هو مصرف الفينة سواء كان مال اعدا القهر والعلة فكان مصرفه المجاهد بن كعبه في الحرب **مسألة**  
اختلف علماءنا في الصغار فقال بن الحنفية انهم عبارة عن ان يشترط عليهم وقت العقد اجراء احكام المسلمين عليهم اذا كانت النقص ما بينهم وبين المسلمين  
او يتحاكموا اليها في خصوص ما بينهم ولا يؤخذ منهم وهم قيام على الارض قال الشيخ في الصغار التزام احكامنا واجبا عليهم وقال الشافعي هو ان يطأ طأ  
رأسه عند التسليم فياخذ المستوفى الجزية ويضرب في لها زمة وهو واجب في احد قوله حتى لو وكل مسلما لاداء الجزية كان ضمن المسلم الجزية لم يصح له ان يتخلف  
استطاع هذه الامة ان يرفع اسم الجزية عند الصلحة بتضعيف الصدقة ويجوز ذلك مع العرف في الجيم يقول الامام ابدلت الجزية بتضعيف الصدقة فيكون علمنا هذه جزية  
ما به الصدقة فياخذ من خمس من الابل شاة من خمس عشر من بني مخاض وما سقت النخا الخ من مائة وعشرين درهم ومن عشرين دينار او يخذل  
من سبعة ثلثين بنقون فان لم تكن بنقون فبنقون بنقون مع كل واحدة شاة من مائة وعشرين درهم والثلث في كل واحد من ثمانية ايام والامام ايضا يطول الجواز وهل يطول  
الوضع فيه ثلثة ايام بعد ما لا يحيط فياخذ من عشرين شاة ومن ثمانية ايام خمسة ايام والثلث في كل واحد من ثمانية ايام والامام ايضا يطول الجواز وهل يطول  
الابل يصف ثلث شيات ثم على الامام ان ينظر فيها يحصل من الصدقة فان لم يقبل الجزية اذ اقول بعدك وسهم زاد الى ثلثة اضعاف زيادة ولان يرفع  
بتضعيف الصدقة ان كان واجبا قال الشافعي ويجوز اخذ العشر من بضاعة تجار اهل الحرب تجوز الزيادة ان رأى النقص الى نصف العشر من الجزية ربعها لم  
التكثير من كل ما يحتاج اليه المسلمون وهل يجوز حمله خلاف اما الذي لا يؤخذ من تجارة شئ اذ ان تجزئة الجواز في خلاف لا يؤخذ العشر السنة الثمرة  
مروا بما يؤخذ من هذه الجزية اذ دخلت بهذا الشرط فلو دخل ايمان من غير شرط فاصح الوجهين انه لا شئ عليهم واما الخراج فانما يكون اذا ردت امة كالمسلم  
بشرط الخراج وليسقطها الاسلام فان ملكها اهلها ورد دناها ما يحتاج فذل ان لا يجر ولا يسقطها الاسلام كما روى عن ابي العرق **مسألة** اذا مات الذي يملك  
المسقط عنه الجزية واخذت من تركته وبه قال الشافعي ما لا لا نه مال استقر وجوبه عليه حال حيوته فلا يسقط بالموت كسائر الديون وقال ابو حنيفة يسقط ولو  
قول عمر بن عبد العزيز ومن احد رواياتنا انما عقوبة منقط الموت تمنع انها عقوبة وان استلمنا قبل ما عارضها حيث تمنع المراء والمساكنة والمحد  
يسقط بالموت لقول محمد بن قيس قد استيفنا من الجواز ولو مات ثمانية ايام قبل ان يحول فحق مطالبته بالقسط نظر اقرية بلطالتيه وبه قال بن الحنفية لان الجزية معاوضة  
المساكنة وما اخرنا المطالبة ارضا فاولم يمتلئ بها النزع عقد العمد على اهلها في السنة على ما بشرط وتقدم الجزية على ما يراه والوجه ما رواها  
للدين فيسقط الزكاة عليها مع القصور ولو لم يخلف ثلثها لم يطالب بشئ ولو مات قبل الحول يؤخذ تركته شئ اية ولو طلق قريب الامام مع الغنم بمقدار الجزية  
ولو مات للزوجه قد استلقت من سنة المقبلة ودخل ورثة بقد ما بقي من السنة **مسألة** لو اسلم الذي في اثناء الحول سقطت الجزية بجماعها ما  
وان اسلم بعد الحول قال الشافعي من ادبر لم يسقط وبه قال مالك للزوري ابو عبيد واحمد واصحاب لقوله حق يطول الجزية من يد م صاغرون واجب اخذ  
حالة الصغار ولا يتحقق في حق المسلم فلا يثبت الجزية اية لقوله قد قل للذين كفروا ان يذنبوا فيفعلهم ما قد سلف هو عام وقول من لم يؤمن من ليس على المسلم جزية و  
اسلم في غلظ الجوزية وبه قال الشافعي انما اسلم بعد ان قال ان لا يسلم معاذ ارفع الى العرف ان لا يسلم معاذ اذ اكتب ان لا يؤخذ من الجزية صغارا فلا يؤخذ كما  
لو اسلم قبل الحول لا يشترطه قول اخر لا يسقط وبه قال الشافعي وابو ثور ومن المذركه فاد من مستحقا سقطت المطالبة به فلا يسقطها الاسلام كالتجارية والدين والعرف  
انها مؤقوتة بسبب الكفر صغار تختلف الدين ولا فرق بين ان يسلم لنسقط عنه الجزية ولا لذلك في فرق الشيخ في ما وجب الجزية على القدر الاول والآخر  
كالزواج في السنة لا يسقط عنه القتل بسلامة لو اسلم في اثناء الحول سقطت عنه الجزية وهو احد قول الشافعي والشافعي يؤخذ منه القسط ولو استلقت منه الجزية  
ثم اسلم في اثناء الحول سقطت ما في الحول هل يرد لما مضى لا قرب عدهم العرف بين ان ياذن منه وبين ان لا ياذن ظاهر الحق الصغار في السلم في الاول والآخر والشافعي  
**الباب الثالث** فيما يشترط على اهل الذمة **مسألة** لا يجوز عقد الذمة المؤبد لا بشرطين التزام اعطاء الجزية في كل حوله التزام احكام الاسلام  
وجوب قبول ما يملكه المسلمون من اداء حق او ترك محرم وعقد الذمة لا يصح الا من الامام او نائبه جماعا ولو شرط عليهم في ائذ من عقد فاسد مثل  
ان لا جزية عليهم وان يظهر المأكل وكذا الجواز او يدخلوا الحرم المساجد وعدم الالتزام باحكام الاسلام لم يصح الشرط الجماعا والاقرب فساد العقد ايضا  
ويبقى للامام ان يشترط عليهم كل ما يرفع المسلمين ورفعتهم قال بن الحنفية ان يشترط عليهم ان لا يظهر في سبب النبىء ولا العهد من الانبياء والملائكة  
ولا سبب احدين المسلمين ولا يطعنوا في شئ من الشرايع ولا يظهر ولشركهم في عبيد ولا يبرحون خنزير في شئ من اوصار الاسلام ولا يمشوا في حجر لا يذبحوا  
الا حيث يرضونهم في كتبهم على عبيدها ولا يقر بها الصنم ولا شئ من المخلوقات ولا يربوا مسلما ولا يباعوه في بيع ولا اجارة ولا مسافة ولا سرقة معاملة ولا يجوز  
للمسلمين ولا يبيعوا مسلما حرا ولا يعطوا محبسا ولا يقاتلوا مسلما ولا يقاتلوا ما يجي ولا يقاتلوا الحبا والمسلمين الى عدائهم ولا يذلو اهل عودانهم ولا يجنبوا من  
بلاد الاسلام شئنا الا باذن واليه فان فعلوا كان للوالي ارجح من ابيهم ولا يكتفوا اسلمه بعقد لا غير ويشترط عليهم ايضا كل شئ لا يرضونهم بغيره  
كدخل الحرم وسكن الحجاز وغيرها يقال من فعل شئ من ذلك حقه فخره بعد احواله ثم ما يورث منه من الله ورسوله والمؤمنين **مسألة**  
جملة ما يشترط على الذمة ينقسم سنة **الاولى** ما يجب بشرط ولا يجوز تركه وهو اثنان احدهما الجزية بشرط عليهم وتايدها التزام احكام شرائع الاسلام ولا بد  
منها مع العفا ولا يجوز الاخلال بها ولا اجدها فان عفا عنها فاعقل احكامها لا ينفذ الجزية لقوله حق يطول الجزية من يد م صاغرون والصغار وهو التزام احكام  
الاسلام قال الصادق ولو منع الرجال ابوان يؤدوا الجزية كانوا ناضحين لله ولدينهم وحلت عاودهم وقتلهم **الثاني** ما لا يجب بشرط لكن الاطلاق يقتضيه  
وهو ان لا تغفلوا ما ياتي في الايمان من الغرم على جرح المسلمين او اعداء المسلمين ما لا عاود على جرح المسلمين لانهم اذا قاتلوا واجب علينا قتالهم وهو صفة























اشكال في ادب

على مال يدفعه لهم فان كان ضرره مثل ان يكون في يد الكافر اسير مسلم يمتان به ويستعمله ويضرب جاز لا امام بذلك الى الاستفاد المصلحة كذا  
لو كان المسلمون في حصن وقد احاط بهم المشركون واشتدوا على الظفر لكانوا خارجين من المصير قد احاط بهم العدو وان كان منظر آجا بذلك المال ان لو تكرر  
هناك ضرورة لا يجوز للمال ان لا يوجب القتل اهل جيب الضرورة بذلك المال بل يملكه الاخ لا لانه اخذ بغير حق ويجوز ان يهادنهم عند الحاجة على وضع شئ  
من حقوق المسلمين في اموال المهاجرين فكذلك لو ادعى الامام مع قوته على العدو ان يضع بعض ما يجوز تملكه من اموال المشركين بالقعدة عليهم حفظا لاصحابه  
وتحررا من دابر حرب جاز **مسئلة** اذا عقد المهر وجب عليه حمايته من المسلمين اهل الذمة لانه منهم من هو في قسوة تحت يده كما آمن من بدهم  
فان قلنا فائدة العقد لو ائلف مسلم او دعى عليهم شيئا وجبت قيمته ولا يجزى حمايته من اهل الحرب لاحاطة بعضهم ببعض لان الهدنة هي الزام الكف عنهم فقط  
لا مساعديهم على عدمه ولو اغار عليهم قوم من اهل الحرب فسيبهم لم يجب عليه استفادهم قال الشافعي لمسلمين شرأولهم لانهم في عهدهم وقال ابو حنيفة  
يجوز له ان يدفع عنهم ولا يخرج راسه واقام **مسئلة** لو شرط الامام ومن جاء مسلما من الرجال فجاء مسلم فارادوا الخذف فان كان ذا عتق وقوة  
تحميه تمتنع عن الاقتنان والرد خوفا من دينهم جاز رده اليهم ولا يمنعهم منه عدا لا بشرط وعدم الضرر عليه تحقيق اذا التقدر بذلك بمعنى انه لا يمنعهم من اخذ اذاجا  
وقطعة لا يجبره الامام على المضى معهم ولان ايسر في السلم الحرب منهم ومقاتلتهم وان كان مستضعفا لا يؤمن عليه الفتنة لا يجزى اعادته عندنا وبه قال الشافعي وقال احمد  
يجوز وهو غلط ولهذا لم يوجب على من له قوة اظهار دينه واظهار شعائر الاسلام المهاجرة عن بلاد الشرك واجباتها على المستضعف لو شرط في الصلح رد الوفا  
مطلقا لا يجزى لانه ينافي اول من لا يؤمن اقتنائه ومن يؤمن ولو جاء صبي ووصف الاسلام لم يرد لانه لا يؤمن اقتنائه عند بلوغه وكذا لو قدم مجنون فاذا بلغ الصبي  
او افاق المجنون فان وصفا الاسلام كانا من المسلمين وان وصفا الكفر كانا من الكفرة لا يقره الله عليه لولا الاسلام او الرد المصانفها وان كان مما يقره الله عليه لولا  
بالاسلام والخيرية والرد الى ما امنها ولو جاء عبد حكنا بحرية لانه قهر مولا وعلى نفسه لوجاء سيده لم يرد عليه لانه مستضعف لا يؤمن عليه الاقتنان ولا يرد  
عليه قيمة ولان اقتنائه يرد القيمة قولان **مسئلة** لا يجوز في النكاح المهاجرين الىنا عليهم مطلقا اجماعا لقوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى قول فلا  
ترجعوهن الى الكفار وسببت ذلك ان ام كلثوم بنت عقبة بن ابى معيط جاءت مسلمة فجاء اخوها يطلبها فانزل الله هذه الآية فقال النبي ان الله مع الصالح اذا  
عرفت هذا فلو صالحناهم على ان يرد من جاء من النساء مسلمة كان الصلح باطلا والفرق بينهما وبين الرجل من جوه **الاول** لا يؤمن ان يزوجهما وليها بكا  
فيها **الثاني** لا تؤمن لضعف عقلها من الاقتنان في بينها **الثالث** عمرها عن المهر بلحاجة نفسها لو طلبة اذا طلت امرأة واصيدت مسلمة المهر  
مر عند الكفار جاز لكل مؤمن اخرجهما ويقرن عليه ذلك مع الكتمان فيه من استفاد المسلم **مسئلة** اذا عقد الامام الهدنة اليوم فاما ان يشترط فيه ان لا  
يرد من جاء مسلما او يطلق او يشترط الرد فان شرط عدم الرد فلا رد ولا عزم وكذا لو خصص النكاح بعد الرد اطلق ولم يشترط الرد ولا عزم ثم جاء من امرأة مسلمة  
منهم وجاءت كافر ثم اسلمت لم يخرج بها اجماعا ثم جاء ابوها او اخوها او اخوها واحدا فادعى بها يطلبها لم تدفع اليه بقوله ثم فلا ترجعوهن الى الكفار ولو طلبة  
احدهم ماله لم يدفع اليه ولو زوجها وكيله يطلبها لم ترد اليه جازا وان طالب ماله لم يكن قد سلم اليها فلا تنفي اجماعا ولو كان قد سلمه دعيه ما قد دفعه عنده  
علما وهو احد قول الشافعي لقوله ثم واتوهم ما انفقوا والمرد منه الصدق وايضا فان البضع متقوم وهو حقه فاذا حلنا بدينه وبين حقه لزمنا بدله اليها لانه  
لا رد وبه قال ابو حنيفة مالك واحمد للمري لان بضع المرأة ليس مال فلا يدخل في الامانة ولهذا لو عقد الرجل لامراة لنفسه حل فيه ماله ولا يدخل في حصة  
وهو قياس ضعيف مقابلته النص خصوصا مع تأكيد النص بطله فانه رد من جاء من مسلمة في صلح الحد بينه فان شرط الرد بان جاء منهم لم يرد لم يجب الرد  
ووجب الغرم لما انفق من المهر وللشافعي قولان ايضا **مسئلة** انما يجزى رد عليه ما دفعه من المهر لو قدم المرأة الى المهر الامام او بطل خليفة ومنع من  
ردها فاما اذا قدمت عن يدها وجب على المسلمين منع من اخذها لانه من الامر بالمعروف فانما منع غير الامام وغير خليفة من رد هالم بلزم الامام ان يعطيها  
ستاسواء كان المانع من رد هها العامة او رجال الامام لان البطل يعطيه الامام من المصالح ولا تصرف لغير الامام وخليفته فيدوسى مهر فاسد لها واقبضا  
اباه كحر او غيره لم تكن له المشا بة بغير لا قيمته لانه ليس مما لا قيمة له شئ منها والمفروض هو الذي فعه الزوج من صداقتها وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم  
المفروض الاصل من مهر مثلها وبطله فان كان مهر مثلها فلا زيادة كالوهو بل كان المزدول قبل فله الذي فاته عليه ولو لم يدفع الابعض لم يستحق الاول  
القدر ولو كان اعطاها اكثر مما اصدتها او اهدى اليها هدية او انفق في العرس او كرمها بمناجى لم يجزى لانه نطوع به فلا رد عليه لان هذا ليس بهد من  
البضع الذي جعل بديته بديته انما هو هبة محضه فلا يرجع بها كما لا يستحق رد ما اطعمها **مسئلة** لو قدمت مسلمة الى الامام فجاء رجل ودعى لها زوجة  
فان اعترفت له بالنكاح ثبت ان انكروا كان عليه قامة البينة شاهدان مسلمان عدلان ولا يقبل شاهد امرأتان ولا شاهد عيبين لانه نكاح فلا  
يثبت الا بذكرين فاذا ثبت النكاح بالبينة او باعترا فها فادعى عن مسلم اليها المهر فان صدقته ثبت له فان انكروا كان عليه البينة ويقبل فيه شاهد امرأتان  
وشاهد عيبين لانه مال لا يقبل قول الكفار في السابق وكثر واقان نكح له بينة كان القول قولها مع اليقين ولا يثبت الغرم بمجرد قوله دفعت اليها صدا  
وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يمين عليها لان الصدا على غير هادوا قال بعضهم لا يمين عليها لانها لم تكن من تجار المسلمين الذين  
دخلوا في الحرب من الاسارى ثم يحلف الرجل انه صدقها فانكروا ذلك القدر وسلمه وقال بعض الشافعية لو ادعى للزعم وصدقته يعتمد على قوتها ولا يجعل حجة  
عليها وقال بعضهم اقراها بمتابة البينة **مسئلة** لو قدمت مجنونة فان كانت قد سلمت قبل جنونها وقدمت ثم ردها لانها حكما لعائلة في حق  
بعضها وان كانت قد وصفت الاسلام واشكل عليها هل كان اسلامها حال عقليها وجنونها فانها لا ترد ايضا لاحتمال ان يكون قد وصفت الاسلام وهي مجنونة  
فان فاتت فاقرب بالاسلام ردها عليها ان اقرب بالكفر ردت لوجاءت مجنونة ولم يجزى عنها بشئ لم ترد عليها لان الظاهر انها لما جاءت الى دار الاسلام  
لانها اسلمت لا بمرورها بالثلاث فيجوز ان تقبض يقول انها لم تزل كافرة في وجه فينفي ان يتوقف عن دها حتى ان يقبض ويتبين امرها فان قامت مسلمة  
فان ذكرت انها اسلمت اعطى المهر ومنع منها وان ذكرت انها لم تزل كافرة علية ببنين ان مجال بينة بدله حال جنونها جاز ان يقبض فيصدها عن الاسلام فيكون  
رمان فاما ما روجاءت صغيرة ووصفت الاسلام لم ترد اليها لم تزل يفتن عند بلوغها عن الاسلام ولا يجزى المهر بل يتوقف عن رد حتى يبلغ فاذا بلغت و



واقامت على الاسلام رطلهم وان لم تقم ردت في حدها وهو احد قول الشافعي ان اسلامها غير محكوم بحصة وان قلنا بصحة اسلامه الصواب فلا يخرج منه شيء  
لجنته ان اذ لم يعلم اسلامها حال فانها احوال جنونها فيحاط على حرة الكلاله والثاني ان الشافعي لم يحكم بها لان وصفا اسلامه بيمينه مردها فوجب معها ما لا بد  
ثم فرق بينهما وبين الجنون بان النع في الجنون ثلاث اسلامها وفي الصغيرة لوصف الاسلام ومنه ذلك فان وصف الاسلام لا يتكبر به بها وانما وصفها منها للشك  
في شأنها عليه بعد بلوغها فاذا بلغت فارتدت على الاسلام رد نامر ها وادرسفت الكفر رد ماها **مسئلة** لو فود من مسلمة الى امة فام صارت  
حرة لانها ترون وكلاهما على نفسها انزال ملكة عنها كالوقهر عند حرة في سيدة الحرة فانه يصير حرة والحدثة بها تمتع من قبضة الامام من المسلمين واصل الغيرة فان جاء  
سيدها بطلبها لم تدفع اليها صارت حرة لانها مسلمة ولا يجب ابقاها في نفسها كالحرة في الاصل وهو احد قول الشافعي الثاني في رد قيمتها اليها لان الحدثة منه  
رد موالهم عليهم وهذه من موالهم فقل هذا ترد على السيد قيمتها لاما اشراها بغير ان جاء زوجها بطلبها لم ترد عليها ماضيا بل طلبها فان كان حرة  
عليان كان عبد الم بدفع اليه المهر حتى يحضر مولاه فيطالب به لان المال حوله ولو حضر السيد ون العبد لم يدفع اليه شي كان المهر يجب المحلولة بدينه وبين الزوج  
فاذا حضر الزوج فطالب بطلب المهر للمهر لا يغير حضورهما معا ولو اسلمت تم فارقامها فان بعض الشافعية لا تقبر حرة لانها في امان منها موالهم مخطورة عليها فلا  
يزول الملك عنها بالمهر بخلاف ما اذا حرت ثم اسلمت فان الحدثة لا توجب ايمان بعضهم من بعض فجاز ان تملك نفسها ما لم يهرم لم يتعرض اكثرهم لهذا التفصيل  
الملك الحكم بالعتق وان اسلمت ثم فارقته لان الحدثة جرت معاد لم يجرهما **اذا عرف هذا فنقول** ان وجبا غرامة المهر والقيمة نظرمان حصر الزوج و  
السيد معا اخذ كل واحد منهما حقا وان اخل هادون الاخر احتل اما لا يفرق شيئا لان حق الزوج مشترك بينهما ولم يتم الطلاق فانقرض حق الطلاق ان كل واحد من حق  
يقبر عن الاخر وانقرض المسئلة تقربا بالطلب لا تقرب للزوج والفرق ان حق اليد في الامة الزوجية للسيد فانه لا يباشر بها واذ المبقر للزوج باليد لم يفر  
طلبه على الاقرض وللشافعية ثلثة اقول كالاختلاف ولو كان زوج الامة بعد اقرارها اختيار الفسخ واذا عقدت عان فسخ النكاح لم يفر المهر لان المحلولة حصلت بالفسخ  
وان لم يفسخ غرة المهر لا بد من حضور السيد الزوج معا وطلب الزوج المرة السيد المهر فان تقر احداهما لم يفر لان البضع ليس ملك السيد المهر غير مملوك للسيد  
**مسئلة** لو قدمت مسلمة ثم ارتدت فحب عليها ان تنوطان تفعل حيث يشاء ما وضرب وان الصلوات عند ما وقتل عند العانة على ما سأل فان  
جاء زوجها بطلبها لم ترد عليه لانها كاهن الاسلام ولا تزدت فوجب حبسها لم يرد عليه موالها لانها حرة بغيره وبها ما يحل عند العانة ان جاء بطلب القتل  
عليه موالها المحلولة بدينه بالقتل فان جاء بعد قتلها لم يرد عليها لاما اخل بدينه عند طلبة لومات مسلمة قبل الطلب فلا غرم له لا دفع بعد الطلب  
وكذا لومات الزوج فطلبها لان المحلولة حصلت بالموت لا الاسلام ولو ماتت احدها بعد المطالبة وحيت المهر عليه لان الموت حصل بعد المحلولة فان كان  
مولى المهر لم يرد عليه لان كان هو المالك ذلهم على ورثته ولو قتل قبل الطلب فلا غرم له لو ماتت وان قتل بعد ذلك لم يرد عليه لان المهر لم يرد على  
القتل لانه المانع بالقتل فحصل بعضهم ما نزل من ثلثها على الاصل ان الطلاق الحكم ما ذكره وانما المهر القتل فقد استقر الضرر علينا بالنع فلا ترتل للمهر في المالة  
لا حق للزوج فيها على القتل من القصاص الدية لانه لا يرها ولو جرحها جرحا جرح قبل الطلب لم يرد عليها الزوج وقد انتهت الحركة للزوجين فهو كالطلب للموت  
ان يقبض منها جرحه مستقرة فالفرق على الخارج لان قولها يستند الى المخرج او في حيث حصول النع من الحيوة للشافعية وجان اصحابها الثاني لا يسطر الغرمو المالم  
لو طلقها الزوج بعد طردها مسلمة فان كان اباها او خلعها قبل المطالبة لم يجب المهر اليه لان المحلولة منه بالطلاق لا بالاسلام بعد تركها ما جنيته وان  
كان بعد طردها لواله لانه قد استقر المهر بالمطالبة والمحلولة وان كان رجعا لانك للمطالبة باليه لانه اجراها الى العينة اما لو ادها فابا يرد عليه المهر  
المطالبة له الرجعة في الرجوع وانما حالها الاسلام ولو ملكها بشرط ان تطلق نفسها على الفور كالطلاق السابق فقل بعض الشافعية انه لو طلقها رجعا نحو  
المهر يرد الطلب من غير رجعة لان الرجعة فاسدة فلا معنى لاشتراطها وهو ممنوع لغيره الرجعة قصد الاساءة وان كانت رجعة الكفار لئلا يخل باله **مسئلة**  
لو جابت شرط مسلمة ثم جاء زوجها واسلم نظر فاسلم قبل انقصاء عدتها كان على الكاح لان امرها بحوسنة اسلمت قبل رجوعها فقال هل اسلم قال نعم  
سما ثم قال ان اسلم قبل انقصاء عدتها لم يرد المهر لان اسلمت ثم اسلمت فانت خالصة من الخطاب **اذا عرف هذا** اما ان كان  
قد حرمها قبل اسلامه ثم اسلم في الحدوث اليه وجب عليه رد موالها لان استحقاق المهر لها بما كان سبب المحلولة وقد ذلت لو اسلم بعد انقصاء  
الرجوع منها وان كانت ثم كان قد طلقها باليه قبل انقصاء عدتها كان للمطالبة لان المحلولة حصلت قبل اسلامه وان لم يكن طلق قبل انقصاء العدته لم تكن  
تطلبه المطالبة بالمهر لانه النع حكم الاسلام المطالبة به بعد البيونة وحده الاسلام بيمينه من وجوب المطالبة وفيه الحالة **مسئلة** لو وضع تحت رجعة الرافعة  
في تحت اقل الامرين من الميسر والعقد والمقبوض فاذ كان المقبوض قبل الميسر انجب الزانية على ما قد لقولهم وانهم ما انفقوا وان كان المقبوض اكثر كان  
الزانية فلا يجب لها فان اختلفا في المقبوض كان القول قولها مع الميسر وعدم البينة قال الشافعية فان اعطيناه المهر لادكرناه فقامت البينة ان المقبوض  
كان اكثر كان له الرجوع بالفضل وفي هذا الاطلاق نظر فانما الوضعا ما اعترف به المارة مع الميسر لم يكن له الرجوع بغيره فبينهما **الاول** كل موضع حكنا  
في وجوبه لم يرد منه يكون مريض مال المسلمين المعد للصاع لا ذلك من صالح المسلمين للشافعية تولان احدهما محل الضرر من تحت المعد للصاع والثاني ان  
تدبره مال خدامها **الثاني** لو توفى مائة في الصلح دم جاء مطلقا لم يصح على ما تقدم فاذ اطلب به من جاء فامتهم بوجلا كان او سارة ولا بد بالبدل عنها بحال  
لان البدل سخطا بشرط وهو مفقود هناك لو جاء ماض غير مدته **مسئلة** لو قد بنا عبد اسلم صا حرا فان جاء سيده بطلبه لم يبعه ولا دتمه لانه  
صا حرا بالاسلام ولا دليل على وجوبه ثمة واذا عقد الاماء للحدثة ثم ماتت ج على موعده من الامة العمل بوجدا بشرط الاول ان يخرج مدة الحدثة  
على نفسه فلا لانه معصوم فقل مصلحه فوجب على القاي بعد تقررها ان تخرج موعدها وانزل الامام على بلد عقد معه على ان يكون السليم بغير  
على ارضها حراج يكون بقله الجربة وبله فون احكاما ونحوها عليها كان ذلك جازا ويكون ذلك الحقيقة حرة فاذا اسلم واحد منهم سقط عنه ما سخر  
على ارضه الصلح وصارت ارضه عترة لان الاسلام ليقط الجربة ولو شرط ان يخذ منهم العشر من زعمهم على ان تصيد لاهم فاما ما يقتضي الصلحة  
ان يكون حرة كان جازا فان غلبت ثمة العشر لا يفي بما توجب الصلحة من الجربة لا يجوز ان يبعد على ان الملق لا يغلب على زيادة ولا نقصان قال الشافعية  
اسلمت ثم سلم لم يرد عليه

منه ما لا بد  
منه ما لا بد  
منه ما لا بد

منه ما لا بد  
منه ما لا بد  
منه ما لا بد



# كتاب الجهاد

فتنحى إلى اليمين  
في وجهه

عن

الظاهر من المذهب جواز لا من فروض الامام فاذا فعل كان مجحبا لانه معصوم **مسألة** اذا عقد الهدنة لما لزامة في المدة والقرام المال او غيرهما يرضى وجب نقضه لكن لا يجوز اغتياله بل يجب انذارهم واعلامهم اولا واذا وقع صحيحا وجب الوفاء بالكف عنهم الى بقضاء المدة واصدود خيانتهم منهم نقضه لا ينقض ولو عقد نائب الامام فاسدا كان على من بعده نقضه فالعضد الشافعية ان كراهية من طرخوا الاجتهاد لم ينعين وان كان ينص اجماعا على دفعه للامام اذا عاهد ان يكتب كتابا يشهد عليه على عقد الهدنة لم ينعين بعده ولا ما برن يقول فيه لكم ذمة الله وذمة رسول الله وذمة من معه من نقض الهدنة وقالوا المسلمون او اغتينا عليهم او كاتبوا اهل الحرب باخبارهم وقتلوا مسلما او اخذوا مالا او نقض عهدهم **الباب السادس** في تبدل اهل الذمة بينهم ونقض العهد **مسألة** اذا انتقل في قبيل من الهجرة كاليهودى والنصارى والمجوس الى دين يقره اهل الهجرة كاليهودى في يصير نصرانيا او مجوسيا او بالعكس لم يفسد اعداءه ان قبيل من ذلك لا يجب قتله بل يجوز افراره بالهجرة لان الكفر كالملة الواحدة والثاني لا يرفع قتل من يدعى يافقوا ولعله قد وقع من بعض غير الاسلام دينا فله يقبل منه فطر الاول قال الشيخ لو انتقل الى بعض المذاهب فقل جميع احكامه وان انتقل الى الجوسية قتل لا يجوز انا على اصلنا لا يجوز مساكنهم بحال لا اكلان باجماع ومن جاز اكلان باجماع من صحابنا ينبغي له ان يقول ان انتقل الى اليهودية والنصرانية كلف نجدة وان انتقل الى المجوسية لا توكلا لا شاك قال اذا قلنا لا يقر على ذلك هو لا يقر على ذلك فانه يصير مردا عريضا **قوله** قلنا لا يقر عليه فبأى شيء ينطق فنه من يقول ان طيبا ليل الاسلام لا غير لا عرفه سبطان ما كان عليه ما عدا من الاسلام باطل فلا يقر عليه منهم من يقول ان طيبا ليل الاسلام او بدله الاول وقوى الشيخ في الاول فعليه ان يرجع الى ابنه الاول قتل لا يفسد اعداءه بل يفسد اعداءه من يقره اهل الحرب لو انتقل من يقره عليه الى ابنه من يقره اهل عليه كالوثني يفسد اهل اليهود والنصر الا قوت وشوق الخلاف السابق فلو انتقل الى دين لا يقر اهل عليه لم يفسد اعداءه وما الذي يقبل منه قبل لا يقبل منه الا الاسلام وقوى الشيخ في الثانية والنجدة وقيل يقبل منه الاسلام والدين الذين كان عليه لا يفسد اعداءه من يقره اهل عليه لا يفسد اعداءه عليه ويقبل منه واستبعد ابن الجيند وقال لا يقبل منه الاسلام لانه يدخله في الجوز افراره عليه قد اجماع في صراحة حكم المردود يقبل منه الاسلام او الرجوع الى ابنه الاول او الانتقال الى دين يقر اهل عليه لان الادب ان الخلفاء الذين الاسلام ملة واحدة لان جميعهم كفرة وهو الاظهر عند الشافعية قال الشيخ في واما اولاده فان كانوا كافرا او اعل على دينهم ولم يحكم نفوسهم وان كانوا صغارا فنظر في ادم فان كانت على دين يقر اهل عليه يفسد اعداءه فلو ولد النصرانية وان الاسلام سوامان الام ارضت وان كانت على دين يقر اهل عليه كالثنية وعبر فانهم يفسدون ايضا ما سبق من الدين والام لا يجب عليها القتل **مسألة** اذا عقد الامام الهدنة وجب عليه الوفاء بما عقدت ساءه ينقضوها بالاختلاف فله ان يقول قتل او فوا بالعقود وقاله رايوا اليهم عهدهم الى المقام وقال رسول الله من كان بينه وبين قوم عهدهم فلا يشد عقده ولا يحلها حتى ينقضها ماها او يفسد اليهم على سواء ولو شرع المشركون في نقض العهد فان نقض الجميع وجب عليهم نقضه فاما استقاموا لكف فافهم وان نقض بعضهم نظر ان انكر عليهم السابقون يقولون وفعلوا غير ما اقرهم اول رسول الله الاسلام باناسكون لم يعلم مقبول على العهد كان العهد باثبات في حقه وان سكونا على ما فعل السابقون ولم يوجد انكار ولا تبرئ من ذلك كانوا كالم ناضحين للمهدلان سكونهم والى الرضا بك والعقد بعضهم المهدن وسكن السابقون دل على ضائهم كذاها فان نقض الجميع نزعهم الامام ودينهم واغار عليهم وبصير اهل حرب ليس لهم عقد هدة ونزول كان من بعض غير الامام الناضحين دون السابقين على العهد لو كانوا قامة حين امهم الامام بالقبول لباخذ من نقض لولم يبتز من ارض عرفت بانه نقض قتله ومن لم يعرف بذلك لم يقبله وقبل قول بعض معرفة الامنة ولو نقضوا العهد لم يواخذوا بالان الجند ادى القول عنهم **مسألة** لو خاف الامام من جيش من المهادنين وغدرهم بسبب اماره دل على ذلك جاز له نقض العهد قال الله تعالى وما تخاف من قوم خيانه فانما نذرت اليهم على سواء يعني عليهم بنقض عهدهم حق فبطلت وهم سواء في العلم ولا يكون وقع ذلك في قلبه حتى يكون على اماره دل على ما خافه لا يفسد اعداءه من يفسد خوف بل لا امام نقضها وهذا بخلاف الذي لا يخيف من خيانه فان عقد الذمة لا يفسد بذلك لان عقد الذمة يعقد على اهل الكتاب لهذا لا يجب على الامام احابائهم على عقد الهدنة والامان لمصلحة المسلمين لا لحقهم فافترقا ولا كان عقد الذمة الا كغيره عهده ماضية وموئيد بخلاف الهدنة والامان ولهذا لو نقض بعض اهل الذمة وسكن السابقون لم ينقض عهدهم ولو كان في الهدنة التفتت لان اهل الذمة في نقض الامام ولا يخفى الضرر كثير من نقضهم بخلاف اهل الهدنة لان الامام يخاف منهم الغارة على المسلمين والنصر والكثير **مسألة** اذا انتقض العهد فحق الامام ونذرت اليهم عهدهم وهم الصامتهم وصاروا حرا فان لم يجرعوا حصة ما جاز قالم بعد النذرت اليهم لانهم في صامتهم كما كانوا قبل العقد وان كانوا قد تولوا اضاوا في عسكر المسلمين وهم الامام الى امانتهم فعليه ان يردهم اليه لان كان جنانة من المسلمين والله لا يجب الخائن فان ازال عقد الهدنة نظر في ازاله فان لم ينقض في وجوب حق علي بن ابي طالب عيا او يخبرهم بخبر المسلمين ويطلعهم على عوراتهم رده الى امانته ولا شيء وان كان هو بوجوب حقا فان كان لا يدى كمثل نفس ولا اوصال **مسألة** اذا عقد الامام الذمة للمسلمين كان عليه ان يدفع عنهم اهل الحرب لا بعضهم عن بعض الفرقان عقد الذمة يقتضى جري احكامنا عليهم فكانوا كالمسلمين والهدنة عقدا مان لا يقتضى جري الاحكام فافتضى ان ما من من جنتهم يجرى عليهم احكام الامام دون غيرهم فان شرط الامام في عقد الذمة ان لا يدفع عنهم اهل الحرب ان كانوا في سبط بلاد الاسلام كالم ارقا في طرف بلاد الاسلام كان الشرط فاسدا لانه يجب عليهم منع اهل الحرب من دخول بلاد الاسلام فلا يجوز ان ينزلوا خلا من ان كانوا في اهل الحرب بين الاسلام ودوا الحرب كان الشرط جازا لعدم مقتضى تمكن اهل الحرب من دار الاسلام **قوله** اذا ثبت هذا فنقض عهدهم اهل الحرب لم يدفعهم عنهم حتى مضى حول فلا جزية عليهم لان الجزية تستحق بالدفع فان سباهم اهل الحرب فعليه ان يرد ما سبى منهم من الاموال لان عليه حفظها فان كان في جملته خرا وخبر ولم تدره مستعادته لا لا يحل ماسكه واذا اغار اهل الحرب على اهل الهدنة واخذوا اموالهم وظفر الامام باهل الحرب استغنى اموال اهل الهدنة قال الشافعي يرد اهل الامام عليهم وكذا اذا اشترى مسلم من اهل الحرب ما اخذوه من اهل الهدنة وجب رده عليهم لانه في عهده من قبل الجزية ان يملك ما سبى منهم كاهل الذمة وقال ابو حنيفة لا يجب ما اخذوه من اهل الحرب من اموالهم لانه لا يجب عليهم ان يدفعهم عنهم فلا يلزم رده ما استغنى







کتابخانه

او خیرنوا

از این کتاب

وَقَدْ أَلْمَنَ الْمُنَافِقُونَ

25.

پنج گز



٥٣٠

خود بخود  
فهم و معانی  
و ماضی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ع. العبد

۵۰۰

420

...

ف

1

۱۰۰



کتاب الحساب

وہی ہے جو

مجلس علماء







کتاب مجاہد

فيا منقلا للباغي  
وإلى السعد  
أهلى

فصل اول

مولیاء

## الفصول

باعتد:



نقل

و اما در این باب







هذا الخبر من الانكار لا يكون الا لانه لو لم ينفذ الامام في ذلك وكان المرفوض مخالفاً ذلك يقول يجوز فعل ذلك في غير ذلك لان ما يفعل باذنه يكون مقصوداً وهذا بخلاف ذلك لان غير مقصود وانما قصد الامام في ذلك ما انفرد به وقد اثنى الشيخ بذلك في كتابه **مسئلة**

لا يجوز لاحد فامة الحدود الا الامام او من ينصبه لانها ولا يجوز لاحد سواها فانما يفعل حال قد خص في حال غيبة الامام ان يقيم الانسان الحد على مملوكه اذا لم يخف ضرراً على نفسه ماله وغيره من المؤمنين ومن يوافق الظالمين قال الشيخ خصهم بحال الغيبة فامة الحد على له ومن وجدة اذن الضرر ومنع له ان يقيم ذلك في الولد والروضة وسائر العبد في رواية حفص بن غياث انه سأل الصادق عن من يقيم الحد والامام فقال فامة الحد على من ائتمن به الحكم وهل يجوز للفقهاء فامة الحد في حال الغيبة جزم به الشيخان على هذه الرواية كما بان ان للفقهاء الحكم بين الناس وكان ايها فامة الحد على من يقيم الحد من البطارقة وقد وى من استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل اليها فامة الحد وجاز له ان يقيم ان يقيمها عليهم على الحال ان يصدق انما يفعل ذلك ما دون لا سلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتكليفه من ذلك ما لم يتعد الحق في ذلك ما هو مستوعب في حق ربيعة الاسلام فان تعدى من المملوك غيره القيام بحجز ظلمه ولا يفتيه بها على حال **مسئلة** الحكم والفتيا بين الناس منوط بظهور الامام ولا يجوز لاحد التفرع الا اباؤه قد وى في ذلك ان ذلك الم شيعتهم لما موثقتهم بالتحقق من العارفين بالاحكام ومداركها الباحثين عن ماحد الشريعة فيهم نصت له ولا ما ران كان عمر بن حنظلة سأل الصادق عن حلق من اصحابنا لكون بينهم منازعة في حق او مبروت فتحاكموا الى الطاغوت والى السلطان اجل لك فقال من تخاكم الى الطاغوت تخكم له فانما باخذنا وان كان حقنا بائناً لا نتخذ بحكم الطاغوت قد مر الله تعالى ان بكفرتك كيف يمشعنا فان انظر الى امر كان منكم قد وى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرفنا حكمنا فما اذ كنا فاني قد جعلته عليكم احكاماً فاذلحكم بحكمنا فقبل منه ما نجاكم الله استخف عيسى ران على الله وهو على حد الشرع بالله عز وجل وروى روي ابو جعفر عن الصادق قال يا اكران نجاكم بعضكم بعضاً الى اهل الجور وكل بطر الى جل منكم يعرف شيئاً قضائنا فاحملوه بكم فان جعلت قاضياً فتحا اليه **اذ عرفت هذا** فمتنوع بين عرف الاحكام وما خفيها من الشيعة الحكم والامناء ولما دللنا على عظيم ما لم يخفى ذلك على شئ من اهل المؤمنين فان خاف شيئاً من ذلك لم يجز له التعرض بحال **مسئلة** لو طلب احد المتصدين المرافقة لقضاء الجور كان مقتضى الحق تركه لا ان يحالفا للامام لقول الصادق في الصحيح بما مؤثر قدم مؤساة في خصوصه الى قاض السلطان حابر فقص عليه بغير حكم الله فقد ترك في الامم ويجب على منكم منع الطالب لقضاء الجور ومساعدة غيره على المرافقة لقضاء الجور لا خلاف في ذلك انما رفع الى الغيبة العار والاحكام الحامع لترايط الحكم خضعنا وحيث عليه الحكم بينهما على مذهب الحق لا يجوز للبحكم بما نجا الفلح من المذهب لقوله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقول الصادق في الصحيح من حكم في ربهين بغير ما اراد الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم **اذ ثبت هذا** فلو اضطر اليك الحكم بمذهب اهل الخلاف بان يكون قد اضطر الى الولاية من خلافه ولم تقدر من انفاذ الحكم ما خوجار له ذلك ما لم يبلغ الى الدماء فانه لا تقتضيها ولا يتهدى بتفقد الاحكام على الوجه الحق ما يمكن الضرورة الداعية لقتل من العاديين انما يقتضي انما جوبت فاقضوا ولا لا تقهروا انفسكم وتقتلوا وان يعاملتم باسنا كان جبر الله **اذ ثبت هذا** فلو تمكن من انفاذ حكم ما خوج حكم بحكم اهل الخلاف كما انما صا لا ادعيا ما استمكنه عبيد صادق من رسول الله فاذ اعلى به يصح وقال النبي اجروا ما وحيا يا عيسى يا رسول الله ما وجعت جماعتاً منه قال اعلى ان ملك الموت اذ انزل المقيض روح الفاجر انزل معه سفوداً من يارب مقتصر وجهه بصفحة جهم فاستوى على حاله فقال يا رسول الله اعد لي حديثك فقد ساد ما قلت من هذا يصيب لك احداً من امك فقال نعم حكما جابرين واكرمال اليهم وشاهد الزور **مسئلة** يجوز لفقهاء الشيعة العارفين بمدارك الاحكام الجامعين لشرائط الحكم الاضفاء بين الناس بحسب علمهم ذلك حال غيبة الامام تدار امور الضرر ولم يجاهوا على انفسهم ولا على احد من المؤمنين قال الله تعالى الذين يلقون ما انزلنا من البينات الابرة وقال نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم ان راجعوا اليهم لعلهم يحذروا وقال الباقون لعن رسول الله من نظر في زوج امرأة لا تحل له ورحل احداً اخاه في امرته ورجل احباج الناس اليه لعة فيهم الرشوة **اذ عرفت هذا** فانه يجب على المفتي الاضفاء عن غير ماله من تحليله بما يحل له الاضفاء بعد المعرفة بالاحكام ومداركها والاصول النخوة الذي يحتاج اليه ذلك باللغة المتعاشا اليها في الاضفاء لا يحل الاضفاء بغير علم القول السابق في الصحيح من ان الناس بغير علم ولا هدى من الله لفسنة ملائكة الرحمة ولا تلك العذاب بحق من همل ميثاقه ولو كان على نفسه من الاضفاء ما يوجب جازله مع الضرر وجودة الاضفاء بمذهب اهل الخلاف في السكوت لا يجوز ما حكم بمذهب اهل الخلاف للضرورة فالاضفاء اوله يجوز لفقهاء الخوارج بجمع بين الناس في الصلوات ويسخت لك استحباباً ما يؤكد مع الامن وقد اختلف علماء ما في الحقيقة حال الغيبة والامن والعكر من تخطين على ما يسوغ في حقهم من عدا شامعة خرون ولا يجوز لاحد من غير نفسه للنول من قبل الطالبين لان يعلم انه لا يتعدى الواجب لا يرتكب القبيح ويمكن من وضع الاشياء معواضها فان علم او ظن انه غيب النبي من ذلك علم غيرة الضرر لعل ذلك مع الاحتمال ان اكره جازله ويقتضي تفقد الاحكام على من لا يخفى ما يمكن **الفصل الثامن** في ايراد **مسئلة** في فضل الشيعة في عظيم قال سلمان سمعت رسول الله يقول باطيلة في سبيل الله خير من سبام شهيد وقبارة فانه جرى عليه عمل الذي كان يعمل وطوى عليه في قبره الفئان ومعنى الروايات الا فامة عند الضرر خطيئة الاسلام واذل ذلك اياه واكرهه اربعون يوماً فان زاد كان جهاداً ثوابه ثواب المجاهد في ذلك جهاداً في الجهاد والجهاد في الله وليس جيداً لانه لا يصدق على المجاهد في السر والعلانية انما صدق الروايات ثلثة ايام واكرهه اربعون يوماً فان زاد كان جهاداً في الجهاد والجهاد في الله وليس جيداً لانه لا يصدق على المجاهد في السر والعلانية انما صدق الروايات ثلثة ايام ولاها لانفسهم فيما لا يخلو على اهل الواضحة والباطل المقام ما شد التعور وهو ما شدة الحاجة حاز وكثرة النفع ببقائه سفار لبطحال لغيره الامام باذنه وسوغ له الفاعل جازله وان كان مستتراً وليسوغ له الفاعل ابتداء ببلعني الكفار من المدخل الى الاسلام وبعلم المسلمين باجوالهم فان قالوا معجاوله مقاتلهم ويقصد بذلك الدعوى عن نفسه من بيضة الاسلام **مسئلة** في تحريم البطنة منعه خلافة منعه بكم لم يفتي الله به ولا اهل النخوة المحقة بجواز استيلاء الكفار عليه وظفر العبد بالذل الذي في العنوان مع ضعفهم عن الميثاق لوجز عن الرابطة بفتك بطر فتره على ما جاز به واهل المرابطين في

في كتابه

لناط



## كتاب الجهاد

منه  
في كتاب الجهاد

لاهل التقوا وان يحتموا في الساجد للصلوة لانه ربما جانيهم الكفار فغفوا بسبب كثرتهم ولستحب الحر في سبيل الله قال ابن عباس مع رسول الله يقول  
عيسى ان لا تمته النار من بك من حمية الله وعن ابن عباس في سبيل الله **مسئلة** لو نذر المربطة وجب عليه الوفاء سواء كان الامام ظاهرا او خائفا  
لان نذر في طاعة فوجب الوفاء به كغير من الطاعات الا انه لا يبدى العبد ما عساه لا يجاهد في الدفاع عن الاسلام والنقل قول الصادق برابط ولا يقاقل فان خاف  
ماله على نفسه الاسلام والمسلمين فانه يكون لنفسه للسلطان لان نذر في الاسلام ورسوله رسول الله ولو نذر ان يصرف شيئا من مال الى المربطين وجب  
الوفاء به سواء كان الامام ظاهرا او مستترا لان نذر في طاعة فوجب الوفاء به كغير من الطاعات وقال الشيخ رحمه الله فان كان في حال ظهور الامام وجب الوفاء  
به والامحالك ان يخاف الشبهة من تركه فيجب عليه حينئذ صرفه في المربطة وادام يخف صرفه في باب البركة واية على من هو بار **مسئلة** لو اجر نفسه  
لسوب عن نفسه في المربطة وجب عليه الوفاء لانها اجارة على فعل طاعة فلم يمت كالجهاد ولا فرق بين ظهور الامام وعينه قال الشيخ رحمه الله فان كان حال ظهور  
الامام واما حال عيونه فلا يلزم الوفاء بالعقد وورد على الوجوه ما اخذه منه فان لم يجد فعله ورثته فان لم يكن له ورثة لزمه الوفاء به والعقد ما  
قلناه غير انه لا يقصد ما يجهد اذا الدماء الى الاسلام لانه مخصوص بالامام وناميه بل يقصد الدفاع عن نفسه وعن الاسلام ومعنى  
قول المربط كان شهيدا **تم بحمد الله** كتاب ذكره الفقهاء وتلقوا ما شاء الله من الجهاد **السلام**







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَوَكَّلُ

[illegible]

### حالات تصدیدی

فی سبط المصابین



فَاجْعَلْهُ الْفَضْلَ

[illegible]



فخرابط المؤمن

لأنه جازم أن الشاة قبل مضى من تغير من صم ولوا باع سلم أو سلم فان عي بعد ما بلغ سن التغير صم لان الاعنة في السلم على الاوصاف هو بيع فانما يوكون  
من قبض لا يصح قبضه بصف على اصم قوله لانه لا يميز بين المستحق وغيره وان عي قبل سن التغير او كان كره فغيرها عند عدم الصفة عدم معة بالاول  
اظهرها الجواز لانه يجتنب فوقا بين الاولان ويغيرها حوالها بالانتفاع ومنع الزنى من تسلية كالعبد لله بن الحسن يجوز شره واذا امرنا بالتصلي لانه فصل  
الشرع المعصية بشرط فيها امور الاول الطهارة مسئلة اشترط في العقود عليه لظاهرة الاصلية فلا ضرورة للجاسة العارضة مع قبول المظهر ولو  
باع بغير العيب كالحرة البتة واظهره لوجع اجماع القول فاجبوه حرمت عليكم البتة والاعتبار لا يصح تحريمها اقرب جازا لها جميع جوه الانتفاع واعطى بها  
فكان حراما لقول جابر سمعت رسول الله وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع غمر ولبنة والخمر والزوايا واما الجاسة ان قبل النظر صم بغير  
اعلام الشري بماله وان لم يقبله كان كغيره ليس مسئلة ان لا يجوز تسليم مباشرة بيع الخمر فكذلك لا يجوز ان يوكول غيره ذنبا به قال الشافعي ومالك في  
واكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة يجوز السلم ان يوكول بمافي بيعها وشراؤها وهو خطأ لما تقدم ولا يجزى العيب من فخرم فيه التوكيل كالتحريم مسئلة ان الكلب  
ان كان عقولا حرم بيعه عند علمائنا وبه قال الحسن ودينه حماد والاوزاعي والشافعي وداود واحمد عن ابو حنيفة وروايتان لبعض اصحابنا ان ذلك منعت لان  
نوع عن ثمن الكلب قال الرضا ثمن الكلب تحت مال الصادق عليه السلام ثمن الكلب الذي لا يصد بجماع ما كلب الصيد فالاقوى عندنا جاز بيعه وبه قال  
حنيفة وبعض اصحابنا الكلب جابر وعطاء الخفي وادى عن جابر ابن النبي عن ثمن كلب الشاة الا كلب الصيد عن ابي بصير قال سالت باع الله الصادق  
عن ثمن كلب الصيد قال لا بأس بثمنه والاخر لا يجزى ثمنه ولا يجل الانتفاع به ويصح نقل البتة والوصية وقال الشافعي واحمد والحسن وربعة والحمد  
والاوزاعي وداود بالتحريم وهو قولنا لانه نهي عن ثمن الكلب وهو عام ولا يميز بين فاشته الخنزير يمنع العموم اذ ليس من صنفه والجاسة عيب مانع  
لعين الجوز والتحريم لا يمنع به بخلافه في قول الاول ان سواها يصح كلب الصيد بيع كلب الشاة والوزع والمحابط لان المقضى هو النفع حاصله  
صم اجاره كلب الصيد وبه قال التابعه لانها منفعة مباحة فجازت المعاوضة عنها ومع بعضهم مخالفة لانه جواز بيعه فخرت اجاره كالتحريم بانه من  
منفعة في التصديق يجوز اخذ الموضع عنها الاصلان ممنوعا والخنزير لا منفعة فيه الثالث تصد الوصية والكلب الذي مباح فقاؤه وكذا هبته وبه قال  
بعض الشافعية وبعض المخالفة وقال الباقر منها لا يصح الهبة لانها مباحة لبيعها فاشتهت لبيعها والحكم الاصل ممنوع الاول بيع جرم قتل لمباح فاشته  
من الكلاب جماعا وعليه لضمان على ما يأتي وبه قال مالك وعطاء وقال الشافعي واحمد اعز لا يجرى له دعوى ضرر فلا يجب عزم بالافلا ولا اصل ممنوع علماء الكلب  
العقود فيبيع فله اجماع القول من حسن من الذي يكله فاسق يقتل في الحرم القرب المحدة والعقرب الفارة والكلب العقور اما الكلب الاسود فان كان م  
بفتح ي يجر قتله خلافا لاهل ما تقدم وقوله الكلب في سودت طان لا يبيع قتله الخافض لا يبيع مع المعنة علمائنا وداود بن عباس والحسن ابن سيرين والحكم وخالد  
ومالك الشافعي والشافعي لا يبيعون الا بالشرع ولا يبيعون في غير الملو ولا ما لا يقع فيه السادس من يجوز قتله كلب الصيد والوزع ولما شته في الحائط  
عنه لقوله من يجر كلبا الاكل مات بها وصدا وبيع نفع من امره كل يوم فبراط ولو اقامته لم يخط البيوت فالقرب يجوز وهو قول بعض الشافعية وبعض مخالفة  
لانه معنى لثمة ومنع منه بعضهم العموم انتهى السابع يجوز تربيته المحر الصغير لاحد الانتفاع بمباحه وهو اقوى من جحى مخالفة لانه يصد لذلك فله حكمه كالحصان  
العبد الصغير الذي يقع فيه والاخر لا يجوز لانه ليس له من النفع بها الثامن لو ائتمنته للصيد ترك الصيد مدة لم يجر فشاؤه مدة تركه وكذا لو حصد نزع  
او ملكه المناسبة اخرج من البيت الى ابي صيد ويزع الخواشيش في اخرى التاسع لو ائتمنته كلب الصيد من ابي صيد جاز وهو واحد من مخالفة لانه لا يستأ  
كلب الصيد الاخر لا يشرع لان قتله غير حرام فاستعبر اذ مع كل كلب كلب الصيد كذا بالعبوة مسئلة ان لا يجوز بيع الحرس اجماعا ما وبه قال مالك  
والشافعي واحمد والاجماع على نجاسة فخرم كالبته وقال ابو حنيفة يجوز لان اهل الاصا يبايعونه لزوعهم من غير كبر وكان اجماعا ومنع اجماع العلماء ولا عيب  
ولانه رجع بغير فلم يصح بيعه كجميع الادى ما غير الفخر فحتمل عندى جواز بيعه مسئلة ان لا يجوز بيع جلد البتة قبل الذبا اجماعا ما وبه قال احمد وقال ابو حنيفة  
يجوز اما بعد الذباغ وكذلك عندنا لانه لا يطرأ بها فالحرم هو وندم عند ذلك ما عظام البتة فيجوز بيعها ما لم يكن من بخر العيب كالكلب الخنزير ولهذا جاز بيع عظام  
الصيد لانه لا يشرع البتة حرام لا يصح بيعه على قول الشيخ يجوز بيعه في قول الاول لم الذي لا يتوكل له لا يصح بيعه لعدم الانتفاع به عند اكل الحرة ولو فرض نفع  
ما مكن ذلك لعدم اعتنائى بنظر الشارع الشافعي لا يصح بيع الزبائن لانه يجرى تناوله لاشتماله على الحرم والحرم محتاج ولا يحمل الندوى به لانه خوف للثمة وكذا السلم  
لا يحمل بيعها اما السلم من الجحاش فان كان لا ينفذ به او كان يقتل قبله لم يجرى بيعه لعدم نفعه وانما يمكن الندوى ببيعه جاز ببيعة الثالث لا يبايع المقصود من  
الشاة البتة او الجحاش لا يحمل بيعها الا الاستصباح اذ منها مطلقا اما الدهن فيجوز ملاقاة الجحاش له يجوز بيعه لعائدة الاستصباح بفتح له خاصة وللشافعية  
قوله ان احدهما لا يجوز تظهير فلا يصح فيه قال مالك واحمد والثاني يجوز تظهيره في بيعه عند وجهه في جوار الاستصباح قولان ولا يضر عند جواز ومنع بيعه  
الدهن فيجوز بانه كود البتة لا يجوز بيعه عند قول واحد وفي الاستصباح وجهان يجوز منه الفهر الجوز الصدقة بيو الوصية به وكذا الكلب لا يبيع  
بعض التابعية منع من الهبة الصدقة خلاصة في قول الاول يجوز بيعه كمن كان فيه منفعة لان الملك لا يملك الا التصرف في المنفعة المباحة كاجور استيفائها  
يجوز اخذ الفرض عنها فبإباح الفهر بل ما لم ينفذ بها الاصلان في الجحاش بها كباير ما يبيع بغيره سوء اجماع على فهاره كالشباب المقار وهيبة الانعام واخذ  
والصبيد ومختلفا في نجاسة كالبغل الحمار وسباع الياهم وجوارح الطير اصالحة للصيد كما يهدى نصفه الباذى لتأهين والعباد نصير بغيره  
كلهم والبيد وهذا هو اقوى عندى به قال الشافعي واحمد قال بعض على اننا جرم بيعها اكلها الا الهرة المسوخ بزيه كانت كالقرد واندب وجرى كالبعض  
والسلاحف والظوا الجوارح كلها طاهرة كان كالباذى وملشته كالقرد قال ابو بكر بن عبد العزيز وابن ابي موسى لا يجوز ان تقفر والقرد نحو هذا لانها محتاجة  
الكلب نجاسة ممنوعة الثاني لنفع الجحاش اجماعا فلا يجوز بيعه ولا شراؤه لانه كخنزير علما تقدم خلافا للجمهور وكذا البيد خلافا لبعض الجمهور  
كله بخر فلا يصح بيعه وكذا ما ليس بغيره كدم غير ذى النفس السالبة لاشتماله وكذا جرم بيع ابولدار ولما لا يوكول لحمه وقيل ان ابوانا كلبا لا يباعان

الاستغفار



في بيع الوفق

[illegible]



فِي أَشْرَاطِ الْفُتُوحِ عَلَى السَّلَامِ

[illegible]



فِي أَشْرَاطِ الْعِلْمِ الْعَوِيِّ

[illegible]



فِي أَشْرَاطِ الْعِلْمِ بِالْعَوَظِينَ

[illegible]



اقتباسات من الصبر

[illegible]



فِي مَسَائِلِ الصَّبْرِ

[illegible]



فَاشْرَاطُ التَّمْرِ الْمَمِينِ

[illegible]



فِي بَيْتِ الْمَقْبَرَةِ الْفُضْلِيِّ حَكَ

[illegible]



فَأَحْكَمَ الْقَبْضَ

[illegible]



فَجَاءَكَ الْفَيْضُ

ملفوظ







فَالْبِرُّ أَوْجَحُ

[illegible]



فاحكامي الزبا

ارواحهم  
الواع  
الاصوم

انصحبہ : عہدار۔ نوید۔ نوید کی فتح و کھنڈ لفظ :-



فِي أَشْرَاطِ الْحَادِ الْجَنَسِ فِي الرِّبَاءِ

[illegible]

نیکی  
قل  
کان

المحرف

الحی



فَإِشْرَاطُ الْحِمَارِ الْجَنْبِ فِي الرِّبَاءِ

ستارہ

سید الشہداء علیہ السلام



فَاشْرُطْ اِتِّحَادَ الْجَنَسِ فِي الرِّبَاءِ

ماری

۱۰

اداره

الى







فِي أَحْكَامِ الْمَرْبَاةِ

[illegible]

فان بالمز ورجع  
سلام عمل

حله بالصبر







فِي احْكَامِ الرَّسُولِ

اولمقا







三







فَاشْرُطِ الْمَعْلُومَةَ الْعُضْوَيْنِ

[illegible]



# في أحكام الشروط في ضمن العقد

شرح المنع

بيع الشاة المذبوحة قبل البيع والمحمول وحده أو الجلد وحده أو سباعا لأن المقصود اللحم وهو محمول ومنع ذلك كما قبل الفسخ فوضعه  
حالة الشراء وشروطه بنوع ب يجوز بيع الأكلع والروث بعد الأمانه وقبلها من الدين بنة ومشورة اعتبارا بما عليه من الجدل فانه ما كوله في بعض النسخ انما ماله لا من حوان شرط  
ج لودي بعض الثوب بضه الاخر في صندوقا وجرابا غيره ولا وصف له صحيح وهو احد قول الشافعي لغيره سواء قال بطلان بيع الغائب لا اعطى البطلان في  
واما على الصحة فلا نظر الى بعضه فبطلان النظر الى ما قبله بطلان الغائب قد بع بعضه او تدعو الحاجة الى بيعه فانه ما كوله في بعض النسخ انما ماله لا من حوان شرط  
الزوم وعدمها فيما لم يربط الجواز والعقد الواحد بضو اثنان الجواز والزموم لا يمكن ببعض المقنوع عليه الحكمين وهذا ان العقدان باطلان لا يمتنع  
بيع ما في الكمع سهو النظر لغيره وسبب في البعض بكفي ذلك كالوجود البعير ميبك لو كان شين فري حدهما دون الاخر فان وصفت له وصفا برفع  
صح البيع ولا بطل عند علمائنا لغيره اما الشافعي فانه جاز بيع الغائب من غير وصف في قول وابطله افرغ في البطلان لا يصح بيعه فانه لم يربطه وصفا برفع  
تفريق الصفقة وعلى الصحة ففي صحة العقد في المثالان احدهما البطلان لا يجمع في صفقة واحدة بين مختلفي الحكم لان ساراه لا خيار بينه وما لزمه بنته  
الخيار فان صحها فله وفقا لزمه ما لم يربطه على غير الوصف كان بالخيار والامتناع لو خرج الموصوف على خلاف الوصف في  
الخيار طرفا لزمه وللبيع في خلاف الزيادة على ما تقدم ومن جاز بيع الغائب من غير وصف كالشافعي ثبت له الخيار فانه عند الوؤيه سواء شرط او لا  
شرطا شيئا ولم يحصل ثبت الخيار وقال الشافعي لخرج على غير الوصف لم يثبت الخيار لان شرطه وهل له الخيار قبل الوؤيه مقتضى من ههنا ان لم يلزم  
ذلك ان ثبت الخيار لم يحصل ثبت الخيار وقال الشافعي لخرج على غير الوصف لم يثبت الخيار لان الاجازة لا تستلزم لان الاجازة رضا بالعقد والزم  
له وذلك يستدعي العلم بالمقصود عليه وهو جاهل بما اردو كمن قوه ليزن مع الحمل لا عني فوئيه في الاصله اشتريت طر وجزرا بانفوذ بمنزجاس فخصم  
اذا اشترى بشرط انه لا خيار وما الفسخ فوجها عنده بطله على نفوذ الاجازة فان قال بنفوذها فالفسخ في ذلك منع من نفوذها ففي الفسخ وجهان  
المفوض لان الخيار لا يربط بالروثه واحتملها عنده المفوض لا يفسخ الفسخ ثابت له عند الروثه مفوضا كان ومقبوضا فلا مفسخ لا بشرط الروثه  
نفوذه لو كان البايع قد رآه فان زادت صفته وقت العقد تغير في الفسخ ولا المضاد ولو لم يره فلا خيار والشافعي اطلق وذكر وجهين بنبوت الخيار  
كما للمشتري لا يركبها المجلس بشرط كان فيه واحتملها لا لان احد البايعين فلا يثبت الخيار مع تقدم الروثه ولو كان البايع لم يره فان كان قد وصف له شيئا  
برفع اليه الماله ولم يره فلا خيار وان زاد فله الخيار ولو لم يوصف له بطل البيع قال الشافعي على تقدير جواز بيع الغائب بنبوت الخيار للبايع جها المنع وبطل  
ابوجهين لان جانب البايع يستدعي الخيار جانبا للمشتري البتة لا يمايل بالمعقود عليه فاشبه المشتري بالاربع بنبوت خيار المجلس مع خيار الزم  
لصفته السبب بعد السبب كما في شراء الاعيان الحاضرة ولا الشافعي قوله ان هذا احدهما الثاني لا يثبت للاستسماه غيبا الروثه عنه فعل الاول يكون  
خيارا الروثه على النور والالتمت خيارا مجلسين وعلى الثاني يمتد بائنا مجلس الزموم واسرر موصوفات لم يثبت له قبل الروثه لا بطل البيع لان ثبوت  
المشتري بالخيار وبخيار الفسخ والمشافق قوله ان ولو باعه قبل الروثه بوصف البايع صح عندنا خلافا للشافعي كما لو باعه في زمانه والشافعي اطلق  
عنده لا يصير غير العقد لا بشرط الروثه برفع الوصف الرابع للمعا وهو احد قول الشافعي لا نفوذ الفرط لا يبرر الطم في المطمونه لا التبر في المشو  
ولا التبر في الملووس وعلى قول الشافعي باشرط الروثه بشرط في هذه الادوار بهذه الماشاعر لان كفايتها بالضرورة انما تعرف بهذه الطرق وله قول اخر  
على اشراط الروثه اي عدم الاشراط متى لو كان غائبا في غير بلد البايع سلمه ذلك البلد ولو شرط ببلد البايع جاز عندنا كما سلم وصح بعض اصحابه  
وان جوده في السلم لان السلم منتمية للزمان والعين الغائبة غير مضمونة في الزمان فاشترط نفعها يكون بغير شرط او يمنع بطلان الاداء على ما يات في الروايات  
ثوبين ثم يترق احداهما ويجهل بغيره فاشترى البائة فان تدا وباصفة وقد رويته لاحتمل صحة البيع لكونه معصرا من ملكها والعدم كبيع عدمه والاولا روي  
ولو احتلها شي من ذلك لم يصح عندنا قطعا لان الروثه لم تقدر شيئا فان المشتري لا يدري الباطل هو الطويل او القصير فلم يستغن عن الروثه حال البيع  
العقد وهو احد قول الشافعي في الثاني يجوز له ان لا يصغر عن بيع الغائب في العلم بيب لو اختلفا فقال المشتري ما رايت البيع وقال البايع بل لا يثبت  
قول البايع علاما لصحة البيع لان المشتري مله في الشراء وقد اقدم عليه فكان بذلك اشترى فامتنع بعضه العقد وهو احد قول الشافعي بناء على القول بان الروثه لما  
على القول بعدمها فوجهان هذا احدهما لا يخلو في سبب الخيار فاشبهوا بغيره في عدم البتة فظهر ما عندهم تقدم قول المشتري كالحال فاشبهوا  
المقام الرابع انتهى عن بيع شرط اعلم ان عقد البيع قابل للشروط التي لا تبادله ما ينافيه فلا يثبت له روي الجمهور ان رسول الله في بيعه و  
ومن طريقه ما رواه عمار عن الصادق قال بعث رسول الله رجلا من اصحابه الى بني عكرمة فاشترى منهم مائة من البقر فاشترى منهم مائة من البقر  
شرطت في بيعه وعن رجل من بني عكرمة عن رجل من بني عكرمة عن رجل من بني عكرمة عن رجل من بني عكرمة عن رجل من بني عكرمة عن رجل من بني عكرمة  
بجانب كتاب الله فان ربط اجمالا وفي بطلان البيع بطلان البيع في الكتاب لكتاب الله فان ربط اجمالا وفي بطلان البيع بطلان البيع في الكتاب لكتاب الله فان ربط اجمالا  
بوفى مقتضى العقد وبوكه مثل ان بشرط التسليم او خيار المجلس او الغباض او ما شبه ذلك فهذا لا يبرر في العقد فاعاد بشرط لا يقتضيه  
العقد لكن يغلط بصلحه المتعاقدين للعقد وهو قد يعلق بالنسب كالأجل او من الغنا او بالمش كاشترط صفته مقصودة في السلعة كالصغار والكبان  
او بها معا كغنا وهو جاز في هذه الشروط لا تستلزم العقد ويصح اعتبارها وعند الشافعي ما يعلق بمصلحة المتعاقدين لكنه مانع على النظر في الشرط  
العلق وهو جاز ايضا في الملوين على التعليل السراية ولا يتعلق بمصلحة المتعاقدين ولا يقتضيه العقد عندنا جاز ان لم يخلل الشراء ولم يناف  
مقتضى العقد ذلك مثل ان يبيع دارا بشرط سكاها استئجره قال لا وناقى وانما قبله واسحق وان عاقله شرط مثل ان يبيع دارا بشرط ان لا يبيع فيها  
فهذا بطل والشافعي ابطال هذين القمتين معا شيئا ههنا لم يرد بين ان كل شرط ينافي مقتضى العقد فانه يكون باطلا مثل ان يشترى جارية بشرط ان  
لا يشتريه لغيره انما من غيرهما فاضما على البايع وكذا لو شرط عليه ان لا يبيعها على اشكال لا يمتنع على اشكال ولا يباطلها فان هذه الشروط باطله لئلا  
مقتضى العقد فان مقتضاه ملك المشتري في النبي قال الناس مسخون على المولود وسأل عبد الله بن مالك عن رجل اشترى من رجل اساع من طلعها الوابيع منها



















فَذَكَرَ بَعْضَ الشَّرِّ وَطَفِيَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ

[illegible]







فِي احْكَامِ بَيْعِ الْحَبْوَاتِ

مغایر







فاحكاما بغير الحسنة

١٤٤

من الرما.







فِي بَيْعِ الثَّمَارِ وَأَحْكَامِهِ

لوجود المنقضي السالم من المانع مستلزم العبد المرتد ما ان يرتد عن مظهر اول فان لم يكن عن مظهر صحيح سببه لانه ملوك لا تجب عليهم الحال ويمكن بقاؤه  
برودة الى الاسلام بنوع سببه كالعالم ولما ان كان عن مظهر فحق جواز سببه كالحال من منقضا الاحكام اذ هو جوبه لغيره بل هو جواز البيع ومن بقاء الملكية  
المرتد فانه يجوز بيعها مطلقا كانت عن غير مظهر او عنها المدمر يقتلها بالاولاد ووجوب الجلب ان يشتهر في حقها بالانقضاء للملكية والانتفاء وكذا يجوز بيع  
المرتد المأبوس من غير شرط العاقبة الاضيقا لما لا يبرق فيه الحجة فالاقوى بطلان بيعه وعقبة مستلزم من اشترى جارية من رجل اليتيم مع الشرط وجازة كذا  
واسبقا لهاملا بالمنقضي السالم من المانع وقول الكاظم عليه السلام قد سئل رجل ترك اولاد صغار ما يملك علما فاجابوا في لهو بوجوه فانه يبيعه  
الجارية فيقتضها م ولد قال لا بأس بذلك اذ باع عليهم القلم لم لا يطرح في ما يصلحهم فليس لهم ان يرجعوا فباع القلم لهم لانظر فيها صلحهم مستلزم  
لم يكن عليه شيء مما احبل وكان عليه البيع مثل جرة عله فيها لم وقال الشيخ في بيعه فباع نصف الزوج فقولنا عليه وادخل في ذلك قال قلت لعلنا اشتر  
ثلث جوارق م كل واحدة بعته فلما صار الى البيع جعلهم يمشي فقال للبيع لك على نصف الزوج فباع جاريته بغيره على القيمة وحبيل اننا اشترى بغيره  
نصف الزوج فباع ولبس عليه مما احبل في هذه الرواية غير مسند الى امام ونحن هذه الرواية على ما اذعن فقد لا يزوج وكان القول على سبيل الجمالة الفصل  
في العاونة مطلبان الاول ان انواعها م ثلثة الاول في ثمة النخل اذ باع ثمرة النخل فباع اما ان يكون قبل ظهورها او بعد فان كان قبل ظهورها  
فلا يخرج اما ان يبيعها منفردة او منضممة الى غيرها الاصول اربعة وسنة اخرى وعبر ما فان باعها منفردة فكل صاعا لا يخرج من موجود ولا معلوم الوجود وكما ذكر  
تكملة ولا يعلم حقيقة ولا وصفه فكان بيع المذبح والضايف بل هو كالحق في وقت العاونة التي هي في بيع القماش تزمي قبل ان يرسول الله وما ترو  
قال حتى يخرج من طريق الخاصة قول الصادق وقد سئل عن رجل اشترى بنتا فباعه فباعها لغيره فقال لا بأس به فباعها لغيره فقال لا بأس به فباعها لغيره فقال لا بأس به  
وهي منضممة الى الاصول فالوجه عندنا بطلان الان يجعل انضمامها على سبيل التبعية فلا يبيعها الجاهل كاساسات الحيطان واصول الاشجار اما اذا جعلت  
مفصولة من البيع فبغير الاشكال يقتضي النص الجواز وان باعها منضممة لشيء غير الشرط فانه يجوز ويبيح ان يكون ذلك على سبيل التبعية الاصل الفاعل مقدم لكن  
الطلاق النص يقتضي اطلاق الجواز وروى سماعة قال سألته عن بيع الثمرة قبل بيع غيرها هل يصح شراءها قبل ان يخرج ثمرها فقال لا الا ان اشترى معها ثمانية واربعين  
فيقول اشترى منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر وكذا فان لم يخرج الثمرة كان بأس ما اشترى الرطبة والبطلان الوجه عندنا في هذه الرواية  
مع ضعف سندها مستلزم امام فلا يوجب عليها ان باعها منضممة الى ثمة سنة اخرى فباع اما ان يكون السنة الاخرى سابقة ثم تمام وجودة او لاحقة فان كانت  
سابقة فصح باعها وان كانت لاحقة كانت سابقة لم يخرج جازا ايضا لما رواه الحلبي عن الحسن قال سئل ابو عبد الله عن ثمر النخل والكرم والثمار ثلث سنين  
او اربع سنين قال لا بأس به يقول ان لم يخرج هذه السنة خرج في قابل في الصبح عن يعقوب بن شعيب انه سئل الصادق عن شراء النخل فقال كان في كرم شره  
النخل قبل ان يطلع ثمرة السنة ولكن السنة والثلاث كان يقول النخل في هذه السنة حلت الاخرى فيحمل ثوبا النع لا يبيع غير ما اهدى له معلوم الوصف  
القدر فيكون باطلا للغير ولا يبيع المذبح والضايف بل هو قولنا ان لم يخرج هذه السنة كان له ان يبيعها في بعض صفه المتأخرة عن سبيل  
ويؤيد هذا ما رواه ابو الربيع الشامي عن الصادق قال كان اباؤنا يقولون اذ باع الحياض في النخل والبئر من واحدة فلا بأس حتى يبيع ثمرة ولا يبيع سنين  
او ثلثا فلا بأس ببيعها بعد ان يكون ينشئ من الخضر وتعلق بالحكم على وصف يفضي عنه عند عدم مستلزم ولو يبيع الثمرة بعد ظهورها قبل بد  
صلاحها فاما ان يبيعها منفردة فاما ان يبيعها بشرط القطع او بشرط التبعية او بطلان فان باعها بشرط القطع مع بيع اجمالا مع شرط القطع يظهر ان  
الشرط هو الحصر والبيع وانما حاصل ان باعها بشرط التبعية فالاقوى عندنا الجواز لعدم احل الله البيع السالم من صلاحية المعارض للمعارض لان المعاك  
ليس لا يجوز المعاصرة الثلث عليها لكن ذلك لا يجوز من شرط غير الثمار كالحبوب وشبهه فلو كان ما خاص من بيع الثمرة لكان ما خاص من بيع الحبوب والاشا  
بط الاجماع فالعقد مثله ولا يبر مال ملوك ط منفع بغيره جاز بغيره ولا يجوز بيعه بشرط القطع اجماعا فاجاز بشرط التبعية كما لو باعته بعد بدو الصلاح بشرط  
التبعية ولما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق قال سئل عن رجل اشترى الثمرة من ثمنه فباعها لغيره فقال لا بأس به فباعها لغيره فقال لا بأس به فباعها لغيره فقال لا بأس به  
الله فكانوا يذكرون ذلك فلما رواه لم يردعون المحضومة منها من ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يجرموا ولكن فعل ذلك من اجل خصوصية من وعن الباؤ  
قال في رسول الله فبيع منومناه فقال ما هذا فقيل بايع الناس النخل ففعل النخل امام فقال اما اذا فعلوا فلا تشر والنخل العام حتى يطلع ثمره ويخرج  
ومنع جماعة من هذا ما هذا البيع وهو منسحب لفقها الاربعة المحدث الذي رواه العامة ولا وما رواه الخاصة ايضا وقد سبق وايضا ما رواه سليمان  
خالد عن الصادق قال لا يشرى النخل جولا واحدا حتى يعلم ان كان بطم وان شئت الله فبئس من سنين فافعل رسال الحسن بن علي الوائلي في جوارحه  
اذ فعل فقال يجوز بيعه حتى يثمره فذلك ما الرمز جعلت فذلك قال يجرى بغيره وشبه ذلك والجواب هل انتهى على الكرامة جماعا من الادلة خصوصيا فافض  
الامام على ذلك ان باعها موطر وشرطه القطع ولا التبعية فالاقوى عندنا الجواز وروى قال ابو حنيفة لا يشرط القطع جازا اجماعا ولو شرط التبعية جازا على  
الاقوى في الاطلاق لا يخرج عنها فكان الجواز اقوى ولما تقدم من الدلالة لان القطع يفي بملك الباع ونقل عنه وليس ذلك شرطان البيع ومنع جماعة من هذا  
الطلاق البيع منا وبه قال الشافعي ومالك احمد واسحق لان الاطلاق يقتضي التبعية وهو منسحب عنها لان البقي المطلق انتهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها  
وهذا يقتضي انتهى عن بيع مطلق ولان النخل الثمار لما يكون عند بلوغ الثمرة في العرن والعادة تنصرف اليه مطلقا لبيع كاطلاق الثمن مع العرن فلا بد  
فانه ينصرف اليه والجواب ان انتهى عن التبعية وما روى عن النبي في ذلك فقد بينا انه للكرامة ونحن نعلم عود الاطلاق الى التبعية ومنع التحريم فيها لما بينا  
من جواز اشترائها ما لا يفسد اذا باعها موطر وجب على الباع الا بقاءها الى حين اخذ ما عرفنا كما يفسد بعد بدو الصلاح وقال ابو حنيفة المطلق يقتضي  
في الحال فهو بمنزلة ما لو شرط القطع عنده ولهذا يجوز المطلق لان بيعه قبل بدو الصلاح بشرط التبعية عنده طم وان باعها قبل بدو الصلاح منضممة  
الشيء الى سببه اخرى فانه يجوز اجماعا الرواية يعقوب بن شعيب تصحى عن الصادق قال اذا كان الحياض في ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا

التمر

اوصفیه طنبیا  
منقرضه

سبع



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

در این لحاظ که ملازمه حاصل می‌گردد -  
میراث المصلوب می‌باشد از این مصلوبان

جبرئیل علیہ السلام

ما



# في أحكام بيع الثمرة

الثاني في ثمره الاشياء مسئلة لا يجوز بيع ثمره الشجر قبل ظهوره وماعملوا لحد اجماعا لانها معدومة فكانت كبيع الملاحق والمضامير في كل وقت  
 بينهما فان كل واحد منهما مملوك وثمرته مستكنة اصله مبيع والى الخارج وعلى من يبيعها قبل ظهوره وماعملوا لانها معدومة فكانت كبيع الملاحق والمضامير في كل وقت  
 واختلف هنا كما هو في كذا الويلع الثمرة قبل ظهورها منضمة الى شئ اخر مسئلة لا يجوز بيع ثمره الشجر بعد ظهورها وان لم يبد صلها سوا بعد  
 بشرط القطع وطوبى شرط التيقن بالخلاف هناك وكذا يجوز بيعها قبل بدو الصلاح سنين فصاعدا ويجوز بيعها منضمة الى الاصول قبل  
 الصلاح وبعد وطوبى شرط القطع وعدمه وكذا يجوز منضمة الى غير ما يط قبل انعقادها بعد سوا كان بارزا كالنقاع والتمشيق والنباح في شجر يحتاج الى اختيار  
 كالجوز في القشر الاسفل واللوز في قشره يحتاج الى قشره لعل الجوز والبلغة الاخضر والقرطان والعدس وكذا السنبلي يجوز بيعه لو كان بارزا كالشجر المستر  
 كالحظيرة وسواء بيع منفرد او مع اصله سواء كان قابلا او حصلا من غير اعتبار كل او وزن الا اذا كان البيع بعد المنضمة مسئلة لا بد والصالح في ثمره الاشياء  
 الانتفاع في الزرع عند اشتداد الحسنة عمارين موسى مسئلة الصادق ع من الكرم حق يحمل بغيره فقال في عقد وصا عن ثمره الحصر في البنية من محمد بن يونس  
 عن الصادق ع في ثمر الشجر لا يكره بشرط انما يصلح ثمره فقبل في ما صلاح ثمره فقال في عقد بعد سقوطه وقال الشافعي ان كانت الثمرة ما انحصر وقتها وثمره  
 قبلد والصالح ان يحصل فيها هذه الالوان وان كانت ما يتصرفان ببقوته وهو ان يبدو قبل الحلو ويصغر لونه وان كان لا يبتلون كالنقاع فينبطحون  
 بطيب كله وان كان يطبخ فان بيع منه النضج وان كان مثل القشلة والجناب الذي لا يتغير لونه ولا طعمه فيبقى عظم بعضه ومودق اخذه والنقل على ما ذكرنا  
 فهو اولى من الاخذ باليقين والاستحسان **الثالث** في الحذر كالتقاء الباذنجان والبطنج والجناب يجوز بيعه بعد انعقاده وظهوره ولا يتردد من ذلك  
 فيغير لون او طعم او غير ما لا يملكه مالك ظاهر من منع بغيره كغيره من المبيعا ويجوز بيعها منفردة ومنضمة الى اصولها بشرط القطع واليقين وطور ان التنا  
 ان كان البيع للثمره ناصته قبل بدو الصلاح وجب شرط القطع كلف ثمره الفحل وان باع الاصل خاصة ببيع وكذا لو باعها منضمة الى الثمرة التي لم يبد صلها اذا  
 باع البطنج وغيره من الحذر بعد بدو الصلاح في الجميع اوفى بعضه عندنا وقال الشافعي يجب شرط القطع ان خفت حرجه عن غيره لانه اذا وجب شرط القطع خفا  
 من الجاهل التي الغالب فيها الغد فلا يجب خوف من الاختلاط الذي الغالب فيه الوجود وكان في الجواب المنع من كون الاختلاط مانعا من البيع لما كان المخلص  
 عنه وان لم يخف اختلاطه بغيره صح بغير شرط القطع وبغير شرط مسئلة لا وفردت اصول البطنج وغيره من الحذر بالبيع بعد ظهوره والثمره عليها الصلح  
 وكان الثمرة للبايع عملا باستحقاق المالك السلم عن شرط اجماعه في البيع سواء كان قد بدا صلها او لا ولا يجب اشتراط القطع اذا لم يخف الاختلاط ثم الجمل  
 يكون للبايع وصاحب الثمرة بعد ذلك فيقال الشافعي في خفت حرجه من شرط القطع او الفحل كالزروع ولويلع البطنج مع اصوله يجب شرط القطع مع الشجرة وقال  
 الجمل فلا يجب اشتراط القطع للاصل وقال الشافعي في خفت حرجه من شرط القطع عندنا ولا اصل في الشافعي يجب ولويلع لاصول قبل بدو  
 بعض اصحاب الشافعي بدين شرط القطع بخلاف الثمرة مع الشجرة لان الشجرة غير معرضة للمجازة بخلاف البطنج مع اصله فانه عرض لها لما لويلع البطنج ولصلها ذكر  
 ايضا استغنى عن شرط القطع وكان لا بد من هذا كالتجارة مسئلة لو باع الثمرة الظاهرة وما يظهر ذلك صح لبيع عندنا وبورق مالك لا صالة الصلح وان  
 المتجدة هنا كالجوز في الثمرة في السنة الثانية كما يصح بيع الثمرة سنين مع هذا وان ملك شئ من ثمره لم يجز له ان يبيعه من قبل ما يظهر من ثمره ما يظهر من ثمره  
 لما بدا صلاحه ولقول الصادق ع وقد شغل عن شرا الفحل والكرم والثلاث سنين او اربع سنين لا بأس به وانما الحذر ان من جلة العاد وقال الشافعي لا يصح  
 وبه قال ابو حنيفة واحمد لانها ثمر لم تخلو فلا يجوز بيعها كما لا يجوز بيعها قبل ظهور شئ منها الجواب الفرقان مع الظهور يبقى المدة وما تابعا فاجاز بغيره بخلاف عدم  
 الظهور فان عدم بيعي اصلا مسئلة لا يجوز بيع ما يخرج من جذرات وكذا ما يخرج من جذرة وخرط كل ذلك مع ظهوره في الاول والخطة الاولى سواء بدا  
 صلاحها او لا كالكرات والمهندباء والنقاع والتوت الحنا لولا الاصل السلم عن معارضة المبطل لما روه فليبين في هذا قال مالك الباقى عن الوطبة في بيع  
 قطع من الثلث قطعات قال لا بأس به قال فاكرت الشوا من اشياء هذا بخلافه يقول لا بأس به وعن سماعه قال سالت عن شجر هل يصح شراؤه ثلث خرطات فقال  
 اذا رأت لورق في شجرة فاشتر ما شئت من خرطه وعن معوية بن ميسرة قال سالت لصفان عن بيع الفحل سنين قال لا بأس به قلت فلو رطبت في بيعها هذه الخيرة  
 كذا وكذا خيرة بعد ما قال لا بأس به ثم قال كان بين بيع الحنا كذا وكذا خرطه قتل **مذهب** من جوز بيع الثمرة قبل ظهورها وماعملوا من يبيع ثمره الشجر في وقت  
 التوت الحنا خرطتين قبل ظهورها املا بخر كالكراث قبل ظهوره فقالوا لا يقر بها على الجواز في الثمرة المنع منه لانه لا اصل له فاما ما رجع الى معرضة الفحل في  
 تنزيها لافزع ظاهره بخلاف دوق التوت الحنا ولو بيع ما يخرج من جذرة او يجمع مع اصله صح سواء بدا صلاحه او لا **المطلب الثاني** في الاحكام مسئلة  
 يجوز بيع الزرع قبل ان يقطع وبشرط التيقن ومطاعا بالاصل السلم عن المبطل فان شرط الفصل والخلق واقضت نعادة فيه الفصل وجب بشرط  
 فصله فان لم يعمل فللبايع قطعة وتركه بالاجر وان شرط التيقن حاز وجب على البايع ابقاؤه الى كمال حله للاصل فقال الشافعي لا يجوز بيع الزرع الاخضر  
 الا بشرط القطع ولو باع الزرع مع الارض جاز اجماعا وكذا عندنا يجوز بيع الموقلة من الارض بعد ظهورها قبل بدو صلاحها بعد وطوبى شرط القطع والتيقن  
 منضمة الى الارض منفردة عملا بالاصل وقال الشافعي لا يجوز بيع الموقلة الارض دون الارض الا بشرط القطع او الفحل سواء كان ما يخرج من الارض او من  
 ولويلع الزرع بعد اشتداد الحب فهو كالويلع الثمرة بعد بدو الصلاح مسئلة في الثمرة اما بارزة كالنقاع والمكزى والحنوخ المشعر وشابها من ثمره يجوز  
 بغيره بعد ظهوره في شجر وعلى الارض اجماعا الظهوره ومشاهدة واملغ بارزة وهو سنود بالكم وهو قنما اول ما يكون كالمز من صلح يحفظه  
 ويغنى مكره كالأمان والجوز واللوز والقشر الثاني في جذر يبيع اجماعا لانه اذا خرج من قشر سابع البذر لسانه فلم يبق بغيره على ذلك لا فرق بين ان يباع على  
 شجرة او مقطوعا على الارض لانه لا يكون بغيره قشر من مصلحة الجوز واللوز في قشره بغيره يبيع عندنا سواء قشر من قشره الاعلى والاسفل سواء كان  
 مقطوعا على الارض او بادبها الشجرة وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد لانها مثل من اصل الحنظل فلا يمنع من جواز البيع كقشر الزاوا والبصير وكذا الشافعي  
 الاخضر يجوز بيعه وان لم ينزع عنه القشر الاعلى سواء كان رطبا او يابس سواء بيع منفردا او منضما ومقطوعا وغيره مقطوع عندنا شاذج وبه قال  
 وابو حنيفة واحمد لما تقدم وقال الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله الا بعد ان يقر الجوز واللوز وشبههما من القشر الاعلى لا على راس الشجرة ولا على وجه الارض

والمستوفى

وبعضه

بعد

ورق

وشبهها

والقنما



کتابخانه

ولا يبيع لبا فله الاخر حق تنزع عنه الفرض الاعلى يجوز ابو العباس ان العام وبوسع الاصلح من الشافعي يبيع الباقي الاخر في الفرض الاعلى وهو قول  
الشافعي ايضا لا يجوز ان يكون لبا وباقه في فرض الاخر يحفظ رطوبة وكذا قال ابو جرو والوزاد اكانا طبيين فاما اذا باسا فلا يجوز بيعهما الفرض الاعلى  
واجب الشافعي ان المقصود مستور فيها لا بد من شرطه وفيما المصلحة لم فيه فلم يتغير كالعائد والكيوان المذبح قبل الحزب الجواب ان من الارض فانه يجوز  
عند نابع المعادن بشرط الشاهد وبيع الجوز قبل الحزن لو بشرط من الوزن مسئلة السبل يجوز بيعه سواء كان جنة ظاهر او كالتغر والسلك  
او مستورا كالحظرة والمعدن والمسم قبل بدو الصلاح وبعد بشرط القطع ومطو وري قال ابو حنيفة ومالك الاصل العموما وقال الشافعي ان كان في ظاهر  
جاز بيعه مع السبل بعد احصاء قبلة ظهور المقصود وان كان مستورا كالحظرة لم يجوز بيعه السبل دون السبله ومع السبله قولان فقد يرد لولا انهم  
عن بيع المحتجب يتدبر وقد استند بقرول النبي ولا انتفت باء الغاية والجديد للبع لان المقصود مستور بما لا يتعلو به الصلاح اما الارض فانه كالتغر  
يجوز بيعه في سبله لا يرد بخرقة فزم وقال بعض الشافعية ان كالحظرة مسئلة اذا كان المقصود مستورا في الارض لم يجوز بيعه الا بعد قلعه كالوز  
والوزم والنصل وري قال الشافعي لهما لا لانتفاء الشاهدة والوصف يجوز بيع وادائها الظاهر بشرط القطع والابقاء خلافا للشافعية في ابتداء السلم  
نوعان ثلثهما مستور لا يجوز بيعه قبل قلعه ومنه ما يكون ظاهر يجوز بيعه بشرط القطع والبقية يجوز بيعه في سبله في فتره الاعلى قبل انتفاء الكفيل  
لان ما دل كالكه لا تقاع عند الشافعي وعندنا يجوز مط سواء يبيع فتره او لا وسواء انفق الاستل او لا فروع اختلفت الشافعية المنع من جميع  
تقدم قول الشافعي بالمنع فيه هل هو مقطوع به او منغز على قول منع بيع الغائب بل لو كوي ان منغز عليه فلو جاز بيع الغائب مع اليه منها جعلا وبقول ان  
المنع في بيع الجوز في الارض وفيه معناه ليس مبنيا على بيع الغائب بل في بيع الغائب يمكن ان يبيع بعد الرطوبة بصفة هو هناك يمكن ان يقول الشافعي المنع لو  
باع الجوز في الفتره العلوية او باع الحظرة في سبلها مع الارض فطر بها احداهما ان البيع بطي الجوز والحق في الشجر والارض قولان يترى الصفة  
صح ما عندهم القطع بالمنع في الكل للجهل باحد المقصودين وعندنا النوزيع والافوى عند الجواز والكل في بعض اجزاء البيع عن مخرج لو باع  
فيها بذر لم يظهر مع البذر مع عندنا ان كان البذر قابلا للشافعي قولان احدهما هذا والثاني بطلان البيع البذر خاصة وفي الارض لم يترى سببا من قال  
في الارض لا بد من البيع النوزيع بل بوجوب جميع الفرض بانه على اعيد القولين فيها لو باع ماله وماله غيره وصحنا البيع في ماله وغيره انما الجواز يخرج جميع الفرض ولما عاين  
فان كان البذر مقصودا بطل البيع في الجميع لهما الفرض لو باع البذر وحده بطل عندنا وعند كل من يوجب العلم في البيع سواء عرف قلدا البذر وشاهده قبل  
او لا كخفا ماله عند القعدا ومكان يتجدد الفرض بعد العقد في البيع الغائب بعد الشاهدة فان كانه معلوم الوقت ولو باع الارض وحدها مع البيع وعين  
الصبر اخذ النوع وله الجواز في الفرض والامتناع انان لم يكن عالما بما حال مسئلة من كبيع بيع الفرض يبيع اياها على نفس الاشياء ومقطوعه  
قبل بدو الصلاح وبعده مع شرط القطع والبقية الاطلاق بشرط ان لا يشترط العلم بالجزء كما انقص الثلث مثله كل صورة يبيع مع الجميع منها عند  
اجمع وقال بعض الشافعية لا يبيع قبل بدو الصلاح لان البيع يقتضي شرط القطع ولا يمكن قطع النصف لا يقطع الجميع فبشرط البيع ينقص الفرض  
والجواز المنع من اشتراط القطع وقد تقدم لنا ان لا يلزم ثبوت لا يمكن فخره المتعار على نفس الاشياء ولما كان هذا الفرض داخله لبايع على فتره كالوز  
ثم يفتقر الى متى يضره الاصل فروع الوبايع نصف الفرض مع نصف النخل مع جعلا وكانت الفتره تابعة عندنا لمنه من الجميع قبل بدو الصلاح  
لو كان الفرض الانسان والشجرة لاخر فباع صاحب الفرض نصف شجرة من صاحب الشجرة مع عناء مطو على ما تقدم ولما نفى في جهل بناء على الخلاف اشتراط  
القطع مناج لو كانت الاشجار والحدود المتدا مشركين وجعلها فاشترى احداهما ضيق صاحب من الفرض جاز عندنا ومنع الشافعي من الجواز ولو اشترى نصف  
صاحب من الفتره نصيب من الشجرة جاز عندنا ومنع الشافعي من جواز مطو حوزة بشرط القطع لان جملة الثمن نصيب لشري الفتره وجعل الاشجار والحدود  
على مشري الفتره قطع الكل لا يرد هذه المناقشة ان قطع النصف لشري الشرط وان نزع الاجزاء لصالحها يبيع الشجرة على ان يضرها الشري جاز  
لو كانت الاشجار لاحداهما والفتره بينهما فاشترى صاحب الشجرة نصيب صاحب من الفتره نصيب الشجرة جاز عندنا بشرط القطع عند الشافعي مسئلة  
يجوز للبايع ان يستقي جزءا من اشجاره كالثلث وشبهه اجماعا لان لا يرد في الجعلا المستقنى منه وكذا يجوز ان يستقي نخلات بعينها اجماعا وان يستقي عنقا  
مينا من شخص من اعدان النخلة الواحدة ولا يجوز ان يستقي نخلة عن غيره ولا عن فتره عن شخص اجماعا ولا الاجور ولا الاستثناء في قوله  
فما البيع مما يرد من جواز استثناء اوطال معلوماك امدو معلوم فتره معلوماك الى جوازه وري قال مالك ان استقنى معلوما فاشترى ما لا يستقنى  
مشاهدا لقول الصادق وقد سئل عن رجل اشترى نخلة بالبرصة فاشترى النخلة واستقنى الكرم الفتره واكثر قلدا لباي قال ابو حنيفة والشافعي والخم جاز  
لا يجوز لان النبي عن بيع السهم والشيء وان البيع معلوم والشاهدة لا لا القعدا بالاستثناء منه بغير حكم الشاهدة ولان لا يرد في كرم في سكر الشا  
منه فلم يجوز الجواب لو ادعى النبي ان ثوبا الجوز لو جاز استثناء الفتره المشاء والقطة المعلومة اجماعا والعلم بالشاهدة حاصل مع الاستثناء وعدم وجهه القعدا  
حاصله بينهما ما خلا وجهه المتخصص فروع اذا استقنى جزءا من اشجاره او اوطال امينة ففلس من الفتره فحق سقط من الثمن اجماعا اما في الجزء المشاء  
فقط واما في الاوطال المعلومة فيؤخذ منها الجزء والفتره فحق هل ذهب ثلث الفتره او نصفها فذهب من الثمن بقدر تلك المنة اما لو استقنى ما  
يقل مثله من الفتره وما يختلف منها احتمل بطلان البيع ولو استقنى نخلات بعينها او عنقا فمينا من نخلة فذهب من الفتره فان كان في ثوبا سقط النصف  
وان كان النصف غير المستقنى كان المستقنى للبايع ج لوقال يترك من هذه الصبرة فتره الامم كوا مع البيع لان الفتره معلوم القعدا والكل اجماعا معلوم  
فكان الباقي معلوما هذا اذا علم جواز الفتره في الصبرة مسئلة لو باع الفتره قبل بدو الصلاح على شرط القطع ومطو عندنا لو باع الفتره وحده  
العتا والبطن وبشبههما ثم تخلف ثمة اخرى في حصول الفرض كان التجمل للبايع ببا الاصل اذا لم يتطو لشري فان ثمة فلا يعتد وان اختلفت  
محتج بغيره فاما ان يكون بعد الفرض او قبله فان كان بعد الفرض كان المشتري شريكا للبايع فان علم القعدا دون الفتره لم يضره من الفتره بقدر  
الذي من النخلة فان لم يعلم القعدا ولا العن اصطلا كما لو وقع طعام شخص على طعام غيره ولم يعلم القعدا وان كان قبل الفرض فخره المشتري من الفرض والامتناع



فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الثَّمَرِ

سید  
عارف

وہم

مدیر مکالمات  
کارت هجری  
نقش

کالکس کے ملک  
۲۰۰۰



# في أحكام البيع

كتاب البيع

يجب على الباع ان يمتثل ما لو كان للبيع المذكور عيب في البند يجب عليه ان يمتثل ما لو كان للبيع المذكور عيب في البند  
فلو شرط على المشتري بطل العقد لخلان مقتضاه وهو من مستلزمات لوائح الاصول والنشر للبايع ثم اراد سقيها بالماء وكان ذلك بغير النخل وجب  
على المشتري بكتبة منكر كما على الاصول وبما قال الشافعي في اعتراض اصحابه على انفسهم بان الباع لو باع الثمر بعد بدو صلاحها وعطفت فيجب على الباع  
البايع سقيها عديم لا يمتثل له الا لا فلتنهنا يجب السقي على المشتري لا يمتثل له الاصول والجواب انهم لو يقولون ان الباع يجب عليه السقي لاجتناب  
الاصول بان وجب عليه السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
ينفعهم لهما ان يكن لاحد منهما منع لاجره فانه وان كان بغيرهما معام يكن لاحدهما السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
عنه منع صاحب الثمرة منه وان استغرت الثمرة بتركه او كان المشتري يريد سقي لاصول حاجتها اليه وكان ذلك بغيره بالثمره قال بعض الشافعية ان  
احدهما باءدخال الثمرة عليه في العقد بينهما وان لم يرض واحد منهما فاضح العقد لعدم رضا الاخر واحدهما وقال بعضهم انهما احتاج الى السقي لاجل الاخر  
عليه ان يضره بانه يضر العقد على ذلك لان المشتري الاصول اقتضى عقده بقبول الثمرة والسقي من قبيلتها والبايع اقتضى العقد بحقه فيكون المشتري  
في حفظها او تسليمها او بغير كل واحد منهما لهما اوجب العقد الاخر وان اضرب به ان يضره هذا فانما له ان يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
يجب الى اهل الحق فاذا احتج اليه لغيره لهما اوجب العقد الاخر وان اضرب به ان يضره هذا فانما له ان يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
سقيها لخاله المشتري فيقطعها للضرر الاصول سقيها عليها فان كان الضرر ريبا لم يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
المشتري على تركه وهو واحد فلو كان السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
منه لاجل اكثر لقولنا ان الثمرة في المستقبل يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
للبيع والاصل للمشتري في غير النخل وفيه من التباين واستراطر والمشتري مع عدمه لا يجب على الباع قطع الثمرة مع الاطلاق بل يجب على المشتري بقبولها  
او ان الحمد اذ وبما قال مالك للحدود الشافعي لان الثمرة في النخل انما يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
البيع مشغول بملك الباع فيلزم بغيره وتغيره كالموعد وادائها فاشترى الباع في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في حاله في وقت الحاجة  
علما بالشرط وقد قال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
ابو حنيفة بهذا البيع وليس يجب الرجوع وقت لقطع الى العادة فان كانت العادة في زمانه بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
ولا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
مدامع الاطلاق ما مع الشوط فحسب لو قطع السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
الزام صاحب الثمرة بقطعها على ما تقدم وللشافعي قولان تقدمان هو اوصاب لهما اتم ولو لم يكن في بقاءها فائدة فان لم يضره صاحب النخل كل صاحب  
الثمره الا بقاء علما بالاطلاق وتقاء الضرر وان كان بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
صاحب الثمرة الى السقي وجب على صاحب النخل بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
ويؤثر على الباع ويجعل يمكن الباع من السقي وعلى من يضره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
الاجل لاجل الباع على السقي او لقطع فان قدر السقي لقطع الماء والاحتمال لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
ولو قضت باخذها كما باءر فليست بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
استحكت حلها وترفعه بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
الثمره او باع الثمرة فحسب لقطعها بائنا لسلامة الملك على ملكه فليس لغيره الضرر في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
بمخالفة البائع من البيع والوجه الصلحان المبيع فحسب لقطعها بائنا لسلامة الملك على ملكه فليس لغيره الضرر في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
تخفيفها سواء بضرر النخل والثمره او لا في لوائح الاصول وفي العادة اما لوائح الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
البرهان لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
ومن حيث ان يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
الصالح بمنزلة كبر العبد الصغير وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
بعد بدو صلاحها او قبله بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
ولو تلف البعض انفسه من جهة واحدة او بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
المشتري لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
ابو حنيفة وهو الجليل من قول الشافعي ان امرأة انت التي فقالت ان ابني اشتري ثمره من ثقلان فادعيتها بائنا لسلامة الملك على ملكه فليس لغيره الضرر في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
تلك الثمرات لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول والتمسك بغيره فيكون السقي لا يمتثل له الاصول  
تلف عبد القبط في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
لان النبي امر بوضع النوى وفي من السقي وان الخليله ليست بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة  
اقل من ثلث كل من ضمان المشتري ان كان قد دلت ثلث ذلك كان ضمان الباع لان الثمرة لا بد ان ياكل العاين وجب ضمانه لغيره في وقت الحاجة وقال ابو حنيفة بغيره في وقت الحاجة



# في أحكام البيع الثمن

ماصل من ذلك وبين الجاهل فمدد بمادون الثلث وقال احمد ان تلفت امره ماوى كان ضمان البايع وان تلفت منه البس فتركان من ضمان المشتري في ما تلفه  
الآدمي يرجع الى اليد منه فلم يداك من ضمانه بخلاف الجاهل والمجرب ان المحدث استضعفه الشاقي فلا يجوز ان ينجح به ويجهل ان يكون اراد بذلك بيع  
التمين او قال ذلك نداء الاراجيا التخليه بقض صحيح لان يعلق ما يجوز التصرف ولا يمكن نقلها فاشبهت العقار وما عطف الثمره فبمع ان ضمان  
البايع ولو قلنا به فهو مبيع على قول ان العقد يقتضي ان يكون سقيا على البايع كما افترضه على الاصول الى ان الجدا فان عجز عن تسليم الماء ثبت  
الجناب وقول مالك ليس بصحيح لان ما ياكله الطير لا يوثق العادة كما يستلزم ما حمله به لان يبيع عليه الجدا فيكون ذلك من جملة الجواهر ويقتضي ما قاله احمد  
بالعبد اذا ما في بيع البايع او قتل فانها ما سؤلو ان كان يرجع في احدى الى التمسك فزوي او تلفت الثمرة بعد التخليه بلوغ او ان الجدا وامكانه من المشتري  
فغنى ما قلناه الضمان على المشتري لا فان وجب عليه ان لم يبلغ او ان الجدا ما دفعه بلوغه وامكان الجدا منه يكون وفي ذلك على جدي الشاقي وعلى قدره فلا ان  
احدهما ان ضمان البايع لان لا يصابه قبل او ان الجدا ولا ان التسليم لان ما دامت الثمرة متصلة بملك البايع الثالث لها من ضمان المشتري ان يترك  
القتل مع قدره عليه يكون مفرطاً فان نقل الضمان اليه لا يقطع للعلة بينهما الا لا يجب السقي على البايع مع رب لو تلفت بعض الثمرة فكذلك لان تلفت قبل العلة  
فانه ثبت المشتري بخلاف التسليم ولو عانت الثمار بالجاهل ولم يتلف كان بعد التخليه ولا ضمان للمشتري وهو جدي الشاقي وعلى قدره يكون له التخليه او  
يجوز ان يترك ضمان البايع وان كان بعد ما من المشتري للشاقي فولا ان احدهما انهما من ضمان البايع لان التسليم لا يتم بالتخليه على القيد وان كان انهما ضمان  
البايع والمشتري على التسليم ايم يمكنه من الاحتراز عنه بنفسه بخلافه لان الرجوع على الجاهل في الضمان يترك ولو اختلفنا في الجاهل وفي قددها فقول قول البايع قال  
الشاقي لان الثمن قد لازم البيع والاصل الاجابة ان المشتري من السقي ولو بغيره عند من وجب السقي عليه ولو شرط عند من لا يوجب داخل بره  
في القمار انه سبب لغيره فان تلفت وجب على البايع التمسك الا ان سبب الاثر سبب الاثر في الثمن فانه طريقتان احدهما ان انفساخ البيع قولين واحدهما انفساخ  
لان استحقاق العقد السقي قبل التخليه ما يستند الى سبب سابق على القبض غير انما لو سبق بنفسه على تقدير عدم انفساخ البيع الضمان للقيمة ولو اختلفنا  
بجانب ضمان ما تلف لا ينظر الى ما كان بينهما اليه لولا العارض ولو قبضت ولم تقبل بغير المشتري وان جعلنا الجاهل من ضمان البايع لان التسليم الزم البايع بغيره  
ما سبق اما بالشرط عندنا او مطلقا عند الشاقي فالعيب الحادث بترك السقي كالعيب المتقدم على القبض ولو انفسخ المبيع لم يملكه نظر ان لم يشر به المشتري حتى يفسد  
النقص في الانفساخ ولزم الضمان على البايع ان قلنا بعدم انفساخ العيب ولا ضمان بعد التلف فان شرطه ولو بغيره حتى تلف فوجهان احدهما بغير البايع بعد ان علمه  
لنفسه المشتري بترك العيب مع التعدد عليه في اوباع الاصل والثمرة معا فلو تلفت الثمرة بغيره قبل التخليه بطل العقد منها وبغير المشتري في الانفساخ مع انفساخ  
حصة من الثمن وفتح البيع فيها ايضا فلو ان بيع الاصول فولا ان تلفت بعد التخليه من ضمان المشتري عندنا وعند الشاقي ايضا فلو اختلفنا في الانفساخ مع انفساخ  
منها والثرمة متصلة بملك المشتري ولو اشترى طعاما مأكلا وبغيره فانه ملك في يده فهو من ضمان المشتري حصول القبض وان جعلنا الكل بغيره فلهذا قالوا  
ان ضمان البايع والشاقي وجهان صحيح ليس للبايع تكليف مشتري الثمرة فطما بطل بدو صلاحها الا ان بشرط بل يجب عليه تبقيها الى ان اخذها من  
بالنسبة الى جنس الثمرة فاقضت له اذ بهما اقتصرت عليه ما اقتضت باخذها وطما او قبلا او في وقت وكذا لو باع الاصل اشتري الثمرة والثلث وبيع الثمرة  
ابقاؤها طما ولو تلفت الثمرة لغيره قبل التخليه بغير المشتري من بيع الثمرة الزم التسليم لان البايع يبيع بغيره المشتري من بيع الثمرة والبايع بالمثل او القيمة  
واو عن الثمن السقي المدفوع الى البايع او نقصت عنه ولو تلفت بفعل المشتري فكل القبض يكون من ضمانه مستلما يجوز بيع الثمرة بجميع الثمن ولو اختلفنا  
الا بالثمن وهي الزاينة وبيع الزرع كذلك الا بالثمن هي المحاطة هذا هو المشهور ومن يفسر المحاطة بالزاينة والمحاطة ما خوفة من الحقل في الساحة التي يزرع  
سميت المحاطة لثقلها بزرع في حقل الزاينة ما خوفة من الزرع وهو المدفوع سميت بذلك لانها مبنية على التحسين والعين فيها ما يمكن تزييد العيون بغيره  
والعين ما مضى فبتدائن او الاصل في تحريم المحاطة بالزاينة النص روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في المحاطة بالزاينة والمحاطة بالزاينة ان يزرع الرجل الزرع مما يزرع من  
والزاينة يبيع الثمرة بما تفرق من ثمره وهذا التفسير ان كان من النبي صلى الله عليه وسلم فذلك وان كان من الراوي فهو غير صحيح بل هو قول القدر بغيره وهو باطل  
فلم يصح كقول زبادة لعمد على صاحب بل هو النابذ والشاقي مستلما قد عرفت ان المحاطة هي المحاطة في سبيلها بالخطئة الصائبة على وجه الارض  
والزاينة يزرع الوطى على داس النخل او غيره من الارض بغيره قال الشاقي ويحتمل ان يكون المحاطة اكراد الارض بعض ما يخرج منها من الخيل والوعاء وغير  
ونقل عنه ما يزرع وهو ان المحاطة اكراد الارض للزرع بالحبس الذي يزرع المحاطة والزاينة والمحاطة اكراد الارض وذكر ابن المنذر في بعض الفاظه  
المحاطة استكراد الارض وتفسيره ان اكراد الارض بالخطئة انما هو بطل الخطئة مقابلته المتفعة والمنفعة بالخطئة فادباغ السبيل بالخطئة فادباغ خطئة  
بخطئة مع الجهالة بالشاقي وهو غير جازم الزاينة فهو كما الضربة بقدر معلوم بان يقول الشخص لغيره في ضربة مشاهدة صفة ذلك صبرته مدد بغيره  
المالك هي اقل من ذلك فيقول للمالك اكراد الارض فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة  
مل يترط المحاطة بالزاينة اتحاد الثمر المرام لا قبل ثم يكون الثمن متساويا لبيع الخطئة الثانية السبيل بحيث ينعين للمقدار وبيع ثمره النخل الثاني بغيره  
بغيره منها فيجوز بيع كل منها بغيره موضوع على الارض من غير تلك السبيل الاصل لما رواه يعقوب بن شعيب عن الصادق قال سألته عن رجل يزرع الزرع في سبيلها  
النخل فيقول احدهما لصاحبه ان تخذ هذا النخل بكذا وكذا اسمي وتقطن بضع هذا الكيل فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة فادباغ خطئة  
وفي الحسن عن الحلبي عن الصادق في رجل قال لغيره بغيره ثمره نخل هذا الذي فيها بغيره بغيره عن ترواقل او كروبيط مما شاء فباعه فقال باس بغيره وقال بعض  
علماؤنا لا بشرط ذلك بل يجرى بيع الزرع بالخطئة الموضوع على الارض ببيع الثمرة في الخطئة بالقر للوضوء على الارض بغيره قال الشاقي جدي الزرع لان كل  
واحد منهما يبيع مال الزاينة من غير تحق المسواة في العبادات الشرعية لان المتساوية الكيل ولا يمكن كيل الخطئة السبيل ولا الثمرة على داس النخل والتميز  
بالزرع لا يفي كماله لو كان كل واحد منهما على وجه الارض ومنع الزرع لا يثبت في الكيل او الموزون ولا شيء من الثمرة على داس النخل ولا من الزرع في السبيل  
بمكمل وموزون وقد روي بن بياض عن ابن الصبح الكفاءة قال سمعت الصادق يقول ان رجلا كان له على رجل عشرة وسق من ثمره وكان له نخل فقال







# في احكام العربيه

لرباع وجلان من واحدة منفعة واحدة تغلبت بحريته جاز وهو واحد وجبوا لتاثيره لان تعدد الصفقتين بتعدد البايع اظهر تقدمه مما يتعد المشتري والثالث  
لهم لا يجوز الزيادة على خمسة اوسق نظرا الى ان المشتري الربط لا يملك المهر الذي هو مطلق فباس الربويات فلا ينبغي ان يدخل ملكه اكثر من القدر المحتمل فيعبر عنه  
والمجوز ان ذلك باق في بايع واحد اما في اثنين فلا يصح لرباع وجلان من رجلين منفعة واحدة لا محتمل جواز اربع مخالات وقال الثاني لا يجوز اكثر من عشرة اوسق  
ويجوز فيها وهذا في العشرة قولان مسئلة من وهل يثبت العربيه في العين قلنا بقاءه في تحريم الحافله العين احتمل الثبوت والافلا باس في بعده لا يثبت  
او العين انصارا بالنفع على موردته وانتفاء اصله العبدية بالربا لا انتقاله شرطه وهو الكيل او الوزن في التمتع على رؤس لا يتجاءر اما الثاني فانه غير صحيح  
في المستك للتمتع وجوز بيع العربيه منه لان في حديث ابن عمر انه قال الربط بالتمتع والعبدية لا يرد على العين بخبر من يجرى التخل وهو سوق وهو غير صحيح  
مقداره بالعقار اما على ذلك من الغايات التي تجفعك للمشتري الخوارج الاجناس في جواز بيعه على شجرة بخبر من يجرى التخل وهو سوق وهو غير صحيح  
الحاجة تدعو اليه والمنع لان العشرة يجب لو بيعت الخمر منها ولا نهاتستري في وقتها فيجوز في خصها مسئلة انما يجوز بيع الربط بغيره متى اذا كان  
على رؤس التخل في العربيه خاصة فاما اذا كان الربط على وجه الارض فانه لا يجوز لان ذلك انما جاز للحاجة ولا حاجة الى مثله على وجه الارض فاما ان يتر  
في جواز على التخل او عند شفا فثبتا ولو باع الربط على رؤس التخل بالربط على رؤس التخل جاز او باع الربط على رؤس التخل جاز او باع الربط على رؤس التخل جاز  
كلما قال لا قوى الجواز للاصل السالم من معاوضة الربا لا انتفاءه بانتفاء شرطه ويرى قال ابو علي بن خنيزان من الثالث فثبت لا يرد على رؤس في بيع العربيه  
بالتمتع والربط قال ابو اسحق منهم ان كان نوعا واحدا لم يجر وان كان نوعين جاز لان في النوع الواحد لا حاجة اليه وقد ثبت عن من صحيح النوعين وقال  
الاصطرح منهم انه لا يجوز لان النبي اء رخص في بيعه بالتمتع فلا يجوز في ذلك وهو موم لان المساواة الربط بالربط اقرب منها بين الربط التمتع ولو باع الربط على  
وجه الارض بالربط على وجه الارض متساويا جاز عندنا على ما تقدم في باب الربا خلافا للشافعي مسئلة من كلام الاصحاب يقتضي المنع من بيع الخمر  
على غير ما لا يلد او البستان او مستأجرها او شترى ثمرة البستان على كماله لان النخلة اذا كانت المعبره ملكا انشأ بالحقبة لغيره ويدخل شترى  
التمتع اليه كما كان في بيتا وكذا في ثمرة بستان فاقضت الحكم جواز بيعه على مالك الدار والبستان من خارجة متري التمرة دفعا للحاجة بخلاف غيرها  
ونافذ المجردين من الربا هو والعموم فيجوز لصاحب البستان بيع خمسة اوسق من الربط بخبر من يجرى التخل وهو سوق وهو غير صحيح  
بخصه صاحب من التمرة في شيء معلوم منها لا على سبيل البيع عملا بالاصل لان الحاجة قد تزداد والربا له راء بعقوبة شديدة عن الصادق قال سئل  
الرجلين يكون بينهما التخل فيقول احدهما لصاحبه اشترا ما ان يخذ هذا التخل بكذا وكذا كمالا سمعي يعطيني نصف هذا الكيل فادوا بقصر واحدا ان اخذه انا ذلك  
وارد عليك قال لا بأس بذلك هل يجوز البيع بمثل ذلك عملا بالاصل السالم من معاوضة الربا لا اذا دون في التمرة على رأس الشجرة فعلى تعدد جواز البيع بثلثه  
احكام من اقصاه على البايع قبل الاتيان على المشتري بعده وان منعنا البيع وجوزنا التخل كان معناه ان التمثيل باخذ جميع التمرة يدفع الى شريك من قدره  
على ما قبل به فان كان ما حصل ساد بالمقابل به فلا بحث وان زاد فله وان نقص فله وهو على كونه ذلك زما اشكال وعلى تقدير لزومه هل يكون لنا نقص  
وهل يكون مضمونا في ذلك الاقرب ذلك لان ما بيع فاسدا فيقبل ولو تلفت التمرة فانه يرد عليه بعد القبض هل يضمن من المال الذي يقبل به ثم لم يستلم  
يجوز لشترى التمرة ان يبيعها بزيادة عما ابتاعه ونقصا قبل قبضه وبعد عملا بالاصل ومادوا به محل الخطي الصحيح عن الصادق قال سألته عن الرجل يشترى  
التمرة ثم يبيعها قبل ان يخذها قال لا أن تجد بها الخلل في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد السلمي انه قال في رجل اشترى التمرة ثم يبيعها قبل ان يخذها  
قال لا بأس به مسئلة من لو اشترى قبضه اصولة مع قان قطع خذفت في قول فان شرط صاحب الارض قطعة لم يقطع كان عليه جرة الارض ولو لم يقطع  
المشتري الاصل فهو لصاحبه فاذا قصله المشتري ثبتت كان للبايع ولو لم يقصله كان لربط البايع ويحكم بالتسلق قل ذلك لو سقط من الحب حصو  
شيء فثبت في المقابل فهو لصاحب البعد لا الارض خلافا لاحد سواء سقاه صاحب الارض ربا او لا لصاحب الارض الاجرة لان شغلها بما له اخره  
تخللا لقطعها لغيره كحي عمل فالحل له وعليه الاجرة سواء سقاه صاحب الارض ولا في رواية يهرود بن حمره القنوي عن الصادق قال قلت لرجل يشترى التخل  
لقطعة المجدوع منه فخل التخل قال له ان يكون صاحب الارض سقاه وقام عليه هذه الرواية فمحمولة على جريان عقد المساواة بينهما مسئلة من يجرى  
للانسان اذا شترى من تمر اخذ والشجر والزرع ان ياكل منه خيرا فشا ولا ياكل لان باخذ منها اشتباها بجملة ويخرج به لما رواه ابن عمر الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق  
قال سألته عن الرجل يترى التخل والنسب التمر فيخوله ان ياكل منها من غير ان ياكل منها من ضرورية او غير ضرورية قال لا بأس وتقدرى على من يعطى الصحيح  
عن الرضا قال سألته عن الرجل يترى التمر من الزرع والحل والكرم والشجر والمبايع وغير ذلك من التمر ياكله ان يتناول منه شيئا ياكل غيره من صاحبها كيف  
حاله انما صاحب التمرة او امره المقيم فليس له ان ياكل منه شيئا ياكل غيره من صاحبها كيف حاله انما صاحب التمرة او امره المقيم فليس له ان ياكل منه شيئا ياكل غيره من صاحبها  
على ما يحمله معه فاما ما ياكل في حال من التمر فيجوز له ان ياكل منه شيئا ياكل غيره من صاحبها كيف حاله انما صاحب التمرة او امره المقيم فليس له ان ياكل منه شيئا ياكل غيره من صاحبها  
له امر التمر فاكل منها قال كل ولا تخم قلت جعلت فداك التجار قد اشترىوها ونقدوا ماله ثم اشترىها بالبر ثم مسئلة من وكان قربة تخل وزرع وبها من  
واطبا جاز لان الانسان يشترى غلته بالاصل ولما رواه عبد الله بن عمرو عن الصادق قال سألته عن قربة تخرىها ارجلها وتخل وزرع وبها من وادهايا شترى غلته  
قال لا بأس ان ثبت هذا فانه يجوز ان يشترى ما بينهما من الثمار والزرع ويشترط منعه الرجل مدق معلوم ثم شيء معلوم وان يتقبل عينا في هذه القرية على التلاد  
اصنافها يبيى مقبل للاصل **الفصل الثالث** في الصرف وهو بيع الامان من اذها بالفضة لا الاثمان وانما هي صرنا لان اخره في اللغة هو  
ولما كان الصوت يحصل بتقلب التمر والشجر مناسي من فوا وهو جاز ليعاولة شرطه بل في انتبه مسئلة من شرط الصرف التقاض في المجلس قبل التمر  
سواء كانا لاجنا او اخلافا سواء كانا معنيين او غير معنيين بل موصوفين لما رواه العامه عن ابي قال لا يتبع الذهب الذهب الهله وهله وهي بفضة  
وجوب لتقاض في المجلس من طريق الحاجة سواء له محمد بن قيس عن ابي ارفق قال قال ابي المؤمنين عليه السلام لا يبيع رجل فضة بدينار لا يبيع بدينار لا يبيع بدينار  
بفضة لا يبيع بدينار فثبت هذا فلا يجوز اسلاف احداهما في الاخر ولا في نفسا في الجنس ولا في خلقا سواء نشا او صفا او نقدا لان التقاض في المجلس شرط فيه  
وسواء اخذ زرا او صنعا

احكام  
فبيع







# في أحكام بيع الصن

اتخذ الجنب فلا يجوز التفاضل في القدر بل يجوز في الوصف كما قلنا انه يجوز بيع جلد الجوز بردي بعتا وبالامتياز فلا بد من ثمن واحد وبعده ما تروى جلدته ومائة دينار وروى  
 بما تبين جلدته او دونه ولو وسط جاز عندنا خلافا للشافعي مسئلة الدار والدار والدار الغشوش ان علم مقدار الغشوش فيها جاز بيعها بيمينها بغير ثمن واحد  
 في السلم بقبول الغش ليعلم من الرابح والبيع بقدر الصافي منها ويجوز بيعها بغير الجنس مطوان لم يعلم مقدار الغش وجب ان يتبع جنسها ما حذر من الرابح لا يمكن  
 ان يشتري الصافي والفرق القدر فيبقى الغش زيادة في احد النسي او بين الدار والدار ابن سنان في الصحيح عن الصادق قال سئل عن شراء الفضة فيها الرصاص  
 بالورق وان خلصت نقصت من كل عشرة درهمين او ثلثة قال صلح الا بالذهب سألته عن شراء الذهب بغير الفضة والوزن بقوله الرابح بالدار والوزن  
 فقال لا يصار فلا بالورق ولو بيع بوزن الغشوش فانه يجوز ان التفاضل عن الصافي مقابل الغش اذا ثبت هذا فانه لا يجوز التفاضل بالبعد بانه وانما كان  
 الا ان يكون معلوم الصافي من الناس لا شمله على الغش المحرم لما رواه الفضل بن عمر الجعفي قال كنت عند الصادق قال قلت له اني اشتري الذهب بالفضة والفضة بالذهب  
 منها فقال ما هذا قلت سوق قال وما السوق قلت طهقان فضة وطهقان نحاس وطهقان فضة فقال كره ما فانه لا يخلو مع هذا ولا انفاد اما  
 مع الاصل والبيان فلا بأس لان الغش لما رواه علي بن بابويه الصحيح قال اعلم الا عن محمد بن مسلم قال قلت للصادق الرجل يبيع الدار بمثلها والدار بمثلها والدار بمثلها  
 ثم يبيعها قال لا تبين ذلك فلا بأس وكذا اذا كان يجوز بين الناس لان الغش ليس له في البيع من المانع عليه السلام قال جاء رجل من سجستان فقال  
 له ان عندنا درهم يقال لها الشاهية يبيع على الدار درهمين فقال لا بأس ان كان يجوز مسئلة ان يراى بعد احد الغش ببيع بالآخر وروى قال ابو جعفر  
 احبنا طائفة من الرابح ولو جاز ببيعها بغيرها فكل من اشترى من الرابح على الصنعة مما امكن ولما رواه ابو عبد الله مولانا عبد بن جعفر الصادق  
 انه سأل عن الجوهر الذي يبيع من المعدن وفيه ذهب وفضة وبيع بها كعت بشره قال اشترى بالذهب الفضة جفتا قال الشافعي لا يجوز بيعها بالذهب والفضة وروى  
 ثم مسئلة ان يراى الصانع ببيع بالجوز من معا او يبيع من غيرهما لا باحد آخر من الرابح كذا في زاب بعد احد الجوز خلافا للشافعي كل فقه في  
 رابح المعدن ولا يبيع تصدق بيمينه لان رابح لا يبيع بوزن ولو عورضوا فروا اليهم لما رواه علي بن يونس الصانع قال سألت الصادق كايكس من الرابح فابعه  
 فما صنع به فقال تصدق به فاما لك ولما لا فله قلت ان فيه ذهابا وفضة معدن فابى شي ابعه فقال بغير طعام قلت ان كان ثوبه محتاج لعطية منه  
 قال نعم مسئلة يجوز بيع الرصاص ان كان فيه فضة بغيره بالفضة وبيع النحاس بالذهب ان اشتمل على ذهبه ولا اعتبار بهما لانه تابع غير مقصود  
 البتة بالبيع فاستدل بحديثه على سقوط الجوز من الجوز الجوز في الحسن عن الصادق في الاسر ببيع ثوب الفضة فقال اذا كان الغش عليه لاسر  
 فلا بأس بمسئلة المصاع من النقص ما ان جهل قدره وكل واحد منهما يبيع بهما معا او يبيع غيرهما او بالاكل ان تفاوتا مع الزيادة عليه جاز من الرابح ان لم  
 قدر كل واحد منهما يبيع بهما معا مع زيادة الغش على جنس لوي بيع بهما او بغيرهما جاز لاصالة الجوز ووزن ما يبيع بهما او بغيرهما لما رواه ابو جعفر في حال  
 قال سأل الصادق جام من ذهب فضة اشتريته بدينار فقلت في فضة فقال ان كان بقدره على تخلصه فلا بأس بمسئلة الدار والدار وان كانا  
 خالصين جاز تصدق بكل واحد منهما بيمينه ما يوجب ميثاقا ولو بغير جنس سواء انقصت صفتهما او لا وان كان فيهما غش كان له فيه كالرصاص والنحاس جاز  
 بيع بعضها ببعض صرح بالخالص في الغش والغش في الخالص صرح على صحة البيع مما امكن ولما رواه عمر بن زيد عن الصادق قلت له الدار والدار مع لهما الرابح  
 وزابوزن فقال لا بأس قال ابو جعفر وقال الشافعي لا يجوز بيع الدار بالدار لان الغش والدار لا يمكن ان يكونا في الغش والدار لا يمكن ان يكونا في الغش  
 وهو موافق على مقابلة الجنب مثله وهو بل اما ان يقابل بيمينه باليمين والركب كذا في المختلف على تركب من الماشي والمختلف في انواع المداير والجنس  
 ولحدوث كان الغش ما يبيع تلك كالزنجية والاندلس في الفضة التي تلي على النورة والزرنيخ المسمك بل دخوله النار جاز البيع عندنا ايهما على ما تقدم  
 خلافا للشافعي للجهل بمتاوى الفضل وقد جرت اعداء اشتراط العلم بها في ذلك يذهب بجوز ان يشتري بكل واحد من هذين القسمين متاعا غير واحد الغش  
 لان ما جاز شراء الغش من الغش بهما بغير ما اولى وهو احد من جنس الشاهية لان عمر قال من فاقته راحة فليدخل السوق فليشتر بها حتى يشاء من طرئوا الخاصة  
 قول عمر بن يزيد سأل الصادق عن يفاق الدار المحمول عليها فقال اذا جازت الفضل لثمن فلا بأس وهو محمول على العلم بها وانما الغش على ما علمها  
 لان النقص من ذلك لا يؤدي الى الاضرار لانه لا يمكن الا بغير ما جازت وما اذا اشترى بها ذهابا كان بيعا وصرفا فيكون هذا العقد قد اشتمل على امرين  
 مختلفين الاحكام وفيه قولان للشافعي النقص والجوز النقص في المصنوع وهو مسئلة السجوف الحلا والركب الحلا وعندهما بعد الغش  
 ان علم مقدار الحلا جاز البيع بيمينها مع زيادة الغش في مقابلة السبب لركب الحلا ليعلم من الرابح او مع الغش الحلي من غير شرط ويجوز بيعها بالجنس  
 الاخر وبغير النقص سواء ساواه او زاد او نقص لقوله اذا اختلفت الجنبات فبيعوك بهما من جهل مقدار الحلا ببيع الجنس الاخر من الغش بغير  
 او الجنس مع الضمهم محرم من الرابح لما رواه منصور الصنف عن الصادق قال سألته عن السبب المفضض ببيع بالدار فقال اذا كان فضة فلين  
 فلا بأس ان كانت اكثر فلا يصح والاكثر منها بغيرها والدار في السبب الحلي ليعلم من الرابح ليعلم من الرابح ليعلم من الرابح ليعلم من الرابح ليعلم من الرابح  
 لما تقدم وقد بطلناه فان باع بذهب فتولان لان العقد جمع بين عوضين مختلفين الاحكام احدهما لا يجوز لانه يبيع بهما مختلفا الاحكام والشافعي  
 الجوز وهو الحق عندنا كل واحد منهما يصح العقد عليه فاجزم ما فيه وان اختلفت المحكمات كالوابع شفعنا ثوبا بصفته واحدة فان حكمه لمختلف اجوز الصفقة  
 في الغش دون الثوب لو باع بغير الذهب لفضة جاز اجماعا لان الغش ما يبيع الرابح والاحكام ولو اشترى خاتمة الراس فضة لفضة بغيره جاز عندنا مع  
 زيادة الغش على الغش او اتمها بفضة ومط الشافعي لا والله الى الرابح اذا تمت الفضة والفضة وهو لا ناشطنا زيادة الغش ولو باع بدينار  
 مط عندنا والله الشافعي قولان لانه يبيع صرف ثمن فليد لوياع السبب الحلي بالدينار بغيره السبب الحلي بالدينار بغيره السبب الحلي بالدينار بغيره  
 جاز والا فلا لان الغش في المجلس شرط في الصافي في السبب ولما رواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق قال سألته عن بيع السبب الحلي بالدينار بغيره  
 لا بأس قال سألته عن بيع السبب فقال اذا تقدم مثل ملقى فضة فلا بأس ولو كان الغش غير الغش جاز نسبة من غير شرط بفض شوق البتة لان الغش شرطية  
 الغش هنا ولقول الصادق عليه السلام لا بأس ببيع السبب الحلي اذا تقدم من فضة ولا فاجل شفعنا ثوبا بصفته واحدة وان شاع مسئلة من الذم

لما رواه ابو جعفر عليه السلام

بمختلفة او تعاقبا

الثاني

لان



کتابخانه

والدناين تبينان بالتعيين فلو ما عثر هذه الدراهم وهذه الدراهم لم يجرى المشتري لا بدالاً بمثلها بل يجب عليه دفع تلك العين كالبيع وتلفت قبل البيع  
انقضى البيع ولم يكن له دفع عوضها وان ساء له مطلقاً لا للبيع طبعاً وان وجد البائع بها عيباً لم يستبدلها بل لما ان رضى بها او بغير العقد وبقوله الثاني قد  
لاختلاف الاعراض باختلاف الاشياء كالبيع ولا ينعوض عن ثبات العقد فوجب تبين كسائر الاعراض لان الدراهم والدناين تبينان في النقص والزيادة  
نكداً منها ولو ابدلها بمثلها او بغير جنسها برضا البائع فهو كبيع البيع من البائع وقال ابو حنيفة لا تبينان بالعقد تبينان بالقبض ويجوز ابدالها بمثلها واذا  
قبل القبض لا ينعقد العقد واذا وجد بها عيباً كان له الاستبدال لا يجوز اطلاقاً لا تبينان بالعقد وما يجوز اطلاقاً لا تبينان بالعيب كالكال والصحة ولا يبر  
عوضه عيباً ولا يجوز ان يجرى لان اطلاقاً ثبت لان احوافاً بصرف البائع في بيان مقام الصفوة الكمال المراد به تقدير العقود عليه وكل كمال قد هو  
مقدر مثله ولا يختلف في ذلك ومنها يختلف عيباً منها فافترق العوض بغيره من قبض وبالدناين وبالعقب بالارهاق وكل من اوى الاجزاء  
مسئلاً اذا تقاضا الصنف ثم وجد احدهما باطلاً البعدي موقوفاً الاول ان يكونا متعينين فاما ان يكون العيب من غير الجنس كان بشري فمستخرج  
بصاها او ذهباً فخرج محاساً ومن الجنس كان يكون الفضة سوداء او خشناء او مضطربة السكة مخالفة لسكة السلطان فان كان الاول بطل البيع وبطل الثاني  
لان غير ما اشترى وكذا في غير الصفوف باعده ثوباً على انه كان فخرج صوفاً او قبلة فخرج حمالة لوقوف العقد على غير هذا الجنس وبجبه رانين وليس الا بد  
لوقوف العقد على عين شخصية لا بد اول غير هادى الارش عدم وقوع الصحح على هذه العين وقال بعض الشافعية البيع صحيح وبغيره المشتري لان البيع يقع  
على عينه وليس صحيحاً ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه وكان المشتري والبائع بالتخلف الباني بين الفسخ واخذ بمحضة من العين بعد بطله على الجنس وعلى  
الآخر لو كان منه لبعض الصفقة عليه للشافعي فيه قولان الصحة البطلان وان كان الثاني مخبراً من انتقال البين الى رد والامساك وليس له المطالبة بالبدل لوقوف  
العقد على عين شخصية ثم ان كان العيب لكل كان رد الكل والامساك وليس له رد البعض لتفرق الصفقة على صاحبه ان كان البين البعض كان له رد الجميع  
او امساك وهل رد البعض الوجه ذلك لانقال الصحح بالبيع وشيوت الخلف الثاني لا يوجب فسخ البيع فيه ويجعل المنع لبعض الصفقة حق صاحبه لا  
قولاً مبنيان على تقرب الصفقة فان قلنا لا يفرق رد الكل وامساك وان قلنا يفرق رد البعض مسك الباني بمحضة من الثمن ويحجى على من هذا الكتاب البطلان  
لو اشترى درهمين درهم فوجد في بعضهما عيباً لا بد من الفاضل لان العيب اخذ من الثمن اقل مما اخذ السلم فيكون الباني متخليلاً ثم ان تنق الثمن للثمن  
في الجنس كالدراهم بمثلها والدناين بمثلها لم يكن له الارش لما بينهما من جسد الجورم ورد به جنس واحد فلو اخذ الارش بقي ما بعده مقابل ما هو ابد  
منه مع اتحاد الجنس فيكون رد اوان كان مخالفاً كالدراهم بالدناين كان له المطالبة بالارش مع الامساك مادام في المجلس فان خافه فان اخذ الارش  
من جنس السلم بطل فيه لانه قد فاق شرط الصرف هو التمايز في المجلس وان كان مخالفاً مع لانه لا يكون خروفاً القسم الثاني ان يكونا غير متعينين  
بقياساً الدراهم بالدراهم والدناين بالدناين والدراهم بالدناين في الزمة ولا يمسكاً مادام العوض وانما ينعان في المجلس قبل التفرق سواء كان  
سواء وصفاً للعوضين او اطلاقاً اذا كان للبدل نقد غالب مثل ان يقول بعتك عشرة دراهم مستقيمة بد دينار مصري او يقول بعتك عشرة دراهم بد  
وكان لكل من الدراهم والدناين نقد غالب فانه صحيح اجماعاً ولو لم يكن في البلد نقد غالب لم يصح الاطلاق ويجب بيان النوع فاذا صار فوجبهين ذلك  
في المجلس بتقايها فان تقاضا ثم وجد احدهما عيباً في ما صار اليه فان كان قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل سواء كان العيب من جنس او من غير  
جنس لوقوف العقد على مطلق سلم وان كان بعد التفرق فان كان العيب من غير جنس في الجميع بطل العقد لا يفرق قبل التقاض وان كان في البعض بطل  
ينبغي ان يكون في الباقى محذوراً للشافعي فلا يفرق الصفقة وان كان العيب من جنس كان له الاستبدال بغيره قال الشافعي احد قوليه ابو يوسف وعمره احمد لانه  
لما جاز ابدال قبل التفرق جاز بعده كالمسألة في وقت الثاني ليس له الاستبدال وهو قول الرودى لا تجاز التفرق في الصفقة بطل البعض وهو بطول الملازمة  
لحصول القبض لهذا الوجه بالعيب لو لم يبيع فلو لم يكن السلم صحيحاً ما كان كذلك هل فسخ البيع لوجهه ليس له ذلك الامع نقد بدلتهم الصحيح  
لان العقد يتناول امراكها ويحصل ثبوته لان المطلوب تبين بالفتاوى وقد حصل له الامساك مما اريد بالارش مع اختلاف الجنس لا مع انعاده ولا زعم  
الربا مع الرد هل يتبرأ اخذ البطلان في المجلس لرد اشكال فيكون العيب بعضه كان له رد الكل والعيب متخلفاً للشافعي احد قوليه وامساكاً بالارش  
مع اختلاف الجنس فاذا وجد كان له المطالبة بالبدل والخلاف كما تقدم في ظهوره على الجميع هل فسخ العقد على ما تقدم من الاحتمال وقال الشافعي في نحو  
الابدال لم يكن له الفسخ كالبين لانه وانما يجوز ان لا يجرى الرد والفسخ في الجميع وهل له رد البعض متى على تقرب الصفقة وهل بشرط ابدال  
في مجلس الرد اشكال فيشأن ان يضر في بطل المدد ومن عدمه ولو ظهر العيب بعد التقاض وتلف العيب من غير الجنس بطل الصرف في رد الباقي  
وبعض المتألفات مثل الواقعة ولو كان من جنس كان له اخذ الارش ان اختلف الجنس الا لا لا يكون رد الباقي مع العقد بينهما ما ورد مثل الثالث وبقية ان  
يكون مثل وسيرج الثمن الذي من جهة تلك بقية نقص السعر في بطل المدد لا يبيع الرد بالعيب فلو صار درهمين درهم وهي عشرة بد دينار فوجد  
صارت تسع بد دينار او واحد عشر درهم لرد ولا رد وليس للغير الامتناع من اخذ اذا العيب في الرد بالعيب لا بالقيمة مسئلة في يجوز اخذ احد المتألفين  
الى الاخر في قد وعوضه ففسخ البيع فيها بشرطه القبض في المجلس قبل اعتباره لاصالة الصلح الما في وقتها غفلة الامتناع من الاقدام على الكذب وانقر  
هذا فلو اخبره بالوزن فاشتراه صح العقد لا يبيع المطلق لكن بخلافه التعيين فان قبضه ثم وجد ما نقصا بعد العقد بطل الصرف مع اتحاد الثمن والتميز  
في الجنس سواء تفرقا ولا امتناعاً على الواجب باع العين الشخصية لافتناء الزيادة ما لو اختلف الجنس بان البيع لا يطل من اسله ليقول هذا العقد  
المقايض بين الثمن والتميز فكان بمنزلة العيب بل يخبر من نقص عليه بين الرد لا اخذ بمحضة من الثمن لا يجمع على ما تقدم ولو وجد بد دينار واخذ بغير  
فان عين بان قال بعتك هذا الدينار بهذا العيار بطل البيع لا يبيع الا على الزيادة ما لو لم يبيع بان قال بعتك ديناراً بد دينار ثم دفع اليه الزيادة مع البيع  
لعدم تبين هذا الزيادة لوقوف العقد على مطلق يكون الزيادة في يد صاحبه امانة فلو وقعها في يد من غير مقدمه بل بان مالها ويجعل في  
يكون مضمونة لانه قبض الدينار الزيادة على ان يعرض ويناره والمقبوض بالبيع الصحيح والفاصل مضمون على فاجبه في دفع الزيادة من الثمن ليكون



فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الْفَرَسِ

[illegible]







فِي أَحْكَامِ خِيَا الْمَجْلِسِ

[illegible]

والطعم لرم وان  
الرم لنفسه في

الحبيب السباع وإن كان إلا  
ما لك في روض الحبلى

من الطرفين،  
لازماً من الآخر، انشأوا الكتاب وكما جئنا  
لنؤوبوا له والصحيح - وبعد - تعاد

ہمیں ملنا چاہیے







فِي مِثْقَا خِيَا الْمَجْلِسِ

[illegible]







منقول  
باب

كان عمر له العشار

في الحيوان

بعدہ

بمعرف



مکمل

[illegible]



فأحْكُمْنَا الشَّيْطَانُ

فِي كِتَابِ الْفَيْ











کتاب البیع

[illegible]



فِي أَحْكَامِ خِيَا الْعَب

اقامہ دہانہ

子

في الرجل

سلبه بقية الحكماء  
 إرجاء إلى تمام الثلثة أو لأنه مذهبهم الجواز أو الاستصحاب الجواز فإن جواز القضية لا يستلزمها بمقتضى الثلثة أو يكون على الفوارق أو على المشافهة

**ب** ببدء هذا التلخيص من عهد المنصور بن طغرلاي الثاني صاحب الملكة العنبرية كان في سنة ثمان مائة واربعمائة واربعمائة

الشافعي ثبت على الغزوي ووعاها مصره فاشترا كذلك فلا خلاف لا قدمه البتة انتفاء التدليس في طرفه فلا وجه لشوت الخذاله كافي غيرهما من العيوب

... و ...

الأماور لان النبي قال لا تصروا الأبل والغنم وفي رواية من أبع محفلة ولم يضر ولا يضر الأبل والغنم وقال داود فبقت النضرية الشاه وانا

والجنة والجنة يدعى علمها بالتفسيمة، ولأنه في الجنة الثلاثة المذكورة في الجنة الآباء والجنة والمقعد على الصلابة القزوم السع ولا تسمى بأعدادها

پس منسوب در موعود بھی سابعبہ السلام کہیں کہیں تمام بنو اہلبیت بیع ہوئے مگر وہ روایت سنی و شافعیہ میں نہ ہے نہ درج ہے

ولابد







فِي أَحْكَامِ الْخَبَائِرِ

للإحرام

الرجوع

الى الصفحه







فِي فُرُوعِ خِيَامِ الْعَيْبِ

من غير الملوك وليس لي  
المسقط مطلق النصف  
الملوك قد يورثه

فاطمة

وَبَاخِذْ تَرَاجُ الْعَدِيمِ  
وَلَوْ رَادَّ الْمَشْرِقُ بَرْدَهُ  
مَعَ انْتِزَاعِ الْحَادِثِ  
طَلَبِ السَّاعِ الْأَمْسَاعِ







فِي فُرُوعِ خِيَالِ الْعَبِّ

شیر

بِقَائِمَا



کتابخانه

علاوة على هذا لم  
التميز عن غيره



فاحْكُمَا الْخُبْرَانِ

[illegible]







فاحْكُمَ الْخَيْبَةَ

الصيغة



کتابخانه

نقل جواب كل مسألة من المسئلة في الاخرى احد الغالبين بطل جبار الحبر الموت لان ما يطير بالثمن بطل الموت لا الموت يحصل مع المعرف اريد ما يحصل  
التي بعد والثاني بطل لان جبار ثابت في العقد فلم يطل الموت كجبار الثالث بخالف الموت للمعرف لا الموت يكون بغير اخباره وان لم يذكر موجوده وميمر  
الغنى عليه والخون قالوا ان قلنا بطل الموت لزم العقد قلنا لا بطل ان نقل الوارث من مطران كان حاضرا مع المتعاقد من غير ان يقر وقام مقام الميت  
ذلك وان لم يكن حاضرا في مجلس العقد فانما لا يغيره باعتباره الجبار الذي هو فيه فان عاقبة قبل ان يفتح لزم العقد بطل جباره وقال بعض السانعة له ان  
اذ نظر الى السعة بعرفا المحظ في الاجارة والفتح مسئلة من جبار الثروة وورث لا يسلط الموت عند علمه اثنا عشر قال الثاني في مالك لا يسلط الموت  
الى الوارث كغيره من الحقوق ولا نحتاجنا ثابته في معارضه لا بطل بالجور فلا يطل بالموت كجبار الرب والعيب قال التوتوي ابو حنيفة وجها بطل لانها  
مدة مضر بغير البيع فوجب ان بطل الموت كالجعل والعرض فان حال الاجل هو المدة فبطل لان الوارث لا يحكم له جبار ما يحكم على البس لا يكون  
به ويعتبر من التصرف في التركة لا صاحب الحق لورثته الوارث فلما حل بخلاف مدة الجبار لا يهاصر الموت للموتى في طلب الخطر الوارث يمنع بذلك  
الموتى الموتى ثلث ثمن الوارث ان كان حاضرا ثبت له ما بقي من المدة وان كان غائبا فان بطله في مدة الجبار ثبت له الجبار من حين ما علم الى ان يمتد  
لعله وان علم بعد انقضائها احتمل ان يكون له الجبار على الفور كجبار الرب والعيب من مدة قد سقط وسقوط الجبار هو الذي عول عليه الشيخ وهو كذا لو كان  
الموتى حيا لقطع جباره بانقضاء مدة فكذلك الوارث الذي يثبت له ما يثبت لورثته على جبار ما ثبت له والثاني في جها ان احدهما يكون لمرأته من مدة  
من حين موت زوجها والثاني ان على الفور مسئلة من يجوز نقد الثمن في مدة الجبار من غير كراهية ويرى الثاني ابو حنيفة لان الغنى من  
العقد جاز في مدة الجبار كاجارة وقال مالك لا يبرأ من بيعه ولا يبرأ من بيعه بعد الفسخ ولا مسافة بين البيع والعرض والفسخ ثلث ثمن  
قوض اجتهاد فيه وهو غلط لان العرض لم يمت ولا بل صاوة في نفسه بعد الفسخ ولا مسافة بين البيع والعرض والفسخ ثلث ثمن في مدة الجبار  
جاز للمدفع اليه التصرف فيه لانه قد ملكه بالعقد واستقر ملكه عليه يتعين الدفع او بتعبيره في العقد ومنع الثاني من جوار التصرف به بعد الفسخ  
بقو مسئلة من اذ تلف المبيع من الجبار وان كان قبل بيع المبيع لم يطل العقد لانه لم يطل البيع لادم المبيع فكذلك حال جواره وان تلفت بعد البيع لم يطل  
الجبار وكان من ضمن المشتري في حاله يتبين الجبار واستقصا الحال واختلفت السانعة هنا الاحتياط قول الثاني قال ابو الطيب ان الثاني قال بعض كونه  
ان البيع يفسخ ويجب على المشتري القيمة وقال في كتاب الصدان يلزم الثمن قال ويحتمل ان يكون الرد بالثمن القيمة ويحتمل ان يكون الرد بدار كان الجبار للمشتري  
ويجوز قلنا ان المبيع ينتقل اليه بنفس العقد وحكي ابو حامد عن الثاني ان الجبار لا يقطع فان صحا العقد واحدهما رجعت اليه وان مصداق من كل  
المدة بنى الامر على الاقوال التي لم فان قلنا ينتقل بالعقد ويكون ربحي استقر عليه الثمن وان هذا لا ينتقل بالعقد وانما ربحي استقر اليه عليه ان قلنا لا ينتقل  
الا بانقضاء الجبار وجبت القيمة لانه تلف وهو ملك البائع وقد ابو حامد يضمن الثمن لانه يضمن ثمنه بالعقد فلا يقطع مع ما بالعقد فان القص او دفع  
استقر البيع واذا استقر لم يفسخ بهلاك البيع قالت السانعة والطريقة الاولى اصح لانه اذا قلنا ان المبيع ملك البائع فبطل لا يجوز ان ينتقل الى المشتري  
بعد الفسخ وما ذكر من ان العقد ثابت ثبت به السمي غير مسلم لان العقد يفسخ بالعقد او امضا احكامه بطله وما اذا قلنا ان المبيع في ملك المالك فلا يمكننا  
ان يثبت استقرار العقد بطله لان ذلك باطل لان الجبار البائع في شئ المشتري كلفه وبطل جباره ولا يمكن بقاؤه على حكم الجبار لانه اراد حكم العقد بطله  
فلا يمكن اتمامه منه بعد الفسخ كما لا يمكن العقد عليه بعد ذلك وما ماذكر من ان العقد يستقر به بطل بعض لان القص لا يبرأ من العقد مع بقاء الجبار وفيه  
لا يدخل الجبار في التصرف لوجوب التعاقب في جفته لانه كان الجبار للمشتري في مدة العقد ان كان للبائع انفسح فروع اقله من ان يملك ثمنه  
قبل جفته فهو من مال البائع في جميع المشتري والعرض وان تلف بعد جفته وانقضاء الجبار فهو من مال المشتري وان كان في مدة الجبار من غير تعاقب في المشتري  
ان كان الجبار للبائع او لها ان لا يوجب ان كان للمشتري خاصة من البائع وب اذ قبض المبيع من الجبار او دفعه عند البائع مفسخ بدهم ولو تلفت بالمشتري  
وبه قال الثاني حتى اذا دفع على ان المالك للبائع يفسخ البيع وبه المشتري الثمن في بقره القيمة ثم ابد الجواب في وجوب القيمة لعمالة الحصول للثمن بعد  
الى هذا الملك لا يجب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في الجبار ولو تبرع لاحدهما بالتسليم لم يطل جباره ولا يغير الامر على تسليمه ما عدا  
طه استردا المدفع قضيه الجبار وقال بعض السانعة ليس له استرداؤه ولما لم يملكه صاحبه وودعه كما لو كان التسليم بعد رد المبيع في المشتري ووجبه  
بشرط الجبار بطل النكاح لان انتقال الملك اليه عندنا بالعقد قال الثاني لا يعمل ولو حاط بها بالطلاق في من الجبار وان تم العقد بينهما قلنا ان الملك للمشتري  
او موقوف او يصح الطلاق وان قلنا انه للبائع وقع وان فسخ قلنا انه للبائع او موقوف وقع وان قلنا للمشتري هو جبار فليس له الوطى في زمن الجبار ولا يثبت  
لجبار الملك او يترجيه هذا قول الثاني في جباره وحيث مسئلة من العتق قد يكون البطل وقد يكون بالعمل وكذلك الاجارة فان مال البائع موقوف  
او استرجعت المبيع او استردت الثمن كان فسخا جارا وقال بعض السانعة لو قال البائع في من الجبار لا يبيع حتى يرد الثمن في وقت المشتري لا يعمل كان جبارا والله  
وكذا قول المشتري في المشتري حتى يفسخ لمن الثمن يقول البائع لا يعمل وكذا طلب البائع حلول الثمن لوجوب طلب المشتري فاجل الثمن حال على اشكال لان يقول  
لا يبيع حتى يقبل او توجل فلما بالعمل فكذلك البائع في مدة جباره فانه يكون محصيا على ما تقدم وللثاني قولان هذا احدهما ان الثمن لا يكون محصيا  
بخلاف الرجعة عند فائه لا يحصل بالوطى ونحن نقول انها تحصل به لانه بلغ في العقد من الموطى فرق بان الرجعة تدارك النكاح وانما النكاح لا يحصل  
فكذلك اذكر الفسخ عند تدارك ملك المير في ابتداءه يحصل تارة بالعقل وتارة بالعمل وهو السعي وكذا تدارك جدارا يحصل بالعمل والصبر وهو قوله  
بعضهم ايه ان ليس يفسخ بغير جمل الخلاف في ان الوطى يكون مقصدا للملك والمكوة عند بهام العتق والطلاق لا يوجب عند ما انفسخ حاله من امر  
يكون فسخا ان يفسخ به الفسخ او لعل فيه قوة او ان يفسخ به الفسخ او لعل فيه قوة او ان يفسخ به الفسخ او لعل فيه قوة او ان يفسخ به الفسخ او لعل فيه قوة  
كان مقدما على العتق والفسخ في جها اما الاستخدام وكوب لانه فيهما للثمن فبطله البائع في من جباره كان محصيا وقال الثاني في رد  
سبوا لوباع فكذلك عند ما هو اصح في النكاح لانه على طه والدم وفي التلا لا يكون محصيا لاصلا فناء الملك مستصحب الى ان يوجب المبيع من غير عاقله



فِي حُكْمِ الْخِيَارِ

نقضا



نصا اذ عرفت هذا فالصابط في الكبير والصغير العادة ولا قد خلا فالعيب في بعض الشافعية حيث قد رده ببيع سنين ولو كانا يولان في البقعة فان كان ذلك نصفا  
 المشاير واللسا ومرض فانه عيب اجماعا وان كان عن سلامة وانما يقع لان ذلك يقضي ان عيب بل يؤيد بان على هذا واما العيب فان كانا عيبا في النكاح  
 كان عيبا الا ان يكونا صغيرين بقضى العادة جدد رده عنها فان لم يفسد عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة وان كانا عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح  
 عند الكماله ونقص العيب وقال ابو حنيفة ان ذلك عيب لا يفسد عيبا في البقعة فاشترى عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة  
 بقاءه بجذبت وبكاليه مؤثرا ولو كان العيب في فروع الروا كان له الرد للثاني رده وقال الشافعي في النكاح الذي بعد عيبا هو الذي يكون من تغير العادة دون ما  
 يكون العيب لا يفسد عيبا في ذلك بطلان في العيب واما الشافعي ان كان صحيحا لم يفسد عيبا في البقعة والامة لا يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 الذي يكون له ارض من عرق او كسنة او اجتمع وسخ فان لم يفسد عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة وان كان عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح  
 الحيا لا يفسد عيبا في البقعة والامة لا يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة فاشترى عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة  
 اكثر الشافعية وقال بعضهم ان كان عيبا في فروع الرجال لم يفسد عيبا في البقعة ولو كان عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة  
 لان نكاحا عليهم من ذلك عيبا في النكاح ولو كان عيبا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 فيها عيبا ولعيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 ولعيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 لان لم يفسد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 وللشافعي قول اخر ان لا يفسد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 طولا احتمل ثبوت النكاح في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 في النكاح لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 النكاح وروى قال الشافعي ان ذلك لا يفسد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 ولو كانت صائمة لم يكن له جنسا في الرد وللشافعية في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 مسئلة لو وجدنا جارية لا تحيض فان كانت صغيرة او آيسة فلا رد ولقضاء العادة بذلك ولا نكاحا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 فلو رد لان ذلك لا يكون الا للفرق عن الجري الطبيعي كذا لو يتا عد حضاها ورواها قال الشافعي في الرد لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 جارية لم يرد لان ذلك لا يكون الا للفرق عن الجري الطبيعي كذا لو يتا عد حضاها ورواها قال الشافعي في الرد لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 اقامة فخرها من نكاحا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 من الاستمتاع بالجنس او لم يكن كانه ورواها قال الشافعي في الرد لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 ويكثر ما فلا يفسد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 وبعض الشافعية قول اخر ان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 وجد العيب كافرا اتي فزاد ان كان فرياسا من بلاد الكفر بحيث لا ينقل بين الرعيات وان كان في بلاد الاسلام حيث نقل الرعيات في الكافر ونكاحا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 فلو رد لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 احد قول الشافعي لان الرعي لبي الكفر كذا فان المسلم الكافر معا صبحا بملك الكافر ولا يصح للمسلم ان يملك الكافر في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 مقصود عند العقلاء فكان له الفسخ بعد كونه من الشروط وانتقل الى النكاح لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 الا في سجندي لا يشترط في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 فاشبهه بالنكاح في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 وعزى ما يقتضيه الواقع الطبيعي ما لو اشترى ما بعد ان شامه شعرها فوجد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 لاصالة نكاحا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 بمثله النكاح لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 كان له النكاح في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 يقتضي البكارة ولا يشترط فلا يثبت النكاح اجماعا مع الاطلاق وقال بعض الشافعية ان يكون صغيرا وكان المعروف في مثلها البكارة ولا يفسد عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 لان البكارة امر مرغوب اليه وانما يثبت النكاح على المال بناء على بقاءها على اصلها فكان له الرد فلهذا للعامة ولو شرط البكارة فكانت عيبا قال اصحابنا  
 اذا اشترى ما لم يكن ان كان عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 بزم في حاله او مرض بها او لا في عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 وان ضرر لم يكن له الرد بل الارش لا يشترط سابع عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان  
 اشترى ما لم يكن ان كان عيبا في البقعة لان نكاحا في البقعة لم يفسد عيبا في النكاح وان كان عيبا في النكاح لم يفسد عيبا في البقعة لان موطنه في البقعة لما يولان



فِي فُرُوعِ الْعِيبِ

[illegible]

ولا تأمنهم فيه واما اذا كانت  
تماما او حسلا او قارفا  
للحسنة او مفسدا او مارقا  
للصلوة او شاربا الخمر  
افرمه انه ليس بمؤمن

المشركين

فانه عيان كان  
الخارج

فانك







فِي أَحْكَامِ الْمَرْجُوحِ

روزی ۱۰

[illegible]

علم



فِي أَحْكَامِ الْمَرْجُوعِ

بالزنادة



فِي أَحْكَامِ الْمَوَاجِدِ

کرم الجلیج و البیض و التان على الماء البیض

التربية







فَأَحْكَامُ بَيْعِ النِّقْدِ الْيَسِيرِ

[illegible][illegible]







فِي أَحْكَامِ السُّلْطَانِ

يوم القر







فِي شُرَاطِ السَّلَامِ

## ماہنامہ







# في احكام السهل

تخل  
ذكره

مسئلتان يجب ان يذكر في مطلق الجوان اربعة واصناف النوع واللون والذكورة والانوثة والاختلاف لاغراض باختلاف هذه الصفات باختلاف القوم  
فان كان ربة فماد كز نوعه كالتري في الرومي والزيجي ولونان كان النوع مختلف لونه كالبعض الاصفر والبعض الاسود وهل يجب ان تعرض لصفات النوع ان كان مختلفا في ذلك  
الوجوب كالتوبي من الزيج وللشافعي قولان وبصفت لبياض البشرة والشفرة والسواد بالصفا والكدورة هذا اذا اختلف لون الصنف المذكور فان لم يقع فيه  
اغنى ذكره عن اللون ويدكر الذكورة والانوثة باختلاف الوعيا فيهما ويدكر السن فيقول علم او ابن سبت وسبع وبسبب الامر فيجب على المقرب حتى لو شرط كونه ابن سبع مثلا  
بلا زيادة ولا نقصان لا يجوز له والظفر يبر والرجوع في الاحتلام الى قول البهية السراي كان بالغا ان كان صغيرا قل قول سبت اذا احتل صدقة وان لم يهرق  
رجع الى اصل الحنفية وعلى ما يندب عليه ظنهم من سنة وبهية الرقيق وصفين اخر احدهما المتقدم ذكرنا طول بل وقصير وربع لان القيمة تختلف ببلت فيستغنى  
تفاوتا عظيما ولو قال خاص بين خمسة اشياء او سداسي بين ستة اشياء لجاز وقال بعض الشافعية المراد بالخاص ان من خمس سنين وبالسداسي ان من ست وقال السعدي  
والسداسي من عشرين سنة وان عندهم وقال بعض الشافعية لا يثبت في القدر عند الرايين وكثيرهم ملوثة من اجتناب الثاني اشتراط الجودة او الرقاة وهو  
غير مختص بالرقيق ولا بالحيوان وسيلان انتم مسئلتان لا بشرط وصفت كل عضو على حاله باصنافه المقصودة وان تفاوتت في الغرض والقيمة لانها تفرق  
الوجود لكن في التعرض للاوصاف التي يقتضيها اصل البصر وبسبب انها في الرقيق كالخ والدع وتكلم الوجه وسيلان بجارية اشكال بشا من شاع الناس بالمالها وبذلك  
استقصاء ومن انها مقصودة لا بدوث ذكرها القرة وللشافعية وجهان اظهرهما عدم الوجوب بشرط بعض الشافعية الملاحظة لانها من جملة العاني اذا المرجح اليها  
يملك السطوع كل احد فلا يظهر عدم اجتنابها كذا الاجنب المتعرض لمجموعة الشرف بسيطة مسئلتان لا بشرط في الجارية ذكرنا في ثوبه والكتابة الامم اختلافات القيمة  
باعتلافها في اختلافها فيبنا وللشافعية قولان احدهما عدم الوجوب الثاني الوجوب بناء على اختلاف القيمة هل يتحقق بهما او لا ولو شرط كون العبد موبدا او رضينا  
جاز كشرط الضعفة فان دفع اليه مسلما الحمل وجوب القبول لانه اجود ويجوز قبول الاجود والعدم لانه قد يرعى الكافر لا تسلم العلمين فيه ولو شرط كونه ذرية  
او كون الجارية ذات زوج جازا لم يندرج وجوده وهو قول بعض الشافعية ولو شرط كونه ساقا وانما جاز قاله بعض الشافعية ولا بأس به لكن الاقرب انه لو اياه با  
وجب القبول ولو شرط كون الجارية مغبنة وعوارة لم يجز لانها صناعة محظورة والرق والزنا امور يتحدث كالغور وقطع اليد في الفرق اشكال مسئلتان في  
اسلم جارية مغبنة في كبره جاز وهو قول بعض الشافعية لان جوارها يجوز التسليم فيها واسلام بعضها بعض كالابل قال ابو اسحق من الشافعية لا يجوز لانها قد تكثر الخطر  
الحل يمين الصفة الشرف فليس لها بعدان بطاها فيكون في معنى استعراض الجوارى وهو غلط لان الشيش اذا افترقا في عادة معنى ما لم يلزم اتحادها على ان نتم حكم الامر  
فان استقر الجوارى جاز عندنا على ما ياتي واذا اشترى جارية ووطئها ثم وجدها عابدا فما لا يجزى لا يستقر من لان يجوز اسلاف منها الا ببله كانها  
تجازرة الرقيق اذا فتر هذا فلو حله بالجارية الصغيرة وقد كبرت على الصفات الشترية وجب على المشتري القبول لان المش موصوف هي بصفته ولا تفرق جارية  
بما عليه على الوجه الذي عليه فيجب عليه قبوله كغيره من الاسلاف هو احد قول الشافعية والثاني لا يجوز والازم اتحاد الثمن والمثل واستحالة هنامتة  
ولم يجزى اصل العتق والحال انما هو ذلك وعلى هذا لا فرق بين ان يكون جارية صغيرة وكبيرة في كبره بصفته واذا وطئها فلا مبالاة بالوطئ كوطئ الثيب ودعا  
بالعيب مسئلتان ويجزى الابل ما يجزى مطلق الجوان من النوع والذكورة والانوثة واللون والاحمر والاسود والازرق والسكران فاحضروا بنت لون  
ذلك وبه يمين نتاج بني فلان ونعيم اذكر عددهم وعرفت بهم نتاج كطي وبني فلان ولو لم يمتح في طائفة فلبلة لم يجز كالون البشارة الى بيتان بعينه ولو اختلف نتاج بين ذلك  
كان بينهما اربعة ومحمد فلا بد من التبيين وهو ظاهر قول الشافعية لان النوع مقصودة فوجب كرها ولا يجوز لا يجزى لانها اذا كان واحدات تاراج لم يختلف  
مسئلتان ويجزى ما يجزى كره في مطلق الجوان من الامور الاربعة وما يجزى الابل فان لها نتاجا كنتاج الابل ولا يجزى كرايت كالاخر في الجان فان ذكرها وبه  
ذلك فلو اهل جاز وجل قولنا اشترى اودم على اليهم لان قولنا اسود واشترى يقضى كون اللون كله ذلك لانه بحقيقة مسئلتان البغال كالحمار لا نتاج لها فلا يمين  
نوعهما بالاضافة الى قوم بل بصفتهما وبنيهما الى بلادها وبصفتهما بكل وصف يختلف به الايمان ولما الغنم فان عرفت لها نتاج فحق كرايت لولم يعرف لها نتاج  
ثبتت بلانها وكذا البقر ولو اسلم في شاة فاطم او معها ولدها فمقر كذا جاز خلافا للشافعي ولو اسلم في شاة ليون صح لانه وصف بمنزلة كرايت وللشافعي قولان هذا  
احدهما يكون ذلك شرطاً يمين ولا يكون سلماني لبن والثاني لا يجوز لانه بمنزلة السلف في جوار معرلين يمول فلا يجوز وهو ماذ ثبت هذا فانه لا يلزم تسليم  
اللين بل بان يملكها ويملكها فان لولعب ما من شأنه ذلك مسئلتان هل يجوز السلم في الطيور الاقرب لكان ممكن ضبطها بالوصف كالنعم وغيرها والشافعية  
فيه قولان احدهما الجواز كالنعم والثاني المنع لانه لا يمكن ضبطها ولا يبرون قلدها بالدع وينع اشترائها فانها على ما قلناه من الجواز في ذلك النوع وبصغرة  
والكبر من حيث المجترة ولا يكاد يعرف منها فان عرفت ذكره ويجوز السلم في السمك الجواز حيا وميتا عند عموم الوجود بوصف كل جنس من الجوان بما يليق به  
مسئلتان وبصفت اللين بما يمين عن غيره من ذكر النوع او لا ومن اللون ونوع العلف كالعوادي هي اى ترى ما جاز من النبات والاشجار وهي التي تنمو في الخضر  
وهو كل نبات ينمو ملوثة فتسمى حشيشة ويختلف البانها بذلك فلا بد من التعرض له ويدكر معلوفه او داعية لاختلاف اللين فيهما الاطلاق يقتضي تحلاوة والطرا فلا  
يجتاز ان يقول جلبب بوزم وحلوا واما السن فيجب ان يدكر جنس جولين فيقول من بقروا وامن ومعر ومكروا سمى فاصحح بنو سمي حان تهامية وبنيان الطير  
اللون والعش فيجب ذكره ابصر واصفر فانه حديث وعقيق والحلافة يقتضي الحديث لان العقيق معيب قبل ان كان مستغبرا او الا فلا مما يصلح للحراج يدكر الحديث  
والعدد واولا الزيد فيذكر كره ما ذكره السن وانزاد بوزم واسم لانه يختلف بذلك لا يجوز ان يعطيه زيدا اعطى الساقطى فان اعطاه ما به رقة  
فان كان كرايها ان قبل ان كان لعبي فقبل لاما الجين فيصغره بما تقدم ويقول طب ويا بس حديثا وعقيق ويدكر كرايت لاختلاف باختلاف البلدان واما  
اللبان فيوصف بما يوصف به اللين لانه بوزن ويجوز السلم فيه قبل الطبخ اذا كان حليبا يدكر لونه لا يختلف اما اذا طبخ بالنا وتعدنا لا يجوز السلم فيه مع مكاد  
ضبطه خلافا لبعض الشافعية وقال بعضهم يجوز ان لنا الذي يكون فيه كنية لا اعتقاد اثره ولا اول شهر عندهم لان لنا تختلف فيه ويختلف باختلافها  
مسئلتان يجزى بدرة الشا بالجنس من قطن او كان والبلد الذي يخرج منه كبفك او اوداني ومصري ان اختلف به الغرض والظهور والغرض في الصفات  
الرقوة والغاظة والذقوة والشموتة والخشونة والجودة والورقة وقد مضى ذكر النوع عن البدر والجنس ان دل عليها لا يدكر مع هذه الاوصاف لوزن فان ذكر مجاز







لا يكون عبثاً فاذ  
اسلم في الرطوبة

جوانہ

الخفة







فِي سُرَّاطِ السَّلَامِ

۴۰







فَمَكَالُ السَّارِ

[illegible]

الضبط

من المعارضا

منوع







فَإِنْ خَلَاكَ الرَّسُولُ

في تعبر عما افادنا من نقد لان كل واحد منكم قد تقدم قول المنكر مع بينة في الدوامين ولو اختلفنا في نقد الدوامين لم يكن ذلك من اجل اننا قد جزمنا في  
منكرنا لبقية في ذلك كله مع البينة وقال الشافعي رحمه الله ان كل بيع العبد والعلم ولو اختلفنا في ذلك ونختلفنا في نقضه الاجل بان يختلفنا في وقت العقد فنقول  
حدها عندنا فيجب بقوله لا فرق شيئا قاله قول قول المسلم الذي يملكه الاجل مع بينة لاصالة البينة والمسلم يدعي نقضه والاصل ان يضمن العقد فيجب  
ولو اختلفنا في بقض راس المال فقال احدهما كان القبض قبل التفريق والعقد صحيح وقال الاخر كان بعد التفريق فالعقد فاسد قديم فون مدعي الصحة لاصالتها وانما  
بينة قدمت بينة الصحة قاله بعض الشافعية ليس بمجدي فكذلك اذا كان راس المال بدل المسلم فقال المسلم البينة منه قبل الاقرار ثم رد دونه اليك وديترو  
غصبته فالقول قوله لاصالة الصحة العقد ولا نراهم الى الصحة الابتناء فينظر ولو اختلفنا في اشتراط الاجل فالقول بان القول قول مدعيه ان العقد لم يفسد  
المسلم على اشكال وعلى القول بصحة الحال لا اشكال اقرى ولو اختلفنا في اداء المسلم فيه فالقول قول المنكر ولو اختلفنا في بقض العتق فالقول قول البايع لا يستكون في  
مسئله ولو وجد البايع بائنا عيبا فان كان من غير الخس بطل العقدان تفريقا قبل التفويض وان كان العتق معتبرا وان كان من الجهن فان كان عيبا فحقير  
الارش والرد في بطل المسلم وان لم يكن معينا كان له الارش للمطالبة بالبطل وان نفرد على اشكال ولو كان العتق مستحقا فان كان معينا بطل العقد والافان  
تفرق قبل بقض عوضه بطل ولو سلمه بغيره الى ضرر في فخرنا سلم احدهما قبل القبض بطل السلف للمشتري اخذ داهم لم ينعده العتق عليه فيحمل سقوطه  
عنده مستلهن ولو سلمه شئين صفقة واحدة بغير واحد مع سواء تماثلا او تحالفا يثبت العتق على العتق مع التماثل على العقد مع التماثل  
ولو شرط الاداء في اوقات متفرقة من غير ما يورثه في كل وقت ولو لم يورثه بطل الجاهل ولو شرط ادائها ارضينا فان عيبه نعين والاجتهاد في ابطال الجاهل  
الى التنازع والصحة فمقتضى من المثل وضعتا كليا امينا فحقير من عليه الرمن والصنم ثم نقاضا او دالض لعيب بطل الرمن بغير الصنم ولو سلمه احدهما لغير  
على مال اخر غير مال السلم سقط الرمن لعلقه بعوض مال الصلح لانه خاصا ثم تشتت على مسائل يتناول بالقبض سلفا كذا فهاهنا مسئلة منع جماعة من عتق  
بيع ما لم يقبض سائر البينات وقد تقدم وهو قول الشافعي وهو قال ابن عباس ومحمد بن الحسن لغيره مع بيع ما لم يقبض قال مالك ان كل بيع لا يتعلق بجزء  
حتى يوفى على البايع يجوز بيعه قبل القبض سوى الطعام والمنزلة لقوله من ابتاع طعاما فلا يبيع من يوفى به وهو يدل على ما عدا الطعام بخلافه وقال ابو  
ابوبؤسفة ما لا يتقبل بحول يجوز بيعه قبل القبض لا يبيع في انفسنا العقد يتلفه فان بيعه كالمعوض وقال احمد ما ليس بمكمل ولا موزون ولا متقد  
يجوز بيعه قبل قبضه وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب لان لم يكن على البايع توفيقه فان من ضمان للمشتري ان يخرج له وقد قاله المزاج بالاضافة  
كان من ضمان المشتري ان يحن انفسنا العقد يتلفه فجاز التفريق وبه قاله الحسن مسئلة ان لا يتعدى هذا الحكم الى غير المبيع فيجوز بيع اصدق وعوض المثل  
قبل قبضه وبه قال ابو حنيفة لا يحن في انفسنا العقد يتلفه فجاز التفريق وبه قاله الحسن مسئلة ان لا يتعدى هذا الحكم الى غير المبيع فيجوز بيع اصدق وعوض المثل  
العتق في كذا بن عمر قال كذا بيع الابل بالبيع فابيع بالدينار واخذ الداهم واخذ منه من هذه واعطى هذه من هذه فقال رسول الله لا باس ان يأخذ  
ما لم يقبض واو يكتسب وهذا احد قول الشافعي في الساكن يجوز له ان يبيع ولو ورث طعاما ما كان له بيعه قبل قبضه وبه قال الشافعي لا يحن من قبض  
معاوضة مسئلة لو كان زيدا على طعام من سلم ولعمري على زيد طعام من سلف فقال زيد لعمري اذ من قبض من بكر لنفسه او بيع قبضه لانه يجوز ان  
لغنه مال غيره ولا يدخل في ملكه بالانكر ولو لم يحن احضر كماله منه لا يقبضه لك فاكان له جميع لانه قبضه قبل ان يقبضه واذا بيع لغيره لم يحن يبيع الصنم  
للازمة هاتر المسلمتين للشافعي جهان بناء على القولين اذا باع بخوم الكتاب وقبضها المشتري من المكاتب ان يبيع لاجم ولا يبيع القبض للمشتري وهل يبيع القبض  
للسيد ويحق الكاتب قولان احدهما يكون قبضه لانه ان في القبض فاشي قبض بأكمله والثاني لا يكون قبضه لانه ان في ان قبض نفسه ولم يجعله فاشي  
في القبض فلا يقع له بخلاف الوكيل فانه استأجر في القبض كذا معنا فاذا قلنا يبيع القبض يكون ملكا للمسلم فاذا قلنا لا يبيع القبض يكون ملكا للمسلم البهرا فباعه  
لان المسلم فيه يبيع ملكه بالقبض فانما يبيع القبض لم يبيع الملك لو قال له احضر معي حتى اكاه لغني ثم يأخذ بأكمله فاذا فعل ذلك يبيع قبضه لنفسه يبيع  
عمر ومنه لما رواه عبد الملك بن عمرو انه سأل الصادق ع اشترى الطعام فاكان له ومع من قد شهد الكيل فاما اكاه لنفسه فيقول بعنه فابعه اياه بذلك الكيل  
الذي اكاه قال لا بأس قال الشافعي يبيع قبضه لنفسه لاجم قبض عمر ومنه لانه قبضه افا والكيل الاول لم يكن فيحتاج ان يأكله عليه وهو لم يأكله  
لغنه ولم يفرغ من انكباله ويقول عمر خذ بأكمله لنفسك صح لان الاستدانة الكيل بمنزلة ابتداء وككاه وفرغ ككاهه جاز كذلك اذا استدانه وهو واحد يحن  
الشافعي والثاني لا يبيع لغيره لان لم يملكه مسئلة لو كان زيدا على طعام من سلم فقال عمر لزيد خذ هذه الداهم عن الطعام الذي لك عندك يحن  
عند الشافعي يبيع المسلم فيه قبل قبضه والاولى عند الجواز وليس هذا بيعا وانما هو نوع معاوضة ولو قال خذها فاشتر نفسك بها طعاما مثل الطعام  
الذي لك عناي لم يحن لان الداهم ملك المسلم البهرا فلا يجوز ان يكون عوضا للمسلم وبه قال الشافعي لما رواه الحلبي الصحيح انه سأل الصادق ع عن رجل سلفه  
في طعام فلما حل طعاما عليه بعته بكذا فقال اشتر نفسك طعاما واستون حقتك قال وري ان يولي ذلك غيره او يقوم معه من يبيع قبض الذي لك لا يحن في  
شراؤه واذا ثبت هذا فان اشترى من تلك الداهم طعاما لم يحن وان اشترى من الداهم الشراء وكان عليه العتق والداهم للمسلم ان قال خذ هذه فاشتر بها  
ثم قبضه لنفسك فان التراء صح والقبض لاصح لما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله انه سأل الصادق ع عن رجل سلفه داهم طعاما فحل الذي له فادرس البهرا  
فقال اشتر طعاما واستون حقتك هل ترى به باس قال يكون معه غيره هو بغير ذلك ماله مع الامر منه وحيثما لا تافيه سبعا وقال الشافعي بها طعاما او قبضه  
ثم قبضه بنفسه فوا التراء صح والقبض له وقبضه لنفسه لاجم لانه لا يجوز ان يكون بأكمله في قبضه بغيره قال الشافعي لا يحن عند الجواز مسئلة  
لو كان له على رجل نفع طعاما سلمنا عليه فغير من قرض فلما حل صاحب القرض بمال السلم او كان له قرض من قرض عليه فغيره سلفه حال به على القرض فوا عتق  
الجواز اذا لم يرد له بعت بغيرا لما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله انه سأل الصادق ع عن رجل عليه كرم طعام فاشترى كرم من رجل اخر فقال الرجل اطلق فلتتر  
كرمي عنك لا بأس به فقلت الشافعي لا يحن بناء على ان الحيوان يبيع وهووم ولو كان القرض من من القرض جاز ان يحوله لان القرض يستقر ولو ملكه عن عقد معاوضة غير  
الشافعية قال لا يجوز احواله لان احواله لا تصح الا في الامتنان وليس بشي مسئلة لو كان على غيره طعام بأكمله معلوم في غنمه فبلغ اليه الطعام جزا فام بأكمله

الحمد لله







## اخترنا لك أفضل

[illegible]

من جبل

۲۰۰







فَاخْتَارَا الْفَيْضَ

افعال احصر مع لا وصفه ليفي ثم يا حسانت مذ لك الكبير

من المنفعة

## ان اَمَخلاف



١٥

[illegible]



وَأَحْكَمُ بَعْضِ الضَّعِيفِ

الرائع

الجمع







فِي اخْتِكَائِهِ بَيْنَ الْمَرْحُومِ فِي مَنَازِلِهِ

[illegible]



۱۰ احکام بغض الصنفه

[illegible]



في بيانا لمبادئ المسيح المبسّط

دجل اثنين ببيع عبده فباعاهما رجل فعلى الاول يجوز للشيء في دغيب احداهما وعلى الوجه الباقى يجوز في بيع عبده لنفسه ففعل فظهر العيب فعلى الاول والثاني لا احد المالكين اذ دغيب بهما والرد على الماني والواجب يجوز وقال انه تعالى ان من علم الباع انه يشترى لاشين فلا احد ما دغيبه لرضا الباع بالقبض وان جهله الباع فلا ولا بأس بعندي ج ولو وكل اثنان رجلا ببيع عبده ورجلان رجلا بشرائه فباع كلان

يخبرنا على نوجوه الباقية المفضل الشاوس فيما يندرج في أربع مضابط الاقضاء على ما تناوله المفضل في ذوقه في الاماظة التي لها الحاجة

اولاً لارض مستلثة اذا قال بعثك هذه الارض والعرصة والساحة والبقعة تناول اللفظ ما دونه عليه

بشبهه وانما الخلف في الاول فاذا انا ابتاعنا من الاصل فلو دخلنا في الثاني لانما يشترط من

خلافتها وان اطلق لوت دخل عند النخ وجمعهم معه الا انه لم يزل في الجحيم الى يوم الدين

ببدل الشجر والبناتى الزمن واختلف اصحابه على طرق ثلثة حملوا الزمان والارض الى ارض اخرى

أدبر إذا قال يحقونها الآن الأرض اسم لا يتناول البناء والشجر وهما منقوران عن البناء السعيد في هذا القول لأن الأرض إذا كان مأهولة أو كذلك الرهن والذي قال هنا

رَضَ بِمَكُونِ السُّلْطَانِ عَلَى فَوَائِدِ أَحَدِهِمَا لَا يَدْخُلُ فِيهِمَا الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ لِلثَّلَاثِ يَدْخُلْنَ لَهَا مِلَّةٌ وَالدَّرَامُ وَالسَّابِقُ فِي الْأَرْضِ فَاشْتَرَاهُمَا أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ وَأَهْلُهَا

وَأَخَذَ بِالسَّعَةِ ثَلَاثَ لُغَرٍ مِنْ الْبَيْعِ فَانْزَلَ بِهَا الْمَلِكَ فَهُوَ الْوَهْنُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لَهُ وَفِيهِدُ السُّعَى مَلِكُ مَا بَيْنَ الْأَرْضِ مِنَ الشَّيْءِ الْإِنْسَانِيِّ

[illegible]

رض بمحقوقها انفق دخول البناء والشجر والوجه ما قلناه اولاً **مسألة** لو قال يبتاع هذه

[illegible]

سأدع ونخل وغبرها من الشجر، لم يذكر النخل والزروع ولا الشجر في كتابه وذكر فيه أن هذا شجرها حمض فبالداخلية في النباتية من النباتات.

وإذا نزع من الأرض ما لا ينفع إذا التبع الأرض مجددها وما الغلق عليه ما بها فله جميع ما فيها فهذا الحق صمد لا ريب فيه لما الشك أصوالة التاء فإذ

[illegible]

فما سمعت عليه حلا فاستلّ الزرع فمّا أما لا بعد فابدية وعمرة بل يوجد مرة واحدة كالنخلة

بِتِ وَلَا الْعَجَلِ وَلَا التَّلَوُّمِ كَالْعُطَةِ وَالشَّعْبِ مِمَّا قَالَ الشَّافِعُ مَا لَمْ يَنْتَهِ الْإِنْسَانُ مِنْ الْأَرْضِ وَلَا يَدْخُلُ الْأَرْضَ الْحَرِيَّةَ

فَكَرَّكَ الْبَيْتَ وَالْعَرْسَ لَا يَدْخُلُ فِيهِمْ أَوَّلُ يَوْمٍ يَجْعَلُ الدُّخُولَ وَيَقَالُ الشَّافِعِيُّ مَا سَعَدَ قَابِلُهُ وَبَعْدَهُ قَابِلُهُ الْقِسْمُ مِنَ الزَّرْعِ لَا يَدْخُلُ عِنْدَ النَّاسِ

جس و بسج ولا بدخل الارض صولها عند اولن قال بحقوقها وللشافعي قولان كالاشجار واما الظام فاما ما بين النخلين والاشجار

الحققة وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لا بدخلان وأما ما تجزئها من الكالفت الذهب الهنديا والكراث والنبعا والكرفن والطرخون فإنها أيضا من الأنواع النادرة.

أرض لأنها كانت فيها غنم لرجلها أو ما كان يملكه من أموال ولا يدخل في بيع بل في البايع في دخول الأصول لحوان وعند بعضهم أنها داخل قطعاً

كان البيع صحيحا بلا اصل كالاباء وادعاهم في اعيانهم التي ابيعوا بها لانهم لم يبيعوا الا بالاصل

ولبن باعتبار استثناء النفقة والعدة اذا استحققت السكن في البراءة من دواءه فلا بد ان يكون له مال كافٍ له ولبن باعتبار استثناء النفقة والعدة اذا استحققت السكن في البراءة من دواءه فلا بد ان يكون له مال كافٍ له

رض لا حول من يدي اشتري وبين الارض انما للمبايع ترك الزرع والدخول للحاجة اذا كان له مال ولا بد له منه فله ان يبيع ما يشاء

ثم بعد ذلك أصبح لي نول واحد لأن بد الزوج ليست حاملة وإنما ينفع بعض منها فالولد كان الإعراب على ما ذكره في نسخة أخرى من نسخة ابن أبي عمير

مستأنه من بيعه فكان لا بد ان يبيع ما كان له في داره من امواله واثمنها فباعها بثلثمائة دينار

وغيره من الارض على ما فيها من اموال واثمنها من الثمن الذي كان له في البيع ملك المشتري النافع وهو ما اذنت هذا فانه لا يضمن وقت الخصام

مع البايعة الزرع أفن حصاهم لم يكن له الانتفاع بالأرض وكانت الذنبة للذئبة لا للبايع

الضربة قد زالت فإذا زال المبرك لا انتفاء يمكنه كل أنواع دار الدنيا أو لا فلا عار في ذلك بل هو من العادة بالنسبة ومنه لا يقدر على

دلالة على أن بعض نفعان للعادة في المنع والقرينة كما هنا وإدراك الزرع حتى يستحصد عليه نقار

فان كان المشتري جاهلا بالزعم بان تعدية في ثمنه الارض وقال المالك

[illegible][illegible]

وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قبلَ ذَلِكَ مُوْجِبَاتٌ كَرَاهٍ وَمَنْعَاتٌ وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قبلَ ذَلِكَ مُوْجِبَاتٌ كَرَاهٍ وَمَنْعَاتٌ وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قبلَ ذَلِكَ مُوْجِبَاتٌ كَرَاهٍ وَمَنْعَاتٌ



# في بيان ما ينسب في المبيع

كتاب البيع

كما ذكرنا فيما اذا كانت الدار مشعورة بغير مقتعة البايع والمعتد الاول والعقدان الترتيبي في الاستعانة في الحال على ان الجوهري او رد فيلونها اجماعا مسئلة  
في الارض اصولها بغير مرة بعد ائتمنى فقلنا انها لا تدخل في بيع الارض وقال الشافعي يدخل في قوله بشرط المشتري على البايع قطع الجزء الظاهرة لانها تدرج في بيع  
البيع بعينه وكذلك عندنا لو شرط دخول اصولها في العقد ولا فرق بين ان يكون ما ظهر بالغا وان لم يكن ولا يكون قال بعض الشافعية الا ان القصب فانه لا يملك قطع الا ان  
يكون ما ظهر فلهذا يفتقر به ولو كان في الارض اشجارا لم يقطع من وجه الارض فهو كالمقتص مسئلة لو كان في الارض بذر كامن لم يظهر لم يدخل في بيع الارض وان  
محتومها على ما تقدم وقال الشافعي هنا بالقصيل الذي ذكره في الزرع فالقصد والذلي لثبات لبنانه وبوجوده طرفة لا يدخل في بيع الارض البسيطة يعني الى  
انحصار المشتري في الجاهل مع جهله فان تركه البايع له سقط خياره وعليه البعول قاله الشافعي وعندنا في اشكاله لو قال البايع فانا اخذت واخرجت الارض فارجعها  
للمشتري ايضاً في الزمان فله الخيار اما البذر والذلي تقدم بانه كقوى الخلل والجوز واللوز وبذر الكراث ويخوه من البعول فان حكمه في الدخول تحت بيع والاشجار  
الارض حكم الاشجار لان هذه الاصول تركت في الارض للقبضه في كصول الشجر اذا غرس في نحو ما قلناه نحن من عدم الدخول في القصب عملا بالاصل واستصحاب  
ملك البايع مسئلة ان يبيع ارضاً فيها عجارة فلما ان تكون مخلوقة فيها الا لافان كانت مخلوقة فخرت في بيع الارض مع الاطلاق لانها من جملة الارض وان  
كانت مضمرة بالفراس يبيع عرجه وقسم القفود فان كان المشتري عالما بذلك فلا خيار له وان لم يكن عالماً ثبت له الخيار لان ذلك عيب به قال الشافعي في جرح  
له انه ليس بعيباً ما هو فوات فضيلة وان لم يضر بالارض ولا بالشجر بان يكون مبدءاً من يضر الارض اصل البها عرج في الشجر فلا خيار للمشتري لان ذلك ليس بعيب  
ولما ان لم تكن مخلوقة في الارض فاما ان يكون بغيره منها مدحج في البناء فانهما لا يضر في الارض فقلنا بدخول البناء او اشرط بدخوله واما ان يكون مودعة  
فيها مودعة للنفق لم تدخل في البيع وبه قال الشافعي لانها بمنزلة الكوز والاشقي في الارض وقد تركت في الارض للنفق والتحويل اذا كانت للمبايع عند الاطلاق  
فاما ان يكون المشتري عالماً بالحال من كونه في الارض يضرها او جاعلاً فان كان عالماً فلا خيار له في دفع المقتدر بغيره البايع وله الخيار البايع على القلع  
والنفق بغيره للملك لانه لا عرج في بيعته بائناً لزرع فان لم يمدحج في الارض لغيره المشتري في مدة القلع والنقل وان طالت كالاشجار في ارضها اشترط ومثل  
يها الاجرة له في مدة النقل والتزويج وعلى البايع اذا نقل بتوبة الارض لان المقتدر يسبق بقل ملكه من غير مقتدر من صاحب الارض فكان عليه بتوبتها وان  
كان جاعلاً بالخيار او عملها جهلاً بضرها فلا خيار له ان لا يكون في تركها عرجاً في الارض ولا في قلها بضره وان اجمعت النقل فتتوبه الارض لمدة لثقلها اجرة لم  
تنقص الارض بها فللبايع النقل لانها ملكه وعليه بتوبه الارض ولا خيار للمشتري ان كان الزمان جبراً وان كان كثيراً بغيره بغيره البايع فله الخيار فان ختم فلا  
كلام وان اجازته لم يضره رجوعه ولا خيار للمشتري على النقل وحكي الجوهري وجهان لا يجرى الخيار للبايع والمذهب عندهم الاول بان لا يكون في قلها  
ضرر ويكون تركها ضرراً فهو من البايع بالنقل ولا خيار للمشتري كما لو اشترى داراً فاشقق سقفها لاحتراقها لم يكن تدارك في الحال او كانت البايعة مضمرة فقلنا  
البايع انما يملكه وانتهى المشتري ان يكون الترك والقلع معاً مضمراً في بيعه المشتري سواء جهل اصل الاجزاء او يكون قلها مضمراً ولا يضر خياره بان ترك  
البايع الاجزاء لاني بقاءها من الضر ولو قال البايع للمشتري تعرج وانا اعزم ذلك بجزء الثلث مدة النقل لم يضر خياره اجتهاداً لو قال البايع لا تنقص البايع  
لك اشرطه مواضع ويحكي الشافعية والثاني السقوط وليس بجديد ثم ان اختار المشتري المبيع فعلى البايع النقل بتوبة الارض سواء كان النقل قبل القبض او  
بعده وهل يجزى بجزء الثلث مدة النقل ان كان النقل قبل القبض قال الشافعي سبي على ان جبابه قبل القبض كافر سماً وبه وكما به الاجماع قلنا بالاول لا خيار  
لان البيع قبل القبض مضمون بالضر فلا خيار للبايع الا ما ينقطع عليه العش وان قلنا بالثاني فهو كما لو نقل بعد القبض وان كان النقل بعد القبض هو جها  
للافتقار لعدم الوجوب لان اجازته رضا بثلث لسعة في مدة النقل واصح ما عندنا ان لا خيار له في البيع فاستفرد المذاهب مضمونة على المثلث كضمان المثلث  
المثلث ان كان البايع وكما لو جنى على المبيع بعد القبض عليه ضمانه والمحصل ان وجوب الاجرة ثلثة اوجه تالها وهو الاظهر عدم الفرق بين كون النقل  
القبض فلا خيار له فيه فيجوز مثل هذا الخلاف في وجوب الارض لو بيع في الارض بعد التوبة فنصا رعيه ان يكون في قلها مضمراً ولا يكون تركها مضمراً  
اجزاء فان اجازته في الارض مأمراً ولا يضر خياره بان يقول قلع واعزم الاجرة وارث النقص ولو رضى بترك الاجزاء في الارض سقط خياره للمشتري اجتهاداً  
للعقد ثم ينظر في الترك فان انقص البايع على قوله تركها للمشتري كان ذلك انما لا يملكها وهو اظهر وجهي الشافعية فتكون باقية على ملك البايع والترك اذا كان  
المضمومة فان اراد الرجوع فله ذلك وبه قال اكثر الشافعية ويعود خيار المشتري في الجوهري لا رجوع له ولو لم يرضه الوفاء بالترك والثاني للشافعية انه يملكه بترك  
سقوط الخيار مقلداً لما حصل دار قاله في ضمانه من حصلته شرائط المصلحة حصل الملك منهم من طردوا فخللوا لانه لا يقصد حقيقة المصلحة انما قصد  
دفع الفتن وان لو بيع شرائط المصلحة فخلت وللشافعية في صحة الضميمة وجهان ان يحتملها في اعادة الملك ما ذكرنا في لفظ الترك هذا كله اذا كانت الارض  
ببضائه اما اذا كان فيها عرج من نظران كانت حاصلة يوم البيع واشترها مع الارض فنقصنا الاختلاف وتبناها بالاجزاء كسب الارض اثباتاً ثمنا وساراً للملك  
وان لم يضرها المشتري بعد التركة فان كان قد اخذها عالماً بالاجزاء فللبايع قلها فليس عليه ضمان نقصا الفرار وان احذر ما جاعلا فله الارض عندنا لانه  
عيب يفتقره تصرف المشتري فيمنع رده وللشافعية في ثبوت خيار المشتري في ضمان التوبة فان اضره ناش من ابداءه الاجزاء في الارض والاصح عندنا عدم الرجوع  
الضرر الى غير البيع فان كانت الارض تنقص بالاجزاء ينظر فان لم يورث الفرار من قطع الفرار من نقصا فان في الارض قلها والضرر عند الشافعي لا يضره  
ان يورث الفرار او القلع فنصا فالاختيار في الفسخ فلا يجوز في البيع ناقصا ولكن باخذ الارض وادفعه بايع الاجزاء فان نقص الفرار فليس عليه ان ينقص بل  
خلافه لو كان يورث الاجزاء لزم له البيع والمشتري في ذلك الى ان الحصة الا ان لم يغتبط بغيره بخلاف الفرار وهو قول بعض الشافعية وقال بعضه لا فرق بين  
بين الفرار من قبل يذهب مما وجب على البايع والفاصل بتوبة الفرار لا يضره الارض المضمومة ولم يوجبوا على ادم الجمل وان يبيعه بل وجبوا الارض لان  
الضرر لا يضره ضمانات ائتمه تختلف في ضمانات الجرحين وان لا مثال للخدم بدوانا العثم حتى لو وقع لبنه واثنان من داس الجدار ومثل الجرح  
من غير ضمانات الجرح لولا ان ذلك المصلحة الجرح في البيت اذا قل بعينه هذا البيت داخل في الارض والاشجار والحايط الذي على البايع  
لفظ البيت يدل على مجموع هذه الاشياء بالطائفة لتبادله من اليد ولو كان جنبه كسبته ودار في دخول البيت انما مائة لفظه الارض فقلنا



فِي سُبْحَانَكَ رَبِّهِ رَبَّ السَّمَوَاتِ أَلَا إِلَهُ إِلَّا أَنْتَ

ہوٹا



کتاب الحج

[illegible]



## في بناء ما يدخل في البيع

فوجه اربعة ما يرد قال ابن جرير ان غير المؤبر يكون المشتري والمؤبر للبايع لان اختلاف النوع فاشترى بثلثي اختلاف وقت التامير واصحهما ان الكل يبيع للمبايع كالوحد  
البيع دفعا والفرق لا يرد في سوء المشاكر وان كانت في سبابتين فثلاث في البتة الواحدان كل واحد من المؤبر وغير المؤبر يبيع بحكمه فهذا الذي يثبت  
فلهذا بان غير المؤبر يبيع المؤبر فلهذا وجها واحدا ان كل بئس يبيع بحكمه والفرق ان لاختلاف البقاع فاشترى بثلثي البتة الواحد غير اختلاف  
الا يرد في سوء المشاكر لان المحظرة واحدة من المشاكر في الجميع ما ليس المظنين فان خطه السجل يجمع بين الموقوف الامام واختلاف البناء ويتأكد المشاكر بينهما  
فمن بين ان يكون البناءان مثلا صفتين او متباينتين فروع اوباع مختلفة او بعت الثمرة لم يخرج طلع اخر من تلك الخطة او من نخلة اخرى حيث يقتضيه الحال اشترى  
في الحكم كما هو عند الشافعي ليجعل ان يكون الطلع الجديد للبايع ايضا لان من ثمرة العام ولا يصدق على تلك الخطة انها مؤبرة ولا يكون المشتري لا ينفذ ما ملكه  
بعد البيع وجها كذا في كتاب لوجه في صفة واحدة بين تحول الخطة وانما كان كالوجه بين نوعين من الاناث عند الشافعي والوجه ان طلع الفحل للمبايع يطلع  
الاناث للمشتري ان لم يكن مؤبر اجمع او شقق الطامع من قبل نفسه فقد يباين ان كان مؤبرا وللشافعي قولان هذا الصلحها وقال بعضهم لا يندرج تحت البيع وان لم يؤبر  
**مسئلة** غير الفحل من الاشجار لا يدخل ثمارها في البيع الاصل اذا كانت قد خرجت سواء بد صلحها او لا وسواء كانت باردة او مستمرة في عام وسواء  
الكام عنها او لا وكذا ورد ما يصدق دونه سواء ينفق ولا عند علمائنا وكذا العطن وغيره وبالحيلة كل ما عدا الخطة فان من ثمرته يبيع على ملك البايع اذا كانت  
وجدت عند العقد علما بالاصل السالم عن معاوضة القصر لتخصيصه بالخطة فالتا لشافعي ما عدا الخطة اتمام اولها يصدق منه الورق كغير النور وقد  
سبق حكمه وشجر الحنظل ونحوه يجوز ان يبيع بالتوت ويجوز ان يبيع اذا لم يخلو لانه لا يخلو له سوى الورق وللتوت ثمرة ماؤلة وثانها ما يصدق منها  
الورد وهو ضربان احدهما ما يخرج في عام ثم ينفق كالورد الاخر فاذا بيع اصله بغير ثمرته فهو للمبايع كطلع الخطة المؤبر فان بيع بعد ثمرته وجب قبل ثمرته  
فهو للمشتري كما طلع قبل التامير في حال بعضهم انه يكون للمبايع فيه والثاني ما يخرج رده ظاهر كالباسمين فان خرج رده فهو للمبايع والا فلا للمشتري في ثمرتها  
ما يصدق منه الثمرة وهو ضربان احدهما ما يخرج من ثمره باردة بلا قشر ولا كام كاللبن فهو كالباسمين والآخر العنب اللين وان كان كل جنة من قشر لطيف ينفق  
ويخرج منها نور لطيف لا ينفق في ثمره الخطة بعد التامير لا عبرة به والثاني ما يكون كذلك وهو ضربان احدهما ما يخرج من ثمره بغير ثمره النور في ثمرته  
بغير ثمره كالفلاح والكثير واشباهها فان باع الاصل قبل انفق الثمرة فانها تنفق على ملك المشتري وان كان النور قد خرج وان باع بعد الانقضاء وثانها  
النور في البيع وان باع بعد الانقضاء وقبل ثمره النور فوجها واحدا انها للمشتري في ثمره لا للاستئثار بالنور من ثمره استئثار بثمر الشجر بالكام والثاني ان يملك  
ثمرتها لهما من ثمره استئثارها بعد التامير بالفسخ لا بغير وهو ارجح عند الكوفي والثاني ما يبيع له صاحب على الثمرة المقصودة وهو ثمرتها احدهما ماله ثمره واحد  
كالرمان فان باع اصله وقد ظهر الرمان بقره فهو للمبايع ولا اعتبار بقره لان بقاءه من مصلحة والذي لم يقره فهو للمشتري والثاني ماله ثمران كالجوز  
واللوز والفتق والثاني فان باع اصله خربها فلهما ما يخرج على ملك المشتري وان باعها بعد الخروج يبيع على ملك البايع ولا يبيع في ذلك ثمنه في ثمره الا على  
على اصح القولين والثاني بغيره واعلم ان اشجار الفحل من الاشجار ما يخرج ثمرته في عام منها ما يخرج ثمرته في عام من غير ثمره كالجوز والفتق منها ما يخرج ثمرته بغير ثمره  
لرمان واللوز وما ذكرنا من الحكم فيها اذا بيع الاصل بعد ثمره النور عنه فان بيع بقره عاد الكلام السابق **مسئلة** العطن ضربان احدهما الساق يبيع سنين  
وبقر كل سنة وهو فطن الجوز والساق والبصرة والثاني ما لا يبيع اكثر من سنة واحدة وكلاما لا يدخل الجوز الفطن يبيع الاصل سواء تفتح ولا وقال الشافعي في السلم  
كان الخطة ان يبيع الاصل قبل ثمره الجوز وبعدة قبل اكامل العطن فلا يرد من شرط القطع فان لم ينفق القطع حتى خرج الجوز فهو للمشتري وحده من غير ملكه وقال  
بعضهم ان باع بعد اكامل القصر فان ثمنه الجوز يبيع طوعا وعطفا في البيع بخلاف الثمرة المؤبر لا تدخل في بيع الشجرة لان الشجرة مقصودة لثمرتها  
الاعوام ولا مقصود منها سوى الثمرة الموجودة وان لم ينفق لم يخرجه البيع اصح الوجهين لان المقصود مستود باليسر من صلحها بخلاف الجوز واللوز في الفحل  
الاستفاد **مسئلة** اذا باع الثمرة ولم يشترط القطع استحق المشتري الا بقاءه الى العطفان بحري المادة فاجرى عن ثمنه بقطع الثمار لا فربما لحاق العرب  
بالعام وذلك كما يوجد في البلاد الشديدة البرد واما لا يتهي ثمارها الى الحلاوة واعتاد اهلها قطع المحصر اذا عرفت هذا فالثمار يختلف زمان اخذها فانها  
تؤخذ في المادة بلر وحده اذا انتهت حلاوة وما يؤخذ طبيا اذا انتهى تطهيره ليس له الزام بقطعه منقضا وما يؤخذ ثمرها اذا انتهى ثمنها فربما يرجع الى القاد  
في ثمره غير الخطة من سائر الاشجار **كتاب** لو جفت على الاصل الضر ولو بقيت الثمرة لم يوجب القطع وان كان الضر وكثيرا على اشكال **مسئلة** لو انتقل الخطة  
بغير عقد البيع لم يثبت هذا الحكم قبل الثمرة الظاهرة للناقل اذا وجدت قبل النقل سواء كانت مؤبرة او غير مؤبرة عند علمائنا ولا فرق بين ان يكون العقد  
الناقل عقدا معاوضة كالنكاح والاجارة والصلح وغيره عقدا معاوضة كالواصل فاختلافها في ثمرتها وطلوعها وقد ظهر طلع غير مؤبر فانه يرجع بنصف الخطة دون  
الثمره للاصل المانع من نقل الملك عن صاحبه لا بسبب ثمن السالم عن معاوضة البيع وقال الشافعي ان عقود المعاوضات يبيع فلو اصدقتا بخلاف الطلع  
التامير وجب له ما اجارة او عوض صلح دخل الثمرة في العقد بغير قياس على البيع ليس بشي لاننا نعارض بقباس ما قبل التامير على ما بعده ولو ملكها بغير عقد  
معاوضة كانا اصدقتا بخلاف طلعها بعد الطلع وقبل التامير فانه يرجع بنصف الخطة خاصة دون الثمرة لان الزيادة المتصلة لا تتبع في الخلق فالثمره لو  
ولو باع بخلاف ما ثبت عند المشتري ثم افسد المشتري رجوع البايع بالخطة لم يبعها الثمرة عند الانقضاء موجبة هو عقد البيع وللشافعي قولان احدهما انه يبيع  
ملكه زال عن الاصل فوجب ان يتبعها الثمرة كالورد والبايع والثاني لا يثبتها الا بغير رجوع الباع غير عقد معاوضة فلم يبعها الطلع كالوطلوع امرته وكذا الوهب  
مختلفة في طلع غير مؤبر لم يبيع الطلع الاصل وكان بائنا على ملك الوهب سواء كان معاوضة ولا وللشافعي القولان السابقان ولو رجع في الحب بعد  
الطلع قبل التامير لم يدخل الطلع في الرجوع وللشافعي القولان ولورد من نخلة قد طلع قبل ان يؤبر لم يدخل في الرجوع قصصا على ما بينا ولا في العطف ولا في  
الرجوع لا يرد بل الملك فلا يسترجع الثمرة وهو جدي لا ينافي في قوله القديم يدخل **مسئلة** لو كانت الثمرة مؤبرة في البيع فاختدت اخرى في  
تلك الخطة فبيع لم يبيع وان كان غير مؤبر لم يبيع فان لم يمتز فيهما شر كان فان لم يعلم قدر ما اكل منها اصطلاحا ولا ينفذ لان المكان التسليم كذا لو اشترى  
طعاما فامرجه بطعام البايع قبل انقبض ولم يفسد ولو باع اوصا وبيعها ذرع او يذرع فهو للمبايع فان شرط المشتري لنفسه في بيعها اكلها لانه بائع للمبايع

وللشافعي

فلهذا

الوجهين

من ثمنه فالحاصل للمشتري  
بيع بعد التفتق فهو للمبايع  
كالورد فان باع بعد ثمره  
او بعت



كتاب البيع

التبعية الى جبر المصادرة فان قيل لزم وعبر لم يكن له ذلك سواء قصر مدة الثاني عن الاول ولا ولو كان للزوم اصل ثابت بغيره بعد اخرى فعلى المبيع تنفي  
الارض منه بعد الجدة الاولى ويجعل المبيع حتى يمتلئ ولا يدخل المعلن في البيع الا مع الشرط فلا يملك المبيع وقتلا بالدخول مع الاطلاق تجزئ من الفسخ ولا  
في الجميع وبعد خلو الارض البر والعين وما اهلها على ما قلناه **المقصد السابع في الخالف ومطالبة ثلثة الاول** سببه مسئلة انما يقع الخالف  
اذا اختلفوا واشتمل كل واحد من المتبايعين على دعوى بغيرها صاحبه ولا بد من هذا ولا ذلك مثل ان يدعى ان يباع عليه هذا العبد بالثمن فيقول المشتري ما يفتنه  
العبد بل يفتنه هذا الجارية بالثمن فيقول المشتري لا ينكره الاخر وكل منهما منكروا ما يدعيه الاخر والكل يتوجه عليه المبيع فيجعل كل منهما ما يفتنه على نفق  
ما ادعاه الاخر فيجعل المشتري انما يباع هذا العبد بجعلت لبايع ان يبيع به الجارية ويحكم بثلثة العقد معا ولا فرق بين ان يكون الثمن مضمنا او في الدية  
وقال الشافعي ان كان الثمن مضمنا لم يملكوا لاختلاف في جنس الثمن وان كان في الدية فوجهها احدهما انها يتخالفان في حكم كالوكان مضمنا الثاني انه لا تخالف لان  
المبيع مختلف في جنس الثمن ليس بمعين حتى يطر به العقد مسئلة في لوقال الزوج اصدقك بالالف قال بل لا تخلف كل واحد منهما على غيره ما يدعيه صاحبه  
ولم يجمع احدهما في المبيع بين الفتي والاثبات ولا يتعلق بينهما فسخ ولا انقضاء بل يثبت من المثل في احدهما التخالف فيجمع كل منهما بينه وبين الفسخ والاثبات  
والاخر لا تخالف بل يجعل كل منهما على نفق ما يدعيه الاخر لا يجمع بين النفي والاثبات في مبيته ولا يتعلق بمبيته فسخ ولا انقضاء مسئلة لو اوفى ما مدعي مع العبد  
البيعة على دعواه وقام للمشتري الجارية البيعة على دعواه فان امكن الجمع بينهما بان يكون الثمن مطلقا غير معين والزمان متعديا حكم بهما معا بثبت العقدان ولا يبرر  
وان لم يكن اما بان يكون الثمن واحدا مضمنا او اخذ الزمان بحيث لا يمكن الجمع بين العقدين فعادى سببا في حكم كذا نص البيهقي وقال الشافعي اذا قل كل منهما ما يفتنه  
على ما ذكره مسلمت الجارية للمشتري اما العبد فقد اقر البائع بدعيه وقامت البيعة عليه فان كان في الدية المشتري اقره عنده وان كان في الدية البائع فوجهها احدهما ان يملك  
المشتري بغيره على قوله والثاني لا يجبر لا ينكر ملكه فنهى عن بيعه فحكم بغيره كغيره لم يملكه كذا نص في الحاشية في بيعه وحفظ ثمنه فخل مسئلة لو اختلفوا  
في قدر الثمن خاصة فقال البائع بثلثة فيقول المشتري بخمس فان كان لاحد ما يدعيه على ما يقوله سمعنا بيته من يكون القول قوله مع الفسخ وعدم  
البيعة وعند الشافعي يبيع البيعتان معا من حيث ان كل واحد منهما مباح وحق قولان اما التساقط فكانه لا بد منه واما التوقف الى ظهور الاحمال فان لم يكن لواحدهما  
بيته قال اكثر علمائنا ان كانت السلعة قائمة فالقول قول البائع مع مبيته وان كانت تالفة فالقول قول المشتري مع مبيته لان المشتري مع قيام السلعة يكون مدعيها  
لتملكها وانتقالها اليه بما ادعاه من العوض البائع ينكره واما بعد التلف فالبايع يدعي على المشتري ما لا في ذمته والمشتري ينكره فيقدم قوله ولما روي عن  
الصالح عليه السلام انه قال في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري هو بكذا وكذا بل قل ما قال البائع قال القول قول البائع مع مبيته اذا كان الشيء قائما بغيره وهو بدل  
لعموم على ان اذا لم يكن قائما بغيره يكون القول قول المشتري قال بعض علمائنا ولا يبرر القول قول البائع ان كانت السلعة في يده وقال الشافعي يتخالفان سواء كانت  
السلعة قائمة او تالفة وبر قال محمد بن الحسن واحمد احدى الروايتين لما روي بن سعد ان النبي اذا اختلف المتبايعان في القول قول البائع والبيع باختيارا ومعنى ذلك  
ان القول قوله مع مبيته المتبايع باختيارا ان شاء اخذ بما قال وان شاء حلف بما ذكر البائع لا يبرر بيته ولا نهما اختلفا العقدان فيهما بينهما وليس معهما بيعة  
فخالفنا كالوكانت السلعة قائمة ولا ان البائع مدعي زيادة الثمن ومدعي عليه تملك السلعة بالاقل والمشتري العكس فكل منهما مباح منكر ومنع دلالة الخبر على القول  
والعموم ان ليس كل اختلاف يقع من المتبايعين يكون هذا الحكم فلم قلتم ان صورة النزاع منه ولم قلتم ان المتبايع تجزئ من الاخذ بقوله والحلف لم لا يجوز ان يكون الجاني  
لدى ان يملكه ويغف عنه ولا يتم اختلافهما في العقد بل في الثمن ومنع ثبوت حكم الاصل فانما يقبض ما مع قيام السلعة يكون القول قول البائع مع مبيته من غير مخالفة  
ابو حنيفة وابو يوسف ان كانت السلعة قائمة بها حالها حالها وان كانت تالفة لم يتخافا وهو الزيادة الاخرى عن احد لان القياس يقتضي ان يكون القول قول المشتري لثبوتها  
على عقد صحيح ثم البائع يدعي زيادة ينكرها المشتري فيقدم قوله مع الفسخ لا انما ذكرناه في حال قيام السلعة لما روي بن سعد عن النبي صلى الله عليه واله ان اختلاف  
المتبايعان في السلعة قائمة ولا يبرر بيته لاحدهما حالها حالها على البيع على حكم القياس وهو انها قد انتقلت الى المشتري واختلافهما في بيعه عليه فالبائع  
يدعي زيادة ينكرها المشتري اجاب الشافعية بمنع انتزاعه القياس فيقول المشتري لا يبرر بيته من كل واحد منهما مباح مدعي عليه لان البائع يدعي العقد والعين والمشتري  
يدعي العقد بالثمن وهما عقدان مختلفان والخبر لم يذكر فيه تخالف ولا في شيء من الاخبار وعلى ان التخالف يثبت مع قيام السلعة يمكن معرفة ثمنها في العرف  
فيستدل ذلكا فلو كانت السلعة قائمة فمقتضى ما دلل على ذلك من ابيات احاديث القول الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة والثالث ان كان قبل القبض فخالفا  
وان كان بعد القبض فالقول قول المشتري لان بعد القبض صار جانب الشرع اقوى من جانب البائع لانه لا يدفع اليه السلعة اتمت عليها ولم يوثق منه فكان القول  
وليس يصحح لان المبدأ لا تقوى مع اتفاقهم على البيع التسليم بالبدل اسما وانما يقبل قول الامين اذا اقامه مقام نفسه بخلاف صورة النزاع وقال غفر ابو ثور  
القول قول المشتري بكل حال لان منكره بغيره فقه مسئلة لو امار المتبايعان واختلفت دية الثمن والمشتري فهو كالمتبايعين عندنا فان كانت  
السلعة قائمة خلف دية البائع وان كانت تالفة خلف دية المشتري وكذا قال الشافعي بانها يتخالفان كالمتبايعين لان ما كان للموثر ينقل للموثر وقال ابو حنيفة  
ان كان البيع بد وارت البائع خالفا وان كان في بد وارت المشتري فالقول قول مبيته لان القياس عدم التخالف فانه مع بقاء السلعة مسئلة اذا اختلفا في العرف  
فقال البائع بثلثة فيقول المشتري بل يفتنه هذا العبد وهذه الجارية بالثمن فيقول البائع لا يفتنه هذا العبد فاقول البائع لان المشتري سلم استحقاقا لا  
في فتمترو يدعي مع شئين والبائع ينكر احدهما فيقدم قوله وقال الشافعي يتخالفان كما تقدمت منه في لو اختلفا في قدر الثمن الثمن معا بان يقول البائع بثلثة  
هذا العبد بالثمن فيقول المشتري بثلثة هذه الجارية بالثمن فاقول البائع لا يفتنه هذا العبد فاقول البائع لان المشتري سلم استحقاقا لا يملكه فاقول البائع  
ما باع العبد الجارية بالثمن فيقول المشتري انما باع العبد وحده بالثمن فيقول البائع لا يفتنه هذا العبد فاقول البائع لان المشتري سلم استحقاقا لا يملكه فاقول البائع  
المشتري بل بالثمن مع اتفاقهما على غير البيع فاقول البائع ما بعت به بالثمن فيقول المشتري ما بعت به بالثمن فاقول البائع لان المشتري سلم استحقاقا لا يملكه فاقول البائع  
منه فكل منهما منكروا مباحا لثبوتها كاتلناه جعلت لبايع ما بعت به بالثمن فيقول المشتري ما بعت به بالثمن فاقول البائع لان المشتري سلم استحقاقا لا يملكه فاقول البائع  
قول منكر زيادة الصفوة واختلفوا في صفين مختلفين في حالها حالها وبر قال الشافعي مسئلة لو اختلفا في شرط العقد لاجل الاختلاف اقد اقبل او لم يملك



# في احكام المخلض

وحكم الفاهم مسئلتان اذا حلف كل من المتبايعين بمن النفي سقطت الدعوى وان عندنا كما لو ادعى على القتر شي او شره فانكر وحلف سقطت الدعوى وكان الملك باقيا على حاله ولو حلف بقبول عقد حتى يحكم بانفسه او اما الشافعي والظاهر ان الحالف فقال اذا تخالف المتعاقدان في العقد بوجها احدهما ان لا ينسخ الحالف فيه وجه اخر انه ينسخ بالحالف كما ينسخ النكاح بخالف المتبايعين ولان الحالف يحقق ما قاله ولو قال البايع بعت بالثمن فقال المشتري اشتري بغير ما شرته ينقض كذا هنا قال القاضي ابو الطيب لا وهو النصوص المتقدمة في كسبة القديعة والمجدة لا عرفت لغير ذلك لان البينة القوي من البين ولو اقام منها بينة على ما يقوله لا ينسخ العقد بالبين اولى بعدم النسخ ولا يشبهه للعنان لا يقول الزوج بقطع النكاح فقامت بمبينة مقام طلاق بخلاف المتبايعين مسئلتان لو رجع احدهما الى قول الاخر فان كان قبل الحالف حكم بقتضى عقده وان كان بعد الحالف فكذلك فلو حلف ان يبيع الجار بـ درهم حلف المشتري ان يرد درهم البند المشتري بصدقه البايع كان حكمه كما لو حلف النكاح كذب بمبينة قال علماء الفقه ان جاء الحالف تائيبا الى الله ورضخ ما حلف عليه كان اصحابه اخذوا نكاحا بنافي هنا وما الشافعي فله قولان احدهما نسخ العقد بمجرد الحالف من غير حاجة الى حكم الحاكم بالبيع والشافعي لا ينسخ الحاكم حكمه في الاول فانهما يترافان ولو نقض اهل الجاهل بالبين لو بعد فاقبل بالبدل من يحدد عند ذلك ينسخ في الحال ويبين ان يخاص من اصله لاشدته ووجه الفهم هو الاول انموذ المشتري قبل الاختلاف وعلى هذا فاحكام بدعوى بعد الحالف الى الموافقة فينظر هل يفي المشتري ما يقوله البايع من الثمن فان فعل الجار البايع عليه الا نظر من البايع بما يقوله المشتري فان فعل فذلك والا فلا يحتاج الى منعه العقد ومن الذي ينسخه وجهان احدهما ان الحكم للعقد فمقتضى الحكم كذا النسخ الفسخ لا ينسخ بمبينة ولا يظهر ما عندهم ان المتبايعين ان يخاصوا واحدهما ان يفر ببيع كالفسخ بالقبول الجوهري اذ قلنا الحكم هو الذي ينسخ فذلك ان الاستمرار على التزم وكما في الفسخ واما اذا اخرجوا من خصوصية ولم يوافقا على شيء لا ينسخا فبغير نظر واذ فسخ العقد ما بينهما او بغير حكم وقع الفسخ ظاهر وهو ما يتبع باطنه للشافعي ثلثة اوجه احدها لان سبيل الفسخ بعد ارضاءه لعدم الوقوف على الثمن وانما يرتفع بالظن والمقدح محققا فنفسه وانما قد لا يثبت في الظن ان كان الفسخ الظاهر بين البايع والثاني ان يرفع ظاهره وباطنه لا ينسخ لا استدراك الظاهر فاشبهه بالبيع الثالث ان البايع ان كان عالما بالفسخ بغير ظاهره وباطنه لا يمكن استيفاءه وتبطل البيع فذلك الممنوع كان عاصبا فلا يقع الفسخ بذلك وان كان المشتري ظاهرا وقع الفسخ ظاهره وباطنه لان البايع الاصل للمحضر من الثمن فاستحق الفسخ كالموثر المشتري وهو يجرى مثل هذا الخلاف اذا فرغنا على انفسنا العقد ينسخ الظاهر محرم بالارض فاعضا فاعضا ولا قلنا لا ارضاء فاعضا وانما تارة او غير ذلك منها ما يتبعه واليه وان منعناه لم يجرى له التصرف لكن لو كان البايع صادقا وظاهرا في حال من ظن انما استرد البيع فله بيعه بالحاكم او لحد الوجه ان يفسخه عندهم واستيفاء حصه من ثمنه اذا تقرر هذا فكل موضع قلنا ان الفسخ يقع ظاهره وباطنه فان كان البايع ظاهرا لم يجرى التصرف في البيع بوجوب عليه رده على المشتري بالثمن المسمى لا يرد لغيره وانما يرد لغيره بطلبه وان كان المشتري ظاهرا فان البايع قد حصل منه ملك المشتري ولم عليه الثمن وهو من غير حرج فله ان يبيع جميعه او مقدار حصته وهل يبيعه بنفسه او يتولاه الحكم وجهان احدهما ان يرفع الى الحاكم لبيعه لان الولاية للحاكم على صاحب دون هذا البايع والثاني بغيره وهو منصوص الشافعي لا يرد بغيره عليه ونفسه الى الحاكم ولشأن حقه عند مجوز ذلك للضرورة كاجور لسان ملك المشتري للحاجة وعندنا ان يمكن الحاكم وجبا قوله وينبغي فاذا بعد فان كان الثمن فحقه فقد اسفوا وان نقص بالباقي فتمت المشتري وان فضل فله المشتري وان تلفت مذكور كان من ضمانه وان تخالفا بعد تلف السلعة وجب بدقمة البيع متى اعتبر قيمته على الوجهين احدهما اكثر ما كانت من حين القبض والثاني حال التلف كالمقبوض على وجه السوم هذه الفرع مبني على ما اذا اختلفا في قدر الثمن وذكر الجوهري عبارة يجرى هذه الصورة ويحرم على البائع ان يفسخ من الحق فالوجه تنفيذه باطنا وان صدقتهما جميعا قال لاشك في الانسحاب وليس ذلك موضع الخلاف وكان كالموثر ان لا ارضاء من البطل ليرفع باطنا وطريق الصدق انشاء الفسخ ان ادا الملك فبما عاده اليه وان صدق الفسخ من الحاكم فالظن الانفسا باطنا لا ينفع به الحق واعلم ان هذا لا يتحقق على من ميناها اذا كان الاختلاف في كسبة الثمن وانما يبيع فيها اذا اختلفا في قبض البيع كالعقد او الجارية او في قبض كالدابة الغنم والفضة وهما نقول ان البطل لا يبيع له التصرف فيما صادرة الحق له الفسخ من البيع كان على المشتري البيع ان كان غافلا بما جاز له قوله اذا اختلف المتبايعان معا فاعضا واداه العاثر وهذا عندنا صحيح فيها اذا كان الاختلاف في الاعيان المتعددة لاني قد اقر الثمن فذا كان المشتري اخذ ما اداه وسقطت دعواه بمبينة البايع وجب عليه رده ما اخذناه وهو بطلان اخذ بمبينة البايع وان تلفت هذا المشتري فغلبه قيمته سواء كانت اكثر من الثمن او اقل وهل يعتبر وقت التلف كان مورد الفسخ البين لو بقيت القيمة خلفت مائة ذات الاصل في نظر المثلث يوم القبض لا نرفت دخول البيع في ضمانه الا اقل لانها ان كانت اقل العقد فازيادة حدثت في ملك المشتري وان كان يوم القبض اقل منه يوم دخول ضمانه او باعلى الثمن يوم القبض لم يورث التلف لان يده بدقمة الثمن على الثمن ولما فيه هذه الاحتمالات لا ريب في قولنا انفسا فكلنا وفيما اذا اختلفا في قدر الثمن او الاجل او الضمن او غير ذلك على ما تقدم مسئلتان لو اذنت في بد المشتري فاما زائدة او منفصلة فان كانت منفصلة فهي للبائع بردها المشتري مع البين وان كانت منفصلة كالموثر او الفسخ والكتب والمهر قلنا العقد يرتفع من اصله هو الظاهر عند وقوع الشارع عمنه في بعتين البيع لو بقيت الثمن اي البين هو فالنماء للبائع وبجبا فسخ الثمن وتلف البيع ان قلنا من حين فاعضا للمشتري وعليه قيمته يوم التلف عند الشافعي يتلاق ذلك في الصورة وفيما اذا اختلفا في قدر الثمن وغيره على ما سلف قال بعض الشافعية هذا الخلاف السابق القيمة متى اعتبر نظر الى ان العقد يرتفع من اصله او من حرجه ان قلنا بالاول قالوا لعل نص الثمن وان قلنا بالثاني اعتبرنا قيمته يوم التلف مسئلتان لو اشترى عبدان وعلقت احدهما ثم اختلفا في قدر الثمن قدما قول المشتري مع بمبينة كاذمينا اليه وقال الشافعي يتخالفان بناء على اصله وهل يرد الباقي فيه الخلاف المذكور في مثله فلو وجد الباقي مبيعا ان قلنا يرد فمضى قيمة الباقي اليه وفي القيمة المستقرة الوجه الاربعة لغيره وان كان الاصح منها غير الاصح في القيمة المستقرة لغيره الا ان يبيع بجزء ان يكون التبيين ان النظر الى القيمة ثم ليس بغيره ولكن يغير منها الارش الذي هو جزء من الثمن وكذا للمال في غير ذلك تلف احد البعدين وجدنا عاصبا بالباقي فجزءنا افراده بالرد وتوزيع الثمن على قيمة التالفة الباقي فلهذا الغرم القيمة فكان النظر للمالاة الا ان الباقى ولو كان البيع قائما لا انزلت بغيره مع الارش وهو كذا ما نقص من القيمة لان لكل مضمون على المشتري القيمة فيكون لبعض مضموننا بعض القيمة اما البيع لو تغير في بد البايع وافضى الامر الى الارش وجب برده من الثمن لان لكل مضمون على البايع بالثمن فكذلك البعض وهذا اصل مطر في المسائل كل موضع لو تلف الكل كان

وان كان البايع  
وان صدره  
التميز



کتاب البیوع

نضموا على الشخص القيمة فاذ التفت لبعض كان ضمنوا عليه ببعض القيمة كالمقصود غيره الا في صورة واحدة وهي ما اذا جلي ذكوت ثم تلفت طاله هذا المحل  
كان ما جلي القابض المسمى القيمة ولو تفت في الأثر وجهان للشافعية قد نكحوا اختلاف في القيمة الواجبة عليه ولا أرض قدم قول المشتري مع القيمة  
لأنه الغايم **مسألة** التفت قد يكون حقيقة كما لو ملك العبد وقد يكون مجازا كما لو تفت المشتري ودفق ارباع او ربعا قبض وتوض وهذا يكون للبائع  
انزع العبد ويجوز بطلان هذه العقود وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان هذه التصرفات بمنزلة الاملا بوجوب القيمة وتبقى هذه التصرفات على الصحة  
جنبا والقبض لا يكون حقيقة كما لو تفت بزم من البيع انقصت صفته صمته وقد يكون مجازا كما لو تزوج المجازة بالبيعة والعبد يبيع فعندنا بطل النكاح ان لم  
يجز البائع وهو لم يفتى الشافعية في بعضهم على المشتري ما بين يمينها من وجه وخليفة وتعود الى البائع والنكاح محاله **مسألة** لو كان العبد يبيع قد بقى من التفت  
كان عليه قيمته للبائع اذا خلفت ثم يبعه لتعدن والوصول اليه وقال الشافعي اذا خالف العام يمتنع الضعف فان الاما لا يزيد على الثلث بغير المشتري القيمة كما قلنا ولو  
كانت المشتري كتابه بجهة كان للبائع فضها قال الشافعي ثم مكاتبهم بغير المشتري القيمة كالابن ولو رهنه كان للبائع ان يبعه وقال الشافعي تجوز البائع بغير اخذ القيمة  
والصبر ان فكك الوهن ولو اكره كان للبائع اخذ ومنع المجازة وقال الشافعي في علي ان يبيع المستاجر هل يجوز ان قلنا لا فهو كالو رهنه وان قلنا نعم فللبائع اخذ القيمة  
بقرعة عند المستاجر الى افضله المدة والاجر السمتا للمشتري وعليه للبائع اجرة النسل لمدة الباقية وان كان قد آخرو من البائع فله اخذ لانه لا رضى انكح الاجازة  
وجهان كالويلع الداد المستاجر من المستاجر ان قلنا لا يفتخ فلي البائع المسمى المشتري وعلى المشتري اجرة مثل الدية الباقية للبائع وان اعزم القيمة هذه الصورة  
ثم ان رفع السبل كالحبل وامكن الرد هل يبره القيمة ويرد العبد يبنى لك على ان يقبل ارتفاع الحبل ملك من مولاه الا بقرعة بغير وجهها احدها ان يبيع المشتري والفتح يبر  
على الاقرب وانما هو وارده على القيمة واصحها عندنا وعندهم ان يرقى باقره ملك البائع والفتح وارده عليه وانما وجبت القيمة له بالقرعة وانما المرهون والكتاب فبها  
طريقان احدهما طرد الوجهين وظهر ما عندهم القطع ببقاء الملك للمشتري كان المشتري والمشتري العبد بقرعة البائع الفسخ الرجوع اليه ولو كان موهنا  
مكاتبه ليس له ذلك والوجه عندنا بطلان الكتاب ولو رهنه قلنا وانما المكاتب انما من يبيع به فهو كالمهرمون والكتاب كالا بقرع لان حق المكاتب لا يعلق بمو ربيع  
والفتح وهو الوبر بغيره للشافعية لاحتالات قال الجوهري واذا قلنا ببقاء الملك للمشتري والفتح وارده على القيمة كافي صورة الثلث فلا رد ولا استرداد واذا قلنا باعلا به  
الى البائع ثبت الرد والاسترداد عند ارتفاع الجواز **مسألة** لو اخلف المشتري البائع فادعى احداهما بقرعة العبد يبيع انكر الاخر فالتول قول المنكر مع مسه فال  
الشافعي اذا خلف كل منهما بعد التحالف قبله لم يحكم بقرعة العبد يبيع ان لم يكن الأمر كقولنا لا يفتخ العبد كالحال لانه ملك المشتري وهو صادق بقرعة ثم ان منع العقد  
او عاهد العبد الى البائع بسبب عتق عليه لا يشتري كاذب بقرعة العبد يفتخ عليه فهو بمنزلة من اقرب بقرعة العبد استراه ولا يفتخ في الباطن ان كان البائع كادوا  
بعتق على المشتري ان كان صادقا ولاء هذا العبد موثوقا ببيع البائع ولا يشتري ولو صدق المشتري البائع حكم بقرعة عليه بقرعة العبد ان كان البائع كادوا  
ببيع ثم قال كنت اعتقته بقرعة العبد يبيع ولو صدق البائع المشتري نظرا خلف البائع ما تحريمه ولا مام المشتري فاذا صدق البائع عتق بقرعة عاده العبد اليه  
يقولون ان لم يكذب المشتري بعد ما خلفت بقرعة حتى يجعل مقره بقرعة وان خلف المشتري بقرعة او لا خلف البائع وصدقه عتق او عاهد البائع خلفه بعد خلف المشتري  
تكتف بقرعة او لا تحريم عليه لو كان البيع بعض العبد فاذا عاقل ملك البائع عتق ذلك العبد عليه لم يقوم عليه الباقى لان من حصل العتق المباشر بقرعة او لا بقرعة  
مضاد كما لو خلف ابنه وعبد لو قال احدهما ان يفتخ هذا العبد انكر الاخر فتقضي بقرعة ولا يقوم عليه الباقى **مسألة** لو كان البيع جارية ووطئها  
ثم اخلفا في قد العتق خلف المشتري عند ان كانت لسلعة فالتة وان كانت باقية خلف البائع وعند الشافعي ان كانت ثيبا فلا أرض عليه مع دهوان تأ بخالفان  
بقرعة مع أرض البكارة لانه نصا بقرعة ولو تزوجا الى مجلس الحكم ولو تزوجا بعد فاصح وجه السامع من المشتري على المجازة بقرعة ملكه وبعد التحالف قبل الفسخ  
وجهان قريبان واولى التحريم لاثر ان على الزوال **مسألة** لو جرى البيع بين كوكبين واختلفا للشافعي في تحالفهما جازا وجعلنا مع ان عرض اليهين ليجاز نظام  
منهقر واقرار الوكيل على موكله غير معتبول ولو تعاقبل الشاهبان ورد المشتري البيع بالعبد بعد قبض البائع الشن واختلفا لفتقد الشن فالتقول قول البائع  
يمسقه قاله الشافعي لان العقد قد انفع والمشتري يدعى بقرعة والاصل علمها **مسألة** لو ادعى الفسخ قبل الفسخ وانكر الاخر فقدم قول المنكر مع اليقين والشن  
البقاء ولو قلنا بالتحالف فيما اذا اختلفا في قد الشن فاختلفا في قيمة السلعة انما العذر يرجع الى قيمة مثلها موصوفا بصفاتهما فان اختلفا في لصفته قدم قول المشتري  
لاصالة براهته ولو تعاقلا البيع ورد بسبب بعد قبض الشن ثم اختلفا في قد قد قدم قول البائع مع يمينه لان منكر ما يدعيه المشتري بعد الفسخ ولو قال بعتك وانا  
صقي فقال بل كنت الغايم قول مدعي الصحة ويجعل تقدم قول البائع لاصالة البقاء ولو قال بعت وانا محنون ولم يعلم بسفه قدم قول المشتري مع يمينه  
والا فكالصحة **خاتمة** تشتمل على الاقالة **مسألة** الاقالة بعد البيع جازة قبل جبر ان قدم احد المتعاقدين على البيع قال رسول الله صلى الله عليه واله  
من اقال اخاه المسلم صفة بقرعة ما اقاله الله عشره يوم القيمة اذا عرفت هذا فالاقالة ان يقول الشاهبان اننا عتقا او يقول احدهما اقلتك فمقبول  
الاخر ولو تعاقلا بلفظ البيع فان قصد الاقالة المحضة لم يجمعها لوجهين ابيع حيث لم يقصد **مسألة** الاقالة من العقد الاول وليس ببعاء عندنا  
اصح قولنا الشافعي انها لو كانت بيعا للصحة مع غير البائع وبغير الشن الاول قاله القندلي انها بيع وبقرعة قال مالك لانها نقل ملك بعوض او ايجاد قبول فاشبهت  
التولية والمباشرة لا تستلزم الاتحاد وتعارض ما تقدم وبان البيع رجوع اليه بلفظ لا يفتقد بقرعة البائع ابتداء فله بيعا كالرد بالعبد عرفت هذا فالاقالة  
اذا ذكرت الاقالة فيه المحل السابق اما اذا ذكرت بلفظ الفسخ فلا خلاف انها فسخ وليس بها فسخ بعض **مسألة** الاقالة في البيع فحق المتعاقدين  
وعندهما الاصل لان الصفة ليست لفظ بيع ولان ما كان فسخا في حق المتعاقدين كان فسخا في حق غيره كما لو رد بالعبد قال ابو حنيفة انها فسخ في حق المتعاقدين  
وهي بمنزلة البيع في حق غيره ما ثبت فيها الشفعة للشفيع لان الاقالة نقل ملك بعوض مومال فثبت جنة الشفعة فالبائع وبيع كونهما نقل ملك بلعادة للملك  
الاول فيها يعود الملك الاول فافسخ العقد قال ابو يوسف هي مع بعد القبض وفسخ قبله الا في المعاقرة فانه يبيع فيه قبل القبض **مسألة** لا يثبت  
الشفعة عندنا بالاقالة وان اقي بها فاصدا لها بلفظ البيع لان العتق المعنى قال ابو حنيفة ثبت فيها الشفعة وان كان بلفظ الاقالة ولو تعاقلا في  
لم يجب لتعاقب في المجلس لانها ليست بينهما ومن جعلها بيعا مع يجوز في السلم قبل القبض ان كان فسخا وان كانت بيعا فلا يجوز الاقالة بعد ثلث البيع

فی الزمان



في احكام الاقوال

ملک

### المنكوريد

عن







# في بيان ما هو حرام من الخمر

أمر أن اصدق الشيء وأكرم تخمه حارله لحد لو أن جراح المدي عن اصادق، قال العلم لا يعلم بالاجرة وقبل الهدنة إذا اصدى اليه قال قبيلة الاعنة للصادق، في قوله  
 العز أن يهدى الخمر فاعتلها قال لا قال قلبان لو استارط قال زابت لم يقرأه كان بهذا قال قلت لافال فلا يقبله وهو محمول على الكراهة جميعا، الأكل  
**مسئلة** ويكره خصا الحوان لما صد من الامام ومعاملة الطالبين لعدم تحريم الخمر، وكذا يكره معاملته السئلة والادنين والحدادين لان امر المؤمنين  
 قال سار كوا من قبل عليه الرورق فانه لجلب الرورق وكذا يكره معاملته ذوي العاهات ولا كذا ويجالسهم وضالكهم لما روى من انه من اجب من اجب وكذا يكره معاملته  
 القلة **مسئلة** من الخمر ما هو حرام وهو اسام **الاول** كل يجر لا يقبل الظاهر رسوله كانت بحاسة ذائبة كالخمر والنبتين والفتاح والبنز والدم  
 وابوال المانوك لحد وازوايه والكلي المحترق لحد انهما او عصبه كالماءات الحنة التي لا يقبل الظاهر لا الدهن الجبر والعرض لمادة الاستصبا تحت السطاحنة  
 لا تحت لاطله لان البحار الصاعدة بالاشتغال لا بد ان تستصحب ثامن لواء الدهن ولو كانت بخاسة الدهن ذائبة كالابنة المقطوعة من الميتة والخمر ليجز الاستصبا  
 بها تحت السماء ابيض والماء الجبر يجوز بقله قوله الظاهر ابوال بؤكل لحد وان كانت طاهرة لان بيعه يلزم لاستحسانها ابوال لابل للاستفاد بها ويجوز بيع  
 الصبي والزروع والماتنة والحاطط واحد منها واما وان ملكها المستغنى فربها ويجوز اقتناء الاعيان الخمر لا الصابدة كالكلب الجبر لحد بئز الزرع والخمر للخلل  
 ويجوز بيع آتسها المودبا كالحبان القاربه السبا **الثاني** كل ما يكون المقصود منه رما كالا لالات لله والعود والآت القمار كالزود الضريح وهما كل العبادة  
 كالصنم وسع السلاح لاعداء الدين وان كانوا مسلمين لما فيه من الاعانة على الظلم واجارة الضغن والمساكن للمحرمات وبيع العنب ليجز جزا والخشب ليجز صنفا والافرا  
 ويكره سها على من يعل تلك من غير شرط والتوكيل في بيع الخمر وان كان الوكيل قد قبلها وليس المسلم منع الفتى المستاجر وادع من بيع الخمر فها سار ولو اخرج ذلك حردو  
 اجرة وانه لجل جزا وان كان للخلل والادوية لا فلا ولا باس ببيع ما يكر من الزة السلاح على اعداء الدين وان كانت الزة **الثالث** بيع ما لا ينتفع به كالحل  
 مثل الفار والمحيط والخنفسار والقاربه الساع ما لا يصلح للصيد كالسدة والذئبة والرمح وللمادة والعراي يوسها والسوق البرية كالقردوان فصيله يحفظ لنا  
 لوجرة كالجرى والسلاحف والقناع ولوقيل يجوز الاتباع كلها فانما الاستغناء بجلودها كان حنا ويجوز بيع الفيل والخمرة وما يصلح للصيد كالهدى وبيع دود  
 الغزو والخل مع المشاهدة وامكان التسليم وكذا يجوز بيع عام الوجوه كالماء والعراي كالحمار ويجوز بيع التزيان لاشتماله على الخمر ولحم الافاعي لا يجوز شربه لشدته  
 الامع خونا للنفذ السهم من الحماشي والنبات يجوز بيعه ان كان ما ينتفع به كالسقمونيا والافلا والافزب لنفع من يعلها من الاممات ولو باعها دار الاطربها مع علم  
 المشتري جاز وبيع جهله بجهل **الرابع** ما هو حرام على غيره من اكله الصبيد كالسدة والذئبة والرمح وللمادة والعراي يوسها والسوق البرية كالقردوان فصيله يحفظ لنا  
 الجوارى الغنابات فقال شرأوس حرام وبيع من حرام وتعلم من كفو واستماع من فغان وقال الصادق الغنية ملعونة ملعون من كل كبرها واوصى سفي عمره عند فاته  
 بجوارى له غنابات ان يبعن ويحل فمن الى الحبس قال ابراهيم بن ابا البلاء فبقت الجوارى ثلثا من الف درهم وعلت الفطيرة فقلت لان حولي لا يتوالى لاسمعي بن عمر وعنى  
 وفاته ببيع جوارى لمعصيات وحل الف من ذلك وقد بعتهن وهذا الف ثلثا الف درهم فما لا حاجة لهن ان هذا تحت تعليمهن كفو والاستماع منهن فغان ثمنهن تحت  
 اما الغنابة في الاعراس فقد وردت رخصة بجواز كبرها اذا لم تنكح بالباطل ولم تلعب بالدهم لم يدخل الرجال عليها وروى عن الصادق انه قال اجر الغنابة التي تزني  
 العراي ليس براس ولست بالتي تدخل عليها الرجال اذا ثبتت هذا فان دخلت الرجال وعنت بالكذب كان حراما لما تقدم ولما رواه ابو بصير عن الصادق قال  
 عن الغنابات فقال التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى الاعراس ليس براس وهو قول الله عز وجل ومن الناس من يشترى طواغيتا ليلعن الله عن رسول الله **مسئلة**  
 القمار حرام وتعلمه واسمعه له واخذ الكسبه حتى لعب الصبي بالجو والاحكام قال الله وان تستقموا بالالزام وقال ابو الاصباط الا لزام قال الباقر لما انزل الله  
 على رسوله انما الخمر والمسر والانساب الاكلام رجس من عمل الشيطان فقل يا رسول الله ما السر قال كل ما يقر وابعثي الكذاب الجوز فقبل وما الاصباط الاكلام  
 لا لهم قبل والالزام قال قدامهم التي كانت يقيمون بها وصال استحق عمار الصادق الصبيان يلعبون بالجوز والبجوز ويقامون فقال لا تأكل منه فانه حرام  
 وكان الصادق منى عن الجوز نجى به الصبيان من القمار ان يؤكل وقال هو حرام **مسئلة** الغش والنذر ليس محرما كسب اللبن بالماء وتدل على المشاطة وتبين  
 الرجل الحرام قال الصادق عليه السلام ليس من غشوا وقال رسول الله ليجز بيع القمار لان ما علمت نذر ليس من المؤمنين من غشهم وروى رسول الله ان شابا ابر  
 بالماء للبيع ولا باس بكسب المشاطة لم تفعل لتدليس قال سمعته عن امرة مسئلة تمشط العراي ليس لها معيشة غير ذلك وقد فعلها تضيق قال باس ولكن لا  
 فصل الشر بالشر والوصول تدليس بالوصول لم يكن براس مسئلة الصادق من القمار التي يضمنها النشأ في رؤسهم فصله بشعورهم وقال باس بر على المرأة تاتو  
 بر لزوجهما قبل لمعنا ان رسول الله لمن الوصلة والموصولة فقال ليس هناك انما من رسول الله التي تزني في شبها فاذا كبرت قالت لاني الرجل قتلت الوصلة  
 والوصول **مسئلة** ويجز معونة الظالم على الظلم قال ابن ابي عمير وكنت عند الصادق اذا دخل عليه رجل من اصحابنا فقال له الصالح الله انزوا واصار ط  
 ما الصبيق في السدة يدعى الى البساء ببينة والتمه يكر بر او الساة يصلحها فاقول ذلك فقال الصادق ما احب ان عقلت لهم عقلة وكسبت لهم وكاء وان لما  
 من لاسها الا لامة بقلم ان عوان الظلم يوجب القيمة في سراق من اذ حتى يحكم الله بين العا **مسئلة** يحرم حفظ كتب الضلال ونسخها العبر العنصر والحج وبقها  
 ونسخ التوراة ولا تحت لاهام مسوحا محرقا وتعلمها او تعلمها حرام واخذ الاجرة على ذلك كذا يحرم هياء المؤمنين والغنية قال الله ثم ولا يفتب بعضكم بعضا  
 ايجل احدكم ان ياكل لحم ابيه ميتا ويحرم سب المؤمنين والكذب عليهم والتمه وعلج من يفتي الدم وبالعكس والتعبد بالامارة العرفة **مسئلة** لو سئمت بالافلا في ذلك  
 كله **مسئلة** تعلم النحر وتعلمه حرام وهو كلام يتكلم به او يكتبه او يقره او يعل شيا في يد المحور او قلبه وعقله من غير ميتة ومن لا يفتي في النسخ لا يفتي في  
 تحجيل وعلى تقدير بواستحله قتل بجور رجل لغيره من الغزو والدكر والانسام لا يفتي منه روى ابراهيم بن هاشم قال حدثني شيخ من اصحابنا الكوفيين قال دخل علي  
 سفي على الصادق وكان ساجرا ثابته الناس بل على ذلك لاجر فقال له جعلت فداك ان انا رجل ساعى النحر كنت احدث حيلة لاجرة وكان معاشي قد تحجرت  
 الله على لمائة وقد تدب الى الله فمهل في بيتي من محج قال فقال الصادق ان لا تعتقد ذلك لا يجوز قتل الكمانه وتعلمها او الكلس هو الذي لم يزل يابس الى  
 ويصل ما مبدت والتجيم حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاد ثابته على علم الغش برك على ما يقول الضالعة والشبهة حرام وهي الحركات السريفة جدا بحيث تجزى على من  
 امرت من لى ومتمه دبيرة الغافل من التي الى سبها والمباذير حرام عندنا **مسئلة** يحرم بيع المصنف ما فيه من الابدال له ولزعمه التقدير بل يفتي في بيع الخلد















## في بيان بعض المسجبات والمكروهات من التجار

معتوبين عند الشافعي وعندنا ثبت الخبر المعتبرون مطوقا وقال بعض الشافعية ان خبرنا المتكروا بايثبتا محبا وحيث ثبتت محبة من وعمل الفود كمنه والشافعي لا يثبت  
 قولنا هذا احدهما وهو اصحها الثاني انه عند ثلثة ايام كخبرنا التصديقه ولو تعلق الركبان دباع منهم ما يصدق شرعه في البلد من وكالته في الشافعي وبما لا  
 لا يثبت فيه حكمه لان التمسق ودون الشراء والتعلق نعم لما فيه من الاستبداد بالرفق والحاصل منهم وقال مالك البيع بط وحدها التمسق عندنا اربعة فرائض فاذا راعى  
 ذلك لم يكره ولم يكره لتعاقب كل كان تجارة وجلبا لساوئه منه بل ان الصادق قال قال التمسق فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التمسق قلت في ملحد التمسق قال ما دون عشرة اذ  
 قلت وكم العدة والروضة قال اربعة فرائض قال ابن جعفر وما فوق ذلك فليس يتلى **مسألة** يكره ان يبيع حاضر لباد يكون الحاضر وكيل للبادي قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وروى ابن جعفر في البيع حاضر لباد فيقول لا يبعه فانا ابيعك بام باكر من ثمة الا  
 وليس يحرمه الاصل وقال الشافعي انه محرم للمني ويحصل له الاثم بشرط او بغيره ان يكون البادي يبيع بام ان يبيع بغيره في الحال ان يكون الناس  
 الى المتاع وهم ضيق فكل ان يكون الحاضر استلحق منه ذلك وروى ابن عباس ان النبي قال لا يبيع حاضر لباد قال طائوس وكيف لا يبيع فقال لا يكون له من ذلك الا  
 في المتاع ان يترد حال الضرر على اهل الحضر فيضيق عليهم فلهذا نهى عنه فان لم يوجد هذه الشرايط وشروطها تجوز ذلك نداء المبيع ما اهل البلد حاجه فلا  
 في تخيير بيعه فذلك وكذا اذا لم يبيع في الحال فانه يجوز للمضري ان يتولى له البيع ولو وجد الشرايط وحالها الحاضر وبيع صح البيع لان النهي لا معنى به في البيع شرط  
 بعض الشافعية ان يكون الحاضر عالما بورود النهي فيه وهذا شرط لجميع الشافعي وان ظهر من ذلك المتاع سفينة البلد فان لم يظهر اياها لغير البلد فذلك لا يلزم  
 او لعدم وجوده وخص السعر فبغيره عندهم وجبها او فقهها الطائفة المجترئة تجوز والتعلق لان المعنى المحرم بقوته الزرق والرجح على الناس وهذا المعنى لو وجد  
 هنا وان يكون المتاع المحلوب اليه مانعاً من الحاجة اليه كالصوف الاظفر وسائر اطعمة الغري واماما الاحتجاج اليه لانه اذا دخل تحت النهي ولو استشار اليه  
 بالمضري فيما يتحفظه قال بعض الشافعية اذا كان لورشدة الاضرار والبيع على التدريج وحيث لم يشره اليه بذلك للتصحية وقال بعضهم لا يشره اليه فوشعا  
 على الناس **مسألة** روى العلامة في نهج النبي عن بيع العربان وبيع عربون واوبان وادبون والعامية يقولون ربون وهو ان يبيع في السلعة فيدفع ردها  
 او يربا اعلوا ان اخذ السلعة كان المدفع من الثمن وان لم يدفع الثمن رده السلعة لرب يبيع ذلك المدفع وروى قال الشافعي للمني الذي واه العامة ومن جرب  
 الخاصة قول الصادق عليه السلام كان امير المؤمنين يقول لا يجوز بيع العربون لان يكون فساد من الثمن وقال احمد باسن روى ان نافع بن عبد الحارث اشترى  
 له ودار السج من صفوان فان رضى عن ولاه كذا وكذا وضعت حديث التمسق قال الشافعية ليس يصح لانه شرط ان يكون المبيع بغير عوض فهو كالمكروه لا يصح  
 ويغير العربون ان يبيع دواهم المصانع ليعمل له شئ من خاتم صوغه او ختمه او ثوب يبيعه على ان رضى به بالمدفع الثمن والامور بغيره وهما متعاقبات مسئلة  
 بيع التلمذة باطل عندنا وهو ان يتفق على ان يظهر العقد خوفا من ظالم من غير بيع وتبطل اهل الاعتراف بالبيع والغير ذلك وروى قال احمد ابو يوسف محمد بن ابي  
 بقاء الملك على صاحبه ولم يوجب ما يجزعه عن اصله ولا نهى المبيع فلا يصح منها كالحاذاين وقال ابو حنيفة والشافعي موصي لان البيع ثم باركانه  
 شرطه خاتمة عن مقدار ثمنه فمضى كالموت فاعلى شرط فاسد ثم عقد البيع بغير شرط ونفع تلمذة البيع ولو تباعا بعد ذلك بغيره صح البيع ان لم يوفاه  
 فاصدق ما تقدم من الوطاة لاصالة الصحة وعدم صلاحه سبق الوطاة فلا يفسد كذا لو اتمم العقد ان يباعها بالثمن ويظهر الثمن فبها يباع بالثمن فان البيع  
 لازم ولا تغاير السابق لا يؤثر قال الشافعي ورواه ابو يوسف عن ابو حنيفة وروى محمد بن ابو حنيفة لا يبيع الا على ان يتفق على ان الثمن الذي واه ربيها بقاء  
 بمائة دينار فيكون الثمن مائة دينار واستحشا واليه ذهب ابو يوسف محمد بن احمد لانه اذا تقدم الايقان صار كالحاذاين بالعقد فلم يصح العقد قال الشافعية لانه شرط  
 لحالة العقد لا يؤثر فيه كالموت فاعلى شرط فاسد ثم عقد العقد فانه لا يثبت فيه **مسألة** قد ذكرنا ان التجارة مستحبة قال لثاق ترك التجارة فيقص العقل  
 وقال لصادق المعافاة حديثه على عبد الله اياك ان يكون هم السعاة عليك اذ ثبت هذا فينبغي لمن اراد التجارة ان يبدأ او لا يفتنه قال امير المؤمنين من جرب  
 علم ان يظن الربا ثم وكان امير المؤمنين عليه السلام يقول على المنبر يا مشرك التجار القدر النجس القدر المجر والله الذي في هذه الامه اخفى من يدب التلمذة على الصفا شوي  
 ايمانكم بالصدقة التاجر فاجر والفاجر النار الا من اخذ الحق واعطى الحق وكان على بالكوفة بعدى كل يوم بكرة من القصر بطونة اسواق الكوفة سوقا وسوقا ومملاة  
 على عاتقه فيفت على اهل كل سوق فينادي يا مشرك التجار اتقوا الله عز وجل فاذا سمعوا صوت القوم اتي بهم وهم ورعوا اليه يقولونهم وسموا باذانهم فيقول قلت  
 الاستخارة ويشركوا بالسهول وتزبوا بالسهول وتزبوا بالحلم وتساوون العيون وتجتنبوا الكذب وتجفوا نوازع الظلم وانصفوا المظلومين ولا تفرقوا الروادق  
 الكيل والميزان ولا تخسوا الناس اشياءهم ولا تقتلوا الارض فيقتل فبطون في جميع الاسواق الكوفة ثم رجع فيعقد الناس **مسألة** يكره الحلف على البيع  
 كتمان الحلف على البيع وروى الشرح المبادرة الى السوق اذ لا يثبت من شدة الحرصة الدنيا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع واشترى فليحفظ خصاله ولا يفرق ولا يبيع  
 الوفاء والحلف كتمان الحلف المحمدا باع والذم اذا اشترى قال الكاظم ثلثة لا ينظر الله اليهم احدهم رجل اتخذ الله عز وجل بضاعة لا يشرى الا بهن ولا يبيع  
 الا بهن وقال لصادق اياكم والحلف فانه يوجب البركة وينفق السلعة ويكره معاملته ذوى نفاقها قال لثاق لا تقامل فاعامة فانهم تلمذوا وكذا يكره  
 السفلة والمخادعين والاكراذ ولا يعامل الا من فاضل في خبر قال لصادق اياكم ومخالطة السفلة فان السفلة لا يؤول لخير وقال لثاق لا تشر من مخادعة  
 لا يركبها واصل ابو الربيع الشافعي لصادق ثقلان عندنا قوم من الاكراذ وهم لا يزلون يبيعون بالبائع فتحاظهم ويباعهم فقال يا ابا الربيع لا تخاطبهم فان  
 الاكراذ من اجابك كفت الله عنهم الغطاء فلا تخاطبهم وقال لثاق لا تخاطبوا ولا تقاملوا الا من نشاء في الخبر واستقرضهم ما لا يربح الله عليه السلام  
 من رجل طعما لصادق فاح في النفاق فقال لثاق ان لو كان ان تستقرض من لم يكن فكان **مسألة** يستنظر العاقل ليعرف ان كان لادم لان رسول  
 الله لم ياذن بحكم من حرام في تجارة حتى ضمن له اقله لادم وانظر للمعرواخذ الحق وانما اوعز وان وعن لصادق قال لا يكون الوقت حتى يرح وقال لا يكون  
 الوفاء حتى يميل الميزان ولا ينبغي ان يتعرض الكيل بالوزن الا من يفرقها احد من اهل المال الغني **مسألة** لا يبيع المبيع في المواضع المظلمة التي لا يظهر فيها  
 البيع ظهورا بغيرها من اهل لثاق قال هشام بن الحكم كنت ابيع السابرة في الظلال لثاق الكاظم فقال يا هشام ان يبيع في الظلال غش والفسق لا يجل بمجرم ان يبيع  
 بان يبين جبهته ويكره رده قال ابان من النبي صلى الله عليه وسلم في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه ما ارى عليك الاظها وسال عن سعره فاني سمعته ان يذبح

اشترط



فِي بَابِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْمَكَاتِبِ

*Ad*



فِي أَحْكَامِ الْمَكَائِبِ

[illegible]

فقدارم

فرض

من الاجابة الى

قال سعد في مائة  
في حواصلها







# في بيان شرائط ثبوت الشفعة

لصق الحطة وقلة المصداق لان اخراجه غير مستمع بها واحدها كثر لتمامه لتمام الباب فلا يمتنع **مسألة** اذا كانت الطاحونة او الحمام كبيرين يمكن افراد حصة كل  
 منهما صاحب غير قصر اذا كان مع البئر ارض من ثل البئر لاحدها او كان في الرواح او بقية الجوار فانه يمكن ان يفرق كل منها بحجر او كان الطريق واسعا لا يقطع مسطرة الشفعة  
 او كان الحمام كبير البئر يمكن جعله مابين او منقطع البئر يمكن جعل كل بيت بيتين او كانت البئر واسعة يمكن ان يبنى فيها ويجعل بئر لكل واحدة بياض بقية الشفعة  
 ويلقى به ما يخرج منها امت الشفعة والمصلحة ولو كان بين اثنين دار شفعة لاحدهما عشرها فان قلنا بثبوت الشفعة فيها لا يقيم قايما باع قصد فاصحاب الشفعة ولي  
 حكما عنهما فان باع صاحب البئر بصفه لغيره ثبت لصاحبه لشفعه بماله من ان يطلب مشقة الشفعة لاستقاء قايدها منها ولو طلب لغيره لم يجب له ان يثبته في موضع  
 واذا كان كذلك فلا يلزمه من الشفعة فان باع الاخرى ثبوت الشفعة لصاحب البئر فجهان بناء على ان صاحب البئر لا يملك الشفعة ولا يمتنع من الشفعة  
 والطعن في الثاني ان يحتاج من يتول محلا فلو كان حول البئر باطن امكنت الشفعة بان يجعل البئر لواحد واليبا من لآخر او كان موضع الحجر والرواح واحدا ولم يرب  
 بغيره ولم يملك الشفعة بان يجعل موضع الحجر لواحد واليبا لآخر ثبتت الشفعة وهو احد قول الثاني وهو يفتي على ان لا يربط بغيره بياض لكل واحد منهما ان يمكن الا  
 من الوجه الذي كان يبيع به قبل الشفعة ولو كان لاشين من زعمه يمكن فتحه او يربطه في باع واحد فاضيقه في ثبوت الشفعة فيهما ان يثبت البئر  
 او قلنا بثبوت الشفعة فيما لا يمتنع الا بقت في الردع وهل ثبت في البئر لا في غيرها فافترقا كالاجار وهو احد قول الثاني واهتم الجميع والفرق بين البئر والاجار  
 فان الاجار ثابتة في محل الشفعة والبئر باسرها والفرق لا يخرج البئر عن الثبوت ويذكر كالحايط **المبحث الثاني في الاخذ مسألة** ان اخذ الشفعة  
 ان يكون شركا في الشفعة فلا يثبت الشفعة باجر او امانة ثبتت بالخطأ اما في المال او في طوبى او غيره او سابقه وبه قال عيسى بن عيسى عن سواد الناصب  
 واما الثاني على ان الشفعة لا تثبت بالاجار وبه قال عمر بن عبد العزيز وسليمان بن زياد وسعيد بن المسيب عيسى بن سعد الاضحاى ومن ائمة الفقه  
 مالك الا في الاجار والاشترى او يورثه او له العامر عن النبي انه قال الشفعة في المبيع فاذ وقت المأخوذ وضرب الطريق فلا شفعة ومن لم يورث المأخوذ فلا شفعة  
 اذ وقت الشفعة وقال الصادق عليه السلام لا تكون الشفعة الا في المأخوذ لا في حصة المأخوذ ولا في الشفعة وقال  
 ابو حمزة الثوري وابن شهر بن ابى عمير ان الشفعة تثبت بالتركيب في الطريق ثم بالاجار ومصل بوجوبه فقال عدم التركيب فان لم يكن شركا كان الطريق  
 مستكرا كذلك يبعد ما ثبتت الشفعة لجميع هل الدعوى الا في المأخوذ لو لم يخلد ماله ثبت للمأخوذ من درك حاصلة لان النبي قال المأخوذ حصه وقال  
 الدار لم يورثه او لا من المأخوذ ثم قد طعن فيه جماعة لا لا يثبت الا في المأخوذ وقال الحسن بن عمر وقال صاحب الحديث لم يورثه الا في المأخوذ وهو حديث  
 والمأخوذ في الحديث الاول يحمل على التركيب او ثبت هذا فانه لا شفعة لغيره سواء كان ملاصقا او مقابلا وقال ابو حنيفة للمأخوذ والملاصق الشفعة والمقابل لا يورثه  
 الطريق بينهما فاذا عر ان يترجم عن الثاني فيخرج كذا في حقه **مسألة** قد بينا ان لا يثبت الشفعة بالاجار ولا في المأخوذ وان يكون بينهما شركا في  
 طريق او غير او سابقه بشرط ان يبيع الدار مع الطريق والبشرط ان يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 واحدة عصة الدار فباع بعضهم من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 ان باع الطريق مع الدار فباع بعضهم من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 فيها امرهم فباع بعضهم من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 لعقير او لا فوطر يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 صيب بعضهم الى ذلك قال نعم ولكن يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 الدار اما ان يكون بايل مفتوحا الى رب فافترقا فان كان الاول لا يربط الدار ولا شفعة فيها الا في المأخوذ ولا في المأخوذ ولا في المأخوذ ولا في المأخوذ  
 مالم يستر له من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 في الدار وطريقها قال الشفعة لا شفعة لغيره الدار لا يستر له من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 وان ارادوا الحد المأخوذ قال الشفعة قال الشفعة لا شفعة لغيره الدار لا يستر له من يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 في غير المبيع وقال بعض المتقدمين ان اتحاد المأخوذ عسر مؤثر لها وقع يترك يكون ثبوت الشفعة على الخلاف الذي ان لم يكن طريق آخر ولا يمكن اتحاده  
 يبيع دونه لحدها انهم لا يبيعون من الاصرار المأخوذ في الشفعة تنوعت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر والتاثير ان لهم الاخذ والمأخوذ هو المأخوذ  
 حيث استمر متل هذه الدار والثالث ان يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 ان كان ما يمكن قسمة الشفعة والشريك واحد يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 لحد واحد حاصلا بل ما ان يبيع الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 ما او لا يربط الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 مع الطريق ثم حول المأخوذ ثبتت الشفعة ولو كانت الشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ  
 الروع سكر كسرى سبب المروعة والشرع في ثبوت الشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ  
 الاصل ومن اياها مائة كسرى سبب المروعة والشرع في ثبوت الشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ  
 للمدعى على المسلم وثبت المسلم على المدعى على مثله سواء باي الكفر او خلافا لواحدها عرياد هذا لغيره علماء فابوا وقال السعدي واحمد والحسن صالح  
 حتى لا يربط الدار مع الطريق باحد او بالثلاثة فقال ان كان بايل للدور وما حولها يبيع الدار مع الطريق من يبيع الدار مع الطريق  
 ليس لليهود والمصالحى ثبوت الشفعة لغيره مالك فاشترى لاجار وقال ابو حنيفة والثاني مالك الا في المأخوذ والشفعة في المأخوذ والشفعة في المأخوذ  
 الشفعة خيار يثبت لارائه الاصرار عن المال المستوى به المسلم الذي كاد بالعبث يمنع كونه لغيره وانما هو يملك فمضى فلا يثبت لغيره **مسألة** ان يثبت

نقلها

في

ثبت

كان











كتاب الشفيع

[illegible]



# في باب الكيفية اخذ الشفعة ببيع الميراث في مرض موته

عليه

لا يشترط نصف الصدق من الشريك الا في الامور العينية المستحقة الاستحسان لان الانسان على نفسه لاجل يملو حق الغزوة كالعبد المومن اذا خفي على عبد آخر لسببه فانه  
 يثبت له على العبد او شريكه لاجل يملو حق الغزوة ولو لم يكن مومن او مائلا فليكون الثالث الجاني بين ان يترك جميع المبيع او باخذ الجميع وعلى  
 الاول بغير بين ان يخذ نصف المبيع او يترك فان قال المشتري خذ الكل او ترك الكل قد تركنا حقنا ولو لم يترك لاجلنا ولو لم يترك لاجلنا ولو لم يترك لاجلنا ولو لم يترك لاجلنا  
 مستقر على النصف بالشرع فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا  
 الكل وحده لكل ما تركت حتى لا يخلو في بعض الصفات عليه فانه لا يملك في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه  
 لكل و ترك لكل كما اذا باع من احدهما فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا  
 فلم يور لغيره بعد ولو كان بين اثنين وادفع احدهما نصف نصيبه من ثلث ثم باع النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 فلو باع الميراث من شخصين وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 او غير وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 لا يجوز عليه حقيقة صفات الصفات هو علة لا يجوز عليه البيع في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه  
 من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 البيع واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 شفعنا مستوعبا وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 في ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 الشفع بالاحد من المشتري الجاني من احد اليدين وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 بجميع الثمن وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 لغزوة في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه  
 يعادل شيئا وصفا وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 الحماة يستعان به وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 للمشتري خنا حيث لم يملك جميع الثمن فان خذنا من الشفعة من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 الشفعة لم يملك الشفعة عندنا وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 قلنا انها اسد اعطيتهم لم يملك الشفعة عندنا وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 او كان السري وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 فان لم يعرف الصفقة بطل البيع في الجميع وان قال بالعرف بان قال العزم الاول على ما سبق من التصويبات البيع بغير حصة اسد ان تصنع جميع الثمن بطل  
 مثل ذلك لصوره بطل البيع في جميع الثمن وان قلنا اننا لا نعلم في ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 فاس خذ بطل البيع في جميع الثمن وان قلنا اننا لا نعلم في ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 لا يجمع تخصص قدر الحماة بالابطال كما لم يمنع في العزم الاول تخصص ما وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 على احاده ما في نوره على ان كان الوصية باراد على الثلث وقوة على الجارة او يرضى على فله من هنا هم من الاجازة والورث في الاول وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 ما لا يملك المشتري بين ان يخذ النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 المشتري لو دار وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 دون المشتري بعد ما باع جميع الثمن فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا فاشبه ما اذا كان للشخص شيئا خاصا  
 الحماة في القسم الاول ومكان السبيع من احد النصفين وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 المشتري احمى اما طلاق الشفعة فلا يثبت لكان الميراث قد وقع وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 اثبات حق في الحماة وبقائه الوصية من اعطيتهم في استحقاق الاخر انما هو بدلية من جهة الوصية وهذا استحقاقه بالبيع فانه لو باع من احد النصفين وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 الوارث ما لصفه لان الحماة الباع مع المشتري وهو حق في الشفعة وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 من احكام متناصرة لاننا نقتض الشفعة اصررها بالشفقة وان تنصاها وصلنا اليها الحماة في بيع البيع في الجميع وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 للمشتري خنا لان الحماة تصنع لاحد الوارث ويجعل كارباع بعض النص من ذهب بصفة من احد النصفين دون الوارث هو انه لا يصح بيع النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 للثمن لا يوصى الكل فان كان له الشفعة وصلنا اليها الحماة وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 ما صحه ابيع لا ينفق على احاد السبيع للشفقة وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 وما وادفع من واحد النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث النصف الثاني من ثلث  
 ما سبق فلو كان في بدايته ملك اشتراها بعد ذلك وادعى كل منهما اسحق عقدا على عقد صاحبه انه ينفق الشفعة عليه في قامة البيعة منهما على دعواه حكم

في باب الكيفية اخذ الشفعة ببيع الميراث في مرض موته















فِي حُكْمِ الْعِبْنِ الْمَأْخُذَةِ بِالشَّعْبِ

للمعنى







فِي بَيِّنَاتٍ أَنَّهُ شَفَعَهُ لِنُورٍ أَوْ لَا

[illegible]







فَاحْكَامِ الثَّنَائِعِ

البائع من

او علی الحارثی







فِي بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْكِتَابِ

علم القيمة



خالد الشفيق

ثم لو كان غرضه اطلاقه لا لغير التوكيل لم يطل شفعته ولو لم يكن التوكيل ولا الطلب لم يكن الاشهاد على الطلب جعليه لا لاشهاد فان اهل الاشهاد الغرض من ذلك  
شفعة عند بعض الشافعية لا ترد في الطلب للعدو وقد ترك الغرض في اقسامه بل لم يعلم ان له عدو سقطت شفعة الثاني وهو الا توى عدوى من جهة  
الى الاشهاد لان اذا ثبت عدوه كان الغرض من الشفعة لاجل ذلك فمقتضى قوله ذلك وما الجواب ان كان حبيبه ظاهرا بغير حق وجب هو عاجزة عن حكمه كالرخص  
ان لم يكن التوكيل لم ينقطع شفعته وان لم يكن مقتضى الشفعة الوجوه السابقان ولو كان محبوبا بقدر على ذاته وجب عليه بذنه وهو ما لا يبره نفسه  
فان وكل جاز ان لم يוכל بطلت شفعة لانه تركها مع العقد وقطعها بغيره قال الشافعي واما الغائب فاذ البتة الشفعة فان مكه السهرنا ولو وكل في الطلب بشفعة  
وان بعد زعمه ليس التوكيل فحقه بان وان لم يكن التوكيل فلم يוכל كان على الوجهين في الرخص في ذلك هذا فنكل موضع من بعد من جعليه ان يثبت على نفسه  
على الطلب بجهان غدا ما والخوف من العدو وكالرض في كذا خوف الضرر او عدم الرضى مع حاجته اليه والخوف على من يبيع عن من ماله عدو والسافر والمطعم  
يبيع طالبه عند بلوغ الخبر ويبحث ويكامل مع من اخبره وخو به ويغفران للذن ينفذان السهر مع ما خوفه اذا اراد يثبت على لطلبه مع مكانة فني بطلت الشفعة  
ما يقدم من الوجهين ولو سافر في شافعي حال طالب الشفعة فشفعة شفعته لا يثبت ولا يكون لاستحبابها وكذا لو بيعت بكلمة في حال الموت لم يملك الشفعة  
قولان وكذا لو كان حاضرا في البلد خرج حاله الى المشتري الى الحاكم ولو يثبت مسئلة ان يعلم بالشفعة ضحية الشري لا يحتاج ان يرفع ذلك وانما  
لان الشفعة ثبتت بالنصر والاجماع فلا يفتقر الى احكام كذا الا بلاء والرد بالقبض به قال الشافعي فان لم يثبت على المشتري بده بالسلام لا ترسنة قال ابو حنيفة  
من بعد ما بالكلام قبل السلام فلا يجيبوه فيقول السلام عليكم ولاحكم عليكم ولا يطل بذلك شفعته قال ابو حنيفة من بعد ما هو مشغول به من  
الطعام وقضاء الحاجة لم يجد ان يشرط فيه ترك الاشهاد بالسلام وكذا لا يطل لو قال يبيعك النمل لحد بيا ان يرضى بالسلام كقول بارك الله في شفعة بئسك  
الشافعي لا يطل الشفعة لان ذلك يقتضي السلام ويكون دعاه لغناه لان الشقص يرجع اليه وله قول اخر البطلان ولو قاله لك فقدر الشفعة بغير عدو ولو  
عند لقائه بكم اشترته لم يطل شفعته وهو احد قول الشافعية لا فتاواه الى مجموع ما اخذ بوجوب الباقين بطلت الشفعة لا يبرهن على حق ان يطلب التوكيل  
قال الشافعي في خصصا ما اشبهه بطلت شفعته لانه فضول مسئلة ولو لم يرض الشفع الى المشتري في حاكم وطالب الشفعة لم يكن مقصرا في الطلب  
تركه مطالبة المشتري مع حضوره او غيبته ما لو اقر على الاشهاد بالطلب لم يرض في المشتري الى القاضي مع مكانة قال الشافعي لا يطل شفعته لعدم الدليل عليه  
وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يكون مقصرا ويطل شفعته ولو جعل البطلان كان عدوا له بكن مقصرا ولو جعل اصل الشفعة ولو كان المشتري غائبا وفع امر الى القاضي  
واخذت ولم يكن الاشهاد ولو لم يكن من الوقف الى المشتري الى القاضي لا يبرهن على الاشهاد على اطلاقه بكن مقصرا بعد ذلك من المصلحة المشتري او الغاضف لا يبرهن  
الاكتفاء بالاشهاد السابق بكون مقصرا ولو لم يرض الى احدهما لان الاشهاد كان لعدو وقد زال ولو لم يكن من الضحية احدهما ولا من الاشهادين  
يؤمن ان يقول ملكك الشقة واحدة الا ترى ذلك لان الواجب الطلب عند القاضي او المشتري فاذا كان له قبله بشفعة الا ترى ذلك ان يبيع مسئلة في الاجماع  
الطلب في بلد الباطنة فلو باع الشخص مزرعة من مزرعة المشتري وعصر اخر فخر الطلب فلا رجعا الى مصر طالبا بالشفعة لم يكن ذلك وسقطت شفعة فان  
اعتذر والشفعة عن التاخير بان اقامت تركت الطلب كخذه موضع الشفعة لم يكن ذلك عدو وقتنا له ليس مقتضى الطلب على تسليم الشخص كان يفيضان طلبها  
حال ملكها بطلت حقت لا شفعنا لاخذ من الحضور عند الشقص مسئلة لو اظهر الشاهد بان اقامت باعها بالشفعة الشفعة ضيقة وتوفي  
الطلب ثم بان انها تبايعت باقل من ذلك لم سقط الشفعة وكان الشفع المطالبة بها الاحتمال ان يكون ذلك لاجل كثرة الشفعة فاذا كان اخاه وعينه ظلم بشفعة  
الترك شفعته وكذا لو بلغه درياض العين المسمى بها ما قبله ثم ظهر انها اكثر وكذا اذا كانا قد اظهر انها تبايعت باقل من ذلك انما تبايعت بغيره وانما تبايعت باقل من ذلك  
تبطل الشفعة سواء كانت بقيمة العدم او اكثر او اقل بيقان الشافعي ودفلا قد يكون لغيره من ذلك بان يكون مالكا لاحد الغنمين وان الذي وقع التبايع  
به وقال ابو حنيفة ابو يوسف عهدا اذا كانت قيمتها سواء سقطت شفعة وبها بعض الشافعية لا ينها بغير بان يجري الجنب لو احدث وكذا ان اظهر المان عند  
الشواها فترك الشفعة فبان ان المشتري عهدها وان عهدها كان وكلا لغيره بطلت الشفعة وكان المطالبة بها الاحتمال ان يكون برضى بغيره كخذه لغيره في تركه  
مصر ولو ظهر كذا مع العين فقال اشترته ببلداهم راضية فترك الشفعة فظهر ان المشتري بدها لم يرض بغيره بطلت شفعة وكان له الطلب كذا واخبر بان الشفعة  
المشتري النصف بباية فترك الشفعة ثم ظهر ان المشتري الراجح بغيره وبالعكس ثبت الشفعة لانه قد يكون لغيره في الغنمين قد يكون له اية عرض اكثر وكذا  
لو قبل له باع كل نصيب فترك ثم ظهر بعضه بالعكس وانما بغيره من حال فترك ثم ظهر انه موصل وانما بغيره بغيره فترك الشفعة فظهر ان الذي يبيع وبالعكس فلو باع كل نصيب  
فبان دجلا او بالعكس فترك الشفعة فظهر ان الفرض بذلك ولو ظهر بان نفس حشرة فترك الشفعة ثم ظهر ان نفس حشرة او اخبر بان الفرض  
موجب لا فرق فبان حاله الا ان يبيع الجميع بالثمن فان البعض يبيع من الشفعة ففعا واخبر ان المشتري النصف بباية فترك الشفعة ثم ظهر ان المشتري  
الراجح بغيره بالعكس ثبت الشفعة لانه قد يكون لغيره في الغنمين او الكثير ولو بلغ ان المشتري في احد فترك الشفعة ثم ظهر ان ذلك الواحد لغيره بطلت الشفعة  
من كل منهما ومن احدهما ان قلنا بثبوت الشفعة مع الكثرة لانه تركه الذي ترك على ان يترك الجميع فاذا كان المشتري النصف بغيره بطلت الشفعة فتركه مسئلة  
لو اقر الطلب اختاره حصول مرض او غيبته وانما المشتري قد قبل الشفعة ان علم حصول العارض الذي له له وان لم يعلم هذه الاحكام قد قبل  
المشتري اصله العدم والعدم الشفعة ولو قال له ابيع بثبوت الشفعة فان كان غريبا له بالسلام او قال له ان لا تعلم ان الشفعة على الغنم  
فبطلت في تركه لا يبرهن الاحكام قبل قوله لا اخذت الشفعة ولا اكله مسئلة لو ضمن الشفعة المشتري ومن ادله الباطن على المشتري  
قال الشافعي لا يطل شفعته وبه قال الشافعي وكذا اذا شرط ان يبيع الشفعة او قلنا بشفعة اشتراطها والاشهاد بالجنين لان هذا سبب وجوب الشفعة فلا يطل به  
كالان لزم الباع لو عني من الشفعة قبل علم الباع وقال كل من المرق ان يقطع الشفعة لان العقد تم به فاشتمل الباع اذا باع بعض نصيبه لشفعة قال الشافعي  
مقتضى ليس ببيع لان البيع لا يفتقر الى اتمامه بل يبايع ما اذا كان المشتري من يبايعه فانه يثبت الشفعة بمقتضى نصيبه العول جازا في الشفعة لا يبرهن عنده  
هذا لانه بذلك على الرضا ببيع قال الشافعي ولو كان الشفع وكذا في البيع لاجل بشفعة سواء كان وكلا الباطن والبيع او المشتري الشراء وبه قال الشافعي لانه



















11

سهمان من الشفعة لان ملكه مثل ضعف ملك المشتري حصل له في السهم وياخذ من المشتري الاول سهما وثلاثا ومن الثاني ثلثي سهم هذا هو الذي كان  
عنى من الاول واخذ من الثاني احدى من المشتري ما اشترى وهو ستة اسهم لان شريكه باع فلا شفعة له وان اراد ان ياخذ الشفعة بالعقد باع من الثاني احدى  
من الاول سهمين ان جعلنا الشفعة على عدد الرؤس وان قلنا على قدر انصبا ياخذ من الثالث **مسئلة** لو بيع شقص وله شفعة فباع لغيره سهما او سهما الا  
وكان وارثه هو العاقل كان لان ياخذ الشقص مما وشره من الشفعة وبطل بها العقد السابق لان العقد وقع عام ملكه بالامانة لا بالبرك وكذا لو دفع رجل اياها  
وهو ميت فعقل لغيره كان الا ان استقبله الحد كان فان كان العاقل وارثا كان له استيفاء بالبركة عن مورثه **مسئلة** قد سلفنا الا انه لا تجوز  
الشفعة خلافا لابي حنيفة وكذا الروي بالعيب ان كان على سبيل التراضي قال الشافعي وقال ابو حنيفة ثبتت الشفعة ان وقع الوعد بالبركة لا بغيره لان نقل الملك بالبركة  
فاشبه البيع وعموما لا يفرق وليس مما وضة طحا ابي حنيفة في العوض الاول فلم يثبت فيه الشفعة كانه باع بغيره او بغيره بل باع المشتري من البيع بذلك الثمن  
وعنه كان المشفع الشفعة لا يفرق كما استحقه بالعقد الاول وهذا عقد باع بغيره الشفعة فوجب له **مسئلة** ان كان الثمن معينا فالتفت قبل القبض  
بطل البيع والشفعة لا تعد والتسلم فعدت وامضت العقد بخلافه قاله والروى بالعيب لو ظهر الثمن المعين مستحقا بطل البيع فيه والشفعة ولو كان المشتري قد  
باع الشقص قبل التلف صح بيعه بالشفيع اذ في الشفعة وبطل البيع الاول ما لو باعه ثم ظهر استحقات الثمن المعين بطل الثاني فيه ولا شفعة لان المقتضى بطلان  
البيع بالاستحقاق لا ظهوره اخره وجبت الشفعة وقضى له العاقل بها والشقص بطل بالبيع ودفع الثمن في المشتري فقال البيع بالشفيع اقل من اقاله لو بيع الا  
لانها اختلف بين المتابعين بطل للشفيع ملك من جهة البيع فان باعه منه كان حكمه حكم بيع مالم يقبض **مسئلة** لو كان احد الشريكين الدار عاقل  
وكمل فيها افعال الوكيل قد اشترى بغيره لم يكن لما خراخذه بالشفعة لان قرار الوكيل لا يقبل حق موكله ولا لو ثبتت الشفعة لما خراخذه ودعوى الوكيل لا تثبت له  
جميع بواب الملك نعمان لو مات الموكل لم ينفذ له كماله ودعوى الشراء منه الى بينه بطل بطل الحكم الحاكم البلد الذي بينه لم يكن له من ذلك هو احد وجهي الشافعية  
والثاني ان حاضر ياخذ بالشفعة وبه قال ابو حنيفة واصحابه لانه لو توجب له فيما يابى وبذلك احكام ذلك السجل فان قدم العاقل صلقة فلا كلام وان انكر البيع فان  
اقيم مدعيه ليعينه بطل انكاه وان اقام بينه حلفا لم ينكر ثم رد الشفعة عليه واجرة مثله وارثه فصدت كان وله ان يرجع بين الدعي من شاء فان رجع على الوكيل  
برعى الشفع وان رجع على الشفع لم يرجع على الوكيل لان التلف حصل في وجهه للشفعة بغير رجوع عليه لانه **مسئلة** لو حكم ما كسره باعقاده  
ان الشفعة بغيره الكسرة لم يعترض عليه من يعتد له من الحكم وكذا عند الشافعي ان قضى الخفي بشفعة لغيره لم يعترض عليه الظاهر ان حكمه باعنا عندهم خلافا  
عن فان كان لا شفعة مملوكا فله من يبيع بغيره كان مباحا لغيره الباطل وان كان يبيعه لم يجز ان ياخذ على خلاف مذهب **مسئلة** لو اشترى انقص كبر  
من ندرهم لم يعلم وزنها او بصفة خطية لا يعلم كلها فعدت باطل البيع وعند من جوزه كمال او يوزن لياخذ الشفع من ذلك المدة فان كان غائبا فبيع البيع  
باحصاده او اخبر عنه واعتمد قوله في ذلك والا فليس للشفيع ان يملكه الا حصا واحدا وعنه ولو ملكه فقد رد الوفوف عليه وقد واخذ بالشفعة وهذا  
مشكك عندنا وهو ان جميع بما امثله ثم يلف قبل العلم بغيره ولو انكر الشفع انما له فان عين قد واو قال المشتري قد اشترى بغيره بكذا او قال المشتري لم يكن قد  
معلوما فاسخ القولين عندنا الشافعية انه يبيع منه بطلان ويحلف عليه هو لعنه عندي عدم العلم بالقيمة وقال ابن شريح لا يقبل منه ذلك لا يحلف بل ان  
على ذلك جعلنا كالاوردت المعين على الشفع وكذا الخلاف لو قال ان ثبت ان لم يعين الشفع قد ولكن ادعى على المشتري انه يملكه وطالبه البيان فلم الشافعية وجاز  
اصحها عدمه بل لا يجرى حواه حتى يعين قدر ما فعلت المشتري انه لا يعرفه الثاني يبيع ويحلف المشتري على ما يقوله فان نكل حلف الشفع على علم المشتري وحجب  
حتى يتبين قدره فعلى الاول طريق الشفع ان يعين قدره فان وافقه المشتري فذلك والا حلف على يقينه فان نكل استدل الشفع بنكوله وحلف على ما عينه من  
المشتري فاداد على ثانيا ومكذ بغيره الى ان ينكل المشتري فيسند الشفع بنكوله ويحلف ممكن لان اليقين عندهم قد يستند الى التحمين قالوا وهذا لا يحلف  
على خطا ابها واسكت نفسه له وهذا باطن وان المبرك لا يصح لامع لعدم القطع دون الحق والتحمين **مسئلة** لو خرج بعض الثمن مستحقا بطل البيع فذلك العقد  
ويجوز المشتري في الضم والامضاء هو احد قول الشافعي فيعرب الصفقة فالخيار للاختصاص فالشفيع لاخذ وان اخذ الضم واراد الشفع اخذه فالأقوى في عقد  
واخذ بالشفعة وبطل فخر المشتري سبق حق الشفع ولو ظهر استحقات ما دفعه الشفع لم يطل شفعته سواء كان عالما بالاشتمال او جاهلا وثالثا فبطلت وكما لو  
قال الشفع تملك هذه الدراهم تسقط شفعته مع استحقاتها ايض لعدم تعينها بالعقد وللشافعية قولان ثم اذا قل تملك هذه الدراهم العلم بالاشتمال  
او الجهل فلا يطل حقه كالثاني ويتبين من ذلك بالقول لا باللفظ ولا بغيره في تمامه جديده هو احد قول الشافعية والثالث انه ينفذ لا يتجدد قوله تملكك لو خرج  
الذهب غاسا فاسحق وخرج الثمن ميسابا من دفع البيع لم يلزم المشتري الرضا بمثاله بل ياخذ من الشفع عليه **مسئلة** قد بينا ان الشفعة موزنة  
وشرط الوش فيها كافي المبرك وهو احد قول الشافعي على ما تقدم وفي الثاني على عدد الرؤس فلو مال الشفع وعين ابن وزوجه فله زوجة من الشفعة والباقي لا  
وهو اصح طرق الشافعية والطريق الثاني انقطع بالشفعة هنا والناش على القولين **مسئلة** لو كان بين اثنين دار بالسوية باع احدهما نصف نصيبه زيد ثم  
النصف الاخر لم يرد فالشفعة النصف الاول يختص بالشريك الاول ثم قد يفرق عنه وقد باخذ في النصف الثاني للشافعية وجوه احدها ان يختص به الاول عن  
النصف الاول اشتركا ولا يختص به الشريك الاول **مسئلة** لو كانت لدار اربعة فباع احدهم نصيبه الثلث غائب فقد احدث كل النقص ثم  
احكام من يقسم على الغائب فاقسموا بين حاضرهما سابه او عرس ثم قد الغائبان فمل بها الفلغ جائزا فبطلت فالتا في وجها اصحها عندهم ان يملك كل واحد  
حكما ان الشفع لا يقبل بناء المشتري على غائب او الثاني نعم لانها يستحقا كاستحقاق الاول فليس له التصرف حتى يظهر حالها بخلاف الشفع مع المشتري ولو حضر  
اثنان فاخذ الشقص فاقسمت مع القيمة مال الغائب ثم قدم فله الاخذ واطال القيمة فان عصى اسمرت القيمة ولو اخذ اثنان فحضر الثالث فاخذ ثلث  
بغير احدثها ولا ياخذ من الثاني شيئا فله ذلك كما للشفيع ان ياخذ نصيبا من الشريكين دون الاخر **مسئلة** لو بيعت نصيبا من الشفعة على ما اخترناه على عقل الشفع  
ثم ابرم ملكا مملوكا مولاه وللشافعي القولين فله قد بران ملك الوكيل بغيره ان كان العبد حصه كان للعبد الاخذ بالشفعة والاولى انفقاره الى ان يملكه كالحق  
عليه وللشافعية وجهان **مسئلة** لو كان بينهما داران احدهما من حل فباع الاخر نصيبه من الحل بشفعة لا يوجب ذلك كانه يبرك المبرك فاشبه هذا فان



[illegible]